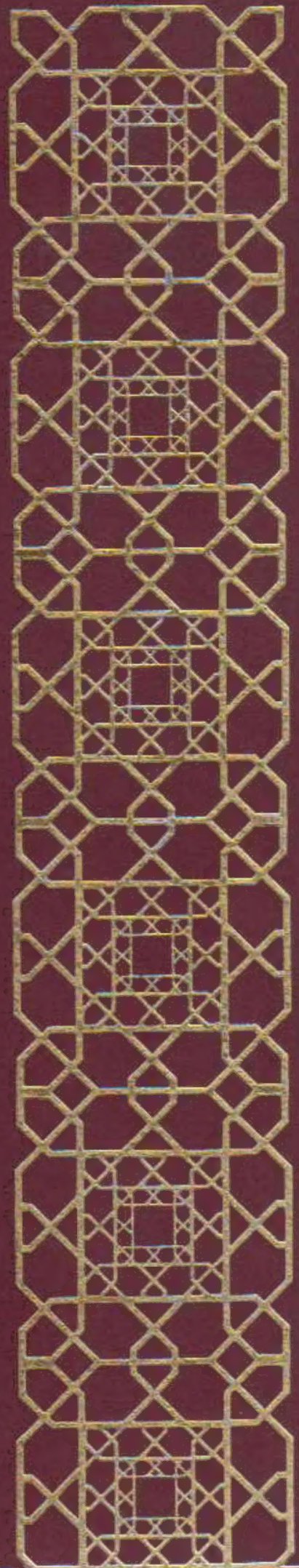


# فنزىة الأبياء

للسيد الشريف المرتضى علم الهدى

صحته وعلقت عليه: فاطمة قاضي شعار

بإشراف الأستاذ علي أكبر الفقاري





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

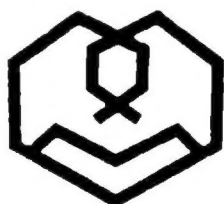
# نَبِيِّ الْأَنْبِيَاءِ

لِلسَّيِّدِ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى عِلْمَ الْهُدَى

صَحَّحَتْهُ وَعَلَّقَتْ عَلَيْهِ: فَاطِمَةُ قَاضِي شَعَار

بِإِشْرَافِ الْأَسْتَاذِ عَلِيِّ أَكْبَرَ الْغَفَّارِيِّ

من منشورات المدرسة العليا للشَّهيد المطهري



انتشارات مدرسه عالي  
شهيد مطهري



علم الهدى ، علي بن حسين ٣٥٥ - ٦٣٦ ق .

[تنزيه الأنبياء عليهم السلام]

تنزيه الأنبياء / مؤلف : الشريف المرتضى علم الهدى ؛ مصحح :

فاطمه قاضي شعار ؛ زير نظر علي اكبر غفاري .

تهران : مدرسه عالي شهيد مطهري ، ١٣٨٠ .

٢٨٣ ص . — (مدرسه عالي شهيد مطهري ؛ ١)

ISBN 964 - 93660 - 0 - 8

فهرستنويسي بر اساس اطلاعات فيفا .

عربي .

کتابنامه به صورت زیرنویس .

١ - عصمت - - متون قديمي تا قرن ١٤ . ٢ . عصمت (اسلام)

- - متون قديمي تا قرن ١٤ . ٣ . عصمت - - جنبه هاي قرآني

- - متون قديمي تا قرن ١٤ . الف . قاضي شعار ، فاطمه ،

مصحح . ب . غفاري ، علي اكبر ، ١٣٠٣ - ، مقدمه نويس . ج .

عنوان .

٢٩٧ / ٤٣

ت ٩٨ / ٥ / ٢٢٠ BP

١٣٨٠

٢٠٩٣٢ - ٨٠ م

کتابخانه ملی ایران

محل نگهداری

\*\*\*\*\*

تنزيه الأنبياء عليهم السلام

المؤلف : السيد الشريف المرتضى علم الهدى رحمه الله

المحقق : فاطمة القاضي شعار بإشراف الأستاذ علي أكبر الغفاري

٣٢٠٠ نسخه / ١٣٨٠ - ١٤٢٢ / الطبعة الأولى

ليتوگرافي : موعود / چاپ و صحافی : سازمان چاپ و ليتوگرافي بيطرفان

منشورات المدرسة العليا للشهيد المطهري رحمه الله

شابك : ٨ - ٠ - ٩٣٦٦٠ - ٩٦٤

ISBN - 964 - 93660 - 0 - 8

### بسمه تعالی

کتاب «تنزیه الأنبياء والأئمة» تألیف حسین بن موسیٰ علم الهدی (سید مرتضیٰ) از متون کهن کلامی است که محور بحث آن اختلاف بین امامیه و معتزله در مسأله عصمت انبیاء است. بر اساس معتقدات کلامی امامیه انبیاء صلوات الله علیهم از گناهان کوچک و بزرگ چه قبل از رسیدن مقام نبوت و چه بعد از آن مبری می باشند ولی معتزله بر این باورند که تنها ارتکاب گناهان کبیره یا صغیره ای که موجب استخفاف باشد برای انبیاء محال است اما ارتکاب گناهان صغیره ای که مایه استخفاف نباشد اصولاً بر آنان محال نیست. مؤلف با بهره گیری از دانش فراوان خویش نهایت سعی خود را بر صرف ظواهر آیات یا احادیث نبویه ای که از آنها نسبت خطاء و گناه کوچک بر انبیاء استفاده می شود بکار گرفته است و بنابر مذهب خویش امامان اثنا عشریه علیهم السلام را مانند پیامبران معصوم دانسته است.

میراث مکتوب مسلمین معرّف پیشینه فرهنگ و تاریخ امت اسلامی است که در سایه تلاش های دانشمندی فرهیخته در خلال قرون متمادی بصورت گنجینه ای ارزشمند دانش و هنر بجای مانده است. مدرسه عالی شهید مطهری با عنایت به نگهداری هزاران نسخه از این میراث که حامل گستره وسیعی از دانش و فرهنگ اسلام و ایران در موضوع های گوناگون دانش انسانی و اسلامی می باشد، احیاء آنرا رسالت خویش دانسته و در نخستین گام تصحیح کتاب «تنزیه الأنبياء والأئمة» را به اهل دانش، خرد و فرهنگ تقدیم می نماید. برای تصحیح این اثر، از شش نسخه معتبر و موثق بهره گرفته شده است.

۱ - نسخه کتابخانه مدرسه عالی شهید مطهری (سپهسالار) که در آغاز سده ششم کتابت شده است و نظر به قدمت به عنوان نسخه اساس قرار گرفته است. کاتب آن فرج بن علی است، این نسخه دارای ۱۶۶ برگ است و خط آن نسخ



می باشد و با رمز نسخه «أصل» در پاورقی ها مورد اشاره قرار گرفته است .

۲- نسخه مربوط به کتابخانه آیت الله مرعشی رحمته الله که در سال ۹۷۱ کتابت شده و دارای ۱۹۲ برگ می باشد و کاتب آن حسن بن الحسين البحرانی النوبلی التَّنکابنی است و خط آن نسخ بوده و در پاورقی با رمز «ق» بدان استناد شده است .

۳- نسخه آستان قدس رضوی که در سال ۷۸۷ در ۵۳ برگ و با خط نسخ کتابت شده و کاتب آن معلوم نیست و با رمز «ر» مشخص گردیده است .

۴- نسخه مربوط به کتابخانه مجلس شورای اسلامی که کاتب آن حسن مدنی ابن محمد حسینی است ، خط آن نسخ و ۱۱۸ صفحه دارد و با رمز «م» آمده است .

همچنین به نسخه های چاپ شده آن که نخستین بار در ایران در ۱۸۹ صفحه به چاپ سنگی رسیده و برای دومین بار در سال ۱۳۵۲ هـ در نجف اشرف چاپ گردید ، مراجعه شده است .

در تصحیح این نسخه از روش بینابین بهره گرفته شده است و از نسخه کتابخانه مدرسه عالی به منزله نسخه ارجحی «أساس نسبی» استنساخ بعمل آمده است .

نسخه استنساخ شده با نسخه اساس بازخوانی ، سپس با نسخه های دیگر مقابله و اختلافات ثبت گردیده است در مرحله بعدی بین اساس و اختلاف نسخ در وصول به ضبط نص داوری بعمل آمده است و در نهایت با یافتن مآخذ و مصادر اشعار ، اقوال و نقلها و تنظیم یادداشتها و تعلیقات ، تصحیح بانجام رسیده است .

در پایان لازم می دانم از خانم «فاطمه قاضی شعار» از فارغ التحصیلان این مدرسه عالی که این نسخه را تحت نظر و اشراف کامل استاد محترم جناب آقای «علی اکبر غفاری» تصحیح نموده اند قدرانی نمایم .

معاونت پژوهشی مدرسه عالی شهید مطهری از خداوند متعال توفیق انتشار دیگر پژوهشهای انجام یافته در زمینه آثار عالمان برجسته پیشین را مسألت می نماید .

دکتر سید ابوالقاسم نقی

معاون پژوهشی

### المؤلف والثناء عليه :

ذوالمجدين أبوالقاسم عليّ بن الحسين بن موسى بن محمّد بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر عليه السلام المشهور بـ«السّيد المرتضى» - عليه آلاف التّحيّة والثناء - بواب أبواب المعاني والبيان ، إنسان العين و عين الإنسان ، نكتة الدّهر ، قطب العلم ، وغيثه المتدقّق . كان رحمه الله فصيح القلم ، زاكي الشّيم ، متكلماً ، أصولياً ، منطقياً ، لغوياً مفسّراً ، كتابه هذا يدلّ على عبقرية فذه وسعة اطلاعه و حدّة ذكائه ، وغوصه وراء الحقائق .

فهو بدرّ بأنوار الهدى متطلّع ، و صدر بأنواع علوم الدّين متضلّع ، معتصمٌ بحبل الله المتين ، نازلٌ في فهم المعارف إلى ربّوة ذات قرار و معين ، أركان مجده راسخة ، و غرر عزّه باذخة ، و كان في فلك علماء الدّين شمساً بازغة . ناهج شرائع الإسلام ، مبينٌ آيات القرآن ، أفضلُ العلماء والمفسّرين ، و أفقه الفقهاء المتبحّرين ، خلعت عليه شمس الدّين شعاعها ونشرت فيه حدائق العلوم أنباعها ، سيّد علماء الأُمّة ، و محيي آثار الأئمّة عليهم السّلام ، أجمع على فضله و كماله في العلم المخالف والمؤالف . قال الخطيب في تاريخه<sup>(١)</sup> : عليّ بن الحسين بن موسى بن محمّد بن إبراهيم بن - موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب ، أبوالقاسم الموسويّ العلويّ ، كان يلقّب المرتضى ذاالمجدين ، وكانت إليه نقابة الطّالبيين ، و كان شاعراً كثير الشعر متكلماً ، له تصانيف على مذاهب الشيعة .

١ - تاريخ بغداد ، ج ١١ ص ٤٠٢ تحت رقم ٦٢٨٨ .



وقال ابن خلكان في وصفه : « إِنَّ السَّيِّدَ المرتضى كان نقيب الطَّالِبِينَ ، إماماً في علم الكلام والأدب والشَّعر ، وله تصانيف على مذهب الشيعة ومقالة في أصول الدين ، وله كتاب الذي سماه الغرر والدُّرر<sup>(١)</sup> ، وهي مجالس أملاها تشتمل على فنون من معاني الأدب ، تكلم فيها على النحو واللغة وغير ذلك ، وهو كتاب ممتع يدل على فضل كثير وتوسّع في الاطلاع على العلوم » .

و ذكره أبو الحسن علي بن محمّد الأندلسي المعروف بابن بسّام المتوفى ٥٨٦ في أواخر كتابه المسمّى بـ « الذخيرة » وقال : « كان هذا الشريف إمام أئمة العراق ، إليه فزع علماؤها ، ومنه أخذ عظمائها ، صاحب مدارسها ، وجماع شاردها وآنسها بمن سارت أخباره و عرفت به أشعاره و حمدت في ذات الله مآثره و آثاره إلى تأليفه في الدين وتصانيفه في أحكام المسلمين ممّا يشهد أنّه فرع تلك الأصول و من أهل ذلك البيت الجليل » .

و حكى الخطيب التبريزي أبو زكريّا : « أَنَّ أبا الحسن علي بن أحمد الفاليّ الأديب كانت له كتاب نسخة الجمهرة لابن دريد في غاية الجودة ، فدعته الحاجة إلى بيعها ، فاشتراها الشريف المرتضى أبو القاسم المذكور بستين ديناراً و تصفّحها فوجد بها أبياتاً بخطّ بايعها أبي الحسن علي بن أحمد الفاليّ وهي :

انستُ بها عشرينَ حَولاً وَبِعْتُهَا	لَقَدْ طَالَ وَجْدِي بَعْدَهَا وَحَنِينِي
وَ مَا كَانَ ظَنِّي أَنِّي سَأَبِيعُهَا	وَلَوْ خَلَدْتُني فِي السُّجُونِ دُيُونِي
وَلَكِنْ لِضَعْفٍ وَافْتِقَارٍ وَصَبِيَّةٍ	صِغَارِ عَلَيْهِمْ تَسْتَهْلُ شُئُونِي
فَقُلْتُ وَ لَمْ أَمْلِكْ سِوَابِقَ عِبْرَةٍ	مَقَالَةَ مَكُويِ الْفُؤَادِ حَزِينُ
وَقَدْ تَخْرُجُ الْحَاجَاتُ يَا أُمَّ مَالِكٍ	كَرَائِمَ مِنْ رَبِّ بِهِنَّ ظَنِينُ

فأرجع (السَّيِّد) إليه النسخة ، و ترك الدنانير - رحمة الله تعالى عليه - .

و قال النّجاشيّ في رجاله : «أبو القاسم المرتضى حاز من العلوم ما لم يدانه فيه أحد في زمانه ، و سمع الحديث فأكثر ، و كان متكلماً شاعراً أديباً ، عظيم المنزلة في العلم والدين والدنيا» .

و قال الشّيخ الطّوسيّ في الفهرست : «كنيته أبو القاسم و لقبه المرتضى - رضي الله عنه - متوحّد في علوم كثيرة ، مجمع على فضله ، مقدّم في العلوم مثل علم الكلام والفقه وأصول الفقه و الأدب والنّحو والشّعر و معاني الشّعر واللّغة و غير ذلك» .

و قال ابن أبي طيّ : «هو أوّل من جعل داره دار العلم و قدّرها للمناظرة ، و يقال : إنّ امرء لم يبلغ العشرين ، و كان قد حصل على رئاسة الدّنيا العلم مع العمل الكثير في اليسير ، و المواظبة على تلاوة القرآن و قيام اللّيل و إفادة العلم ، و كان لا يؤثر على العلم شيئاً ، مع البلاغة و فصاحة اللّهجة» .

و نقل العلامة الحليّ كلام الشّيخ في الفهرست و أضاف بعد ذكر كتبه : «و بكتبه استفادت الإماميّة منذ زمنه إلى زماننا هذا و هو سنة ثلاث و تسعين و ستمائة - و هو ركنهم و معلّمهم» .

و في دمية القصر الثّعالبيّ أبي الحسن الباخريّ : «السّيد المرتضى و أخوه من دوح<sup>(١)</sup> السّيادة ثمران ، و في فلك الرّئاسة قران ، و أدب الرّضيّ إذا قرّن بعلم المرتضى كان كالفرند<sup>(٢)</sup> في متن الصّارم المنتضى» .

مشايخه و من يروي عنه :

- ١ - الشّيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النّعمان . ٢ - أبو محمّد هارون بن موسى التّلعكبريّ .
- ٣ - الحسين بن عليّ بن بابويه أخيه الصّدوق .

١ - الدّوح جمع الدّوحة و هي الشّجرة العظيمة المتّسعة من أي الشّجر كانت .

٢ - الفرند : السّيف و وشيه و جوهره و هو ما يرى فيه شبه غبار أو مدبّ نمل . و الصّارم :

السّيف القاطع . و انتضى السّيف انتضاءً : استلّه من غمده .



- ٤- أبو الحسن أحمد بن علي بن سعيد الكوفي .
- ٥- أبو عبدالله محمد بن عمران الكاتب المرباني الخراساني البغدادي .
- ٦- أبو يحيى ابن نابتة عبدالرحيم بن الفارقي .
- ٧- الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي .
- ٨- أبو القاسم عبيدالله بن عثمان بن يحيى .
- ٩- أبو الحسن علي بن محمد الكاتب . ١٠- أحمد بن سهل الديباجي .

#### تلامذته و الراوون عنه :

- ١- شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي . ٢- أبو يعلى سلاّر بن عبدالعزيز الديلمي .
- ٢- أبو الصلاح تقي بن نجم الحلبي . ٤- الشيخ محمد بن علي الكراجكي .
- ٥- الشيخ أبو عبدالله جعفر بن محمد بن أحمد بن العباس الدورستي .
- ٦- الشيخ أبو الفضل ثابت بن عبدالله بن ثابت اليشكري .
- ٧- الشيخ أحمد بن الحسن بن أحمد النيسابوري الخزاعي .
- ٨- الشيخ أحمد بن علي بن قدامة .
- ٩- السيد نجيب الدين أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي ابن القاسم بن موسى بن عبدالله بن موسى الكاظم عليه السلام .
- ١٠- الشيخ المفيد أبو محمد عبدالرحمن بن أحمد بن الحسين النيسابوري الخزاعي .
- ١١- الشيخ غانم العصمي الهروي . ١٢- السيد الداعي الحسيني .
- ١٣- أبو الفرج المظفر بن علي بن الحسين الحمداي .
- ١٤- الشيخ عز الدين عبدالعزيز بن أبي كامل الطرابلسي القاضي .
- ١٥- المنتهى بن أبي زيد بن كيا بكي الحسيني الكجّي الجرجاني .
- ١٦- الشيخ أبو الحسن محمد بن محمد البصري .

- ١٧ - عزّالدين عبدالعزيز بن نحرير بن عبدالعزيز بن البرّاج القاضي في طرابلس .
- ١٨ - الشّريف أبويعلى محمّد بن الحسن بن حمزة الجعفريّ .
- ١٩ - أبوالصّمصام ذوالفقار بن محمّد بن معبد الحسينيّ المروزيّ .
- ٢٠ - الشّيوخ سليمان بن الحسن بن سليمان الصّهرشتيّ .
- ٢١ - أبو منصور محمّد بن أبي نصر محمّد بن أحمد بن الحسين بن عبدالعزيز العكبريّ .
- ٢٢ - الشّيوخ محمّد بن عليّ الحمدانيّ .
- ٢٣ - الحسين بن ثابت بن هارون الفراء البزاعيّ <sup>(١)</sup> .
- ٢٤ - الحسين بن عقبة بن عبدالله البصريّ الضّريّر ، قرء عليه القرآن و حفظه و له سبعة عشرة سنة ، وكان من أذكّاء بني آدم ، وكان من أعيان الشّيعة ، مات سنة ٤٤١ .
- ٢٥ - حمزة بن محمّد الجعفريّ أبويعلى البغداديّ <sup>(٢)</sup> .
- ٢٦ - الحسين بن أحمد بن محمّد القطّان البغداديّ <sup>(٣)</sup> .

### تصانيفه :

له تصانيف مشهورة ، منها :

- ١ - الشّافي في الإمامة <sup>(٤)</sup> ، لم يصنّف في موضوعه مثله .

١ - ذكره ابن أبي طيّ في رجال الشّيعة ، وقال : رحل إلى العراق سنة ٤٢٤ فتلقّى الشّريف المرتضى فأجازه و قرّظه و وصفه بالعلم والفهم و نعتة بالخطيب .

٢ - كان من كبار علماء الشّيعة ، لزم الشّيوخ المفيد و فاق في معرفة الأصلين والفقه على مذاهب الإماميّة ، و زوّجه المفيد بابنته و خصّه بكتبه ، و أخذ أيضاً عن الشّريف المرتضى و كان عارفاً بالقراءات ، ذكره ابن أبي طيّ ، وقال : كان يحتجّ على حدوث القرآن بدخول النّسخ فيه ، مات سنة ٥٦٥ .

٣ - ذكره ابن أبي طيّ في رجال الشّيعة ، وقال : إمام عالم فاضلٌ من فقهاء الإماميّة ، قرء على الشّريف المرتضى و على الشّيوخ المفيد ، و قدم حلب سنة ٣٩٠ ، فأقرء في جامعها ، ثمّ توجّه إلى طرابلس ، فأقام عند رئيسها أبي طالب محمّد بن أحمد ، و أقرء أولاده و صنّف الشّامل في الفقه أربع مجلّدات ، و كان موجوداً سنة ٤٢٠ .

٤ - هو كاسمه شافٍ ، وافٍ ، و قد تعرّض فيه للرّدّ على القاضي عبد الجبار شيخ المعتزلة في



- ٢- الذريعة (في الأصول) وهو كتاب جليل مشهور . ٣- جمل العلم والعمل .
- ٤- شرح القصيدة البائية . ٥- كتاب الطيف والخيال .
- ٦- كتاب الشهاب في الشيب والشباب . ٧- كتاب الغرر والذُرر<sup>(١)</sup> .
- ٨- تنزيه الأنبياء<sup>(٢)</sup> (وهو الذي بيدك) . ٩- الانتصار .
- ١٠- المقنع في الغيبة . ١١- رسالة تفضيل الأنبياء على الملائكة .
- ١٢- رسالة المحكم والمتشابه . ١٣- أجوبة المسائل .
- ١٤- الخلاف في أصول الفقه<sup>(٣)</sup> . ١٥- المصباح (في الفقه) . ١٦- إعجاز القرآن<sup>(٤)</sup> .
- ١٧- الناصرية<sup>(٥)</sup> . ١٨- منقذ البشر من أسرار القضاء والقدر .
- ١٩- وله ديوان شعر يزيد على عشرين ألف بيت . ٢٠- كتاب البرق .
- ٢١- كتاب النقض على ابن جني في الحكاية والمحكي .

وكان مولده سنة ٣٥٥ في شهر رجب ، ووفاته - قدّس الله روحه - لخمس بقين من شهر ربيع الأول سنة ست و ثلاثين و أربعمئة ، و صلّى عليه ابنه أبو جعفر محمّد في داره و دفن فيها ، و تولّى غسله تلميذه أبو الحسين أحمد بن الحسين النّجاشيّ مع الشّريف أبي يعلى محمّد بن الحسن الجعفريّ ، و سلّار بن عبدالعزيز الدّيلمّي .

علي أكبر الغفاريّ

كتاب «المغني» . (الروضات)

١ - كتابه المذكور المسمّى « غرر الفوائد و درر القلائد » يشتمل على محاسن فنون تكلم فيها على النّحو واللّغة واللّغز والأشعار والحكمة والكلام و غير ذلك . قال في الرّوضة : « كان شيخنا عزّ الدين أحمد بن مقبل يقول : لو حلف إنسان أنّ السيّد المرتضى كان أعلم بالعربيّة من العرب لم يكن عندي آثماً ، و لقد بلغني عن شيخ من شيوخ الأدب بمصر أنّه قال : « والله إنّي استفدت من كتاب الغرر مسائل لم أجدها في كتاب سيبويه و غيره من كتب النّحو » .

٢ - جاء ذكره في الفهرست وفيه : « تنزيه عصمة الأنبياء » .

٣ - وفيه : « مسائل الخلاف في أصول الفقه » .

٤ - وفيه : « الصّرفة في إعجاز القرآن » .

٥ - وفيه : « المسائل النّاصرية » في الفقه .

سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ كَمَا هُوَ أَهْلُهُ وَمُسْتَحَقُّهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى خَيْرِهِ مِنْ خَلْقِهِ  
وَجَنَّتْهُ فِي عِبَادِهِ مُحَمَّدٌ وَآلُهُ الْأَبْرَارُ الطَّاهِرِينَ الَّذِينَ أَذْهَبَ اللَّهُ  
عَنْهُمْ الرِّجْسَ وَطَهَّرَهُمْ تَطْهِيرًا سَأَلْتُ أَحْسَنَ اللَّهِ تَوْفِيقًا  
أَمَّا لَكَ دَامَ فِي تَرْبِيَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنِ الذُّنُوبِ كُلِّهَا  
وَالْعُتُوبِ مَا تَمْنَى مِنْهَا كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا وَالرَّزْقِ عَلَى مَنْ حَالَفَ فِي ذَلِكَ  
عَلَى اخْتِلَافِهِمْ وَضُرُوبِ مَذَاهِبِهِمْ وَأَنَا أَحِبُّ إِلَى مَا سَأَلْتُ عَلَى ضِيقِ  
الْوَقْتِ وَشَعْبِ الْفَكَرِ وَابْتَدَى لِلْظَّلَامِ فِي هَذِهِ الْبَابِ كَمْ  
أَلْمَزَ اللَّهُ عَلَى الْمَذَاهِبِ الصَّحِيحِ مِنْ جُلْدٍ مَا أَدْرَاهُ مِنَ الْمَذَاهِبِ ثُمَّ  
بِتَأْوِيلِ مَا حَالَفَ مِنَ الْكَلِمَاتِ وَالْإِخْبَارِ الَّتِي اسْتَبَدَّ عَلَيْهَا  
وَحُجَّتُهَا وَطَرِيقُهَا بِبَعْضِ قَوَاعِ كِبَرَةِ أَوْ صَغِيرَةِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ أَوْ  
أَعْمَدِ عِلْمِهِمُ السَّلَامُ وَمِنْ اللَّهِ اسْتِزَامُ الْمَعُونَةِ وَالْوَفْقِ وَأَيُّهُ اسْتِزَامُ  
الْبَاسِ وَالْتَّشَدُّدِ أَخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ  
فَقَالَتِ الشَّيْخَةُ الْأَمَانِيَّةُ لَا جُوزَ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ مِنَ الْمَعَاصِي وَالذُّنُوبِ  
كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا إِلَّا قَبْلَ الْبَيِّنَةِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولُوا وَالْأَئِمَّةُ



[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
 الجزمة كما هو اعله مستحقة ومن الله على من خلقه وحسنه  
 في عباده محمد وآله الا برأى الطاهر من الذنوب اذ هباه عنهم الرجز طهره ما لم يلعن الله نطفته اهل الكلام في نزيه الانبياء ولا اله عليهم  
 الصلوة والسلام عن الذنوب كلها والصلح ما شئ منها كبيرا او صغيرا والرد على من خالف في ذلك على اختلافهم وضروب مذاهيبهم وانا اجيب الى ما  
 سالت على صديق الوقت وتشعب الفكر وانا ابتدئ بذكر الخلاف في هذا الباب ثم بالادلة على المذهب الصحيح من جملة ما اذكر من المذاهيب ثم يا اول  
 ما تعلق بالمخالف من الآيات والاجاب التي اشبه عليه وجهها وظن انها معضوية وقوع كبتة او صغيرة من الانبياء اولا في علمهم ومن الله استمد المعونة  
 والتوفيق اياه اسأل عنه الشايد والتسيد الخلف الناس في الانبياء عليهم السلام فكانت الشيعة الامامية لا يجوز عليهم شي من المعاصي والذنوب  
 كبر كان او صغيرا الا قبل النبوة ولا بعدها ويقولون في الامة مثله كمن وجوزوا اصحاب الحديث والحشوة على الانبياء الكبار قبل النبوة ومنهم من جوزها  
 في حال النبوة سوى الكذب فما تعلق بما جاء الشرعية ومنهم من جوز ذلك في حال النبوة بشرط الاستسار دون الاعلان وفيهم من جوز على الأحوال  
 كلها ومنعت المعتزلة من الكبار والاعتبار المستحقة من الانبياء عليهم السلام قبل النبوة وفي حالها وجوزت في الحالين وقوع ما لا يتخلف من الصغائر ثم  
 ثم اختلفوا منهم من جوز على النبي الاقدام على المحصية الصغرى على سبيل العهد ومنهم من منع من ذلك قالوا لهم لا يقدحون على الذنوب التي علموا بها ذنوبا الا  
 على سبيل التاويل وحسبي عن النظام وجعفر بن بشر وجماحة من تبعهم ان ذنوبهم لا تكون الا على سبيل السهو والغلطة وانهم مواخذون بذلك  
 وان كان مروضا عن اعمهم لقوة معرفتهم وعلو رتبهم وجوزوا كلهم ومن قدما ذلك من الحشوة واصحاب الحديث على الامة الكبار والصغار  
 الا انهم يقولون ان بوتوح الكبرة من الامام تفسد امامته ويجب عزله والاستبدال به واعلم ان الخلاف بيننا ومن المعتزلة في تجزئهم الصغار  
 على الانبياء صلوات الله عليهم يكاد يسقط عند التحقيق لانهم انما يجوزون من الذنوب ما لا يستقر له استحقاق عقاب واما كون حظه متعص  
 الثواب على اختلافها في ذلك لان ما على الجباة فيقول ان الصغرى تسقط عقابها من غير موازنة فكانهم معترفون بانهم لا يتبع منهم ما يستحقون به الذم  
 والعقاب وهذا مواءمة للشيعة في المعنى لان الشيعة انما شئوا عن الانبياء عليهم السلام جميع المعاصي من حيث كان كل شئ منها مستحقا فاعلم الذم  
 والعقاب لان الجباة باطل عظيم واذا بطل الاجباط فلا محصية الا يستحق فاعلم الذم والعقاب فاذا كان استحقاق الذم والعقاب  
 منفي عن الانبياء عليهم السلام وجب ان ينفي عنهم سائر الذنوب ونصير الخلاف من الشيعة والمعتزلة متعلقا بالاجباط فاذا بطل الاجباط فلا  
 يمتنع الاتفاق على ان شيئا من المعاصي لا يقع من الانبياء من حيث يلزم عليها استحقاق الذم والعقاب لكنه يجوز ان يترك في هذه المسئلة على سبيل التقدير  
 ونفرض ان الامر في الصغار والكبار على ما قوله المعتزلة ومتوفى منا ذلك لم يجوزوا ايضا عليهم الصغار لما سئلوا عن ذلك ونفيهم واعلم ان جميع  
 انبياء الانبياء عليهم السلام عند منع وقوعه منهم مستند الى دالة العلم المعجز اما بنفسه او بواسطة تفسير هذه الجملة ان العلم المعجز اذ  
 ان واقعا موثق التصديق لمذعي النبوة والرسالة وجاريا مجرى قوله تعالى له صدقت في كل رسول ووثوقه على فلا بد من ان يكون هذا المعجز  
 ما نفا من كذبه على ما قد قال فيما يورده عنه لانه تعالى لا يجوز ان صدق الكتاب لان تصديق الكتاب قبيح كما ان الكذب قبيح فاما الكذب في غير  
 ما يورده عن الله تعالى وسائر الكبار فانما دل المعجز على يقينها من حيث كان في الآعلى وجوب اتباع الرسول وتصديقه فيما يورده وقوله منه لان  
 لغرض وبشارة الانبياء عليهم السلام وتصديقهم بالاعلام المعجزة هو ان يمشي ما ياء تون فاقترح في الامثال والقبول واثر فيها بجهان منع  
 المعجز منه ولهذا قلنا انه يدل على نفي الكذب والكبار عنهم في غير ذلك عنه عن الله تعالى بواسطة وفيما قلنا ان نفسه فان سلم لم يمتنع  
 لان تدلوا على ان يجوزوا الكبار فيصدق فيما هو الغرض بالعلم المعجز والامثال قلنا لا شبهة في ان من يجوز عليه كبار المعاصي والذنوب  
 ان لمن منه الاقدام على الذنوب لا تكون انفسا ساكنة الى قول الله تعالى ولا تستمعوا له ان من يسمع منه يفسد سمعه ولا يسمع الله شئ مما يقولون ولا يسمع  
 من سمع قولنا ان وقوع الكبار ينفرد عن القبول المرجع فما ينفرد وما لا ينفر الى العادات واعتبار ما ينفذه وليس لك مما يستخرج بالادلة  
 بالمقاييس ومن يرجع الى الحان علم ما ذكرناه وانه من اقوى ما نفع عن قبول القول فان حفظ الكبار في هذا الباب ان لم يزد على حفظ الصغرى  
 يجوز والخلاعة لم يفسد فان قيل فليس قد جوز كثير من الناس على الانبياء الكبار مع انهم لم ينفردوا عن قبول اقوالهم والعمل بما شروه  
 في الشرايع وهذا ينقض قولكم ان الكبار بمنزلة قلنا هذا سؤال من لم فهم ما اوردناه لاننا لم نورد ما للنفرد ارتفاع المصدق وان  
 يقع اعتزال الامر جملة واما اردنا ما فسرناه من ان سكن النفس الى قبول قول من يجوز فكل عليه لا يكون على حد سكنها الى من لا  
 يجوز ذلك عليه وانا مع تجزئ الكبار لم يكونا بعد من قبول القول كما اناس مع ان الكبار لم يكونا اقرب الى القبول وقد سترت



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و به نستعين

الحمد لله كما هو أهله و مستحقه ، و صلى الله على خيرته من خلقه ، و حجته في عبادته<sup>(١)</sup> محمد و آله الأبرار الطاهرين ، الذين أذهب الله عنهم الرجس و طهرهم تطهيراً .

سألت - أحسن الله توفيقك - إملاء الكلام<sup>(٢)</sup> في تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام عن الذنوب كلها و القبائح ما سُمي منها كبيراً أو صغيراً ، و الردّ على من خالف في ذلك على اختلافهم و ضروب مذاهبهم ، و أنا أجيب إلى ما سألت على ضيق الوقت و تشعب الفكر ، و أنا أبتدئ بذكر الخلاف في هذا الباب ، ثم بالدلالة على المذهب الصحيح من جملة ما أذكره من المذاهب ، ثم بتأويل<sup>(٣)</sup> ما تعلّق به المخالف من الآيات و الأخبار التي اشتبه عليه وجهها ، و ظنّ أنها تقتضي وقوع كبيرة أو صغيرة من الأنبياء أو الأئمة عليهم السلام . و من الله تعالى أستمدّ المعونة و التوفيق ، وإياه أسأل [بمنه]<sup>(٤)</sup> التأييد و التّسديد .

اختلف الناس في الأنبياء عليهم السلام ، فقالت الشيعة الإمامية : لا يجوز عليهم شيء من المعاصي و الذنوب ، كبيراً كان أو صغيراً ، لا قبل النبوة ولا بعدها ، و يقولون في الأئمة مثل ذلك .

١ - في بعض النسخ : « على عبادته » .

٢ - في نسخة ن ، ع و هامش م : « إملاء الكتاب » .

٣ - في نسخة ن ، ع : « بتأويل » .

٤ - ما بين المعقوفين من هنا إلى آخر الكتاب موجود في بعض النسخ دون بعض .



و جَوَّزَ أصحاب الحديث<sup>(١)</sup> والحشوية<sup>(٢)</sup> على الأنبياء - عليهم السلام - الكبائر قبل النبوة . و منهم مَنْ جَوَّزَهَا في حال النبوة سوى الكذب فيما يتعلق بأداء الشريعة . و منهم مَنْ جَوَّزَهَا ذلك في حال النبوة بشرط الاستسرار دون الإعلان . و منهم<sup>(٣)</sup> مَنْ جَوَّزَهَا على الأحوال كلها .

ومنعت المعتزلة من وقوع الكبائر والصغائر المستخفة من الأنبياء عليهم السلام قبل النبوة و في حالها ، و جَوَّزَتْ<sup>(٤)</sup> في الحالين وقوع ما لا يستخف من الصغائر .

ثُمَّ اختلفوا ، فمنهم من جَوَّزَ على النبي ﷺ الإقدام على المعصية الصغيرة على سبيل العمد ، و منهم مَنْ منع من ذلك ، و قال : إنهم لا يُقدمون على الذنوب التي يعلمونها ذنباً إلا على<sup>(٥)</sup> سبيل التأويل ، و حكي عن النظام<sup>(٦)</sup> و جعفر بن مبشر<sup>(٧)</sup> و جماعة ممن تبعهما أن ذنوبهم لا تكون إلا على سبيل السهو والغفلة و أنهم مؤخذون بذلك و إن كان

١ - أي الرواة والمحدثين من أهل السنة .

٢ - الحشوية أو الحشوية : « نسبة إلى الحشو أو الحشا ، طائفة تمسكوا بالظواهر و ذهبوا إلى التجسيم وغيره » . (أقرب الموارد)

٣ - في بعض النسخ : « فيهم » .

٤ - يعني المعتزلة ، و قوله : « في حالها » أي حال النبوة .

٥ - في الأصل : « بل على » .

٦ - بالطاء المشددة ، و هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار ، كان معتزلياً من أهل الكلام ، توفي

ببغداد نحو سنة ٢٠٠ . (الوافي بالوفيات للعضدي)

٧ - هو جعفر بن محمد بن مبشر بن أحمد الثقفي من كبار متكلمي المعتزلة ، له آراء انفرد به ،

توفي سنة ٣٣٤ .

موضوعاً عن أممهم ، لقوة معرفتهم و علو رتبهم<sup>(١)</sup> .  
و جوزوا كلهم و من قدّمنا ذكره من الحشوية و أصحاب الحديث على  
الأئمة الكبار والصغائر ، إلا أنهم يقولون : إن بوقوع الكبيرة من الإمام  
تفسد إمامته و يجب عزله و الاستبدال به .

واعلم أن الخلاف بيننا و بين المعتزلة في تجويزهم الصغائر على الأنبياء  
- صلوات الله عليهم - يكاد يسقط عند التحقيق ، لأنهم إنما يجوزون من  
الذنوب ما لا يستقرّ له استحقاق عقاب ، و إنما يكون حظّه تنقيص  
الثواب على اختلافهم أيضاً في ذلك ، لأنّ أبا عليّ الجبائي<sup>(٢)</sup> يقول : « إنّ  
الصغير يسقط عقابه بغير موازنة » فكانهم معترفون بأنهم<sup>(٣)</sup> لا يقع منهم  
ما يستحقّون به الذمّ والعقاب ، وهذه موافقة للشيعة في المعنى لأن الشيعة  
إنما تنفي عن الأنبياء ﷺ جميع المعاصي من حيث كان كلّ شيء منها  
يستحقّ به فاعله الذمّ والعقاب ، لأنّ الإحباط باطل عندهم ، وإذا بطل  
الإحباط فلا معصية إلاّ و يستحقّ فاعلها الذمّ والعقاب ، فإذا كان  
استحقاق الذمّ والعقاب منفيّاً عن الأنبياء ﷺ وجب أن ينتفي<sup>(٤)</sup> عنهم  
سائر الذنوب<sup>كذا</sup> و يصير الخلاف بين الشيعة والمعتزلة متعلّقاً بالإحباط ،  
فإذا بطل الإحباط فلا بدّ من الاتفاق على أنّ شيئاً من المعاصي<sup>(٥)</sup> لا يقع من

١ - في جلّ النسخ : « مرتبتهم » .

٢ - هو محمّد بن عبد الوهاب بن الجبائي أبو عليّ ، من أئمة المعتزلة ، و رئيس علماء الكلام  
في عصره ، وإليه نسبة الطائفة الجبائية ، له مقالات و آراء انفرد بها في المذهب . نسبته إلى جبى  
من قرى البصرة ، اشتهر في البصرة ، و توفي سنة ٣٠٣ ، و دفن بجبى .

٣ - في ن ، ع و ق : « بانه » .

٤ - في بعض النسخ : « آية ينفي » .

٥ - في جلّ نسخنا : « أنّ سائر المعاصي » .

الأنبياء ﷺ من حيث يلزمهم<sup>(١)</sup> استحقاق الذم والعقاب ، لكنه يجوز أن نتكلم في هذه المسألة على سبيل التقدير ، ونفرض أن الأمر في الصغائر والكبائر على ما تقوله المعتزلة ، ومتى فرضنا ذلك لم نجوز أيضاً عليهم الصغائر لما سنذكره ونبينه [إن شاء الله تعالى] .

واعلم أن جميع ما نزره الأنبياء ﷺ عنه ونمنع<sup>(٢)</sup> من وقوعه منهم يستند إلى دلالة العلم المعجز ، إما بنفسه أو بواسطة ، وتفسير هذه الجملة أن العلم المعجز إذا كان واقعاً موقع التصديق لمدعي النبوة والرسالة ، و جارياً مجرى قوله تعالى له « صَدَقْتَ فِي أَنَّكَ رَسُولِي وَمُؤَدِّ عَنِّي » ، فلا بد من أن يكون هذا المعجز مانعاً من كذبه على الله تعالى فيما يؤدّيه<sup>(٣)</sup> ، لأنه تعالى لا يجوز أن يصدق الكذاب ، لأن تصديق الكذاب قبيح كما أن الكذب قبيح ، فأما الكذب في غير ما يؤدّيه ، وسائر الكبائر فإنما دل المعجز على نفيها من حيث كان دالاً على وجوب اتباع الرسول و تصديقه فيما يؤدّيه و قبوله منه ، لأن الغرض في بعثة الأنبياء ﷺ و تصديقهم بالإعلام المعجزة هو أن يتمثل ما يأتون به فما قدح في الامتثال والقبول ، وأثر فيها يجب أن يمنع المعجز منه ، فلهذا قلنا : إنه يدل على نفي الكذب والكبائر عنهم في غير ما يؤدّونه بواسطة ، وفي الأول يدل بنفسه .

١ - في أصلنا : « يلزمه » ، وفي نسخة « يلزمه عليهم » .

٢ - في أصلنا : « يمنع » .

٣ - في ق ، ر و م : « فيما يؤدّيه عنه » ، وفي غيرها : « فيما يرويه » ، وفي م : « سبحانه فيما يؤدّيه » .

أقول : وجاء في الروايات ذيل آية المباهلة : « قد علم الله أن نبيّه مؤدّ عنه رسالته وما هو من الكاذبين » . وفي بعضها : « قد عرف الله أن نبيّه ﷺ مؤدّ عنه رسالته وما هو من الكاذبين » .

فإن قيل : لم يبقَ إلا أن تدلُّوا على أن تجويز الكبائر يقدر فيما هو الغرض بالبعثة من القبول والامتنال .

قلنا : لا شبهة في أن من نجوز عليه كبائر المعاصي ولا نأمن منه الإقدام على الذنوب لا تكون أنفسنا ساكنة إلى قبول قوله أو استماع وعظه كسكونها إلى من لا نجوز عليه شيئاً من ذلك ، وهذا هو معنى قولنا : إن وقوع الكبائر ينفر عن القبول ، والمرجع فيما ينفر وما لا ينفر إلى العادات واعتبار ما تقتضيه ، وليس ذلك مما يستخرج بالأدلة والمقاييس ، ومن رجع إلى العادة علم ما ذكرناه ، وأنه من أقوى ما ينفر عن قبول القول ، فإن حظَّ الكبائر في هذا الباب إن لم يزد على حظَّ السخف والمجون والخلاعة<sup>(١)</sup> لم ينقص منه .

فإن قيل : أفليس قد جوّز كثيرٌ من الناس على الأنبياء ﷺ الكبائر ، مع أنهم لم ينفروا عن قبول أقوالهم والعمل بما شرّعه من الشرائع ، وهذا ينقض قولكم أن الكبائر منفرة ؟

قلنا : هذا سؤال من لم يفهم ما أوردناه ، لأننا لم نرد بالتنفير ارتفاع التصديق ، وأن لا يقع امتثال الأمر جملة ، وإنما أردنا ما فسرناه من أن سكون النفس إلى قبول قول من نجوز ذلك عليه لا يكون على حدّ سكونها إلى من لا نجوز ذلك عليه ، وإنما مع تجويز الكبائر نكون أبعد من قبول القول ، كما أننا مع الأمان من الكبائر نكون أقرب إلى القبول ، وقد يقرب من الشيء ما لا يحصل الشيء عنده ، كما يبعد عنه ما لا يرتفع

١ - الخلاعة كسحابة : التّهتك ، والاستخفاف . وفي الصحاح : «المُجونُ : أن لا يبالي الإنسان ما صنع» .



عنده ، ألا ترى أن عبوس الداعي للناس إلى طعامه و تضرّجه و تبرّمه منفّر في العادة عن حضور دعوته و تناول طعامه ، و قد يقع مع ما ذكرناه الحضور والتناول ولا يخرج منه من أن يكون منفراً ، وكذلك طلاقة وجهه واستبشاره و تبسمه يقرب من حضور دعوته و تناول طعامه ، و قد يرتفع الحضور مع ما ذكرناه ولا يخرج منه من أن يكون مقرباً<sup>(١)</sup> فدلّ على [أنّ المعتبر في باب] المنفر والمقرب بما ذكرناه دون [غيره و دون] وقوع الفعل المنفر عنه أو ارتفاعه .

فإن قيل : فهذا يقتضي أنّ الكبائر لا تقع منهم في حال النبوة ، فمن أين أنّها لا تقع منهم قبل النبوة ، و قد زال حكمها بالنبوة المسقطه للعقاب والذمّ ، ولم يبق وجه يقتضي التّفير .

قلنا : الطّريقة في الأمرين واحدة ، لأنّا نعلم أنّ من نجوّز عليه الكفر والكبائر في حال من الأحوال ، وإن تاب منه و خرج من استحقاق العقاب به لا نسكن إلى قبول قوله ، كسكوننا إلى من لا نجوّز ذلك عليه في حال من الأحوال ، ولا على وجه من الوجوه ، و لهذا لا يكون حال الواعظ لنا الداعي إلى الله تعالى ونحن نعرفه مقارفاً للكبائر مرتكباً لعظيم الذّنوب - وإن كان قد فارق جميع ذلك و تاب منه - عندنا و في نفوسنا كحال من لم نعهد منه إلاّ الزّاهة والطّهارة ، و معلوم ضرورة الفرق بين هذين الرّجلين فيما يقتضي السّكون والنّفور ، و لهذا كثيراً ما يعيّر الناس من يعهدون منه القبائح المتقدّمة بها وإن وقعت التّوبة منها ، و يجعلون ذلك عيباً ونقصاً وقادحاً ومؤثراً وليس إذا كان تجويز الكبائر قبل النبوة

١ - في بعض النسخ : « متقرباً » .

منخفضاً عن تجويزها في حال النبوة و ناقصاً عن رتبته في باب التنفير  
 وجب أن لا يكون فيه شيء من التنفير ، لأنّ الشّئين قد يشتركان في  
 التنفير وإن كان أحدهما أقوى من صاحبه ، ألا ترى أن كثير السّخف  
 والمجون في الاستمرار عليهما والانهماك فيهما<sup>(١)</sup> منفر لا محالة ، وإنّ القليل  
 من السّخف الذي لا يقع إلّا في الأحيان والأوقات المتباعدة منفر أيضاً و  
 إن فارق الأوّل في قوّة التنفير ولم يخرج منه نقصانه في هذا الباب عن الأوّل  
 من أن يكون منفرّاً في نفسه .

فإن قيل : فمن أين [قلتم] إنّ الصّغائر لا تجوز على الأنبياء في حال النبوة  
 وقبلها .

قلنا : الطّريقة في نفي الصّغائر في الحالين هي الطّريقة في نفي الكبائر في  
 الحالين عند التأمّل ، لأنّا كما نعلم أنّ من يجوز كونه فاعلاً لكبيرة متقدّمة ،  
 قد تاب منها و أقلع عنها<sup>(٢)</sup> ولم يبق معه شيء من استحقاق عقابها و  
 ذمّها لا يكون سكوننا إليه كسكوننا إلى من لا نجوّز عليه ذلك ، وكذلك  
 نعلم أنّ من نجوّز عليه [الصّغائر] من الأنبياء عليهم السلام أن يكون مقدّماً على  
 القبائح ، مرتكباً للمعاصي في حال نبوّته أو قبلها - وإن وقعت مكفّرة -  
 لا يكون سكوننا إليه كسكوننا إلى من نأمن منه كلّ القبائح ، ولا نجوّز  
 عليه فعل شيء منها .

فأمّا الاعتذار في تجويز الصّغائر بأنّ العقاب والذّمّ عنها ساقطان ،  
 فليس بشيء ، لأنّه لا معتبر في باب التنفير بالذّمّ والعقاب ، حتّى يكون

١ - في الأصل : « الاستمرار عليه والانهماك فيه » .

٢ - أقلع عن الأمر : كفّ عنه .

التَّنفير واقفاً عليهما ، ألا ترى أن كثيراً من المباحات منقر ولا ذم عليه ولا عقاب ، وكثيراً [أ] من الخلق والهيئات منقر ، وهو خارج عن باب الذم ، على أن هذا القول يوجب على قائله تجويز الكبائر عليهم قبل البعثة ، لأن التوبة والإقلاع قد أزالا الذم والعقاب اللذين يقف التنفير على هذا القول عليهما .

فإن قيل : كيف تنقر الصغائر وإنما حظها<sup>(١)</sup> تقليل الثواب و تنقيصه ، لأنها بكونها صغائر قد خرجت من اقتضاء الذم والعقاب ، و معلوم أن قلة الثواب غير منقّرة ، ألا ترون أن الأنبياء عليهم السلام قد يتركون كثيراً من النوافل مما لو فعلوه لاستحققوا كثيراً من الثواب ؟ ولا يكون ذلك منقراً عنهم ؟ .

قلنا : [إن] الصغائر لم تكن منقّرة من حيث قلة الثواب معها ، بل إنما كانت كذلك من حيث كانت قبائح ومعاصي الله تعالى وقد بينّا أن الملجأ في باب التنفير إلى العادة والشاهد ، و [قد] دللنا على أنها يقضيان بتنفير جميع الذنوب والقبائح على الوجه الذي بينناه .

و بعد : فإن الصغائر في هذا الباب بخلاف الامتناع من النوافل ، لأنها تنقص ثواباً مستحقاً ثابتاً ، وترك النوافل ليس كذلك ، و فرق واضح في العادة بين الانحطاط عن رتبة ثبتت واستحققت وبين فوتها ، وأن لا تكون حاصلة جملة ، ألا ترى أن من ولي ولاية جلييلة وارتقى إلى رتبة عالية يؤثر في حاله العزل عن تلك الولاية والهبوط عن تلك الرتبة ، ولا يكون حاله هذه كحاله لو لم ينل تلك الولاية ، ولا ارتقى إلى تلك الرتبة . وهذا -

١ - كذا ، وفي ن و م و ع : « حظها » .

الكلام الذي ذكرناه يُبطل قولَ مَنْ جَوَّزَ على [جميع] الأنبياء ﷺ الصَّغائر على اختلاف مذاهبهم في تجويز ذلك [عليهم] على سبيل العمد أو التأويل إلا أنَّ أبا علي<sup>(١)</sup> و من وافقه في قوله : «إنَّ ذنوب الأنبياء لا تكون عمداً وإنما يقدمون عليها تأولاً» و يمثل ذلك بقصة آدم عليه السلام إنه نهي عن جنس الشَّجرة دون عَيْنها ، فتأوَّل و ظنَّ أنَّ النَّهي يتناول العين فلم يقدم على المعصية مع العلم بأنَّه معصية قد ناقض ، لأنَّه إنما ذهب إلى هذا المذهب تنزيهاً للأنبياء ﷺ ، واعتقاداً أنَّ تعمُّد المعصية يوجب كِبَرها ، فنزَّهه عن معصية ، وأضاف إليه معصيتين ، لأنَّه مخطئ على مذهبه في الإعراض عن تأمل مقتضى النَّهي ، و هل يتناول الجنس أو العين لأنَّ ذلك واجب عليه ، و مخطئ في التناول من الشَّجرة و هاتان معصيتان .

و بعد ، فإنَّ تعمُّد المعصية ليس يجب أن يكون مقتضياً لكِبَرها لا محالة ، لأنَّه لا يمتنع أن يكون مع التَّعمُّد يصاحبها من الخوف والوجل ما يوجب صِغَرها و يمنع من كِبَرها ، و ليس له أن يقول إنَّ النَّظر فيما كلَّفه من الامتناع من الجنس أو النوع لم يكن واجباً عليه لأنَّ ذلك إن لم يكن واجباً [عليه] فكيف يكون مكلفاً؟ وكيف يكون تناوله معصية؟ و لا بدَّ على هذا من أن يخطر الله [تعالى] بباله ما يقتضي وجوب النَّظر في ذلك عليه ، وإذا وجب عليه النَّظر و لم يفعله فقد تعمَّد الإخلال بالواجب ، ولا فرق في باب التَّنْفِير بين الإقدام على المعصية والإخلال بالواجب ، فإذا جاز عنده أن يتعمَّد الإخلال بالواجب ولا يكون منه كبيراً جاز أن يتعمَّد منه نفس التناول ، ولا يكون منه كبيراً .

فأما ما حكيناه عن النّظام وجعفر بن مبشّر ومن وافقهما من أن ذنوب الأنبياء عليهم السلام على سبيل السهو والغفلة ، وأنهم مع ذلك مؤاخذون بها فليس بشيء لأن السهو يزيل التّكليف ويخرج الفعل من أن يكون ذنباً مؤاخذاً به ، ولهذا لا يصحّ مؤاخضة المجنون والنّائم ، وحصول السهو في أنّه مؤثّر في ارتفاع التّكليف بمنزلة فقد القدرة والآلات والأدلة ، فلو جاز أن يخالف حال الأنبياء عليهم السلام في صحّة تكليفهم مع السهو ، جاز أن يخالف حال أمهم في جواز التّكليف مع فقد سائر ما ذكرناه وهذا واضح .

فأما الطّريق الذي به نعلم أن الأئمة عليهم السلام لا يجوز عليهم الكبائر في حال الإمامة ، فهو أن الإمام إنّما احتيج إليه لجهة معلومة وهي أن يكون المكلفون عند وجوده أبعد من فعل القبيح وأقرب من فعل الواجب على ما دللنا عليه في غير موضع ، فلو جازت عليه الكبائر لكانت علّة الحاجة إليه ثابتة فيه و موجبة وجود إمام يكون إماماً له ، والكلام في إمامه كالكلام فيه ، وهذا يؤدّي إلى وجود ما لا نهاية له من الأئمة وهو باطل ، أو الانتهاء إلى إمام معصوم [وهو المطلوب] .

ومما يدلّ أيضاً على أن الكبائر لا يجوز عليهم ، إن قولهم عليهم السلام قد ثبت أنّه حجة في الشّرع كقول الأنبياء عليهم السلام بل قد يجوز أن ينتهي الحال إلى أن الحق لا يُعرف إلّا من جهتهم ، ولا يكون الطّريق إليه إلّا من أقوالهم على ما بيّناه في مواضع كثيرة ، وإذا ثبت هذه الحملة جروا مجرى الأنبياء عليهم السلام فيما يجوز عليهم أو لا يجوز<sup>(١)</sup> ، فإذا كنّا قد بيّنا أن الكبائر والصّغائر لا يجوزان على الأنبياء عليهم السلام قبل النّبوة ولا بعدها لما في ذلك من التّنفير عن

١ - في بعض النسخ : « وما لا يجوز » ، وفي بعضها : « أو فيما لا يجوز » .



قبول أقوالهم و لما في تنزيههم عن ذلك من السكون إليهم ، فكذاك يجب أن يكون الأئمة عليهم السلام منزّهين عن الكبائر والصغائر قبل الإمامة و بعدها ، لأنّ الحال واحدة ، وإذ قد قدّمنا ما أردنا تقديمه في هذا الباب ، فنحن نبتدئ بذكر الكلام على ما تعلق به من جواز<sup>(١)</sup> الكبائر على الأنبياء عليهم السلام من الآيات<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*\*\*

### ﴿ في تنزيه آدم عليه السلام ﴾

مسألة : فما تعلقوا به ، قوله تعالى في قصة آدم عليه السلام : « وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى »<sup>(٣)</sup> قالوا : وهذا تصريحٌ بوقوع المعصية التي لا تكون إلا قبيحةً ، و أكّده بقوله : « فَغَوَى » ، والغِي : ضدّ الرُّشد .

[الجواب :]<sup>(٤)</sup> يقال لهم : أمّا المعصية فهي مخالفة الأمر ، والأمر من - الحكيم تعالى قد يكون بالواجب والمندوب<sup>(٥)</sup> معاً ، فلا يمتنع على هذا أن يكون آدم عليه السلام مندوباً إلى ترك التناول من الشجرة ، و يكون بمواقعتها تاركاً نفلاً و فضلاً و غير فاعل قبيحاً ، وليس يمتنع أن يسمّى تارك النفل عاصياً كما يسمّى بذلك تارك الواجب ، فإنّ تسمية من خالف ما أمر به سواء كان واجباً أو نفلاً بأنّه عاصٍ ظاهرة ، ولهذا يقولون : « أمرت فلاناً بكذا وكذا من الخير فعصاني و خالفني » وإن لم يكن ما أمره به واجباً . و

١- في ن وع : « من جواز » .

٢- خ ل : « من الكتاب » .

٣- طه : ٢٠ . ٤- كذا في نسخة « ن » و « ر » ، و هامش « ق » .

٥- كذا في نسخة م ، وفي الأصل وق وع ون : « بالتدب » ، وفي ر : « والتدب » .

أما قوله : « فغوى » فعناه « أنه خاب » لأننا نعلم أنه لو فعل ما ندب إليه من ترك التناول من الشجرة لاستحق الثواب العظيم ، فإذا خالف الأمر ولم يصر إلى ما ندب إليه فقد خاب لاحالة من حيث [أنه] <sup>(١)</sup> لم يصر إلى الثواب الذي كان يستحق بالامتناع . ولا شبهة في أن لفظة « غوى » يحتمل الخيبة . قال الشاعر <sup>(٢)</sup> :

فَمَنْ يَلْقَ خَيْرًا يَحْمَدِ النَّاسُ أَمْرَهُ <sup>(٣)</sup> وَمَنْ يَغْوِ لَا يَغْدَمُ عَلَى الْغَيِّ لَأَمَّا <sup>(٤)</sup>

فإن قيل : كيف يجوز أن يكون ترك النّدب معصية أو ليس هذا يوجب أن توصف الأنبياء ﷺ بأنهم عصاة في كل حال ، وأنهم لا ينفكون من المعصية ، لأنهم لا يكادون ينفكون من ترك النّدب .

قلنا : وصف تارك النّدب بأنه عاص توسّع وتجوّز ، والمجاز لا يقاس عليه ولا يعدى به [عن] موضعه ، ولو قيل : إنه حقيقة في فاعل القبيح و تارك الأولى والأفضل لم يجز إطلاقه أيضاً في الأنبياء ﷺ إلا مع التقييد ، لأن استعماله قد كثر في القبائح ، فإطلاقه بغير تقييد موهم ، لكننا نقول : إن أردت بوصفهم بأنهم عصاة أنهم فعلوا القبائح فلا يجوز ذلك ، وإن أردت أنهم تركوا ما لو فعلوه استحقوا الثواب وكان أولى فهم كذلك .

فإن قيل : فأَيّ معنى لقوله تعالى : « ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى » <sup>(٥)</sup> و أَيّ معنى لقوله تعالى : « فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ » <sup>(٦)</sup> وكيف يقبل توبة من لم يذنب أم كيف يتوب من لم يفعل القبيح؟! .

١ - كذا في نسخة « ن » و « ع » و « ق » .

٢ - قائله قعنب الفزاري ، وقد نسب إلى المرقش ، يريد أن من ظفر بمطلوبه حمده الناس و

من لم يظفر عابوه مع أنه لم يكن مقصراً . ٣ - في هامش نسخة « م » : « فعله » .

٤ - راجع الأمالي المؤلف ﷺ ج ١ ص ٣٦١ وج ٢ ص ٢٤٦ .

٥ - طه : ١٢٢ . ٦ - البقرة : ٣٧ .

قلنا: أمّا التَّوْبَةُ [في اللُّغَةِ: الرَّجُوعُ، ويستعمل في واحد منّا وفي القديم تعالى، والثَّانِي أَنَّ التَّوْبَةَ] <sup>(١)</sup> عندنا و على أصولنا فغير موجبة لإسقاط العقاب، وإنما يسقط الله تعالى العقاب عندها تفضلاً، والذي توجبه التَّوْبَةُ و تأثيره هو استحقاق الثَّوَاب، فقبولها على هذا الوجه إنما هو ضمان الثَّوَاب عليها، فمعنى قوله تعالى: «تاب عليه» أنه قَبِلَ توبته و ضمن له ثوابها، ولا بدّ لمن ذهب إلى أن معصية آدم عليه السلام صغيرة من هذا الجواب، لأنَّه إذا قيل له: كيف تقبل توبته و يغفر له و معصيته في الأصل وقعت مكفّرة لا يستحقّ عليها [شيئاً] <sup>(٢)</sup> من العقاب لم يكن له بدٌّ من الرجوع إلى ما ذكرناه، والتَّوْبَةُ قد تحسن أن تقع ممّن لا يعهد من نفسه قبيحاً على سبيل الانقطاع إلى الله تعالى والرجوع إليه، ويكون وجه حسنها في هذا الموضع استحقاق الثَّوَاب بها أو كونها لطفاً كما تحسن أن تقع ممّن يقطع، على أنه [غير] مستحقّ للعقاب وأنَّ التَّوْبَةَ لا تؤثر في إسقاط شيء يستحقّه من العقاب، ولهذا جوزوا التَّوْبَةَ من الصّغائر وإن لم تكن مؤثّرة في إسقاط ذمٍّ ولا عقاب.

فإن قيل: الظاهر من القرآن بخلاف ما ذكرتموه لأنَّه خبر أن آدم عليه السلام منهي عن أكل الشَّجَرَةِ بقوله: «وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ» <sup>(٣)</sup> وبقوله: «أَلَمْ أَنهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ» <sup>(٤)</sup>، وهذا يوجب أنَّه عليه السلام عصاه <sup>(٥)</sup>

١- ما بين المعقوفين في نسخة: «ن» «ع» و «م» و «ق» وليس في نسخة الأصل و ر .

٢- في الأصل: «شيء» .

٣- البقرة: ٣٥ . ٤- الأعراف: ٢٢ . ٥- في الأصل: «عصى»، أثبتناه من «م» .

بأن فعل منهياً عنه ، ولم يعص بأن ترك مأموراً به .

قلنا : أما النهي والأمر معاً فليسا يختصان عندنا بصيغة ليس فيها احتمال ولا اشتراك ، وقد يؤمر عندنا بلفظ النهي ، وينهى بلفظ الأمر ، وإنما يكون النهي نهياً بكرهية المنهي عنه ، والأمر أمراً بإرادة المأمور به فإذا قال تعالى : « وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ » ولم يكره قُرْبَهَا ، لم يكن في الحقيقة ناهياً ، كما أنه تعالى لما قال : « اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ »<sup>(١)</sup> و « إِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا »<sup>(٢)</sup> ولم يُرد ذلك لم يكن أمراً ، وإذا كان قد صحب قوله<sup>(٣)</sup> « وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ » إرادةً لترك التناول فيجب أن يكون هذا القول أمراً ، وإنما سماه منهياً وسمي أمره له بأنه نهى من حيث كان فيه معنى النهي لأن في النهي ترغيباً في الامتناع من الفعل و ترهيداً في الفعل نفسه ، ولما كان الأمر ترغيباً في الفعل المأمور به و ترهيداً في تركه جاز أن يسمي نهياً ، وقد يتداخل هذان الوصفان في الشاهد فيقول أحدهما : قد أمرت فلاناً بأن لا يلقى الأمير ، وإنما يريد أنه نهاه عن لقائه ، ويقول : نهيتك عن هجر زيد ، وإنما معناه : أمرتك بمواصلته .

فإن قيل : ألا جعلتم النهي منقسماً إلى منهي قبيح ومنهي غير قبيح ؟ بل يكون تركه أفضل من فعله ، كما جعلتم الأمر ينقسم<sup>(١)</sup> إلى واجب وغير واجب ؟ قلنا : الفرق بين الأمرين ظاهر ، لأن انقسام المأمور به في الشاهد إلى واجب وغير واجب غير مدفوع ولا خاف ، وليس يمكن أحد أن يدفع أن في الأفعال الحسنة التي يستحق بها المدح والثواب ، ما له صفة -

١ - فصلت : ٤٠ . ٢ - المائدة : ٢ . ٣ - في « ق » و « م » : « صح قوله » .

٤ - في « ن » و « ق » و هامش « ع » : « منقسماً » .

الوجوب ، وفيها ما لا يكون كذلك ، فإذا كان الواجب مشاركاً للندب في تناول الإرادة له واستحقاق الثواب والمدح به فليس يفارقه إلا بکراهية الترك ، لأن الواجب تركه مکروه ، والنفل ليس كذلك ، فلو جعلنا الکراهية تتعلق بالقبيح و غير القبيح من الحكيم تعالى ، وكذلك النهي كما جعلنا الأمر منه يتعلق بالواجب و غير الواجب لارتفع الفصل بين الواجب والندب ، مع ثبوت الفصل <sup>(١)</sup> بينهما في العقول .

فإن قيل : فما معنى 'حكايته تعالى' عنها [قولهما] « رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا » <sup>(٢)</sup> و قوله تعالى : « فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ » <sup>(٣)</sup> ؟

قلنا : معناه أنا نقصنا أنفسنا وبخسناها ما كنا نستحقه من الثواب بفعل ما أريد منا [من طاعته] <sup>(٤)</sup> و حرمانها الفائدة الجليلة من التعظيم و ذلك الثواب ، وإن لم يكن مستحقاً قبل أن نفعل الطاعة التي نستحق بها فهو في حكم المستحق ، فيجوز أن يوصف من فوّته <sup>(٥)</sup> نفسه بأنه ظالم لها ، كما يوصف بذلك من فوّت نفسه المنافع المستحقة وهذا هو معنى قوله تعالى : « فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ » .

فإن قيل : فإذا لم تقع من آدم عليه السلام على قولكم معصية فلم أخرج من الجنة على سبيل العقوبة ؛ و سلب لباسه على هذا الوجه ، ولولا أن الإخراج من الجنة و سلب اللباس على سبيل الجزاء على الذنب لما قال الله تعالى : « فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْءَاتِهِمَا » <sup>(٦)</sup> و

١ - في « ن » و « ع » و « ق » : « الفضل » ، وفي هامش « ق » : « أفضل » .

٢ - الأعراف : ٢٣ . ٣ - البقرة : ٣٥ .

٤ - ليست في أصلنا وكانت في ن ، ع و ق « من الطاعة » .

٥ - في « ن » ، « ع » و « ر » : « فوّت » .

٦ - الأعراف : ٢٠ .



قال تعالى في موضع آخر : « فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ »<sup>(١)</sup> .  
 قلنا : نفس الإخراج من الجنة لا يكون عقاباً ، لأنَّ سلب اللذات  
 والمنافع ليس بعقوبة وإنما العقوبة هي الضرر<sup>(٢)</sup> والألم الواقعان على سبيل  
 الاستخفاف والإهانة ، وكذلك نزع اللباس وإبداء السوءة ، ولو كانت  
 هذه الأمور مما يجوز أن تكون عقاباً ويجوز أن يكون غيره لصرفناها عن  
 باب العقاب إلى غيره ، بدلالة أن العقاب لا يجوز أن يستحقه الأنبياء ﷺ  
 وإذا فعلنا ذلك فيما يجوز أن يكون واقعاً على سبيل العقوبة فهو أولى فيما  
 لا يجوز أن يكون كذلك .

فإن قيل : فما وجه ذلك إن لم تكن عقوبة ؟  
 قلنا : لا يمتنع أن يكون الله تعالى عليم أن المصلحة تقتضي تبقية آدم  
 ﷺ في الجنة و تكليفه فيها متى لم يتناول من الشجرة ، فتى تناول منها  
 تغيرت الحال في المصلحة و صار إخراجها عنها و تكليفه في دار غيرها<sup>(٣)</sup>  
 هو المصلحة ، وكذلك القول في سلب اللباس حتى يكون نزع بعد  
 التناول من الشجرة هو المصلحة ، كما كانت المصلحة في تبقيته قبل ذلك ،  
 وإنما وصف إبليس بأنه مُخْرِجٌ لهما من الجنة من حيث وسوس إليهما وزين  
 عندهما الفعل الذي يكون عنده الإخراج وإن لم يكن على سبيل الجزاء  
 عليه لكنه يتعلّق به تعلّق الشرط في المصلحة ، وكذلك وصف بأنه مبدي  
 لسوءاتهما من حيث أغواهما حتى أقدما على ما سبق [في] علم الله تعالى  
 بأن اللباس معه ينزع عنها .

١ - البقرة : ٣٦ . ٢ - في « ن » و « ع » : « الضرب » .

٣ - في « ر » : « في دار أخرى » .

ولا بدَّ لمن ذهب إلى أنَّ معصية آدم عليه السلام صغيرة لا يستحقُّ بها العقاب من مثل هذا التأويل ، وكيف يجوز أن يعاقب الله تعالى نبيه عليه السلام بالإخراج من الجنة أو غيره [من العقاب] والعقاب لا بدَّ من أن يكون مقروناً بالاستخفاف والإهانة وكيف يكون من تعبدنا الله<sup>(١)</sup> فيه بنهاية التعظيم والتبجيل مستحقاً منا ومنه تعالى الاستخفاف والإهانة ، وأي نفس تسكن إلى مستخفٍّ بقدره ، مُهانٍ موبَّخٍ مبكَّت ، وما يجيز مثل ذلك على الأنبياء عليهم السلام إلا مَنْ لا يعرف حقوقهم ، ولا يعلم ما يقتضيه منازلهم .

مسألة : فإن قال قائل : فما قولكم في قوله تعالى : «هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمَلاً خَفِيفاً فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَالِحاً لَنُكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ \* فَلَمَّا ءَاتَاهُمَا صَالِحاً جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ»<sup>(٢)</sup> ، أو ليس ظاهر هذه الآية يقتضي وقوع المعصية من آدم عليه السلام لأنه لم يتقدَّم من يجوز صرف هذه الكناية في جميع الكلام إليه إلا [ذكر]<sup>(٣)</sup> آدم عليه السلام وزوجته ، لأنَّ النفس الواحدة هي آدم ، وزوجها المخلوقة منها هي حواء ، فالظاهر على ما ترون ينبئ عما ذكرناه على أنَّه قد روي في الحديث : أنَّ إبليس [لعنه الله تعالى]<sup>(٤)</sup> لما أن حملت حواء عرض لها وكانت ممن لا يعيش لها ولدٌ فقال لها : إن أحببت<sup>(٥)</sup> أن يعيش ولدك فسمِّيه عبد الحارث ، وكان إبليس قد

١ - في ن : « تعبد الله » .

٢ - الأعراف : ١٨٩ و ١٩٠ .

٣ - كذا في نسخة ن ، ع ، م ، و ق .

٤ - في نسخة ن و ع .

٥ - كذا في نسخة ن ، ق ، وفي هامش «ع» : « أردت » .

يسمى بالحارث ، فلما ولدَتْ سَمَتْ ولدها بهذه التسمية ، فلماذا قال تعالى :  
« جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا » .

الجواب يقال له : قد عَلِمْنَا أَنَّ الدَّلَالَهَ الْعَقْلِيَّةَ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا فِي أَنَّ  
الأنبياء ﷺ لا يجوز عليهم الكفر والشرك والمعاصي غير محتملة ، ولا  
يصح دخول المجاز فيها ، والكلام في الجملة يصح فيه الاحتمال و ضروب  
المجاز ، فلا بد من بناء المحتمل على ما لا يحتمل ، فلو لم نعلم تأويل هذه  
الآية على سبيل التفصيل لكننا نعلم [في الجملة] <sup>(١)</sup> أَنَّ تَأْوِيلَهَا مُطَابِقٌ  
لدلالة العقل ، وقد قيل في تأويل هذه الآية ما <sup>(٢)</sup> يطابق دليل العقل ، ومما  
تشهد له اللغة وجوه :

منها : أَنَّ الكناية في قوله [سبحانه] : « جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا » غَيْرُ  
راجعة إلى آدم ﷺ وحواء ، بل إلى الذكور والإناث من أولادهما أو إلى  
جنسين ممن أشرك من نسلهما ، وإن كانت الكناية الأولى <sup>(٣)</sup> تتعلق بهما و  
يكون تقدير الكلام : فلما آتى الله آدم وحواء الولد الصالح الذي تمنّياه و  
طلبناه جعل كفّار أولادهما ذلك مضافاً إلى غير الله تعالى ، و يقوّي هذا  
التأويل قوله تعالى : « فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ » و هذا يُنبئ عن أَنَّ المراد <sup>(٤)</sup>  
بالتثنية ما أردناه من الجنسين أو النوعين ، وليس يجب من حيث إنه  
كانت الكناية المتقدمة راجعة إلى آدم ﷺ وحواء أن يكون جميع ما في  
الكلام راجعاً إليهما ، لأنّ الفصحى قد ينتقل من خطاب مخاطب إلى

١ - ما بين المعقوفين ليس في نسخة الأصل و موجود في سائر النسخ .

٢ - في ن ، ع و ق : « ممّا » .

٣ - في أصلنا : « الأوّله » ، و ما في المتن مثل ما في سائر نسخنا .

٤ - في ن ، ع و ق : « على أَنَّ المراد » .

خطاب غيره ، و مِنْ كُنَايَةِ إِلَى خِلَافِهَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيداً وَ مُبَشِّراً وَ نَذِيراً \* لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ » <sup>(١)</sup> فَاَنْصَرَفَ مِنْ مَخَاطَبَةِ الرَّسُولِ ﷺ إِلَى مَخَاطَبَةِ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ ، ثُمَّ قَالَ : « وَ تُعَزِّرُوهُ وَ تُوقِّرُوهُ » يَعْنِي الرَّسُولَ ﷺ [ثُمَّ قَالَ : « وَ تُسَبِّحُوهُ » وَ هُوَ يَعْنِي مُرْسِلَ الرَّسُولِ ، فَالْكَلَامُ وَاحِدٌ مُتَّصِلٌ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ ، وَ الْكُنَايَةُ مُخْتَلِفَةٌ كَمَا تَرَى .

قال الهذلي <sup>(٢)</sup> :

يَا لَهْفَ نَفْسِي كَانَ جِدَّةُ خَالِدٍ      وَ بَيَاضُ وَجْهِكَ لِلتُّرَابِ الْأَغْفَرِ

[و لم يقل بياض وجهه] <sup>(٣)</sup> .

و قال كثير <sup>(٤)</sup> :

أَسِئْتُ بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُوءَةٌ <sup>(٥)</sup>      لَدَيْنَا وَ لَا مُقْلِيَّةٌ إِنْ تَقَلَّتْ

فخاطب ثم ترك الخطاب .

و قال آخر :

فِدَى لَكَ نَاقَتِي وَ جَمِيعُ أَهْلِي      وَ مَالِي إِنَّهُ مِنْهُ أَتَانِي

و لم يقل : « منك أتاني » .

فإن قيل : كيف يَكْنِي عَمَّنْ لَمْ يَتَقَدَّمَ لَهُ ذِكْرٌ ؟

قلنا : لَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ » <sup>(٦)</sup> وَ لَمْ يَتَقَدَّمَ

لِلشَّمْسِ ذِكْرٌ ، وَ قَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٧)</sup> :

١ - الفتح : ٨ و ٩ . وَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « لِتُؤْمِنُوا » : قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَ أَبُو عَمْرٍو بِالْيَاءِ ، وَ الْبَاقُونَ بِالتَّاءِ

كَمَا فِي الْمَتْنِ . ٢ - هُوَ أَبُو كَثِيرٍ الْهَذَلِيُّ ، وَ اسْمُهُ عَامِرُ بْنُ الْحَلِيسِ .

٣ - كَذَا فِي نَسْخَةِ : ن ، ع ، م ، ق ، وَ ر ، وَ لَيْسَ فِي أَصْلِنَا .

٤ - كَثِيرٌ عَزَّةٌ : الَّذِي مَاتَ فِي سَنَةِ ١٠٥ ، وَ هُوَ شَاعِرٌ مَشْهُورٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ .

٥ - فِي جُلِّ النُّسخِ : « مَلُوءَةٌ » ، وَ مَا فِي الْمَتْنِ مِثْلُ مَا فِي اللِّسَانِ .

٦ - ص : ٣٢ . ٧ - الظَّاهِرُ كَوْنُهُ « حَاتِمٌ » ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْجُمْهُرَةِ وَ الْأَسَاسِ .

لَعَنُوكَ مَا يُغْنِي الشَّرَاءُ عَنِ الْغِنَى<sup>(١)</sup> إِذَا حَشَرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ  
وَلَمْ يَتَقَدَّمْ لِلنَّفْسِ ذِكْرٌ ، وَالشَّوَاهِدُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرٌ [جَدًّا ، عَلَى  
أَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ وَلَدِ آدَمَ ﷺ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ  
وَاحِدَةٍ » وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ جَمِيعَ وَلَدِ آدَمَ [ﷺ] وَتَقَدَّمَ أَيْضًا ذِكْرُهُمْ  
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَلَمَّا ءَاتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ » لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَمَّا آتَاهُمَا  
وَلَدًا صَالِحًا ، وَالْمُرَادَ بِذَلِكَ الْجِنْسَ وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ لَفْظَ وَاحِدَةٍ ، وَإِذَا تَقَدَّمَ  
مَذْكُورَانِ وَعَقَّبَا بِأَمْرٍ لَا يَلِيقُ بِأَحَدِهِمَا وَجِبَ أَنْ يُضَافَ إِلَى مَنْ يَلِيقُ بِهِ .  
وَالشَّرِكُ لَا يَلِيقُ بِآدَمَ ﷺ ، فَيَجِبُ أَنْ نَنْفِيهِ عَنْهُ وَإِنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، وَهُوَ  
يَلِيقُ بِكُفَّارِ وَلَدِهِ وَنَسْلِهِ فَيَجِبُ أَنْ نَعْلَقَهُ بِهِمْ .

وَمِنْهَا : مَا ذَكَرَهُ أَبُو مُسْلِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ الْإِصْبَهَانِيُّ<sup>(٢)</sup> فَإِنَّهُ يَحْمِلُ الْآيَةَ  
عَلَى أَنَّ الْكُنَايَةَ فِي جَمِيعِهَا غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ بِآدَمَ وَحَوَّاءَ ﷺ وَيَجْعَلُ الْهَاءَ فِي  
« تَغْشَاهَا » وَالْكُنَايَةَ فِي « دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا » ، وَ« ءَاتَاهُمَا صَالِحًا » رَاجِعَتَيْنِ إِلَى مَنْ  
أَشْرَكَ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِآدَمَ ﷺ مِنَ الْخُطَابِ إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : « خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ  
وَاحِدَةٍ » قَالَ : وَالْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ : « خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ » إِلَى الْخَلْقِ عَامَّةً ،  
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : « وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا » ثُمَّ خَصَّ مِنْهَا بَعْضَهُمْ ، كَمَا قَالَ اللَّهُ  
تَعَالَى : « هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ

١ - كَذَا فِي النَّسَخِ ، وَفِي جَهْرَةِ اللَّغَةِ : « أُمَاوِيٌّ لَا يُغْنِي عَنِ الْفَتَى » ، وَقَوْلُهُ : « عَنِ الْغِنَى » فِي  
التَّاجِ وَاللَّسَانِ : « وَلَا الْغِنَى » .

٢ - مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ الْإِصْبَهَانِيُّ ، أَبُو مُسْلِمٍ : وَالْأَهْلُ أَصْفَهَانُ ، مُعْتَزِلِيٌّ ، مِنْ كِبَارِ الْكُتَّابِ ،  
كَانَ عَالِمًا بِالتَّفْسِيرِ وَبِغَيْرِهِ مِنْ صُنُوفِ الْعِلْمِ وَلَهُ شَعْرٌ ، وَلِي أَصْفَهَانُ وَبِلَادُ فَارَسَ ، لِلْمُقَدِّرِ  
الْعَبَّاسِيِّ ، وَاسْتَمَرَّ إِلَى أَنْ دَخَلَ إِلَى ابْنِ بُوَيْهِ أَصْفَهَانَ سَنَةَ ٣٢١ ، فَعَزَلَ ، مِنْ كُتُبِهِ « جَامِعُ  
التَّأْوِيلِ » فِي التَّفْسِيرِ ، أَرْبَعَةُ عَشَرَ مَجْلَدًا ، وَ« مَجْمُوعُ رِسَالَتِهِ » .

طَيِّبَةً»<sup>(١)</sup> فخاطب الجماعة بالتسيير ، ثُمَّ خَصَّ راكب البحر ، فكذلك هذه الآية أَخْبَرَتْ عن جملة أمر البشر بأنَّهم<sup>(٢)</sup> مخلوقون من نفس واحدة و زوجها ، وهما آدم و حواء ، ثُمَّ عاد الذِّكْر إلى الَّذي سأل الله تعالى ما سأل ، فلَمَّا أعطاه إِيَّاه ادَّعَى له الشُّركاء في عطِيَّتِهِ<sup>(٣)</sup> . قال : و جائز أن يكون عني بقوله : « هو الَّذي خلقكم من نفس واحدة » المشركين خصوصاً إذ كان كلُّ بني آدم مخلوقاً من نفس واحدة و زوجها ، و يكون المعنى في قوله تعالى : « خلقكم من نفس واحدة » خلق كلِّ واحدٍ منكم من نفس واحدة . و هذا قد يجيء كثيراً في القرآن و في كلام العرب ، قال الله تعالى : « وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءِ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً »<sup>(٤)</sup> والمعنى : فاجلدوا كلَّ واحد منهم ثمانين [جلدة] و هذا الوجه يقارب الوجه الأوَّل في المعنى ، و إن خالفه في الترتيب .

و منها : أن يكون الهاء في قوله : « جعلاه شركاء » راجعة إلى الولد ، لا إلى الله تعالى ، و يكون المعنى أنهما طلبا من الله تعالى أمثالاً للولد الصَّالح فأشركا<sup>(٥)</sup> بين الطَّلبتين ، و يجري هذا القول مجرى قول القائل : « طلبت مني درهماً ، فلَمَّا أعطيتك شركته بآخر » أي طلبت آخر مضافاً إليه ، و على هذا الوجه لا يمتنع أن تكون الكناية من أوَّل الكلام إلى آخره راجعة إلى آدم و حواء ﷺ .

فإن قيل : فأَيُّ معنى على هذا الوجه لقوله : « فتعالى الله عما يشركون »<sup>(٦)</sup> وكيف يتعالى الله عن أن يطلب منه ولدٌ بعد آخر ؟

١ - يونس : ٢٢ . ٢ - في الأصل : « فأنهم » .

٣ - كذا في نسخة : ن ، م ، ع ، ق و ر ، و في الأصل : « عظمتة » .

٤ - النور : ٤ . ٥ - في بعض النسخ : « فشركا » . ٦ - الأعراف : ١٩٠ .



قلنا : لم ينزه الله تعالى نفسه عن هذا الإِشراك وإنما نزهها عن الإِشراك به ، وليس يمتنع أن ينقطع هذا الكلام عن حكم الأوّل ويكون غير متعلّق به ، لأنّه تعالى قال : « أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ » <sup>(١)</sup> فنزه نفسه تعالى عن هذا الشّرك دون ما تقدّم ، وليس يمتنع انقطاع اللفظ في الحكم عمّا يتّصل به في الصّورة ، وهذا كثير في القرآن و [في] كلام العرب .

[لأنّ من عادة العرب أن يراعوا الألفاظ أكثر من مراعاة المعاني ، فكأنّه تعالى لما قال : « جعلناه شركاء فيما أتّهمنا » وأراد الإِشراك في طلب الولد جاء بقوله تعالى : « عمّا يُشْرِكُونَ » على مطابقة اللفظ الأوّل وإن كان الثّاني راجعاً إلى الله تعالى لأنّه يتعالى عن اتّخاذ الولد وما أشبهه ] و مثله قول النّبي ﷺ - وقد سئل عن العقيقة ، فقال : - « لا أحبّ العقيقة و من شاء منكم أن يعقّ عن ولده فليعقّ » فطابق اللفظ وإن اختلف المعنيان ، وهذا كثير في كلامهم <sup>(٢)</sup> .

فأمّا ما يدعى في هذا الباب من الحديث فلا يلتفت إليه ، لأنّ الأخبار يجب أن تبنى على أدلّة العقول ولا تقبل في خلاف ما تقتضيه العقول ، و لهذا لا تقبل أخبار الجبر والتّشبيه ، و نردّها أو نتأوّلها <sup>(٣)</sup> إن كان لها مخرجٌ سهّل ، و كلّ هذا لو لم يكن الخبر الوارد مطعوناً على سنده مقدوحاً في طريقه ، فإنّ هذا الخبر يرويه قتادة عن الحسن عن سمرة <sup>(٤)</sup> و هو منقطع <sup>(٥)</sup>

١ - الأعراف : ١٩١ . ٢ - كذا في نسخة : ن ، ع ، م و ر . وليس في الأصل . والظاهر أنّ ما بين المعقوفين بيان قوله : « كلام العرب » و كان في هامش النسخة ، وأورده النّسّاح في المتن .

٣ - في ن و ع : « نأوّلها » .

٤ - هو سمرة بن جندب ، روى عن النّبي ﷺ . و قتادة هو ابن دعامه بن قتادة بن عذير ،

مات بواسط في الطّاعون سنة ١١٨ . ٥ - أي المرسل باصطلاح المتأخّرين .

لأنَّ الحسن لم يسمع من سَمْرَةَ شيئاً في قول البغداديين ، وقد يدخل الوهن على هذا الحديث من وجهٍ آخر ، لأنَّ الحسن نفسه يقول بخلاف هذه الرواية فيما رواه خلف بن سالم عن إسحاق بن يوسف ، عن عوف<sup>(١)</sup> ، عن الحسن في قوله تعالى : « فَلَمَّا ءَاتَهُمَا صَاحِبُ الشَّجَرِ ءَاتَهُمَا »<sup>(٢)</sup> ، قال : هم المشركون ، وبإزاء هذا الحديث ما روي عن سعيد بن جبير و عكرمة<sup>(٣)</sup> والحسن وغيرهم من أنَّ الشَّرك غير منسوب إلى آدم و زوجته ، وأنَّ المراد به غيرهما ، وهذه جملة واضحة .

### ﴿ في تنزيه نوح عليه السلام ﴾<sup>(٤)</sup>

مسألة : فإن سأل [سائل]<sup>(٥)</sup> عن قوله تعالى : « وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَكِمِينَ » قال يا نوح إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْئَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعْطُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ<sup>(٦)</sup> فقال : ظاهر قوله تعالى : « إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ » فيه تكذيب

١ - هو عوف بن أبي جميلة العبدي المعروف بالأعرابي ، مات سنة ٤٧ . وراويه إسحاق بن يوسف بن مزداس المعروف بالأزرق ، قال الخطيب : كان من الثقات المأمونين ، مات سنة ١٩٥ ، و أما راويه فالظاهر كونه خلف بن سالم المخزومي أباحمد المهلب المتوفى سنة ٢٣١ .

٢ - الأعراف : ١٩٠ .

٣ - هو عكرمة بن عبدالله البربري المدني ، أبو عبدالله ، مولى عبدالله بن عباس ، تابعي ، و كان من أعلم الناس بالتفسير والمغازي ، مات سنة ١٠٥ . وسعيد بن جبير هو أبو عبدالله التابعي ، أخذ العلم عن عبدالله بن عباس ، وقتله الحجاج سنة ٩٥ .

٤ - ليس في الأصل ، وأثبتناه من ن ، م ، ق ، روع . وهامش ع : « في نوح عليه السلام » .

٥ - ليس في الأصل ، و موجود في نسخة : ن ، ع ، م ، ق ، و ر .

٦ - هود (عليه السلام) : ٤٥ و ٤٦ .

قوله ﷺ : « [إِنَّ ابْنِي] مِنْ أَهْلِي <sup>(١)</sup> » ، وَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ  
الْكَذِبُ فَمَا الْوَجْهُ فِي ذَلِكَ ؟

قِيلَ لَهُ : فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَجُوهٌ ، كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهَا صَحِيحٌ مُطَابِقٌ لِأَدَلَّةِ  
الْعَقْلِ :

أَوَّلُهَا : أَنَّ نَفِيَهُ لِأَن يَكُونَ مِنْ أَهْلِهِ لَمْ يَتَنَاوَلَ نَفِي النِّسْبِ ، وَإِنَّمَا نَفَى أَنْ  
يَكُونَ مِنْ أَهْلِهِ الَّذِينَ وَعَدَهُ [اللَّهُ تَعَالَى] بِنَجَاتِهِمْ ، لِأَنَّهُ عَزَّوَجَلَّ كَانَ وَعَدَ  
نُوحًا ﷺ بِأَنْ <sup>(٢)</sup> يَنْجِي أَهْلَهُ فِي قَوْلِهِ : « قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَ  
أَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ » <sup>(٣)</sup> فَاسْتثنَى مِنْ أَهْلِهِ مَنْ أَرَادَ إِهْلَاكَه بِالْغَرَقِ ، وَ  
يَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ قَوْلُ نُوْحٍ ﷺ : « إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ  
الْحَقُّ » ، وَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَتطَابَقُ الْخَبْرَانِ وَلَا يَتَنَافِيَانِ ، وَقَدْ رَوَى هَذَا  
التَّأْوِيلَ بَعِينُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي <sup>(٤)</sup> : أَنَّ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ » أَيِ  
إِنَّهُ لَيْسَ عَلَى دِينِكَ ، وَأَرَادَ أَنَّهُ كَانَ كَافِرًا مُخَالَفًا لِأَيِّهِ ، فَكَأَنَّ كُفْرَهُ أَخْرَجَهُ  
[مِنْ] <sup>(٥)</sup> أَنْ يَكُونَ لَهُ أَحْكَامُ أَهْلِهِ ، وَيَشْهَدُ لِهَذَا التَّأْوِيلِ قَوْلُهُ تَعَالَى عَلَى  
طَرِيقِ التَّعْلِيلِ : « إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ » فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ إِنَّمَا خَرَجَ مِنْ أَحْكَامِ أَهْلِهِ  
بِكُفْرِهِ وَقُبْحِ عَمَلِهِ .

وَقَدْ حَكِيَ هَذَا الْوَجْهَ أَيْضًا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ .

وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ : أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ابْنُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَإِنَّمَا وَلَدَ عَلَى فِرَاشِهِ فَقَالَ  
ﷺ : إِنَّ ابْنِي عَلَى ظَاهِرِ الْأَمْرِ ، فَأَعْلَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِ الظَّاهِرِ ،

١ - فِي الْأَصْلِ : « أَنَّهُ مِنْ أَهْلِي » . ٢ - فِي ن ، م وَع : « بَأَنَّهُ » . ٣ - هُود (ﷺ) : ٤٠ .

٤ - فِي الْأَصْلِ : « وَالْجَوَابُ الثَّانِي » ، وَفِي الْمَتْنِ مِثْلُ مَا فِي نَسْخَةِ ن ، م وَع .

٥ - لَيْسَ فِي الْأَصْلِ ، وَالْمَوْجُودُ فِي ن ، ع ، وَفِي م ، ق وَر : « عَنْ » .

وَنَبَّهَ عَلَى خِيَانَةِ امْرَأَتِهِ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ تَكْذِيبُ خَبْرِهِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا خَبَّرَ<sup>(١)</sup> عَنْ ظَنِّهِ وَعَمَّا يَقْتَضِيهِ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ ، وَأَخْبَرَهُ<sup>(٢)</sup> اللَّهُ تَعَالَى بِالْغَيْبِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْوَجْهَ عَنْ الْحَسَنِ وَمَجَاهِدٍ وَابْنِ جُرَيْجٍ<sup>(٣)</sup> ، وَفِي هَذَا الْوَجْهِ بُعْدٌ إِذْ فِيهِ مَنَافَاةٌ لِلْقُرْآنِ ، لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ : « وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ »<sup>(٤)</sup> فَأَطْلَقَ عَلَيْهِ اسْمَ الْبَنُوَّةِ ، وَلِأَنَّهُ أَيْضاً اسْتَثْنَاهُ مِنْ جُمْلَةِ أَهْلِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ »<sup>(٥)</sup> ، وَلِأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَجِبُ أَنْ يَنْزَهُوا عَنْ هَذِهِ الْحَالِ ، لِأَنَّهَا تَعْيِيرٌ<sup>(٦)</sup> وَتَشْيِينٌ وَنَقْصٌ<sup>(٧)</sup> مِنَ الْقَدْرِ ، وَقَدْ جَنَّبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مَا دُونَ ذَلِكَ تَعْظِيماً لَهُمْ وَتَوْقِيراً وَنَفِيّاً لِكُلِّ مَا يُنْفَرُ عَنْ الْقَبُولِ مِنْهُمْ ، وَقَدْ حَمَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ قُوَّةَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ تَأَوُّلَ<sup>(٨)</sup> قَوْلِهِ تَعَالَى فِي امْرَأَةِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَامْرَأَةِ لُوطٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فَخَانَتَاهُمَا »<sup>(٩)</sup> أَنَّ الْخِيَانَةَ لَمْ تَكُنْ مِنْهَا بِالزَّانَا ، بَلْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا تَخْبِرُ النَّاسَ بِأَنَّهُ مَجْنُونٌ وَالْأُخْرَى تَدُلُّ عَلَى الْأَضْيَافِ . وَالْوَجْهَانِ الْأَوَّلَانِ هُمَا الْمَعْتَمِدَانِ فِي الْآيَةِ . فَإِنْ قِيلَ : أَلَيْسَ قَدْ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ : إِنَّ الْهَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ » رَاجِعَةٌ إِلَى<sup>(١٠)</sup> السَّوَالِ ، وَالْمَعْنَى : أَنَّ سَوْأَكَ إِيَّايَ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ، لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ مِنْ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ السَّوَالُ وَالرَّغْبَةُ فِي قَوْلِهِ : « رَبِّ إِنِّي أَتَيْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ » ، وَمَعْنَى ذَلِكَ :

١ - فِي ن ، ع ، وَر : « أَخْبَر » . ٢ - فِي ن ، ع ، ق ، وَر : « فَأَخْبَرَهُ » .

٣ - يَعْنِي الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، وَمَجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ جُرَيْجٍ .

٤ - هُود (عَلَيْهِ السَّلَامُ) : ٤٢ . ٥ - هُود (عَلَيْهِ السَّلَامُ) : ٤٠ .

٦ - كَذَا فِي هَامِشِ ق ، وَفِي ن ، ع ، وَ م : « تَعَرَّ » .

٧ - كَذَا فِي ن وَ ع ، وَفِي بَاقِي النَّسَخِ : « تَعَرَّ وَ تَشَيْنُ وَ تَعْضُّ » ، وَ عَرَّهْ أَيِ سَاءَهُ ، وَ شَانَهُ ضِدُّ

زَانِهِ ، وَ غَضَّ مِنْهُ أَيِ نَقَصَ وَ وَضَعَ عَنْ قَدْرِهِ . (الْقَامُوسُ)

٨ - فِي ن : « تَأَوَّلَ » . ٩ - التَّحْرِيمُ : ١٠ . ١٠ - فِي الْأَصْلِ وَفِي ر : « عَلَى » .

نَجَّه ، كما نَجَّيْتَهُمْ .

قلنا : ليس تجب أن يكون « الهاء » في قوله : « أنه عمل غير صالح » راجعة إلى السؤال بل إلى الابن ، و [يكون] تقدير الكلام : أن ابنك ذو عمل غير صالح ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، ويشهد بصحة هذا التأويل قول الخنساء<sup>(١)</sup> :

ما أُمُّ سَقْبٍ عَلَى بَوٍّ تُطِيفُ بِهِ قَدْ سَاعَدَتْهَا عَلَى التَّخَنُّانِ أَظَارُ<sup>(٢)</sup>

تَزْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا اذْكُرْتَ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَ إِدْبَارُ<sup>(٣)</sup>

وإنما أرادت أنها ذات إقبال وإدبار .

وقد قال قوم في هذا الوجه أن المعنى في قوله : « إنه عمل غير صالح » أن أصله عمل غير صالح من حيث ولد على فراشه وليس بابنه ، وهذا جواب من يرى أنه لم يكن ابنه على الحقيقة ، والذي اخترناه خلاف ذلك ، وقد قرئت هذه الآية بنصب اللام وكسر الميم ونصب « غير » ، ومع هذه القراءة لا شبهة في رجوع معنى الكلام إلى الابن دون سؤال نوح عليه السلام ، وقد ضعف قوم هذه القراءة فقالوا : كان يجب أن يقول : « إنه عمل عملاً غير صالح » لأن العرب لا تكاد تقول : هو يعمل غير حسن حتى يقولوا : عملاً غير حسن ، وليس هذا الوجه بضعيف ، لأن من مذهبهم الظاهر

١ - الخنساء : تماضر ، بنت عمر بن الحارث بن الشريد ، الرياحية السلمية ، من بني سليم ابن - قيس عيلان من مضر ، أشهر شواعر العرب ، وأشعرهن على الإطلاق . من أهل نجد ، عاش أكثر عمرها في العهد الجاهلي وأدركت الإسلام فأسلمت . (الأعلام للزركلي)

٢ - السَّقْب : الذكر من ولد الناقة ، والبَوُّ : أن ينحر ولد الناقة ويؤخذ جلده فيحشي ويدعي من أمه لتسلي به . والتَّخَنُّان : الحنين . وفي ن ، ع ، ق و م : « اظنار » .

٣ - قاله في الجمع في سورة هود ، والخنساء يقول : إن هذه الناقة ترعى ما دامت ناسية ولدها الذي ذبح ، فإذا تذكرته أخذتها رعدة واضطربت .

إقامة الصّفة مقام الموصوف عند انكشاف المعنى و زوال اللبس ، فقول القائل : قد فعلت صواباً و قلت حسناً ، بمعنى 'فعلت فعلاً صواباً و قلت قولاً حسناً'.

وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي<sup>(١)</sup> :  
أيها القائل غيّر الصّوابِ آخر النّصح و اقلل عتابي<sup>(٢)</sup>  
وقال أيضاً :

وكم من قتيلٍ ما يُبَاءُ به دمٌ<sup>(٣)</sup> و من علّقَ رهنًا إذا لفّه الدّما<sup>(٤)</sup>  
و من مالى عينيه من شيء غيره إذ اراح نحو الجمرة البيض كالدماء<sup>(٥)</sup>  
أراد : وكم من إنسانٍ قتيل .  
وقال رجلٌ من بحيلة<sup>(٦)</sup> :

كم من ضعيف العقل مُنتكث القوي ما إن له نقض و لا إبرام<sup>(٧)</sup>  
أراد : كم<sup>(٨)</sup> من إنسان ضعيف العقل والقوي .

فإن قيل : إن كان الأمر على ما ذكرتم فلم قال الله تعالى : « فلا تسئلن ما ليس لك به علمٌ إني أعظك أن تكونن من الجاهلين »<sup>(٩)</sup> ، وكيف قال نوح عليه السلام من

١ - هو عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي ، أبو الخطاب : أرق شعراء عصره ، مات سنة ٩٣ .

٢ - الأماي للمؤلف : ج ١ ص ٥٠٥ . وفي ديوانه : « أمسك النّصح » .

٣ - أي ليس من يكافئه فيقتل به . وفي المجمع : « ما يناء به دم » .

٤ - في الأصل و سائر النسخ : « منى » أثبتناه من : م . وفي الأماي للمؤلف كما في أصلنا . وفي المجمع : « و من علّق و هن إذا لفه منا » .

٥ - « الدماء » جمع دمية و هي الصنم .

٦ - بحلية - بفتح الباء الموحدة و الجيم - : حي باليمن ، والنسبة : بجلي .

٧ - « منتكث القوى » : أي الذي كان سمياً ثم هزل .

٨ - في نسخة م : « وكم » .

٩ - هود (عليه السلام) : ٤٦ .



بعد : « رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ » (١) ؟

قلنا : ليس يمتنع أن يكون نوح ﷺ نهي عن سؤال ما ليس له به علم وإن لم يقع منه ، وأن يكون هو ﷺ تعوُّذ من ذلك وإن لم يواقع ، ألا ترى أن نبيَّنَا ﷺ قد نهي عن الشرك والكفر وإن لم يقع منه في قوله [تعالى] : « لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ » (٢) وإنما ساءل نوح ﷺ نجاة ابنه باشتراط المصلحة لا على سبيل القطع ، فلما بين [الله] تعالى أن المصلحة في غير نجاته لم يكن ذلك خارجاً عما تضمنه السؤال .

وأما قوله تعالى : « إِنِّي أُعْظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ » فعناه لأن لا (٣) تكون منهم ، ولا شك في أن وعظه تعالى هو الذي يصرف عن الجهل ، و ينزهه عن فعله ، وكل هذا واضح .

### ﴿ في تنزيه إبراهيم ﷺ ﴾

فإن قال قائل : فما معنى قوله تعالى حاكياً عن إبراهيم ﷺ : « فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْأَفْلِينَ \* فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ \* فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يُقَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ » (٤) أو ليس ظاهر هذا الكلام يقتضي أنه ﷺ كان يعتقد في وقت

١ - هود (ﷺ) : ٤٧ .

٢ - الزمر : ٦٥ .

٣ - في نسخة م : « أن لا » .

٤ - الأنعام : ٧٦ إلى ٧٨ .

مِنَ الْأَوْقَاتِ إِلَهِيَّةَ الْكَوَاكِبِ ، وَهَذَا مِمَّا قَلْتُمْ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ؟  
 الجواب قيل له : في هذه الآية جوابان ، أحدهما : أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا  
 قَالَ ذَلِكَ فِي زَمَانٍ مُهْلَةٍ النَّظَرِ وَعِنْدَ كَمَالِ عَقْلِهِ وَخُطُورِ مَا يُوجِبُ عَلَيْهِ  
 النَّظَرَ بِقَلْبِهِ ، وَتَحْرِيكِ الدَّوَاعِي عَلَى الْفِكْرِ وَالتَّأَمُّلِ لَهُ ، لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ  
 يُخْلَقْ عَارِفًا بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَإِنَّمَا اِكْتَسَبَ الْمَعْرِفَةَ لَمَّا أَكْمَلَ اللَّهُ [تَعَالَى] عَقْلَهُ وَ  
 خَوْفَهُ مِنْ تَرْكِ النَّظَرِ بِالْخَوَاطِرِ وَالدَّوَاعِي ، فَلَمَّا رَأَى الْكَوْكَبَ (وَقَدْ رَوَى  
 فِي التَّفْسِيرِ أَنَّهُ الزُّهْرَةُ) وَأَعْظَمَ مَا رَأَى<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ مِنَ النُّورِ وَعَجِيبَ الْخَلْقِ  
 - وَقَدْ كَانَ قَوْمُهُ يَعْبُدُونَ الْكَوَاكِبَ وَيَزْعُمُونَ أَنَّهَا آلِهَةٌ - قَالَ : هَذَا رَبِّي  
 عَلَى سَبِيلِ التَّفَكُّرِ وَالتَّأَمُّلِ لَذَلِكَ ، فَلَمَّا غَابَتْ وَأُفْلَتْ ، وَعِلْمُ أَنَّ الْأَفْوَلا  
 لَا يَجُوزُ عَلَى الْإِلَهِ عِلْمُ أَنَّهَا مُحَدَّثَةٌ ، مُتَغَيِّرَةٌ ، مُنْتَقِلَةٌ ، وَكَذَلِكَ كَانَتْ حَالُهُ فِي  
 رُؤْيَا الْقَمَرِ وَالشَّمْسِ ، وَأنَّهُ لَمَّا رَأَى أَفْوَلا قَطَعَ عَلَى حَدُوثِهَا وَاسْتِحَالَةِ  
 إِلَهِيَّتِهَا ، وَقَالَ فِي آخِرِ الْكَلَامِ : « يَقُومُ إِنِّي بَرِيٌّ مِمَّا تُشْرِكُونَ \* إِنِّي وَجَّهْتُ  
 وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ »<sup>(٢)</sup> وَكَانَ هَذَا  
 الْقَوْلُ عَقِيبَ مَعْرِفَتِهِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَعِلْمِهِ بِأَنَّ صِفَاتِ الْمُحْدَثِينَ لَا تَجُوزُ عَلَيْهِ  
 [تَعَالَى] .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « هَذَا رَبِّي » مُخْبِرًا وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِمَا  
 يُخْبِرُ بِهِ ، وَالْإِخْبَارُ بِمَا لَا يَأْمَنُ الْمَخْبَرُ أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا فِيهِ قَبِيحٌ ، وَفِي حَالِ  
 كَمَالِ عَقْلِهِ وَلِزُومِ النَّظَرِ لَهُ لِأَبَدٍ مِنْ أَنْ يُلْزِمَهُ التَّحَرُّزُ مِنَ الْكِذْبِ وَمَا  
 جَرَى مَجْرَاهُ مِنَ الْقَبِيحِ ؟

قُلْنَا : عَنْ هَذَا جَوَابَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ مُخْبِرًا ، وَإِنَّمَا قَالَهُ

١ - كَذَا فِي نَوْعٍ : « رَأَى » وَفِي بَاقِي النَّسَخِ : « رَأَاهَا » .

٢ - الْأَنْعَامُ : ٧٩ .

فَارِضاً وَ مُقَدَّرًا عَلَى سَبِيلِ الْفِكْرِ وَالتَّائُمْلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ يَحْسُنُ مِنْ أَحَدِنَا إِذَا كَانَ نَاضِرًا فِي شَيْءٍ وَ مِمَثْلًا<sup>(١)</sup> بَيْنَ كَوْنِهِ عَلَى إِحْدَى صِفَتَيْهِ أَنْ يَفْرُضَهُ عَلَى إِحْدَيْهِمَا لِيَنْظُرَ فِيمَا يُوْدِّي ذَلِكَ الْفَرَضُ إِلَيْهِ مِنْ صِحَّةٍ أَوْ فُسَادٍ ، وَلَا يَكُونُ بِذَلِكَ مُخْبِرًا فِي الْحَقِيقَةِ ، وَ لِهَذَا يَصِحُّ مِنْ أَحَدِنَا إِذَا نَظَرَ فِي حَدُوثِ الْأَجْسَامِ وَقَدَمَهَا أَنْ يَفْرُضَ كَوْنَهَا قَدِيمَةً لِيَتَبَيَّنَ مَا يُوْدِّي إِلَيْهِ ذَلِكَ الْفَرَضُ مِنَ الْفُسَادِ .

وَالْجَوَابُ الْآخَرُ : أَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ ظَنِّهِ ، وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَظُنَّ الْمَفْكَرُ الْمُتَأَمِّلُ فِي حَالِ نَظَرِهِ وَ فِكْرِهِ مَا لَا أَصْلَ لَهُ ، ثُمَّ يَرْجِعُ عَنْهُ بِالْأَدَلَّةِ وَالْعِلْمِ<sup>(٢)</sup> وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنْهُ قَبِيحًا .

فَإِنْ قِيلَ : الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا كَانَ رَأَى هَذِهِ الْكَوَاكِبَ قَبْلَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَعَجَّبَهُ مِنْهَا تَعَجُّبَ مَنْ لَمْ يَكُنْ رَآهَا ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَى مَدَّةٍ كَمَا لَمْ يَشَاهِدِ السَّمَاءَ وَ مَا فِيهَا مِنَ النُّجُومِ ؟

قُلْنَا : لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مَا رَأَى السَّمَاءَ إِلَّا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، لِأَنَّهُ عَلَى مَا رُوي كَانَ قَدْ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ فِي مَغَارَةٍ<sup>(٣)</sup> خَوْفًا مِنْ أَنْ يَقْتُلَهُ النَّمْرُودُ ، وَ مَنْ يَكُونُ فِي الْمَغَارَةِ لَا يَرَى السَّمَاءَ ، فَلَمَّا قَارَبَ الْبُلُوغَ وَ بَلَغَ حَدَّ التَّكْلِيفِ خَرَجَ مِنَ الْمَغَارَةِ وَ رَأَى السَّمَاءَ وَ فَكَّرَ فِيهَا ، وَ قَدْ يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ قَدْ رَأَى السَّمَاءَ قَبْلَ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَفَكِّرْ فِي أَعْلَامِهَا . لِأَنَّ الْفِكْرَ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا عَلَيْهِ ، وَ حِينَ كَمَلَ عَقْلُهُ وَ حَرَّكَتْهُ الْخَوَاطِرُ ؛ فَكَّرَ فِي الشَّيْءِ الَّذِي كَانَ يَرَاهُ قَبْلَ ذَلِكَ وَ لَمْ يَكُنْ مُفَكِّرًا فِيهِ .

١ - فِي ن وَ ع : « مِمَثْلًا » .

٢ - فِي ن ، ع وَ هَامِشُ م : « الْعَقْل » .

٣ - الْمَغَارُ وَالْمَغَارَةُ - بِالْفَتْحِ فِيهِمَا وَ يَضُمَانِ - : الْكَهْفُ .

والجواب الآخر في أصل المسألة : هو أن إبراهيم عليه السلام لم يقل ما تضمنته الآيات على طريق الشك ولا في زمان مهلة النظر والفكر ، بل كان في تلك الحال موقناً عالمياً بأن ربه تعالى لا يجوز أن يكون بصفة [شيءٍ من] الكواكب ، وإنما قال ذلك على سبيل الإنكار على قومه والتنبية لهم على أن ما يغيب ويا فُل لا يجوز أن يكون إلهاً معبوداً ، و يكون قوله : « هذا ربِّي » محمولاً على أحد وجهين ، أي هو كذلك عندكم وعلى مذاهبكم ، كما يقول أحدنا للمشبهة على سبيل الإنكار لقوله هذا ربه جسمٌ يتحرك ويسكن . والوجه الآخر : أن يكون قال ذلك مستفهماً وأسقط حرف الاستفهام للاستغناء عنه ، وقد جاء في الشعر ذلك كثيراً . قال الأخطل<sup>(١)</sup> :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ      غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالاً

وقال الآخر<sup>(٢)</sup> :

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا      بِسَبْعِ رَمِينَ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانِيَا  
وَأَنْشِدُوا قَوْلَ الْهُذَلِيِّ :

رَفَوْنِي وَ قَالُوا يَا خُوَيْلِدُ لَمْ تُرْعَ      فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ : هُمْ هُمْ<sup>(٣)</sup>

وقال ابن أبي ربيعة :

١ - هو غياث بن غوث بن الصلت أبو مالك ، شاعر ، اشتهر في عهد بني أمية بالشام ، وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم : جرير ، والفرزدق ، والأخطل . مات سنة ٩٠ . و هجا جريراً بقصيدة هذا مطلعها .

٢ - قائله عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، و تقدّم ترجمته .

٣ - نقل هذا البيت الخليل في العين عن أبي خراش الهذلي وفيه : « لا ترع » كما في اللسان . وقوله : « رفوني » أي سكتوني من الرعب ، اعتبر بمشاهدة الوجوه وجعلها دليلاً على ما في النفوس . (أما المؤلف و مجمع الأمثال للميداني) وفي الأصل بدل « رفوني » « وقوني » ، و قوله : « هم هم » في الأصل : « أهم أهم » .

ثُمَّ قَالُوا : تُحِبُّهَا ؟ قُلْتُ : بَهْرًا !<sup>(١)</sup> عَدَدَ الرَّمْلِ<sup>(٢)</sup> وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ  
فإن قيل : حذف حرف الاستفهام إنما يحسن إذا كان في الكلام دلالة  
عليه وِعَوَضَ منه وليس<sup>(٣)</sup> يستعمل مع فقد العِوَضِ ، وما أنشدتموه فيه  
عِوَضٌ عن حرف الاستفهام المتقدم ، والآية ليس ذلك فيها .  
قلنا : قد يحذف حرف الاستفهام مع ثبات العِوَضِ عنه ومع فقدته إذا زال  
اللَبْسُ في معنى الاستفهام وبيت ابن أبي ربيعة خالٍ من حرف الاستفهام  
وَمِنَ العِوَضِ عنه ، وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى : « فَلَا  
اِقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ »<sup>(٤)</sup> قال هو : أَفَلَا اِقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ، فَأَلْقَيْتُ أَلْفَ الاستفهام ، وبعد ؛  
فإذا جاز أن يلقوا أَلْفَ الاستفهام لدلالة الخطاب عليها [فإذاً] لأجاز<sup>(٥)</sup> أن  
يلقوها لدلالة العقول عليها ، لأنَّ دَلَالَةَ العقل أقوى من دَلَالَةِ غيره .  
مسألة : فإن قيل<sup>(٦)</sup> : فما معنى قوله تعالى 'مُخْبِرًا' عن إبراهيم عليه السلام لما قال له  
قومه : « ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِأَهْلِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ \* قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ  
كَانُوا يَنْطِقُونَ »<sup>(٧)</sup> وإنما عني 'بالكبير الصنم الكبير' ، وهذا كذب لاشك فيه ،  
لأنَّ إبراهيم عليه السلام هو الَّذِي كَسَّرَ الأصنام فإضافته تكسيرها إلى غيره ممن  
لا يجوز أن يفعل شيئاً لا يكون إلا كذباً .

١- أي بهرني بهراً ، بمعنى غلبني غلبة ، مفعول مطلق فعله محذوف .

٢- كذا في نسخة ن وع ، وفي اللسان أيضاً ، وفي باقي النسخ . وفي الأمالي : « القطر » .

٣- في ن ، ع و ر « عنه فليس » .

٤- البلد : ١١ .

٥- في ن وع : « فهلاً جاز » . وفي م : « فلم لأجاز » . وفي الأصل و ر وق : « فالأجاز » ،

والتصحيح منّا .

٦- في الأصل : « قال » ، وأثبتناه من : ن ، ع ، م و ق . وفي ر : « قال قائل » .

٧- الأنبياء : ٦٢ و ٦٣ .

الجواب قيل له : الخبر مشروطٌ غير مطلق ، لأنَّه قال : « إن كانوا ينطقون » و معلومٌ أنَّ الأصنام لا تنطق ، وأنَّ النُّطق مستحيلٌ عليها ، فما علَّق بهذا المُستحيل من الفعل أيضاً مُستحيلٌ ، وإنَّما أراد إبراهيم عليه السلام بهذا القول تنبيه القوم و توبيخهم و تعنيفهم بعبادة مَنْ لا يسمع ولا يبصر ولا ينطق ولا يقدر أن يُخبر عن نفسه بشيءٍ ، فقال : إن كانت هذه الأصنام تنطق فهي الفاعلة للتكسير ، لأنَّ مَنْ يجوز أن ينطق يجوز أن يفعل ، وإذا علم استحالة النُّطق عليها علم استحالة الفعل [عليها] <sup>(١)</sup> ، و علم باستحالة الأمرين أنَّها لا يجوز أن تكون آلهة معبودة و أنَّ مَنْ عَبَدَهَا ضالٌّ مُضِلٌّ ، ولا فرق بين قوله : « إنَّهم فعلوا ذلك إن كانوا ينطقون » و بين قوله : « إنَّهم ما فعلوا ذلك ولا غيره لأنَّهم لا ينطقون ولا يقدرُونَ » .

و أمَّا قوله [عليه السلام] : فاسألوهم فإنَّما هو أمر بسؤالهم أيضاً على شرط ، والنُّطق منهم شرط في الأمرين ، فكأنَّه قال : إن كانوا ينطقون فاسألوهم فإنَّه لا يمتنع أن يكونوا فعلوه ، وهذا يجري مجرى قول أحدنا لغيره : « مَنْ فَعَلَ هذا الفعل ؟ فيقول زيدٌ : إن كان فعل كذا وكذا » ويشير إلى فعلٍ يضيفه السائل إلى زيد و ليس في الحقيقة من فعله و يكون غرض المسؤول نفي الأمرين [جميعاً] عن زيد و تنبيه السائل عن خطيئته <sup>(٢)</sup> في إضافة ما أضافه إلى زيد ، و قد قرأ بعض القراء وهو محمَّد بن السَّمِيفَع اليماني <sup>(٣)</sup> : « بَلْ فَعَلَهُ كُبِيرُهُمْ » - بتشديد اللام - ، والمعنى : فلعلَّه ، أي فلعلَّ فاعل ذلك

١ - كذا في نسخة : ع و ن ، و ليس في نسخة الأصل .

٢ - كذا في : ن ، ع ، م و ر ، و في ق : « على خطيئته » .

٣ - هو أحد القراء ، له قراءة منقطعة السند ، قاله أبو عمرو الداني (من أهل الدانية بالأندلس) وغيره . مات سنة ٩٠ في خلافة الوليد بن عبد الملك ، على ما قاله سبط الخياط عبد الله بن علي .



كبيرهم ، وقد جَرَتْ عادة العرب بحذف اللام الأولى من لَعَلَّ ، فيقولون :  
عَلَّ . قال الشاعر :

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا يُدِلُّنَا<sup>(١)</sup> اللَّئِمَةُ مِنْ لَمَاتِهَا  
فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا<sup>(٢)</sup>  
أَي لَعَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ .

وقال الآخر<sup>(٣)</sup> :

يَا أَبْتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ<sup>(٤)</sup> يَسْقِينِي الْمَاءَ الَّذِي سَقَاكَ<sup>(٥)</sup>

فإن قيل : فأَيُّ فائدة في<sup>(٦)</sup> أن يستفهمهم عن أمر يعلم استحالته ، وأَيُّ  
فرق في المعنى بين القراءتين ؟

قلنا : لم يستفهم ولا شك [في] الحقيقة ، وإنما نَبَّههم بهذا القول على  
خطائهم في عبادة الأصنام ، فكأنه قال لهم : إن كانت هذه الأصنام تضرّ  
و تنفع و تعطي و تمنع ، فلعلّها هي الفاعلة لذلك التّكسير ، لأنّ مَنْ جاز  
منه ضربٌ من الأفعال جاز منه ضربٌ آخر ، وإذا كان ذلك الفعل الَّذي  
هو التّكسير لا يجوز على الأصنام عند القوم فما هو أعظم منه أولى بأن<sup>(٧)</sup>

١ - في ن ، ع و م : « تديلنا » ، وفي ق : « يدل لنا » . و البيت المذكور في لسان العرب ذيل  
مادة « علل » مثل ما في المتن .

٢ - في م : « فواتها » واستشهد به رضي الدّين الاسترآبادي في شرح شافية ابن حاجب ، و  
مصراع بعده : « و تنفع الغلّة من غلاتها » .

٣ - قاله العجّاج عبد الله بن روبة ، المتوفّى سنة ٩٠ .

٤ - في الأصل : « عساك » ، وأثبتناه من : ن ، ع و ق .

٥ - المصراع الثّاني ليس في أصلنا ، و موجود في نسخة ن ، ع و هامش ق .

٦ - كذا في نسخة : ن و ع ، وفي الأصل : « على » .

٧ - في ن و ع : « أن » .

لا يجوز عليها ، وأن لا يضاف إليها ، والفرق بين القراءتين ظاهر ، لأنَّ القراءة الأولى لها ظاهر الخبر فاحتجنا إلى أن نعلقه<sup>(١)</sup> بالشَّرط ليخرج من أن يكون كذباً ، والقراءة الثانية تتضمَّن حرف الشك والاستفهام ، فهما مختلفان على ما ترى .

فإن قيل : أليس قد روى بشر بن المفضل<sup>(٢)</sup> عن عوف عن الحسن قال : بلغني أن رسول الله ﷺ قال : « إنَّ إبراهيم عليه السلام ما كذب متعمداً قط إلا ثلاث مرَّات كلهنَّ يجادل بهنَّ عن دينه » .

قوله : « إنِّي سقيم »<sup>(٣)</sup> وإنما تمارض عليهم ، لأنَّ القوم خرجوا من قريتهم لعيدهم ، و تخلف هو ليفعل بأهتهم ما فعل ، وقوله : « بل فعله كبيرهم » و قوله لسارة : « إنَّها أُختي » لجبار من الجبابرة [لما أراد]<sup>(٤)</sup> أخذها .

قلنا : قد بيَّنا بالأدلة العقلية التي لا يجوز فيها الاحتمال ولا خلاف الظاهر أنَّ الأنبياء عليهم السلام لا يجوز عليهم الكذب ، فما ورد بخلاف ذلك من الأخبار لا يلتفت إليه ويقطع على كذبه إن كان لا يحتمل تأويلاً صحيحاً يليق<sup>(٥)</sup> بأدلة العقل فإن احتمل تأويلاً يطابقها<sup>(٦)</sup> تأولنا و وقفنا بينه وبينها و هكذا نفعل [فيما يروى من]<sup>(٧)</sup> الأخبار التي يتضمَّن ظواهرها الجبر أو التشبيه<sup>(٨)</sup> .

١ - في م ، ع و ر : « أن تعلقه » ، وفي ن ، ق و هامش ع : « إلى تعليقه » .

٢ - هو بشر بن مفضل بن لاحق الرقاشي المتوفى سنة ١٨٧ .

٣ - الصافات : ٨٩ .

٤ - ساقط عن الأصل ، و موجود في : م ، ن و ع .

٥ - في ن ، م ، ع و قال : « تأويلاً لايقاً » ، و هامش ق : « تأويلاً يليق » .

٦ - في ن : « طابقها » ، وفي ر : « يطابقهما » ، وفيه : « تأولنا » .

٧ - هذه الكلمة ليست في أصلنا و كانت في سائر النسخ .

٨ - في ن ، ع و م : « والتشبيه » .

فأما قوله ﷺ : «إني سقيم» فسنبين بعد هذه المسألة بلا فصل وجه ذلك، وأنه ليس بكذب، وقوله : «بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ» . قد بيّنا معناه وأوضحنا عنه .

وأما قوله ﷺ لِسَارَةِ إِنِّهَا أُخْتِي ، فإن صحَّ فمعناه أَنَّهَا أُخْتِي فِي الدِّينِ وَلَمْ يُرَدَّ أَخَوَةُ النَّسَبِ ، وَأَمَّا ادِّعَاؤُهُمْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «مَا كَذَبَ إِبْرَاهِيمُ ﷺ إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ» فَالْأُولَى<sup>(١)</sup> أَنْ يَكُونَ كَذِباً عَلَيْهِ ﷺ ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ أَعْرَفَ بِمَا يَجُوزُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَمَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ مَنَّا وَيَحْتَمِلُ إِنْ كَانَ صَحِيحاً أَنْ يَرِيدَ مَا أَخْبَرَ بِمَا ظَاهَرَهُ الْكَذِبُ إِلَّا ثَلَاثَ دَفْعَاتٍ فَأُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْكَذِبِ لِأَجْلِ الظَّاهِرِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْحَقِيقَةِ كَذَلِكَ .

مسألة : فَإِنْ قِيلَ<sup>(٢)</sup> : فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى 'مَخْبِراً' عَنْ إِبْرَاهِيمَ ﷺ : «فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ فَقَالَ إِنْ سَقِيمٌ»<sup>(٣)</sup> وَالسُّؤَالُ عَلَيْكُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ حَكِيَ عَنْ نَبِيِّهِ النَّظَرَ فِي النُّجُومِ ، وَعِنْدَكُمْ أَنَّ الَّذِي يَفْعَلُهُ الْمُنْجَمُونَ مِنْ ذَلِكَ ضَلَالٌ ، وَالْآخَرُ : قَوْلُهُ ﷺ : «إِنْ سَقِيمٌ» وَذَلِكَ كَذِبٌ .

الجواب . قيل له : فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَجْهُ :

مِنْهَا أَنَّ إِبْرَاهِيمَ ﷺ كَانَتْ بِهِ عِلَّةٌ تَأْتِيهِ فِي أَوْقَاتٍ مَخْصُوصَةٍ ، فَلَمَّا دَعَا إِلَى الْخُرُوجِ مَعَهُمْ نَظَرَ إِلَى النُّجُومِ لِيَعْرِفَ مِنْهَا قَرَبَ نُوبَةِ عِلَّتِهِ ، فَقَالَ : إِنْ سَقِيمٌ ، وَأَرَادَ أَنَّهُ قَدْ حَضَرَ وَقْتُ الْعِلَّةِ وَزَمَانُ نُوبَتِهَا وَشَارَفَ الدُّخُولُ

١ - فِي أَصْلِنَا : «فَأُولَى» ، وَأُثْبِتْنَاهُ مِنْ ن ، ع وَ م .

٢ - فِي أَصْلِنَا : «قَالَ» ، وَأُثْبِتْنَاهُ مِنْ ن وَ هَامِشَ ع وَ م ، وَفِي ع : «قَالُوا» .

٣ - الصَّافَّاتُ : ٨٩ .

فيها ، وقد تسمي العربُ المشارفَ للشيء باسم الدّاخل فيه ، ولهذا يقولون فيمن أدنفه المرض<sup>(١)</sup> وخيف عليه الموت ؛ هو ميّتٌ ، وقال الله تعالى لنبيه ﷺ : « إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ »<sup>(٢)</sup> .

فإن قيل : [فهللو أراد ما ذكرتموه لقال : فنظر نظرة إلى النّجوم ، ولم يقل : في النّجوم ، لأنّ لفظة « في » لا تستعمل إلّا فيمن ينظر كما ينظر المنجم . قلنا : ليس يمتنع أن يريد بقوله : في النّجوم ؛ أنّه نظر إليها ، لأنّ حروف الصّفات<sup>(٣)</sup> تقوم بعضها مقام بعض ، قال الله تعالى : « ولأصلّبّنكم في جذوع النّخل »<sup>(٤)</sup> وإنما أراد : على جذوعها ، وقال الشاعر :

اشهري ما سهرت أم حكيمة واقعدي مرّة لذاك وقومي<sup>(٥)</sup>

وافتحى الباب فانظري في النّجوم كم علينا من قطع ليل بهيم

وإنما أراد : انظري إليها لتعرفي الوقت .

ومنها : أنّه يجوز أن يكون الله تعالى أعلمه بالوحي أنّه سيّمته بالمرض في وقت مستقبل وإن لم يكن قد جرّث بذلك المرض عادته ، وجعل تعالى العلامة على ذلك ظاهرة له من قبل النّجوم ، إمّا بطلوع نجم على وجه مخصوص أو أقول نجم على وجه مخصوص أو اقترانه بآخر على وجه مخصوص ، فلما نظر إبراهيم عليه السلام في الأماراة التي نصبت له من النّجوم قال : إني سقيم ، تصديقاً بما خبره الله تعالى .

١ - أي أثقله .

٢ - الزمر : ٣٠ .

٣ - كذا في الأصل ، وفي نسخة ن ، ع ، ق و ر : « الصّلات » .

٤ - طه : ٧١ .

٥ - راجع المجمع ، ذيل آية : « فنظر نظرة في النّجوم » .

ومنها : ما قاله قومٌ في ذلك من أنَّ مَنْ كان آخر أمره الموت فهو سَقِيمٌ ، هذا حقٌّ<sup>(١)</sup> لأنَّ تشبيه الحياة المفضية إلى الموت بالسُّقْم من أحسن التشبيه . ومنها : أن يكون قوله : « إني سقيم » معناه : إني<sup>(٢)</sup> سقيم القلب أو الرأْي حُزنًا من إصرار قومه<sup>(٣)</sup> على عبادة الأصنام ، وهي لا تسمع ولا تبصر ، و يكون قوله : « فنظر نظرة في النُّجوم » على هذا [المعنى]<sup>(٤)</sup> معناه أنَّه نظر وفكَّر في أنَّها محدثةٌ مدبرةٌ مصرفةٌ [مخلوقةٌ]<sup>(٥)</sup> وعجب كيف يذهب على العقلاء ذلك من حالها حتَّى يعبدوها . ويجوز أيضاً أن يكون قوله تعالى : « فنظر نظرة في النُّجوم » معناه أنَّه<sup>(٦)</sup> شخص يبصره إلى السَّماء كما يفعل المفكِّر المتأمل ، فإنَّه ربما أطرق إلى الأرض وربما نظر إلى السَّماء استعانة على فكره .

وقد قيل : إنَّ النُّجوم ههنا هي نجوم النَّبْت لأنَّه يقال لكلِّ ما خرج من الأرض و غيرها و طلع أنَّه ناجمٌ و قد نجم ، و يقال للجميع نجوم ، و يقولون : نَجَمَ قَرْنُ الظَّبْي ، و نَجَمَ ثَدْيُ المرءة . و على هذا الوجه يكون إنما نظر في حال الكفر و الإطراق إلى الأرض فرأى ما نجم بها<sup>(٧)</sup> . وقيل أيضاً : إنَّه أراد بالنُّجوم ما نجم له مِنْ رأيه و ظهر له بعد أن لم يكن ظاهراً . وهذا وإن كان يحتمله الكلام فالظاهر بخلافه ، لأنَّ الإطلاق من قول القائل :

١ - في ن و ع : « حسن » .

٢ - في الأصل : « أي » . وفي المتن مثل ما في سائر النسخ .

٣ - في ن ، ع و م « خوفاً من إصرار قومه » .

٤ - ما بين المعقوفين ليس في الأصل ، ولكن كان في نسخة : ن ، ع و ق .

٥ - كذا في نسخة : ن ، ع ، ق و هامش م ، وليس في الأصل .

٦ - في الأصل : « أي » ، وفي المتن كما في سائر النسخ .

٧ - في ن و ع : « فيها » .

«نجوم» لا يفهم من ظاهره إلا نجوم السماء دون نجوم الأرض و نجوم -  
الرأي، وليس كل ما قيل فيه إنه نجم وهو ناجم [به] على الحقيقة يصلح  
أن يقال فيه: نجوم بالإطلاق، والمرجع في هذا إلى تعارف أهل اللسان، و  
[قد] <sup>(١)</sup> قال أبو مسلم محمد بن بحر الإصبهاني <sup>(٢)</sup>: إن معنى قوله تعالى:  
«فنظر نظرة في النجوم» أراد في القمر والشمس التي <sup>(٣)</sup> ظن أنها آلهة في  
حال مهلة النظر على ما قصه الله تعالى من <sup>(٤)</sup> قصته في سورة الأنعام ولما  
استدل [بأفولها وغروبها] <sup>(٥)</sup> على أنها محدثان غير قديمين ولا إلهين، و  
أراد بقوله: «إني سقيم» أي <sup>(٦)</sup> لست على يقين من الأمر ولا شفاء من  
العلم، وقد يسمي الشك بأنه سقم كما يسمي العلم بأنه شفاء، قال: وإنما  
زال عنه هذا السقم عند زوال الشك وكمال المعرفة، وهذا الوجه يضعف  
من جهة أن القصة التي حكي عن إبراهيم عليه السلام فيها هذا الكلام يشهد  
بظاهرها بأنها غير القصة المذكورة في سورة الأنعام وأن القصة مختلفة،  
لأنه تعالى قال: «وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ \* إِذْ جَاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ \* إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ  
وَقَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ \* أَتُنْفِكَ آلهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ \* فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ \*  
فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ \* فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ» <sup>(٧)</sup>.

فبين تعالى كما ترى أنه جاء ربّه بقلب سليم، وإنما أراد به أنه كان سليماً

١ - ليس في الأصل، أثبتناه من: ن، ع، م، و، ق.

٢ - تقدّم ترجمته.

٣ - في ن، ع، م، و، ق: «لما» مكان «التي».

٤ - في ن، ع، م، و، ر: «في».

٥ - في أصلنا لم ترد العبارة بصيغة التثنية، وأثبتناه من: ن، ع، م، و، ر.

٦ - في: ن، ع، و، ق: «إني».

٧ - الصّافات: ٨٤ إلى ٨٨.



من الشكِّ وخالصاً للمعرفة واليقين ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ عَاتَبَ قَوْمَهُ عَلَى عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ ، فَقَالَ : « مَاذَا تَعْبُدُونَ » ؟ فَسَمَّى <sup>(١)</sup> عِبَادَتَهُمْ بِأَنَّهَا إِفْكٌ وَبَاطِلٌ ، ثُمَّ قَالَ : « فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ » و هذا قول عارفٍ بالله تعالى مثبت له على صفاته غير ناظر ولا مُمل ولا شاكٍّ ، فكيف يجوز أن يكون قوله من بعد ذلك : « فنظر نظرة في النجوم » أَنَّهُ ظَنَّهَا أَرْبَاباً [و] آلهة ، وكيف يكون قوله : « إِنِّي سَقِيمٌ » أي لست على يقين ولا شفاء ؟! والمعتمد في تأويل ذلك ما قدَّمناه .

مسألة : فإن قال قائل : فما قولكم في قوله تعالى : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ ءَاتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ » <sup>(٢)</sup> وهذا يدلُّ على انقطاع إبراهيم ﷺ و عجزه عن نصره دليله الأول ، ولهذا انتقل إلى حجةٍ أخرى وليس ينتقل المحتجُّ من شيء إلى غيره <sup>(٣)</sup> إلا على وجه القصور عن نصرته ؟

الجواب قلنا : ليس هذا بانقطاع من إبراهيم ﷺ ولا عجز عن نصره حجته الأولى ، وقد كان إبراهيم ﷺ قادراً لما قال له الجبار الكافر : « أنا أحيي وأُميت » في جواب قوله : « رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ » و يقال : إِنَّهُ دَعَا رَجُلَيْنِ فَقَتَلَ أَحَدَهُمَا وَاسْتَحْيَى الْآخَرَ ، فقال عند ذلك : أنا أحيي وأُميت ، و مَوَّةٌ <sup>(٤)</sup> بذلك على مَنْ بحضرته على أن يقول له : ما أردت بقولي :

١ - في الأصل : « و سَمَّى » . ٢ - البقرة : ٢٥٨ .

٣ - في نسخة ر : « من غير شيء إلى غيره » .

٤ - مَوَّةُ الْخَبَرِ عَلَى فَلَانٍ : أَخْبَرَهُ بِخِلَافِ مَا سَأَلَهُ وَ زَوَّرَهُ عَلَيْهِ وَ لَبَّسَهُ ، فَكَأَنَّهُ جَعَلَ لَهُ مَاءً وَ نَضَارَةً حَتَّى قَبْلَهُ . (أقرب الموارد)

إِنَّ رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ مَا ظَنَنْتَهُ مِنْ اسْتِبْقَاءِ حَيٍّ ، وَإِنَّمَا أُرَدْتُ [به] أَنَّهُ يُحْيِي الْمَيِّتَ الَّذِي لَا حَيَاةَ فِيهِ ، إِلَّا أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ أُوْرِدَ ذَلِكَ عَلَيْهِ التَّبَسُّ الْأَمْرُ عَلَى الْحَاضِرِينَ وَقَوِيَتِ الشُّبْهَةُ لِأَجْلِ اشْتِرَاكِ الْأَسْمَاءِ ، فَعَدَلَ إِلَى مَا هُوَ أَوْضَحُّ وَأَبْيَنُ وَأَكْشَفُ ، وَأَبْعَدُ مِنَ الشُّبْهَةِ ، فَقَالَ : « فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ » وَلَمْ تَبْقَ عِنْدَهُ شُبْهَةٌ . وَمَنْ كَانَ قَصْدُهُ الْبَيَانَ وَالْإِيضَاحَ فَلَهُ <sup>(١)</sup> أَنْ يَعْدَلَ مِنْ طَرِيقٍ إِلَى آخِرِ لَوْضُوْحِهِ وَبُعْدِهِ عَنِ الشُّبْهَةِ ، وَإِنْ كَانَ كَلَا الطَّرِيقَيْنِ <sup>(٢)</sup> يَفْضِي إِلَى الْحَقِّ عَلَى أَنَّهُ بِالْكَلَامِ الثَّانِي نَاصِرٌ لِلْحُجَّةِ الْأُولَى وَغَيْرِ خَارِجٍ عَنْ سُنَنِ نَصَرَتِهَا ، لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : « رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ » فَقَالَ لَهُ فِي الْجَوَابِ : « أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ » فَقَالَ لَهُ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مِنْ شَأْنِ هَذَا الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ أَنْ يَقْدَرَ عَلَى أَنْ يَأْتِيَ بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ وَيَصْرِفَهَا كَيْفَ شَاءَ <sup>(٣)</sup> فَإِنْ ادَّعَيْتِ أَنْتِ : الْقُدْرَةَ عَلَى مَا يَقْدِرُ الرَّبُّ عَلَيْهِ ؛ فَأَتِ بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَغْرِبِ كَمَا يَأْتِ هُوَ بِهَا مِنَ الْمَشْرِقِ ، فَإِذَا عَجَزْتَ عَنْ ذَلِكَ عَلِمْنَا أَنَّكَ عَاجِزٌ عَنِ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ وَمَدَّعٍ فِيهِمَا مَا لَا أَصْلَ لَهُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلَوْ قَالَ لَهُ فِي جَوَابِ هَذَا الْكَلَامِ : وَرَبِّكَ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَأْتِيَ بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَغْرِبِ فَكَيْفَ تُلْزِمُنِي أَنْ آتِيَ أَنَا بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ ؟ قُلْنَا : لَوْ قَالَ لَهُ ذَلِكَ لَكَانَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَأْتِيَ بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَغْرِبِ فَيَجِيبُهُ إِلَى ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مُعْجِزًا خَارِقًا لِلْعَادَةِ ، وَلَعَلَّ الْخَصْمَ إِنَّمَا عَدَلَ عَنْ أَنْ يَقُولَ لَهُ ذَلِكَ عِلْمًا مِنْهُ بِأَنَّهُ إِذَا سَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى فِيهِ أَجَابَهُ إِلَيْهِ .

١ - فِي الْأَصْلِ : « لَهُ » ، وَأُثْبِتْنَاهُ مِنْ : ن ، ع ، وَ ق .

٢ - فِي الْأَصْلِ : « عَلَى الطَّرِيقَيْنِ » ، وَفِي ن وَ ع : « كُلٌّ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ » .

٣ - فِي : ن ، ع ، م وَ ق : « يَشَاءُ » .

مسألة : فإن قال [قائل] : فما معنى قوله تعالى 'حاكياً عن إبراهيم عليه السلام' : «أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّمُ الْمَوْتَى قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنَّ لِيُطْمَئِنَّ قَلْبِي» <sup>(١)</sup> أو ليس هذا الكلام والطلب عن إبراهيم عليه السلام يدلان على أنه لم يكن موقناً بأن الله تعالى 'يُخَيِّمُ الأموات' ، وكيف يكون نبياً من يشك في ذلك؟ أو ليس قد روى المفسرون أن إبراهيم عليه السلام مرَّ بحوتٍ نصفه في البرِّ ونصفه في البحر ، و دوابُّ البرِّ والبحر تأكل منه فأخطر <sup>(٢)</sup> الشيطان بباله استبعاد رجوع ذلك حياً مؤلفاً مع تفرُّق أجزائه وانقسام أعضائه في بطون حيوان البرِّ والبحر ، فشكَّ فسأل الله تعالى ما تَضَمَّنَتْهُ الآية . وروى أبوهريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال : «نحن أحقُّ بالشكِّ من إبراهيم عليه السلام» ؟

الجواب قيل له : ليس في الآية دلالة على شكِّ إبراهيم عليه السلام في إحياء الموتى ، وقد يجوز أن يكون إنما سأل [الله تعالى] ذلك ليعلمه <sup>(٣)</sup> على وجه يبعد عن الشبهة ولا يعترض فيه شكٌّ ولا ارتيابٌ ، وإن كان من قبل قد علمه على وجه للشبهة فيه مجالٌ ، ونحن نعلم أن لمشاهدة ما شاهده إبراهيم عليه السلام من كون الطير حياً ثم تفرُّقه و تقطُّعه و تباین أجزائه ثم رجوعه حياً كما كان في الحال الأولى من الوضوح وقوَّة العلم ونفي الشبهة ما ليس لغيره من وجوه الاستدلالات ، وللنبي ﷺ أن يسأل ربَّه تخفيف المحنة <sup>(٤)</sup> وتسهيل تكليفه ، والذي يبيِّن صحَّة ما ذكرناه قوله تعالى : «أَوْ لَمْ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنَّ لِيُطْمَئِنَّ قَلْبِي» فقد أجاب إبراهيم عليه السلام بمعنى جوابنا

١ - البقرة : ٢٦٠ .

٢ - في : ن ، ع ، و م : «وأخطر» .

٣ - في : ن : «ليعم» .

٤ - في : ن ، ع ، و ق : «محنته» .

بعينه ، لأنه بين أنه لم يسأل ذلك لشك فيه و فقد إيمان به ، وإنما أراد الطمأنينة وهي ما أشرنا إليه من سكون النفس و انتفاء الخواطر والوساوس ، والبعد عن اعتراض الشبهة .

ووجه آخر : وهو أنه قد قيل : إن الله تعالى لما بشر إبراهيم عليه السلام بخلقه و اصطفاؤه واجتباؤه سأل الله تعالى أن يرّيه إحياء الموتى ليطمئن قلبه بالخلق ، لأن الأنبياء عليهم السلام لا يعلمون صحة ما تضمنه الوحي إلا بالاستدلال ، فسأل إحياء الموتى لهذا الوجه لا للشك في قدرة الله تعالى على ذلك .

ووجه آخر : وهو أن نمرود بن كنعان لما قال لإبراهيم عليه السلام : أنت<sup>(١)</sup> تزعم أن ربك يحيي الموتى وأنه قد أرسلك إلي أن تدعوني إلى عبادته فاسأله أن يحيي لنا ميتاً إن كان على ذلك قادراً ، فإن لم تفعل قتلتك ، قال إبراهيم عليه السلام : « رب أرني كيف يحيي الموتى » فيكون معنى قوله : « ولكن ليطمئن قلبي » على هذا الوجه ، أي لآمن من القتل ، و يطمئن قلبي بزوال الرّوع والخوف ، وهذا الذي ذكرناه وإن لم يكن مروياً على هذا الوجه فهو مجوّز وإذا جاز صلح أن يكون وجهاً في تأويل الآية مستأنفاً . ووجه آخر : وهو أنه يجوز أن يكون إبراهيم عليه السلام إنما سأل إحياء الموتى لقومه ليزول شكهم في ذلك وشبهتهم ، ويجري مجرى سؤال موسى عليه السلام الرؤية لقومه ليصدر منه تعالى الجواب على وجه يزيل [منه] شبهتهم في جوازها عليه . ويكون قوله : « ليطمئن قلبي » على هذا الوجه معناه أن نفسي تسكن إلى زوال شكهم وشبهتهم ، أو ليطمئن قلبي إلى إجابتك

إيَّاي فيما أسألك فيه .

وكلّ هذا جائز وليس في الظاهر ما يمنع منه ، لأنّ قوله : « ولكن ليطمئنّ قلبي » ما تعلّق في ظاهر الآية بأمر لا يسوغ العدول عنه مع التمسك بالظاهر ، وما تعلّقت هذه الطمأنينة به غير مصرّح بذكره ، فلنا أن نعلّقه بكلّ أمر يجوز أن يتعلّق به .

فإن قيل : فما معنى قوله تعالى : « أو لم تؤمن » و هذا اللفظ استقبال و عندكم أنّه كان مؤمناً فيما مضى ؟

قلنا : معنى ذلك : « أو لم تكن قد آمنّت » ، والعرب تأتي بهذا اللفظ وإن كان في ظاهره الاستقبال و تريد [به] <sup>(١)</sup> الماضي فيقول أحدهم لصاحبه : أو لم تعاهدني على كذا وكذا ؟ [و تعاقدني على أن لا تفعل كذا وكذا] <sup>(٢)</sup> و إنما يريد الماضي دون المستقبل .

فإن قيل : فما معنى قوله تعالى : « فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا وَ اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ » <sup>(٣)</sup> ؟

قلنا : قد اختلف أهل العلم في معنى قوله : « فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ » فقال قوم : معنى « صرهن » أدنهنّ وأملهنّ . قال الشاعر في وصف الإبل :  
تُظِلُّ مُعَقَّلَاتِ السُّوقِ حَوْصًا تَصُورُ أَنْوْفَهَا رِيحُ الْجَنُوبِ  
أراد ريح الجنوب تميل أنوفها وتعطفها .  
وقال الطرمّاح <sup>(٤)</sup> :

١ - كذا في نسخة : ن و ع ، وليس في الأصل .

٢ - ما بين المعقوفين ليس في الأصل و موجود في نسخة : ن ، ع ، ق ، م و ر .

٣ - البقرة : ٢٦٠ .

٤ - هو طرمّاح بن حكيم و هو شاعر مخضرم .

عَفَايْفُ الْأَذْيَالِ أَوْ أَنْ يَصُورَهَا هَوًى وَهَوًى لِلْعَاشِقِينَ صَوُورُ

و يقول القائل لغيره: «صُرَّ وَجْهَكَ إِلَيَّ» أي اقبل به عليّ. و من حمل الآية على هذا الوجه لابدّ من أن يقدر محذوفاً في الكلام يدلّ على سياق اللفظ، و يكون تقدير الكلام: خُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَأَمِلْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ قَطَّعْهُنَّ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءاً.

و قال قوم: إنَّ معنى: «صُرَّ هُنَّ» أي قَطَّعْنَهُنَّ وَفَرَّقْنَهُنَّ، واستشهدوا بقول توبة بن الحمير<sup>(١)</sup>:

فَلَمَّا جَذَبْتُ الْحَبْلَ لَطْتُ تَسْوَعُهُ بِأَطْرَافِ عِيدَانٍ شَدِيدٍ أُسُورُهَا  
فَأَذَنْتُ لِي الْأَسْبَابَ حَتَّى بَلَغْتُهَا بِنَهْضِي وَقَدْ كَادَ ارْتِقَايَ يَصُورُهَا<sup>(٢)</sup>  
و قال الآخر:

يَقُولُونَ إِنَّ الشَّامَ يَقْتُلُ أَهْلَهُ فَنَ لِي إِنْ لَمْ آتِهِ بِخُلُودٍ  
تَعَرَّبَ آبَائِي فَهَلَّا صَرَاهُمْ مِنَ الْمَوْتِ إِنْ لَمْ يَذْهَبُوا وَجُدُودٍ

أراد قطعهم، والأصل صَرِي يَصْرِي صَرِيّاً<sup>(٣)</sup> من قولهم: يَأْتِ يَصْرِي فِي حَوْضِهِ إِذَا اسْتَسْقَى ثُمَّ قَطَعَ، والأصل صِيرَ فَقَدِمَتِ اللَّامُ وَ أُخْرِبَتِ الْعَيْنُ. هذا قول الكوفيين، و أمّا البصريّون فإنهم يقولون: إِنَّ «صَارَ يَصِيرُ» و «يَصُورُ» بمعنى واحد، أي قطع، و يستشهدون بالأبيات التي تقدّمت. و يقول الخنساء<sup>(٤)</sup>:

لَظَلَّتِ الشَّمُّ مِنْهَا وَ هِيَ تَنْصَارُ<sup>(٥)</sup>

١ - توبة بن الحمير بن حزم العامريّ، أبو حرب، شاعر من عشاق العرب، قتله بنو عوف.

٢ - أي يقطعها. ٣ - صَرِي الشَّيْءُ صَرِيّاً: قطعه و دفعه. (اللسان) ٤ - تقدّم ترجمته.

٥ - مصراعه الأوّل: «فَلَوْ تُلَاقِي الَّذِي لَا قَيْتُهُ خَضِرَ».

و على هذا الوجه لابد في الكلام من تقديم وتأخير ، و يكون التقدير :  
فخذ أربعة من الطير إليك فصرهن ، أي فقطعنهن ، فإليك من صلة « خذ » ،  
لأن التقطيع لا يعدى به « إلى » .

فإن قيل : فما معنى قوله [تعالى] : « ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَا تَيْنِكَ سَعِيًّا » و هل أمره  
بدعائهن و هن أحياء أو أموات ، و على كل حال فدعاؤهن قبيح ، لأن  
أمر البهائم التي لا تعقل ولا تفهم قبيح ، و كذلك أمرهن - و هن أعضاء  
متفرقة - أظهر في القبح .

قلنا : لم يرد ذلك إلا حال الحياة دون حال التفرق والتمزق ، و أراد  
بالدعاء الإشارة إلى تلك الطيور ، فإن الإنسان قد يشير إلى البهيمة  
بالمجيئ أو الذهاب فتفهم عنه ، و يجوز أن يسمي ذلك دعاء إما على الحقيقة  
أو على المجاز ، و قد قال أبو جعفر الطبري<sup>(١)</sup> : إن ذلك ليس بأمر ولا دعاء ،  
و لكنه عبارة عن تكوين الشيء و وجوده ، كما قال تعالى في الذين  
مسخهم : « كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ »<sup>(٢)</sup> و إنما خبر عن تكوينهم كذلك من غير  
أمر ولا دعاء ، فيكون المعنى على هذا التأويل : « ثُمَّ اجعل على كل جبل  
منهن جزءاً » فإن الله تعالى يؤلف تلك الأجزاء و يعيد الحياة فيها  
« فَيَأْتِيَنَّكَ سَعِيًّا » ، و هذا وجه قريب .

فإن قيل : على الوجه الأول كيف يصح أن يدعوها و هي أحياء و ظاهر  
الآية يشهد بخلاف ذلك ، لأنه تعالى قال : « ثُمَّ اجعل على كل جبل منهن  
جزءاً » و قال عقيب هذا الكلام من غير فصل : « ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَا تَيْنِكَ

١ - هو محمد بن جرير الطبري صاحب التفسير والتاريخ المتوفى سنة ٣١٠ .

٢ - البقرة : ٦٥ .



سَعِيًّا» فدلّ ذلك على أنّ الدُّعاء توجّه إليهنّ وهنّ أجزاء متفرّقة ؟  
 قلنا : ليس الأمر على ما ذُكر في السّؤال لأنّ قوله : « ثُمَّ اجعل على كلّ  
 جبل منهنّ جزءاً » لا بدّ من تقدير محذوفٍ بعده ، وهو فإنّ الله يؤلّفهنّ و  
 يحييهنّ ثُمَّ ادْعُهُنّ يَأْتِيَنَّكَ سَعِيًّا ، ولا بدّ لمن حمل الدّعاء هنّ في حال  
 التّفريق وانتفاء الحياة من تقدير محذوف في الكلام عقيب قوله : « ثُمَّ  
 ادْعُهُنّ » ، لأنّا نعلم أنّ تلك الأجزاء والأعضاء لا تأتي عقيب الدّعاء بلا  
 فصل ولا بدّ من أن يقدر في الكلام عقيب قوله : « ثُمَّ ادْعُهُنّ » فإنّ الله  
 [تعالى] يؤلّفهنّ ويحييهنّ فيأتينك سعيًّا .

فأمّا أبو مسلم الإصبهانيّ ففراراً من هذا السّؤال حمل الكلام على وجه  
 ظاهر الفساد ، لأنّه قال : إنّ الله تعالى أمر إبراهيم عليه السلام أن<sup>(١)</sup> يأخذ أربعة  
 من الطّيور ويجعل على كلّ جبل طيراً وعبر بالجزء عن واحدٍ من الأربعة ،  
 ثُمَّ أمره بأن يدعوهنّ وهنّ أحياء من غير إماتة تقدّمت ولا تفرّق من  
 الأعضاء ويُمِرَّنهنّ<sup>(٢)</sup> على الاستجابة لدعائه والمجيئ إليه في كلّ وقت  
 يدعوها فيه . ونبّه بذلك على أنّه تعالى إذا أراد إحياء الموتى وحشّرتهم  
 أتوه من الجهات كلّها مستجيبين غير ممتنعين ، كما تأتي هذه الطّيور  
 بالتمرّين والتّعويد .

و هذا [الجواب]<sup>(٣)</sup> ليس بشيء لأنّ إبراهيم عليه السلام إنّما سأل الله أن يُريه  
 كيف يحيي الموتى ، وليس في مجيئ الطّيور - وهي أحياء - بالعادة والتمرّين  
 دلالة على ما سأل عنه ، ولا حجة فيه ، وإنّما يكون في ذلك بيان لمسألته

١ - كذا في الأصل ، وفي سائر النسخ : « بأن » .

٢ - مرّن فلاناً على الأمر : عوّده ودرّبه ، وفي نسخة م : « أمرهنّ » .

٣ - كذا في نسخة : ن ، ع و هامش م ، وليس في الأصل .

إذا كان على الوجه الذي ذكرناه .

فإن قيل : إذا كان إنما أمر بدُعائهنَّ بعد حال التَّأليف والحياة فأيُّ فائدة في الدُّعاء؟ وهو قد علم لما رآها تتألف أعضاؤها من بعد و تركب أنها قد عادت إلى حال الحياة ، فلا معنى في الدُّعاء إلا أن يكون متناولاً لها و هي متفرقة ؟

قلنا : للدُّعاء فائدة بيّنة ، لأنَّه لا يتحقّق من بعد رجوع الحياة إلى - الطُّيور وإن شاهدتها متألّفة ، وإنما يتحقّق ذلك بأن تسعى إليه و تقرب منه .

مسألة : فإن قيل : فما معنى قوله تعالى : « وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ »<sup>(١)</sup> ، وكيف يجوز أن يستغفر لكافر أو أن يعده بالاستغفار ؟

الجواب : قلنا : معنى هذه الآية : أنَّ أباه كان وعده بأن يؤمن ، وأظهر له الإيمان على سبيل النِّفاق حتّى ظنَّ به الخير ، فاستغفر له الله تعالى على هذا الظنِّ ، فلمّا تبين له أنّه مقيمٌ على كفره رجع عن الاستغفار له و تبرّء منه على ما نطق به القرآن فكيف يجوز أن يجعل ذلك ذنباً لإبراهيم عليه السلام ، وقد عذّره الله تعالى في قوله إنَّ استغفاره إنما كان لأجل الموعدة ، وأنَّه تبرّء منه لما تبين له المقام على عداوة الله تعالى .

فإن قيل : إن لم تكن هذه الآية دالّة على إضافة الذنب إليه فالآية التي في سورة الممتحنة تدلُّ على ذلك ، لأنَّه تعالى قال : « قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ

كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَخَدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ<sup>(١)</sup>، فأمر بالتأسي به إلا في هذا الفعل، وهذا يقتضي أنه قبيحٌ.

قلنا: ليس يجب ما ذكر في السؤال، بل وجه استثناء [استغفار]<sup>(٢)</sup> إبراهيم عليه السلام لأبيه من جملة ما أمر الله تعالى بالتأسي به فيه أنه لو أطلق الكلام لأوهم الأمر بالتأسي به في ظاهر الاستغفار من غير علم بوجهه والموعدة السابقة من أبيه له بالإيمان، وأدى ذلك إلى حسن الاستغفار للكفار فاستثنى الاستغفار من جملة الكلام لهذا الوجه، ولأنه لم يكن ما أظهره أبوه<sup>(٣)</sup> من الإيمان ووعده معلوماً لكلٍّ أحدٍ، فيزول الإشكال في أنه استغفر لكافر مصرّاً على كفره.

ويمكن أيضاً أن يكون قوله تعالى: «إلا قول إبراهيم لأبيه» استثناء من غير التأسي، بل من الجملة الثانية التي تعقبها هذا القول بلا فصل، وهي قوله «إذ قالوا لقومهم إنا براءٌ وَا مِنْكُمْ» - إلى قوله - وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا» لأنه لما كان استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه مخالفاً لما تضمنته هذه الجملة وجب استثناءه وإلا توهم بظاهر الكلام أنه عامل أباه من العداوة والبغضاء بما عامل به غيره، فأما قوله تعالى: «إلا عن موعدةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ» فقد قيل: إنَّ الموعدة إنما كانت من الأب بالإيمان<sup>(٤)</sup> للابن وهو الذي قدّمناه، وقيل: إنها كانت من الابن بالاستغفار للأب في قوله: «لَأَسْتَغْفِرَنَّ

١ - الممتحنة: ٤. ٢ - كذا في كل النسخ، وليس في الأصل.

٣ - في الأصل: «ما أظهره لابنه» وفي ق: «ما أظهر أبوه عليه»، وفي ر: «ما أظهره عليه لأبيه»، وأثبتناه من: ن، ع، و، م.

٤ - في الأصل: «الإيمان»، وفي باقي النسخ كما في المتن.

لَكَ» والأولى أن يكون الموعدة هي من الأب بالإيمان للابن لأننا إن حملناه على الوجه الثاني كانت المسألة قائمة .

ولقائل أن يقول : ولم أراد أن يَعِدَهُ بالاستغفار وهو كافرٌ وعند ذلك لابد من أن يقال : إِنَّهُ أظهر له الإيمان حتى ظنَّه ، فيعود إلى معنى الجواب الأوَّل .

فإن قيل : فما تنكرون من ذلك ولعلَّ الوعدَ كان من الابن للأب بالاستغفار وإنما وعده به لأنَّه أظهر له الإيمان .

قلنا : ظاهر القرآن يمنع من ذلك ، لأنَّه تعالى قال : « وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ »<sup>(١)</sup> فعَلَّل حسن الاستغفار بالموعدة ، ولا تكون الموعدة مؤثِّرة في حسن الاستغفار إلاَّ بأن تكون من الأب للابن بالإيمان ، لأنَّها إذا كانت من الابن لم يحسن لها<sup>(٢)</sup> الاستغفار ، لأنَّه إن قيل : إنما وعده الاستغفار لإظهاره له الإيمان ، فالمؤثِّر في حسن الاستغفار هو إظهار الإيمان لا الموعدة .

فإن قيل : أفليس إسقاط عقاب الكفر والغفران لمرتكبه [كانا جائزين]<sup>(٣)</sup> من طريق العقول ، وإنما منع السَّمْعُ فالأَجَازُ<sup>(٤)</sup> أن يكون إبراهيم عليه السلام إنما استغفر لأبيه ، لأنَّ السَّمْعَ لم يقطع له على عقاب الكفار وكان باقياً على حكم العقل ، وليس يمكن أن يدعى أنَّ ما في شرعنا من القطع على عقاب الكفار كان في شرعه ، لأنَّ هذا لا سبيل إليه ؟

١ - التوبة : ١١٤ .

٢ - في ن وع : « له » .

٣ - في الأصل : « كان جائزاً » ، وأثبتناه من : ن ، ق و هامش م وع .

٤ - في ن وع : « وإلاَّ فجاز » .

قلنا : هذا الوجه كان جائزاً لولا ما نطق القرآن به من خلافه ، لأنّه تعالى لما قال : « ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم »<sup>(١)</sup> ثم قال عاطفاً على ذلك : « وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه فلما تبين له أنّه عدو لله تبرّء منه » ، فصرّح بعلة حسن استغفاره ، وأنها الموعدة ، ولو كان الوجه في حسن الاستغفار ما تضمنه السؤال لوجب أن يعلّل<sup>(٢)</sup> استغفاره لأبيه بأنّه لم يعلم أنّه من أهل النار لا محالة ، ولم يقطع في شرعه على عقاب الكفار ، والكلام يقتضي خلاف هذا ويوجب أنّه ليس لإبراهيم عليه السلام من ذلك ما ليس لنا وأنّ عذره فيه هو الموعدة دون غيرها . وقد قال أبو عليّ محمد بن عبد الوهاب الجبائيّ في تأويل الآية التي في سورة التوبة ما نحن ذاكره ومنهون على خلل فيه ، قال - بعد أن ذكر أنّ الاستغفار إنّما كان لأجل الموعدة من الأب بالإيمان - : إنّ الله تعالى إنّما ذكر قصّة إبراهيم عليه السلام بعد قوله : « ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين » لئلاّ يتوهّم أحد أنّ الله عزّ وجلّ كان جعل لإبراهيم عليه السلام من ذلك ما لم يجعله للنبيّ صلى الله عليه وآله [وآله]<sup>(٣)</sup> لأنّ هذا الذي لم يجعله للنبيّ عليه السلام لا يجوز أن يجعله لأحد ، لأنّه ترك الرضا بأفعال الله تعالى وأحكامه . وهذا الذي ذكره غير صحيح على ظاهره ، لأنّه يجوز أن يجعل لغير نبينا صلى الله عليه وآله ممّن لم يقطع له على أنّ الكفار معاقبون لا محالة أن يستغفر للكفار ، لأنّ العقل لا يمنع من ذلك وإنما يمنع السمع الذي فرضنا ارتفاعه .

١ - التوبة : ١١٣ .

٢ - في ن وع : « يعلّل السؤال » .

٣ - ما بين المعقوفين ليس في الأصل ، و موجود في النسخ .

فإن قال: أردت أنه ليس لأحد ذلك مع القطع على العقاب .  
قلنا : ليس هكذا يقتضي ظاهر كلامك وقد كان يجب إذا أردت هذا  
المعنى أن تبينه و تزيل الإبهام عنه ، وإنما لم يجر أن يستغفر للكفار مع  
ورود الوعيد القاطع على عقابهم زائداً على ما ذكره أبو علي من أنه ترك  
الرضا بأحكام الله تعالى لأن<sup>(١)</sup> فيه سؤالاً له تعالى أن يكذب في أخباره  
و أن يفعل القبيح من حيث أخبر بأنه لا يغفر للكافر مع الإصرار .

مسألة : فإن قيل<sup>(٢)</sup> : إذا كان من مذهبكم أن دعاء الأنبياء [ﷺ]  
لا يكون إلا مستجاباً وقد دعا إبراهيم ﷺ ربه فقال : « واجتنبني و بنيَّ أن  
نعبد الأصنام »<sup>(٣)</sup> و قد عبد كثير من بنيه الأصنام ، و كذلك السؤال عليكم  
في قوله : « رب اجعلني مقيم الصلاة و من ذريتي »<sup>(٤)</sup> .

الجواب : قيل له : أمّا المفسرون فإنهم حملوا هذا الدعاء على الخصوص  
و جعلوه مناولاً لمن أعلمه الله تعالى أنه يؤمن ولا يعبد الأصنام حتى  
يكون الدعاء مستجاباً و يثبتوا أن العدول عن ظاهره المقتضي للعموم إلى  
الخصوص بالدلالة واجب ، و هذا الجواب صحيح .

ويمكن في الآية وجه آخر : وهو أن يريد بقوله : « واجتنبني و بنيَّ أن نعبد  
الأصنام » أي افعل بي و بهم من الألطاف ما يبعدنا من عبادة الأصنام و  
يصرف دواعينا عنها ، و قد يقال فيمن حذر من الشيء و رغب في تركه ،  
و قويت صوارفه عن فعله : إنه قد جنبه ، ألا ترى أن الوالد قد يقول

١ - في الأصل : « أن » ، و أثبتناه من : ن ، ع و ق .

٢ - كذا في : ن و ع ، و في الأصل : « قال » .

٣ - إبراهيم [ﷺ] : ٣٥ .

٤ - إبراهيم [ﷺ] : ٤٠ .

لولده إذا كان قد حذّره من بعض الأفعال ، و بين له قبحه وما فيه من -  
الضرر ، و زيّن له تركه و كشف عما فيه له من النفع : «إني قد جنبتك كذا  
وكذا و منعك منه» ، وإنما يريد ما ذكرناه ، وليس لأحد أن يقول : كيف  
يدعو إبراهيم عليه السلام بذلك و هو يعلم أن الله تعالى لا بدّ أن يفعل هذا اللطف  
المقوّي لداعي<sup>(١)</sup> الإيمان لأنّ هذا السؤال أوّلاً يتوجّه على الجوابين جميعاً ،  
لأنّ الله تعالى لا بدّ أن يفعل اللطف الذي تقع الطاعة عنده لا محالة ، كما لا بدّ  
أن يفعل ما يقوّي الداعي<sup>(٢)</sup> إلى الطاعات .

والجواب عن هذه الشبهة : أن النبيّ [عليه السلام] لا يمتنع أن يدعو بما يعلم أن  
الله تعالى سيفعله على كلّ حال<sup>(٣)</sup> على سبيل الانقطاع إلى الله تعالى  
والتذلل [له] والتعبّد ، فأما قوله : «رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي»  
فالشبهة تقلّ فيه ، لأنّ ظاهر الكلام يقتضي الخصوص في ذرّيّته الكثير  
ممن أقام الصلاة .

مسألة : فإن قيل : فما معنى قوله تعالى : «وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ  
بِالبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ»<sup>(٤)</sup> و كيف يحضر  
إبراهيم عليه السلام للملائكة الطّعام و هو يعلم أنّها لا تطعم ؛ و من أيّ شيء  
كانت مخافته منهم لما امتنعوا من تناول الطّعام ؟ و كيف يجوز أن يجادل  
ربه فيما قضاه و أمر به ؟

الجواب : قلنا : أمّا وجه تقديم الطّعام فلاّنه [عليه السلام] لم يعلم في الحال أنّهم

١ - في النسخ : «لدواعي» بصيغة الجمع .

٢ - في ن ، ع و م : «الدّواعي» .

٣ - في ن و ع : «لا محالة» مكان «على كلّ حال» .

٤ - هود [عليه السلام] : ٦٩ .



ملائكة ، لأنهم كانوا في صورة البشر ، و ظنهم أضيافاً و كان من عادته  
 [عليه السلام] قراء الضيف<sup>(١)</sup> فدعاهم إلى الطعام ليستأنسوا [به]<sup>(٢)</sup> و ينبسطوا ،  
 فلما امتنعوا أنكر ذلك منهم و ظن أن الامتناع لسوء<sup>(٣)</sup> يريدونه حتى  
 خبروه بأنهم رسل الله تعالى أنفذهم لإهلاك قوم لوط [عليه السلام] ، فأمّا  
 « الحنيد » فهو المشوي بالأحجار . و قيل : إن الحنيد الذي يقطر ماؤه و  
 دسمه و قد شوي ، و قيل : إن الحنيد النضيج ، و أنشد أبو العباس<sup>(٤)</sup> :  
 إذا ما اغتبطنا<sup>(٥)</sup> اللحم للطالب القرى حذناه حتى يمكن<sup>(٦)</sup> اللحم آكله  
 فإن قيل : فكيف صدقهم في دعواهم أنهم ملائكة ؟ قلنا : لابد [من] أن  
 يقترن بهذه الدعوى علم يقتضي التصديق ، و يقال : إنهم دعوا الله تعالى  
 [بإحياء]<sup>(٧)</sup> العجل الذي كان ذبحه و اشتواه لهم فعاد حياً يرعى .  
 و أمّا قوله تعالى : « يجادلنا » فقليل : معناه يجادل رسلنا و علق المجادلة به تعالى  
 من حيث كانت لرسله ، وإنما جادلهم مستفهماً منهم هل العذاب نازل على

١ - في الأصل و هامش ق : « قرى الضيف » ، و أثبتناه من : ن ، ع و ق .

٢ - كذا في نسخة ن و ع . ٣ - في ن ، ع و هامش م : « لشر » .

٤ - الظاهر كونه أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء ، أبو العباس ، المعروف  
 بـ « ثعلب » : إمام الكوفيين في النحو واللغة ، و كان راوية للشعر ، محدثاً ، مشهوراً بالحفظ و  
 صدق اللهجة ، ثقة حجة ، ولد و مات في بغداد : « ٢٠٠ - ٢٩١ هـ » . (الأعلام للزركلي)

٥ - قال ابن منظور في اللسان : « يقال : غبط الشاة ، إذا لمس منها الموضع الذي يعرف  
 سمنها من هزالها » . و في الأصل و نسخة ع و ر : « ما اعتبطنا » بالعين المهملة ، و قال في النهاية :  
 « وبعضهم يرويه بالعين المهملة ، فإن كان محفوظاً فإنه أراد به الذبح ، يقال : اعتبط الإبل والغنم  
 إذا ذبحها لغير داء ، كما ورد عنه أيضاً : « العبيط الطري غير النضج » و بما أن السياق حول النضج  
 فرجحنا ما في الأصل ، و في ق : « ما غبطنا » .

٦ - جاء هذا البيت في تفسير أبي الفتوح الرازي ، و فيه : « حتى يملك اللحم آكله » .

٧ - كذا في النسخ ، و في الأصل : « فاحياء » .

سبيل الاستيصال أو على سبيل التخويف، وهل هو عام للقوم أو خاص، و  
عن طريق نجاة لوط عليه السلام وأهله المؤمنين ممن لحق القوم، وسمي ذلك  
جدالاً لما كان فيه من المراجعة والاستثبات<sup>(١)</sup> على سبيل المجاز.

وقيل: إن معنى «يجادلنا في قوم لوط»: «يسأئِلُنَا»<sup>(٢)</sup> أن يؤخر عذابهم  
رجاء أن يؤمنوا وأن يستأنفوا الصلاح، فخبّرهم الله تعالى بأن المصلحة في  
إهلاكهم وأن كلمة العذاب قد حقت عليهم، وسمي المسألة جدالاً على  
سبيل المجاز.

فإن قيل: فما معنى قوله تعالى: «فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ  
الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ»<sup>(٣)</sup> فأتى بفعل مستقبل بعد «لَمَّا»، ومن شأن ما  
يأتي بعدها أن يكون ماضياً.

قلنا: عن ذلك جوابان، أحدهما: أن في الكلام محذوفاً، والمعنى:  
«أَقْبَلَ يُجَادِلُنَا» [أو «جعل يجادلنا»]، وإنما حذفه لدلالة الكلام عليه  
واقترضائه له.

والجواب الآخر: أن لفظة «لَمَّا» تطلب في جوابها الماضي كطلب لفظة  
«إِنْ» في جوابها المستقبل، فلما استحسنوا أن يأتوا في جواب «إِنْ»  
بالماضي، ومعناه الاستقبال لدلالة «إِنْ» عليه استحسنوا أن يأتوا بعد  
«لَمَّا» بالمستقبل تعويلاً على أن اللفظة تدلُّ على مضيئه، فلما قالوا: «إِنْ  
زُرْتَنِي زُرْتُكَ» وهم يريدون «إِنْ تَزُرَّنِي أَزُرُّكَ»، قالوا: «لَمَّا تَزُرَّنِي

١- في الأصل: «الاستيناف»، وما في المتن مثل ما في: ن، ع، ر و هامش ق.

٢- في الأصل: «جادلنا سألنا في قوم لوط» وفي ق: «يجادلنا أي سألنا في قوم لوط»، و

في م و ر: «جادلنا أي سألنا في قوم لوط»، وفي ع: «يجادلنا أي يسألنا في قوم لوط»، وما  
في المتن مثل ما في نسخة ن. ٢- هود [عليه السلام]: ٧٤.

أَزُرُّكَ» وهم يريدون «لَمَّا زُرَّتَنِي زُرَّتُكَ». وأنشدوا في دخول الماضي في جواب «إِنْ» قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

إِنْ يَسْمَعُوا رِيْبَةً طَارُوا بِهَا فَرِحًا مِني<sup>(٢)</sup> وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

وقول الآخر في دخول المستقبل جواباً بالماضي :

وَمِيعَادُ قَوْمٍ إِنْ أَرَادُوا لِقَاءَنَا بِجَمْعٍ مَتَى إِنْ كَانَ لِلنَّاسِ بَجَمْعٍ

يَرَوْنَ خَارِجِيًّا لَمْ يَرَ النَّاسُ مِثْلَهُ تُشِيرُ لَهُمْ عَيْنٌ إِلَيْهِ وَإِضْبَعُ

ويمكن في هذا جواب آخر ، وهو أن يجعل «يجادلنا» حالاً لا جواباً

للفظة «لَمَّا» ، ويكون المعنى : إِنْ الْبُشْرَى جَاءَتْهُ فِي حَالِ الْجِدَالِ لِلرُّسُلِ ،

فإن قيل : فأين جواب «لَمَّا» على هذا الوجه ؟ قلنا : يمكن أن نقدره في

أحد موضعين إمّا في قوله تعالى : «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ»<sup>(٣)</sup> و يكون

التقدير : قلنا : إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَذَلِكَ . والموضع الآخر أن يكون أراد تعالى :

«فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ»

«نَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ» فجواب «لَمَّا» هو «نَادَيْنَا» وإن كان محذوفاً ، و

دلّ عليه لفظة النداء ، وكلُّ هذا جائز .

مسألة : فإن قيل : أليس قد حكى الله تعالى عن إبراهيم عليه السلام قوله لقومه :

«اتَّعْبُدُونِ مَا تَنْحِتُونَ \* وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ»<sup>(٤)</sup> و ظاهر هذا القول

يقتضي أنه تعالى خلق أعمال العباد ؛ فما الوجه فيه و ما عذر إبراهيم عليه السلام

في إطلاقه ؟

الجواب قلنا : مَنْ تَأَمَّلَ هَذِهِ الْآيَةَ حَقَّ التَّأَمُّلِ عِلْمٌ أَنَّ مَعْنَاهَا بِخِلَافِ مَا

١ - هو قعنب بن أمّ ، صاحب ضمرة الفزاري ، أحد الشعراء الدولة الأموية ، هجا به الوليد

ابن عبد الملك .

٢ - في هامش الأمالي للمؤلف رحمه الله ج ١ ص ٣٢ : «عَنِّي» . ٣ و ٤ - هود عليه السلام : ٧٥ .

يظنه «المجبرة»، لأنه تعالى خبر عن إبراهيم عليه السلام بأنه عير قومه بعبادة الأصنام واتخاذها آلهة من دون الله تعالى بقوله: «أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ» فإنما أراد المنحوت وما حله النحت دون عملهم الذي هو النحت، لأن القوم لم يكونوا يعبدون النحت الذي هو فعلهم في الأجسام، وإنما كانوا يعبدون الأجسام أنفسها، ثم قال: «والله خلقكم وما تعملون» وهذا الكلام لابد من أن يكون متعلقاً بالأول ومتضمناً لما يقتضي المنع من عبادة الأصنام، ولا يكون بهذه الصفة إلا والمراد بقوله: «وما تعملون» الأصنام التي كانوا ينحتونها، فكأنه تعالى قال: كيف تعبدون ما خلقه الله تعالى كما خلقكم، وليس لهم أن يقولوا: إن الكلام الثاني قد يتعلق [بالكلام] الأول على خلاف ما قدرتموه، لأنه إذا أراد أن الله خلقكم وخلق أعمالكم فقد تعلق الثاني بالأول، لأن من خلقه الله تعالى لا يجوز أن يعبد غيره، وذلك أنه لو أراد ما ظنوه لكفى أن يقول: «والله خلقكم» و يصير ما ضمه إلى ذلك من قوله: «وما تعملون» لغواً لا فائدة فيه، ولا تعلق له بالأول ولا تأثير [له] <sup>(١)</sup> في المنع من عبادة الأصنام، فصح أنه أراد ما ذكرناه من المعمول فيه ليطابق قوله: «أتعبدون ما تنحتون».

فإن قالوا: هذا عدول عن الظاهر في قوله: «وما تعملون» لأن هذه اللفظة لا تستعمل على سبيل الحقيقة إلا في العمل دون المعمول فيه، ولهذا يقولون: أعجبنى ما تعمل وما تفعل، مكان قولهم: أعجبنى عملك و فعلك.

قيل لهم: ليس بمسلم <sup>(٢)</sup> لكم أن الظاهر ما ادّعيتموه، لأن هذه اللفظة

١ - كذا في: ن، ع و ق.

٢ - في الأصل: «مسلم» وفي ق و ر: «نسلم»، وأثبتناه عن: ن، ع و م.

قد تستعمل في المعمول فيه ، والعمل على حدٍّ واحدٍ ، بل استعمالها في -  
المعمول فيه أظهر وأكثر ، ألا ترى أنَّه تعالى قال في العصا : « تَلَقَّفْ مَا  
يَأْفِكُونَ »<sup>(١)</sup> وفي آية أخرى : « وَآلِقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا »<sup>(٢)</sup> و معلوم  
أنَّه لم يُرد أنَّها تلقف أعمالهم الَّتِي هي الحركات والاعتمادات ، وإنما أراد  
أنَّها تلقف الحبال وغيرها مما حله الإفك ، وقد قال الله تعالى : « يَغْمَلُونَ لَهُ  
مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْرِبٍ وَتَمَثِيلٍ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَتٍ »<sup>(٣)</sup> فسمي المعمول  
فيه عملاً ، ويقول القائل في الباب : إِنَّه عمل النِّجَارِ [وَمَا يَعْمَلُ النِّجَارُ] ،  
وكذلك في النَّاسِجِ وَالصَّايِغِ ، وههنا مواضع لا يستعمل فيها « ما » مع  
الفعل إلا والمراد بها الأجسام دون الأعراض الَّتِي هي فعلنا ، لأنَّ القائل  
إذا قال : « أعجبني ما يأكل وما يشرب وما يلبس » لم يجر حمله إلا على  
المأكول والمشروب والملبوس دون الأكل والشرب واللبس ، فصَحَّ أَنَّ  
لفظة « ما » فيما ذكرناه<sup>(٤)</sup> أشبه بأن تكون حقيقة ، وفيما ذكرناه أشبه بأن  
تكون مجازاً ، ولو لم يثبت فيها إلا أنَّها مشتركة بين الأمرين<sup>(٥)</sup> وحقيقة فيهما  
لكان كافياً في إخراج الظاهر من أيديهم ، وإبطال ما تعلَّقوا به ، وليس لهم  
أن يقولوا : كُلُّ موضع استعملت فيه لفظة « ما » مع الفعل وأريد بها  
المفعول فيه إنما علم بدليل ، والظاهر بخلافه ، وذلك أنَّه لا فرق بينهم في  
هذه الدَّعْوَى وبين من عكسها ، فادَّعى أَنَّ لفظة « ما » إذا استعملت مع  
الفعل وأريد بها المصدر دون المفعول فيه كانت محمولة على ذلك بالدليل  
وعلى سبيل المجاز والظاهر بخلافه ، على أَنَّ للتعليل وتعلُّق الكلام الثاني

١- الأعراف : ١١٧ . ٢- طه : ٦٩ . ٣- سبا : ١٣ .

٤- في بعض النسخ : « أَنَّ لفظة فيما ذكرناه » ولكن تصحيف .

٥- في ن وع : « في الأمرين » .

بالأوّل - على ما بيّناه أيضاً - ظاهراً<sup>(١)</sup> يجب أن يكون مراعى ، وقد بيّنا [أيضاً] أنّه متى حمل الكلام على ما ظنّوه لم يكن الثاني متعلّقاً بالأوّل ولا تعليلاً فيه ، والظاهر يقتضي ذلك ، فقد صار فيما ادّعوه عدول عن الظاهر الذي ذكرناه<sup>(٢)</sup> [و] لو سلم ما ادّعوه من الظاهر في معنى اللفظة معه لتعارضتا<sup>(٣)</sup> فكيف وقد بيّنا أنّه غير سليم ولا صحيح .

و بعد : فإنّ قوله : « وما تعملون » لا يستقلّ بالفائدة بنفسه ، ولا بدّ من أن نقدر محذوفاً يرجع إلى « ما » التي هي بمعنى « الذي » وليس لهم أن يقدّروا الهاء ليسلم ما ادّعوه بأولى منّا إذا قدّرنا لفظة فيه ، لأنّ كلا - الأمرين محذوف ، وليس تقدير أحدهما بأولى من الآخر إلاّ بدليل ، هذا على أنّا قد بيّنا أنّ مع تقدير الهاء يكون الكلام محتملاً لما ذكرناه كاحتماله لما ذكرناه ، ومع تقديرنا الذي بيّناه يكون الكلام مختصّاً غير مشترك ، فصيرنا بالظاهر أولى منهم و صار للمعنى الذي ذهبنا إليه الرّجحان على معناهم ، على معنى أنّ الآية والمقصود بها<sup>(٤)</sup> يدلّان على ما ذكرناه ، حتّى أنّا لو قدّرنا ما ظنّته المخالف لكان ناقضاً للغرض في الآية ، ومبطلاً لفائدتها ، لأنّه تعالى خبر عن إبراهيم عليه السلام بأنّه قرعهم ووجّهم بعبادة الأصنام ، واحتجّ عليهم بما يقتضي العدول عن عبادتها ، ولو كان مراده بالآية ما ظنّوه من أنّه [تعالى] خلقهم وخلق أعمالهم ، وقد علمنا أنّ عبادتهم للأصنام من جملة أعمالهم فكأنّه قال : والله خلّقكم وخلق

١ - في ن ، ع ، م و هامش ق : « ظاهر » ، وفي الأصل ونسخة « ر » كما في المتن .

٢ - أي ذكرناه في معنى الآية .

٣ - في الأصل : « لتعارضها » ، وفي ر : « لتعارضها » ، وفي المتن مثل ما في : ن ، ع ، م و ق .

٤ - في ن و ع : « منها » .

عبادتكم للأصنام لوجب أن يكون عاذراً لهم و مزيلاً للوم عنهم ، لأنَّ الإنسان لا يُدَمُّ على ما خُلِقَ فيه ولا يُعَاتَبُ ولا يُؤَبَّخُ .  
 و بعد : فلو حملنا الآية على ما توهموه لكان الكلام متناقضاً من وجهٍ آخر ، لأنَّه قد أضاف العمل إليهم بقوله : « وما تعملون » و ذلك يمنع من كونه خلقاً لله تعالى ، لأنَّ العامل للشيء هو مَنْ أحدثه وأخرجه مِنَ العَدَمِ إلى الوجود ، والخلق في هذا الوجه لا يفيد إلا هذا المعنى فكيف يكون خالقاً [و محدثاً] <sup>(١)</sup> لما أحدثه غيره وعمله ، على أنَّ الخلق إذا كان هو التَّقدير في اللُّغة فقد يكون الخالق خالقاً لفعل غيره إذا كان مقدراً له و مدبِّراً ، و لهذا يقولون : خلق الأديم فيمن قدره و دبَّره ، وإن كان ما أحدث الأديم نفسه ، فلو حملنا قوله : « وما تعملون » على أفعالهم دون ما فعلوا فيه من الأجسام لكان الكلام على هذا الوجه صحيحاً و يكون المعنى : والله دبَّركم و دبَّر أعمالكم ، وإن لم يكن محدثاً لها و فاعلاً ، و كلُّ هذه الوجوه واضحٌ لا إشكال فيه بحمد الله تعالى و منه .

### ﴿ يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليه السلام ﴾

مسألة : فإن قيل : فما معنى ' تفضيل يعقوب ليوسف عليه السلام على إخوته في البرِّ والتَّقريب والمحبة حتَّى أوقع ذلك التَّحاسد بينهم وبينه ، و أفضى إلى الحال المكروهة التي نطق بها القرآن حتَّى قالوا - على ما حكاه الله تعالى عنهم - : « لِيُؤْسَفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ » <sup>(٢)</sup> فنسبوه إلى الضَّلال والخطأ ، وليس لكم أن تقولوا : إنَّ يعقوبَ عليه السلام لم يعلم

١ - ما بين المعقوفين ليس في الأصل و موجودٌ في سائر النسخ .

٢ - يوسف [عليه السلام] : ٨ .

بذلك من حالهم قبل أن يكون منه التفضيل ليوسف عليه السلام لأن ذلك لا بد من أن يكون معلوماً من حيث كان في طباع البشر التنافر والتحاسد؟  
 الجواب [عنه] قيل له : ليس فيما نطق به القرآن ما يدل على أن يعقوب عليه السلام فضله بشيء من فعله و واقع من جهته ، لأن المحبة التي هي ميل الطباع ليست مما يكتسبه الإنسان و يختاره ، وإنما ذلك موقوف على فعل الله تعالى فيه ، ولهذا ربما يكون للرجل عدة أولاد فيحب أحدهم دون غيره وربما كان <sup>(١)</sup> المحبوب أدونهم في الجمال والكمال ، وقد قال الله تعالى : « وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَضْتُمْ » <sup>(٢)</sup> و إنما أراد ما بينناه من ميل النفس الذي لا يمكن الإنسان أن يعدل فيه بين نسائه ، لأن ما عدا ذلك من البر والعطاء والتقريب وما أشبهه يستطيع الإنسان أن يعدل فيه بين النساء .

فإن قيل : فكأنكم نفيتم عن يعقوب عليه السلام القبيح والاستفساد وأضفتموهما إلى الله تعالى ، فما الجواب عن [هذه] <sup>(٣)</sup> المسألة على هذا الوجه؟

قلنا : عنها جوابان ، أحدهما : أنه لا يمتنع أن يكون الله تعالى علم أن إخوة يوسف عليه السلام سيكون بينهم ذلك التحاسد والفعل القبيح على كل حال وإن لم يفضل يوسف عليه السلام عليهم في محبة أبيه له ، وإنما يكون ذلك استفساداً إذا وقع عنده الفساد وارتفع عند ارتفاعه ، ولم يكن تمكيناً .  
 والجواب الآخر : أن يكون ذلك جارياً مجرى التمكين <sup>(٤)</sup> والتكليف

١ - في ن وع : « يكون » . ٢ - النساء : ١٢٩ .

٣ - ما بين المعقوفين ليس في نسخة الأصل و موجود في : ن ، ع و ق .

٤ - في هامش نسخة م ، ع و ق : « الامتحان » .



الشَّاقُّ ، لأنَّ هؤلاء الإخوة متى امتنعوا من حسد أخيه والبغي عليه والإضرار به وهو غير مفضل عليهم ولا مقدّم لا يستحقّون من الثّواب ما يستحقّونه إذا امتنعوا من ذلك مع التّقديم والتّفضيل ، فأراد الله تعالى منهم أن يمتنعوا على هذا الوجه الشّاقُّ ، وإذا كان مكلفاً على هذا الوجه فلا استفساد في تميله طباع أبيهم إلى محبّة يوسف ﷺ ، لأنّ بذلك ينتظم هذا التّكليف ويجري هذا الباب مجرى خلق إبليس مع علمه تعالى بضلال من ضلّ عند خلقه ممّن لو لم يخلقه لم يكن ضالاً ، ومجرى زيادة الشّهوة فيمن يعلم [منه] <sup>(١)</sup> تعالى عند هذه الزّيادة أنّه يفعل قبيحاً لولاها لم يفعله .

ووجه آخر في الجواب عن أصل المسألة وهو أنّه يجوز أن يكون يعقوب ﷺ مفضلاً ليوسف ﷺ في العطاء والتّقريب والترحيب والبرّ الذي يصل <sup>(٢)</sup> إليه من جهته ، وليس ذلك بقبيح ، لأنّه لا يمتنع أن يكون يعقوب ﷺ لم يعلم أنّ ذلك يؤدّي إلى ما أدّى إليه ، ويجوز أن يكون رأى من سيرة إخوته وسدادهم وجميل ظاهريهم ما غلب في ظنّه أنّهم لا يحسدونه وإن فضّله عليهم ، فإنّ الحسد وإن كان كثيراً ما يكون في الطّباع ، فإنّ كثيراً من النّاس يتنزّهون عنه ويحتنبونه ، ويظهر من أحوالهم أمارات يُظنّ معها بهم ما ذكرناه ، وليس التّفضيل لبعض الأولاد على بعض في العطاء مُحاباة ، لأنّ المحاباة هي المفاعلة من الحباء ، ومعناها أن تحبّوا غيرك ليحبّوك ، وهذا خارج عن معنى التّفضيل بالبرّ الذي

١ - كذا في نسخة : ن ، ع و ق ، وليس في نسخة الأصل .

٢ - في نسخة الأصل : « وصل » ، وأثبتناه من سائر النسخ .

لا يقصد به إلى ما ذكرناه .

فأما قولهم : « إِنَّ أَبَانَا لَنِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » فلم يريدوا به الضلال عن الدين ، وإنما أرادوا الذهاب عن التسوية بينهم في العطية ، لأنهم رأوا أن ذلك أصوب في تدبيرهم ، وأصل الضلال هو العُدول ، وكلُّ من عدل عن شيءٍ وذهب عنه فقد ضلَّ ، ويجوز أيضاً أن يريدوا بذلك الضلال عن الدين ، لأنهم خبروا عن اعتقادهم ، وقد يجوز أن يعتقدوا في الصواب الخطأ .

فإن قيل : كيف يجوز أن يقع من إخوة يوسف عليه السلام هذا الخطأ العظيم والفعل القبيح وقد كانوا أنبياء ، فإن قلتم : لم يكونوا أنبياء في الحال ، قيل لكم : و أيّ <sup>(١)</sup> منفعة في ذلك لكم وأنتم تذهبون إلى أن الأنبياء عليهم السلام لا يواقعون القبائح قبل النبوة ولا بعدها .

قلنا : لم تقم الحجة بأن إخوة يوسف عليه السلام الذين فعلوا به ما فعلوه كانوا أنبياء في حالٍ من الأحوال ، وإذا لم تقم بذلك حجةٌ جاز على هؤلاء الإخوة من فعل القبيح ما يجوز على كلِّ مكلفٍ لم تقم حجةٌ بعصمته ، وليس لأحدٍ أن يقول : كيف تدفعون نبوتهم والظاهر أن الأسباط من بني - يعقوب عليه السلام كانوا أنبياء ، لأنه لا يمتنع أن يكون الأسباط الذين كانوا أنبياء غير هؤلاء الإخوة الذين فعلوا بيوسف عليه السلام ما قصه الله تعالى عنهم ، وليس في ظاهر الكتاب أن جميع إخوة يوسف عليه السلام وسائر أسباط يعقوب عليه السلام كادوا يوسف عليه السلام بما حكاه الله تعالى من الكيد ، وقد قيل : إن هؤلاء الإخوة في تلك الحال لم يكونوا بلغوا الحلم ، ولا توجه إليهم

التكليف ، وقد يقع مَن قارب البلوغ من الغلمان مثل هذه الأفعال وقد يلزمهم بعض العتاب واللوم<sup>(١)</sup> ، فإن ثبت هذا الوجه سقطت المسألة أيضاً مع تسليم أن هؤلاء الإخوة كانوا أنبياء في المستقبل .

مسألة ، فإن قيل : فلم أرسل يعقوب عليه السلام يوسف عليه السلام مع إخوته مع خوفه عليه منهم ، وقوله : « وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ »<sup>(٢)</sup> و هل هذا إلا تغريُّ به ومخاطرة ؟

الجواب ، قيل له : ليس يمتنع أن يكون يعقوب عليه السلام لما رأى بينه ما رأى من الإيمان والعهود والاجتهاد في الحفظ والرعاية لأخيه ظنَّ مع ذلك السلامة و غلبة النجاة بعد أن كان خائفاً مغلباً لغير السلامة وقوي في نفسه أن يرسله معهم إشفاقه من إيقاع الوحشة والعداوة بينهم ، لأنَّه إذا لم يرسله مع الطلب منهم والحِرص علموا أن سبب ذلك هو التهمة لهم والخوف من ناحيتهم فاستوحشوا منه ومن يوسف عليه السلام ، وانضاف هذا الداعي إلى ما ظنَّه من السلامة والنجاة فأرسله .

مسألة : فإن قيل : فما معنى قولهم ليعقوب عليه السلام : « وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ »<sup>(٣)</sup> وكيف يجوز أن ينسبوه إلى أنه لا يصدق الصادق ويكذبه ؟ الجواب : أنهم لما علموا على مرور الأيام بشدة تهمة أبيهم لهم وخوفه على أخيه منهم لما كان يظهر منهم من أمارات الحسد والنَّفاسة أيقنوا بأنَّه عليه السلام يكذبهم فيما أخبروا به من أكل الذئب أخاهم ، فقالوا له : إنَّك لا تصدِّقنا في هذا الخبر لما سبق إلى قلبك من تهمتنا وإن كنا صادقين ، وقد

١ - في نسخة ر : « والذم » .

٢ - يوسف عليه السلام : ١٣ .

٣ - يوسف عليه السلام : ١٧ .

يفعل مثل ذلك المخادع المماكر إذا أراد أن يوقع في قلب من يخبره بالشيء صدقه . فيقول له : أنا أعلم أنك لا تصدقني في كذا وكذا وإن كنت صادقاً ، وهذا بين .

مسألة : فإن قال [قائل] : فلم أسرف يعقوب عليه السلام في الحزن والتهالك و ترك التماسك حتى ابيضت عيناه من البكاء [والحزن] ومن شأن الأنبياء عليهم السلام التجلّد والتّصبر و تحمّل الأثقال ، و لهذه الحال عظمت منازلهم و ارتفعت درجاتهم .

الجواب ، قيل له : إن يعقوب عليه السلام بلي وامتحن في ابنه بما لم يمتحن به أحد قبله ، لأن الله تعالى رزقه مثل يوسف عليه السلام أحسن الناس وأجملهم و أكملهم علماً و فضلاً و أدباً و عفافاً ، ثم أصيب به أعجب مصيبة و أطرقها ، لأنّه لم يمرض بين يديه مرضاً يؤول إلى الموت فيسليه عنه تمريضه له ثمّ يأسه منه بالموت ، بل فقدّه فقداً لا يقطع معه على الهلاك فييأس [منه] ولا يجد أمانة على حياته و سلامته فيرجو و يطمع ، فكان متردّد الفكر بين يأس و طمع ، و هذا أغلظ ما يكون على الإنسان و أذكا لقلبه ، و قد يرد على الإنسان من الحزن ما لا يملك رده و لا يقوى على دفعه ، و لهذا لم يكن أحد [نا] منهيّاً عن مجرّد الحزن والبكاء ، وإنما نهى عن اللطم والنّوح ، و أن يطلق لسانه بما يُسخط ربّه ، و قد بكى نبيّنا صلّى الله عليه وآله على ابنه إبراهيم عليه السلام عند وفاته ، و قال : « العين تدمع و القلب يخشع ، و لا نقول ما يُسخطُ الرّب » <sup>(١)</sup> و هو [صلّى الله عليه و آله] القدوة في جميع الآداب و الفضائل ،

١ - روى نحوه الكليني في آخر جنازته و أبوداود في سننه ج ٣ ص ١٩٣ ، تحت رقم ٣١٢٦ . و قد جاء في أمالي الشيخ رحمته الله مثله وفيه : قال عليه السلام - بعد أن سئل عن البكاء على ابنه - : « من لا يرحم لا يرحم » .

على أن يعقوب إنما أبدى من حزنه يسيراً من كثير، وكان ما يُجنّه و يصبر<sup>(١)</sup> عليه و يغالبه أكثر و أوسع ممّا أظهره .

و بعد ، فإنّ التجلّد على المصائب و كظم [الغيظ و] الحزن من المندوب إليه ، و ليس بواجبٍ لازم ، و قد يعدل الأنبياء ﷺ عن كثير من المندوبات الشاقّة وإن كانوا يفعلون من ذلك الكثير .

مسألة : فإن قال [قائل] : كيف لم يتسل<sup>(٢)</sup> يعقوب ﷺ و يخفف عنه الحزن ما تحقّقه من رؤيا ابنه يوسف ﷺ ؛ و رؤيا الأنبياء ﷺ لا تكون إلا صادقة ؟ .

الجواب قيل له : عن ذلك جوابان ، أحدهما : أن يوسف ﷺ رأى ذلك الرؤيا و هو صبيٌّ غير نبيٍّ ولا موحى إليه فلا وجه في تلك الحال للقطع على صدقها و صحّتها . والآخر : أن أكثر ما في هذا الباب أن يكون يعقوب ﷺ قاطعاً على بقاء ابنه ، و أن الأمر سيؤول فيه إلى ما تضمّنّه الرؤيا ، و هذا لا يوجب نفي الحزن والجزع ، لأننا نعلم أن طول المفارقة واستمرار الغيبة يقتضيان الحزن مع القطع على أن المفاارق باقٍ يجوز أن يؤول حاله إلى القدوم ، و قد جزع الأنبياء ﷺ و من جرى مجراهم من المؤمنين المظهرين من مفارقة أولادهم و أحبائهم ، مع ثقتهم بالالتقاء بهم في الآخرة والحصول معهم في الجنّة ، والوجه في ذلك ما ذكرناه .

### ﴿يوسف بن يعقوب ﷺ﴾

مسألة ، فإن قيل : كيف صبر يوسف ﷺ على العبوديّة ولم ينكرها

١ - في ن وع : « يخفيه و يتصبر » ، و في هامش ق و م : « يتصبر » . و « يجنّه » أي يكتنه .

٢ - في م : « لم يسأل » .

فيبرء<sup>(١)</sup> من الرّقّ، وكيف يجوز على نبيّ الصّبر على أن يستعبد ويسترقّ. الجواب، قيل له: إنّ يوسف عليه السلام في تلك الحال لم يكن نبياً - على ما قاله كثير من الناس -، ولما خاف على نفسه القتل جاز أن يصبر على الاسترقاق، ومن ذهب إلى هذا الوجه يتأوّل قوله تعالى: «وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتَبْنَهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ»<sup>(٢)</sup> على أن الوحي لم يكن في تلك الحال، بل كان في غيرها ويصرف ذلك إلى الحال المستقبلية المجمع على أنه عليه السلام كان فيها نبياً.

ووجه آخر: وهو أن الله تعالى لا يمتنع أن يكون أمره بكتمان أمره والصّبر على مشقّة العبوديّة امتحاناً وتشديداً في التّكليف، كما امتحن أبويه إبراهيم وإسحاق عليهما السلام: أحدهما بنمّود والآخر بالذّبح. ووجه آخر: وهو أنّه يجوز أن يكون قد خبرهم بأنّه غير عبدٍ وأنكر عليهم ما فعلوه من استرقاقه إلا أنّهم لم يسمعوا منه ولا أصغوا إلى قوله وإن لم ينقل ذلك، فليس كلّ ما جرى في تلك الأزمان قد اتّصل بنا. ووجه آخر: وهو أن قوماً قالوا: إنّّه خاف القتل فكتّم أمر نبوّته وصبر على العبوديّة.

وهذا جواب فاسد، لأنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله لا يجوز أن يكتّم ما أرسل به خوفاً من القتل، لأنّه يعلم أن الله تعالى لم يبعثه للأداء إلا وهو عاصم له من القتل حتّى يقع الأداء وتسمع الدّعوة وإلا كان ذلك نقضاً للغرض. مسألة فإن قيل: فما تأويل قوله تعالى حاكياً عن يوسف عليه السلام وامرءة -

١ - في نسخة الأصل: «ويبرأ»، وفي م: «ولم ينكرها ولم يتبرأ»، وفي ق: «ولم ينكرها ويبرأ»، وفي ر: «وإن لم ينكرها ويبرأ»، وأثبتنا من: ن وع.

٢ - يوسف عليه السلام: ١٥. ٣ - كذا في النسخ، وفي كثير من الأخبار مكانه إسماعيل عليه السلام.

العزیز : « وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ » <sup>(١)</sup> ؟

الجواب : أَنَّ الهمَّ في اللغة ينقسم إلى وجوه ، منها : العزم على الفعل ، كقوله تعالى : « إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَنْ يَنْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ » <sup>(٢)</sup> أي أرادوا ذلك وعزموا عليه . قال الشاعر <sup>(٣)</sup> :

هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ وَكِدْتُ وَلَيْتَنِي تَرَكْتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلَائِلُهُ <sup>(٤)</sup>  
و مثله قول الخنساء <sup>(٥)</sup> :

وَفَضَّلَ مِزْدَاسًا عَلَى النَّاسِ حِلْمُهُ وَ أَنَّ كُلُّ هَمٍّ هَمَةٌ فَهُوَ فَاعِلُهُ  
و مثله قول حاتم الطائي <sup>(٦)</sup> :

وَلِلَّهِ صُغْلُوكُ يُسَاوِرُ هَمَّهُ وَيَمْضِي عَلَى الْأَيَّامِ وَالْدَّهْرِ مُقَدِّمًا

و من وجوه الهمَّ خطور الشيء بالبال ، وإن لم يقع العزم عليه ، قال الله تعالى : « إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا » <sup>(٧)</sup> وإنما أراد تعالى أن الفشل خطر بياهم ولو كان الهمُّ في هذا المكان عزمًا لما كان الله تعالى وليهما ، لأنه تعالى يقول : « وَمَنْ يُؤْلَمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ » <sup>(٨)</sup> وإرادة المعصية والعزم عليها معصية ، وقد تجاوز ذلك قومٌ حتى قالوا : إنَّ العزم على الكبير كبير <sup>(٩)</sup> [و على الصغير صغير] <sup>(١٠)</sup> و على الكفر كفر ، ولا يجوز أن

١ - يوسف [عليه السلام] : ٢٤ . ٢ - المائدة : ١١ .

٣ و ٤ - قائله ضابئ بن الحارث بن أرطاة التميمي البرجمي ، وقيل : قائله ابنه عمير . أراد بيان حاله وندامته على تركه قتل عثمان بن عفان . راجع الأمالي للمرئضي عليه السلام ج ١ ص ٣٣٣ .  
٥ - تقدّم ترجمته . ٦ - تقدّم الكلام فيه . ٧ - آل عمران : ١٢٢ . ٨ - الأنفال : ١٦ .  
٩ - في نسخة ن ، ع ، م و ق : « على الكبيرة كبيرة » .

١٠ - ما بين المعقوفين ليس في أصلنا ، و موجود في نسخة : ق . وفي ن و ع : « على الصغيرة صغيرة » .

يكون الله تعالى وليّ مَنْ عزم على الفرار عن<sup>(١)</sup> نصرة نبيّه ﷺ [و إسلامه إلى السوء .

و مما يشهد أيضاً بذلك قول كعب بن زهير<sup>(٢)</sup> :

فَكَمْ فِيهِمْ مِنْ سَيِّدٍ مُتَوَسِّعٍ      وَمِنْ فَاعِلٍ لِلْخَيْرِ إِنْ هُمْ أَوْعَزَمَ  
ففرّق كما ترى بين الهمّ والعزم ، و ظاهر التّفرقة يقتضي اختلاف المعنى .  
و مِنْ وجوه الهمّ أن يستعمل بمعنى 'المقاربة فيقولون : همّ بكذا و كذا أي  
كاد يفعله .

قال ذو الرُّمّة<sup>(٣)</sup> :

أَقُولُ لِمَسْعُودٍ بِحِزْعَاءِ مَالِكٍ      وَقَدْ هَمَّ دَمْعِي أَنْ تُلَجَّ أَوَائِلُهُ  
والدّمع لا يجوز عليه العزم ، وإنما أراد أنه كاد و قارب .  
و قال أبو الأسود الدُّؤليُّ<sup>(٤)</sup> :

وَ كُنْتُ مَتَى تَهْمُ يَمِينُكَ مَرَّةً      لِتَفْعَلَ خَيْرًا تَقْتَفِيهَا شِمَالُكَ  
و على هذا خرج قوله تعالى : « جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ »<sup>(٥)</sup> أي يكاد .  
و قال الحارثي :

يُرِيدُ الرُّمَحُ صَدْرَ أَبِي بَرَاءٍ      وَ يَرْغَبُ عَنْ دِمَاءِ بَنِي عَقِيلٍ<sup>(٦)</sup>

١ - في ن وع : « من » . ٢ - هو كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني ، أبو المضرّب ، شاعر عالي الطبقة ، من أهل نجد . كان ممّن اشتهر في الجاهليّة . مات سنة ٢٦ .

٣ - هو غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدويّ ، من مضرّ ، أبو الحارث ، ذو الرُّمّة ، شاعر ، من فحول الطبقة الثانية في عصره . و قيل : فتح الشعر بامرء القيس و ختم به . مات سنة ١١٧ .

٤ - هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدُّؤليّ الكنانيّ ، واضع علم النحو . كان معدوداً من الفقهاء والأعيان والأمراء والشّعراء والفرسان و الحاضري الجواب ، من التابعين . رسم له عليّ بن أبي طالب عليه السلام شيئاً من أصول النحو ، فكتب فيه أبو الأسود . و هو - في أكثر الأقوال - أوّل من نقط المصحف . مات سنة ٦٩ . ٥ - الكهف : ٧٧ .

٦ - قائله يحيى بن زياد بن عبيد الله الحارثي يكنى أبا الفضل ، و هو شاعر ماجن ، يرمى بالزندقة ، عاش في زمان السّفاح والمهديّ العبّاسيّين ، و هو ابن خالد السّفاح .



و من وجوه الهمّ الشهوة و ميل الطّباع<sup>(١)</sup> لأنّ الإنسان قد يقول فيما يشتهي و ميل طبعه إليه : « ليس هذا من همّي و هذا أهمّ الأشياء إليّ » و التّجوّز باستعمال الهمّة مكان الشهوة ظاهرٌ في اللّغة ، و قد روي هذا التّأويل عن الحسن البصريّ ، قال : أمّا همّها فكان أخبث الهمّ ، و أمّا همّه [عليه السلام] فما طبع عليه الرّجال من شهوة النّساء .

فإذا كانت وجوه هذه اللفظة مختلفة متّسعة على ما ذكرناه ؛ نفينا عن نبّي الله ما لا يليق به ، و هو العزم على القبيح ، و أجزنا باقي الوجوه ، لأنّ كلّ واحدٍ منها يليق بحاله .

فإن قيل : فهل يسوغ حمل الهمّ في الآية على العزم والإرادة ويكون مع ذلك لها وجهٌ صحيحٌ يليق بالنبّي ﷺ ؟ قلنا : نعم ، متى حملنا الهمّ ههنا على العزم جاز أن نعلّقه بغير القبيح و نجعله متناولاً لضربها أو دفعها عن نفسه ، كما يقول القائل : « قد كنتُ همتُ بفلان » أي بأن أوقع به ضرباً أو مكروهاً . فإن قيل : فأيّ فائدة على هذا التّأويل في قوله تعالى : « لولا أن رآنا برهان ربّه » ، والدّفع لها عن نفسه طاعة لا يصرف البرهان عنها .

قلنا : يجوز أن يكون لما همّ بدفعها و ضربها أراه الله تعالى برهاناً على أنّه إن أقدم على ما همّ به أهلكه أهلها و قتلوه ، أو أنّها تدّعي عليه المراودة على القبيح و تقذفه بأنّه دعاها إليه و ضربها لامتناعها منه ، فأخبر الله تعالى أنّه صرف بالبرهان عنه السّوء والفحشاء اللّذين هما القتل والمكروه ، أو ظنّ القبيح به أو اعتقاده فيه .

فإن قيل : هذا الجواب يقتضي<sup>(٢)</sup> أنّ جواب لفظة « لولا » يتقدّمها في

١ - في نسخة ر : « الطّبع » .

٢ - في ن : « يقتضي » .

ترتيب الكلام و يكون التّقدير : « لولا أن رأى برهان ربّه لهم بضربها » و تقدّم جواب « لولا » قبيحٌ ، أو يقتضي أن يكون « لولا » بغير جواب . قلنا : أمّا تقدّم جواب « لولا » فجائزٌ مستعملٌ ، و سنذكر ذلك فيما يستأنفه من الكلام عند الجواب المختصّ بذلك ، و نحن غير مفتقرين إليه في جوابنا هذا ، لأنّ العزم على الضّرب و الهَمُّ به قد وقع إلّا أنّه انصرف عنه بالبرهان الذي رآه ، و يكون تقدير الكلام و تلخيصه : « ولقد همّت به و همّ بدفعها لولا أن رأى برهان ربّه لفعل ذلك » فالجواب المتعلّق به « لولا » محذوفٌ في الكلام ، كما حذف الجواب في قوله تعالى : « وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ »<sup>(١)</sup> و معناه : و لولا فضل الله عليكم لهلكتم ، و مثله : « كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ \* لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ »<sup>(٢)</sup> معناه : لو تعلمون علم اليقين لم تتنافسوا في الدُّنيا و [لم]<sup>(٣)</sup> تحرصوا على حطامها . و قال امرء القيس<sup>(٤)</sup> :

فَلَوْ أَنَّهَا نَفْسٌ تَمُوتُ سَوِيَّةً<sup>(٥)</sup> وَلَكِنَّهَا نَفْسٌ تُسَاقِطُ أَنْفُسًا<sup>(٦)</sup>

أراد : فلو أنّها نفسٌ تموت سويةً لنقضت و فنيت ، فحذف الجواب تعويلاً على أنّ الكلام يقتضيه و يتعلّق به على أنّ من حمل هذه الآية على الوجه الذي لا يليق بنبي الله و أضاف<sup>(٧)</sup> العزم على المعصية إليه لا بدّ له من تقدير جواب محذوف و يكون التّقدير على تأويله : « ولقد همّت بالزّنا و

١ - النور : ٢٠ . ٢ - التكاثر : ٥ و ٦ .

٣ - ما بين المعقوفين ليس في الأصل ، و موجود في نسخة : ن ، ع ، م و ق .

٤ - هو امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي ، أشهر شعراء العرب على الإطلاق ،

يمانيّ الأصل ، توفي نحو ١٣٠ . ٥ - في تفسير أبي الفتوح الرّازي : « تموت بموتها » .

٦ - الأمايلي للمؤلف ج ١ ص ١١٤ ، هامش ٤ . وكذلك ص ٤٧٩ .

٧ - في ن : « أضعاف » ، وفي ع : « أصناف » .

همّ بمثله « لولا أن رأى برهان ربه » لفعله .

فإن قيل : متى علّقتُم العزم في الآية والهمّ بالضرب أو الدّفع كان ذلك مخالفاً للظاهر .

قلنا : ليس الأمر على ما ظنّه هذا السائل ، لأنّ الهمّ في ظاهر الآية متعلّق بما لا يصحّ أن يتعلّق به [العزم]<sup>(١)</sup> والإرادة على الحقيقة ، لأنّه تعالى قال : « وَ لَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَ هَمَّ بِهَا » فتعلّق الهمّ في ظاهر الكلام بذواتهما [والذّوات]<sup>(٢)</sup> الموجودة الباقية لا يصحّ أن يراد و يعزم عليها ، فلا بدّ من تقدير أمر محذوف يتعلّق العزم به ممّا<sup>(٣)</sup> يرجع إليهما ، و يختصّان به و رجوع الضّرب والدّفع إليها كرّجوع ركوب الفاحشة فلا ظاهر للكلام يقتضي خلاف ما ذكرناه ، ألا ترى أنّ القائل إذا قال : « قد هممت بفلان » فظاهر الكلام يقتضي تعلّق عزمه و همّه بأمر يرجع إلى فلان ، و ليس بعض الأفعال بذلك أولى من بعض ، فقد يجوز أن يريد أنّه « همّ » بقصده أو بإكرامه أو إهانته<sup>(٤)</sup> أو غير ذلك من ضروب الأفعال على أنّه لو كان للكلام ظاهرٌ يقتضي خلاف ما ذكرناه وإن كنّا قد بيّنا أنّ الأمر بخلاف ذلك لجاز أن نعدل عنه و نحمله على خلاف الظاهر للدليل العقليّ الدالّ على تنزيه الأنبياء ﷺ عن القبائح ، فإن قيل : الكلام في قوله تعالى : « وَ لَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَ هَمَّ بِهَا » خرج مخرجاً واحداً ، فلم جعلتم همّها به متعلّقاً بالقبيح ، و همّه بها متعلّقاً بالضّرب أو الدّفع على ما ذكرتم ؟ .

١ - ما بين المعقوفين موجود في جلّ النسخ و ليس في أصلنا .

٢ - في أصلنا : « والذّات » ، أثبتناه من : ن ، م ، ع و ق .

٣ - كذا في : ن ، ع ، م ، ق و ر ، و في أصلنا : « فيما » .

٤ - في ن ، ع ، م و ق : « بإهانته » .

قلنا: أمّا الظاهر فلا يدلُّ على الأمر الذي تعلّق به الهمُّ والعزمُ منها جميعاً، وإنّما أثبتنا همّها به متعلّقاً بالقبيح لِشهادة الكتاب، والآثار بذلك و هي ممّن يجوز عليها فعل القبيح ولم يؤمن دليل من جوازه عليها كما أمّن ذلك فيه عليه السلام والموضع الذي يشهد بذلك من الكتاب قوله تعالى: «وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ»<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: «وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ»<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى حاكياً عنها: «الآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوِدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصّٰدِقِينَ»<sup>(٣)</sup> وفي موضع آخر: «قَالَتْ فَذٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ»<sup>(٤)</sup> والآثار واردة بإطباق مفسري القرآن و متأوليه على أنّها همّت بالمعصية والفاحشة، وأمّا هو عليه السلام فقد تقدّم من الأدلّة العقلية ما يدلُّ على أنّه لا يجوز أن يفعل القبيح ولا يعزم عليه، وقد استقصينا ذلك في صدر هذا الكتاب.

فأمّا ما يدلُّ من القرآن على أنّه عليه السلام ما همّ بالفاحشة ولا عزم عليها فهو اضع كثيرة، منها قوله تعالى: «كَذٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ»<sup>(٥)</sup>. وقوله تعالى: «ذٰلِكَ لِيَعْلَمَ اَنِّي لَمْ اَخْنِهٖ بِالْغَيْبِ»<sup>(٦)</sup> فلو كان الأمر كما قال الجهّال من جلوسه منها مجلس الخائن<sup>(٧)</sup> وانتهائه إلى حلّ السراويل و

١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ - يوسف عليه السلام: ٣٠ و ٢٣ و ٥١ و ٣٢ و ٢٤.

٦ - يوسف عليه السلام: ٥٢. وهذا إذا قلنا قائل هذا الكلام يوسف، لكن السياق يدلُّ على أنّ يوسف عليه السلام حينذاك في السّجن و غائب عن المجلس. ولو قلنا بأنّ الكلام من يوسف فلا بدّ أن يكون الضمير «ليعلم» و «لم أخنه» راجعاً إلى الملك، مع أنّ المراد العزيز دون الملك، والعزيز قد علم براءة يوسف كما هو ظاهر قوله: «يوسف أعرض عن هذا و استغفري لذنبك»، و قدّ القميص من الدّبر. و سيأتي من المؤلّف عن قريب صحّة هذا القول. (الغفاري)

٧ - في بعض نسخنا: «موضع الخائن».

حوشي من ذلك لم يكن السوء والفحشاء منصرفين عنه و لكان خائناً بالغيب . و قوله تعالى 'حاكياً عنها': «وَلَقَدْ رَوَدَتْهُ عَنِ نَفْسِهِ فَاِسْتَعَصَمَ» و في موضع آخر: «أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنِ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ» و قول العزيز لما رأى القميص قد من دبر: «إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ»<sup>(١)</sup> فنسب الكيد إلى المرأة دونه . و قوله تعالى 'حاكياً عن زوجها لما وقف على أن الذنب منها و براءة يوسف ﷺ منه: «يُوسُفُ أَغْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ»<sup>(٢)</sup> و على مذهبهم الفاسد ، كل واحد منها خاطئ يجب أن يستغفر فلم خصت<sup>(٣)</sup> بالاستغفار دونه . و قوله تعالى 'حاكياً [عنه]: «رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ \* فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ»<sup>(٤)</sup> والاستجابة تؤذن ببراءته من كل سوء و تنبئ أنه لو فعل ما ذكروه لكان قد صبا ، و لم يصرف عنه كيدهن . و قوله تعالى: «قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ»<sup>(٥)</sup> والعزم على المعصية من أكبر السوء . و قوله تعالى 'حاكياً عن الملك: «اتَّبُونِي بِهِ أَتَخْلِصَهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ»<sup>(٦)</sup> ولا يقال ذلك فيمن فعل ما ادّعوه عليه .

فإن قيل: فأَيُّ معنى لقول يوسف ﷺ: «وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي»<sup>(٨)</sup>؟ قلنا: إنما أراد الدعاء والمنازعة والشهوة ، و لم يرد العزم على المعصية و

١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٦ و ٨ - يوسف ﷺ: ٢٨ و ٢٩ و ٣٣ و ٥١ و ٥٤ و ٥٣ .

٣ - في ن ، م و ع: «اختصت» .

٧ - كذا ، و هذا قول امرأة العزيز لا يوسف ﷺ ، لأنه غائب في هذا المقام و هو في السجن .

كما يشهد لذلك قوله تعالى بعده: «وقال الملك اتتوني به» . كما يأتي الكلام عن قريب في هذا المعنى .

هو لا يبرّي نفسه ممّا لا يعرى منه طباع البشر ، وفي ذلك جواب آخر اعتمده أبو عليّ الجبائي واختاره ، وإن كان قد سبق إليه جماعة من أهل التأويل<sup>(١)</sup> وذكروه ، وهو أن هذا الكلام الذي هو : « وَ مَا أَبْرَى نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ » إنما هو من كلام المرأة لا من كلام يوسف عليه السلام ، واستشهدوا على صحة هذا التأويل بأنّه منسوق على الكلام المحكي عن المرأة بلا شك ، ألا ترى أنّه تعالى : « قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوِدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ وَ مَا أَبْرَى نَفْسِي [إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ] »<sup>(٢)</sup> فنسق الكلام على كلام المرأة ، وعلى هذا التأويل يكون التبرّي من الخيانة الذي هو ذلك : « لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ » من كلام المرأة ، لا من كلام يوسف عليه السلام ، ويكون المكنى عنه في قولها : « أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ » هو يوسف عليه السلام دون زوجها ، لأنّ زوجها قد خانتها في الحقيقة - بالغيب - وإنما أرادت أنّي لم أخن يوسف عليه السلام وهو غائب في السجن ، ولم أقل فيه لما سئلت عن قصتي معه إلا الحق ، ومن جعل ذلك من كلام يوسف عليه السلام [عليه السلام] جعله محمولاً على أنّي لم أخن العزيز في زوجته بالغيب<sup>(٣)</sup> . وهذا الجواب كأنّه أشبه بالظاهر لأنّ الكلام معه لا ينقطع عن اتّساقه وانتظامه .

فإن قيل : فأيّ معنى لسجنه إذا كان عند القوم متبرّئاً من المعصية ، متنزّهاً عن الخيانة ؟

١ - أي من المفسرين .

٢ - زيادة من نسخة : ن ، ع ، ق و م .

٣ - يجب أن يعلم أنّ العزيز زوج المرأة وهو غير الملك ، والسائل في المجلس هو الملك دون العزيز .

قلنا: قد قيل: إِنَّ الْعَلَّةَ فِي ذَلِكَ السَّترِ عَلَى الْمَرْءَةِ وَالتَّمْوِيهِ [وَالْكَتْمَانِ عَلَى أَمْرَهَا] <sup>(١)</sup> حَتَّى لَا تَفْتَضَحَ وَيُنْكَشِفَ أَمْرَهَا لِكُلِّ أَحَدٍ، وَالَّذِي يَشْهَدُ بِذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُتُّهُ حَتَّى حِينٍ» <sup>(٢)</sup>.

وَجَوَابُ آخِرِ فِي الْآيَةِ عَلَى أَنَّ الِهِمَّ فِيهَا هُوَ الْعِزْمُ وَهُوَ أَنْ يَحْمِلَ الْكَلَامَ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأخيرِ، وَيَكُونُ تَلْخِيصُهُ: وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَلَوْلَا أَنْ رَأَى بَرَهَانَ رَبِّهِ لَهُمَّ بِهَا، وَيَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى قَوْلِهِمْ: «قَدْ كُنْتُ هَلَكْتُ لَوْلَا أَنْ تَدَارَكَتْكَ» وَ«قَتَلْتُ لَوْلَا أَنِّي [قَدْ] <sup>(٣)</sup> تَخَلَّصْتُكَ»، وَالْمَعْنَى: لَوْلَا تَدَارَكَكِ هَلَكْتُ وَلَوْلَا تَخْلِيصِي لَقَتَلْتُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَقَعَ هَلَاكُ وَلَا قَتْلُ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

فَلَا يَدْعُنِي قَوْمِي صَرِيحاً لِحَرَّةٍ لَيْنٌ كُنْتُ مَقْتُولاً وَ يَسْلَمُ عَامِرٌ

وَقَالَ الْآخَرُ:

فَلَا يَدْعُنِي قَوْمِي صَرِيحاً لِحَرَّةٍ <sup>(٤)</sup> لَيْنٌ لَمْ أَعْجَلْ طَعْنَهُ أَوْ أَعْجَلْ

فَقَدَّمَ جَوَابَ «لَيْنٍ» فِي الْبَيْتَيْنِ جَمِيعاً.

وَقَدْ اسْتَبْعَدَ قَوْمٌ تَقْدِيمَ جَوَابِ «لَوْلَا» عَلَيْهَا قَالُوا: لَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ قَوْلُهُمْ: «قَامَ زَيْدٌ لَوْلَا عَمْرُو»، وَ«قَصْدَتِكَ لَوْلَا بَكْرٌ». وَقَدْ بَيَّنَّا بِمَا أوردناه مِنَ الْأَمْثَلَةِ وَالشَّوَاهِدِ جَوَازَ تَقْدِيمِ جَوَابِ «لَوْلَا»، وَإِنَّ الْقَائِلَ قَدْ يَقُولُ: «قَدْ كُنْتُ هَمَمْتُ لَوْلَا كَذَا وَكَذَا» وَ«قَدْ كُنْتُ قَصْدَتِكَ لَوْلَا أَنْ صَدَّنِي فَلَانٌ» وَإِنْ لَمْ يَقَعْ قِيَامٌ وَلَا قَصْدٌ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَشْبَهُ الْآيَةَ دُونَ

١ - كَذَا فِي نَسْخَةِ: ن وَهَامِشِ ع وَو، وَلَيْسَ فِي أَصْلِنَا.

٢ - يَوْسُفَ [عَلَيْهِ السَّلَامُ]: ٣٥.

٣ - كَذَا فِي نَسْخَةِ: ن وَو ع، وَلَيْسَ فِي أَصْلِنَا.

٤ - فِي الْأَمَالِيِّ لِلْمُؤَلِّفِ (ج ١ ص ٤٨٠): «لَيَوْمٍ كَرِيهَةٍ» بَدَلًا مِنْ «صَرِيحاً لِحَرَّةٍ».

ما ذكروه من المثال .

وبعد : فإنَّ في الكلام شرطاً وهو قوله تعالى : «لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ» فكيف يحمل على الإطلاق مع حصول الشرط فليس لهم أن يجعلوا جواب «لولا» محذوفاً ، لأنَّ جعل جوابها موجوداً أولاً وليس تقديم جواب «لولا» بأبعد من حذفه جملة من الكلام ، وإذا جاز عندهم الحذف لئلا يلزم تقديم الجواب جاز لغيرهم تقديم الجواب حتى لا يلزم الحذف .

فإن قيل : فما البرهان الذي رآه يوسف عليه السلام حتى انصرف لأجله عن المعصية ؛ وهل يصحُّ أن يكون البرهان ما روي من أن الله تعالى أراه صورة أبيه يعقوب عليه السلام عاضاً على إصبعه متوعداً له على مقارفة المعصية . أو يكون ما روي من أن الملائكة نادته بالنهي والزجر في الحال ؟ . قلنا : ليس يجوز أن يكون البرهان الذي رآه فانزجر به عن المعصية ما ظنَّه العامة من الأمرين اللذين ذكرناهما ، لأنَّ ذلك يقتضي إلى الإلجاء <sup>(١)</sup> وينافي التكاليف ويضادُّ المحنة ، ولو كان الأمر على ما ظنَّوه لما كان يوسف عليه السلام يستحقُّ تنزيهه <sup>(٢)</sup> عما دعت إليه المرءة من المعصية مدحاً ولا ثواباً ، وهذا من أقبح القول فيه عليه السلام ، لأنَّ الله تعالى قد مدَّحه بالامتناع من المعصية <sup>(٣)</sup> وأثنى عليه بذلك ، فقال تعالى : «كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ» <sup>(٤)</sup> .

١ - في أصلنا : «يقتضي الإلجاء» ، أثبتناه من ن ، و هامش ق و ع .

٢ - في الأصل : «يتنزهه» ، وفي ع و ر : «تنزهه» ، وأثبتناه من : ن ، م و ق .

٣ - في ن و ع : «عن المعصية» .

٤ - يوسف عليه السلام : ٢٤ .



فأما البرهان فيحتمل أن يكون لطفاً لطف الله تعالى له به في تلك الحال أو قبلها [فلما اختار عنده الامتناع من المعاصي والتَّنَزُّه عنها، وهو الذي يقتضي كونه معصوماً، لأنَّ العصمة هي ما اختار<sup>(١)</sup> عنده من الألطاف التَّنَزُّه عن القبيح والامتناع من فعله، ويجوز أن تكون هذه الرؤية ههنا بمعنى العلم، كما يجوز أن تكون بمعنى الإدراك، لأنَّ كلا الوجهين يحتمله القول.

و ذكر آخرون: إنَّ البرهان ههنا إنما هو دلالة الله تعالى ليوسف ﷺ على تحريم ذلك الفعل و على أنَّ مَنْ فعله استحقَّ العقاب، لأنَّ ذلك أيضاً صارف عن الفعل و مقوُّله لدواعي<sup>(٢)</sup> الامتناع منه، وهذا أيضاً جائز. مسألة: فإن قيل: كيف يجوز أن يقول يوسف ﷺ: «رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ» ونحن نعلم أنَّ سجنهم له معصية كما أنَّ ما دعوه إليه معصية، و محبة المعصية عندكم لا تكون إلا قبيحة؟

الجواب: قلنا: في تأويل هذه الآية جوابان، أحدهما: أنَّه أراد بقوله: «أَحَبُّ إِلَيَّ» أخفُّ عليَّ وأسهلُ، ولم يُردِ المحبة التي هي الإرادة على الحقيقة، وهذا يجري مجرى أن يخير أحدنا بين فعلين ينزلان به يكرههما و يشقَّان<sup>(٣)</sup> عليه، فيقول في الجواب: كذا أحبُّ إليَّ، وإنما يريد ما ذكرناه من السَّهولة والخفة.

والوجه الآخر: أنَّه أراد أنَّ توطيني نفسي و تصبيري لها على السَّجن

١ - في ر، ق و م: «ما اختير»، وفي ن و م: «اختبر».

٢ - في أصلنا: «و مقوِّي لداعي» و ما أثبتناه من: ن و ع. وفي م و ر، و هامش ق: «مقوِّ

لدواعي»، وفي ق: «مقوِّ لداع».

٣ - في هامش ع و ن: «يثقلان».

أحبُّ إليَّ من مَوَاقِعَةِ المعصية .

فإن قيل : هذا خلاف الظاهر ، لأنَّه مطلقٌ وقد أضمرتم فيه .

قلنا : لا بدُّ من مخالفة الظاهر ، لأنَّ السَّجْنَ نفسه لا يجوز أن يكون مراداً ليوسف عليه السلام وكيف يريدُه؟! وإنما السَّجْنَ البنيان المخصوص ، وإنما يكون الكلام ظاهره يخالف ما قلناه إذا قرء « رَبِّ السَّجْنِ » بفتح السين ، وإن كانت هذه القراءة أيضاً محتملةً للمعنى الذي ذكرناه ، فكأنَّه أراد « أنَّ سَجَنِي نفسي عن المعصية أحبُّ إليَّ من مَوَاقِعَتِهَا » ، فرجع معنى السَّجْنَ إلى فعله دون فِعَالِهِمْ <sup>(١)</sup> ، وإذا كان الأمر على ما ذكرناه فليس للمخالف أن يضمر في الكلام : « أنَّ كوني في السَّجْنِ و جلوسي فيه أحبُّ إليَّ » ، بأولى ممَّن أضمر ما ذكرناه لأنَّ كلى الأمرين يعود إلى السَّجْنَ و يتعلَّق به .

فإن قيل : كيف يقول : « السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ » وهو لا يحبُّ ما دَعَوْه إليه على وجهٍ من الوجوه ، و من شأن هذه اللَّفْظَةِ أن تستعمل بين شيئين مشتركين في معناها؟ .

قلنا : قد تستعمل هذه اللَّفْظَةُ فيما لا اشتراك فيه ألا ترى أنَّ مَنْ خَيْرٌ بين ما يكرهه و ما يحبُّه ، سائغٌ <sup>(٢)</sup> [له] أن يقول : هذا أحبُّ إليَّ من هذا وإن لم يحسن أن يقول ذلك مبتدئاً من غير أن يخبر هذا أحبُّ [إليَّ] من هذا إذا كانا لا يشتركان في محبَّته ، وإنما سوَّغ ذلك على أحد الوجهين دون الآخر لأنَّ <sup>(٣)</sup> المخسِّرَ بين الشَّيْئَيْنِ في الأصل لا يخير بينهما إلّا وهما مرادان له [أ] و ممَّا يصحُّ أن يريدَهما فموضوع التَّخْيِيرِ يقتضي ذلك وإن حصل فيما يخالف

١ - في ن ، ع ، م و ق : « أفعالهم » . ٢ - في ن و ع : « ساغ » .

٣ - في الأصل : « أن » و أثبتناه من سائر النسخ .

أصل موضوعه ، فمن قال - وقد خَيْرُ بين شيئين لا يحبُّ أحدهما - : « هذا أحبُّ إليَّ » ، إنما يكون مجيباً بما يقتضيه أصل الموضوع في التَّخِيرِ ، و يقارب ذلك قوله تعالى : « قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ » <sup>(١)</sup> ونحن نعلم أنه لا خير في العقاب ، وإنما حَسُنَ القول لوقوعه موقع التَّقْرِيع والتَّوْبِيخِ على اختيار المعاصي على الطَّاعات ، وإنَّهم ما آثروها إلا لاعتقادهم أنَّ فيها خيراً ونفعاً ، فقيل : أَذَلِكَ خَيْرٌ على ما تظنُّونه وتعتقدونه أم كذا وكذا؟ وقد قال قومٌ في قوله تعالى : « أَذَلِكَ خَيْرٌ » : « إِنَّهُ إِنَّمَا حَسُنَ لاشتراك الحالتين في باب المنزلة وإن لم يشتركا في الخير والنَّفع كما قال تعالى : « خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا » <sup>(٢)</sup> ، ومثل هذا المعنى يتأتَّى في قوله : « رَبِّ السَّجْنِ [أَحَبُّ إِلَيَّ] » لأنَّ الأمرين ؛ يعني المعصية ودخول السَّجن مشتركان في أنَّ لكلٍّ منهما داعياً وعليه باعثاً ، وإن لم يكن يشتركان <sup>(٣)</sup> في تناول المحبَّة ، فجعل اشتراكهما في داعي <sup>(٤)</sup> المحبَّة اشتراكاً في المحبَّة نفسها ، وأجري اللَّفْظُ على ذلك .

فإن قيل : كيف يقول : « وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ » <sup>(٥)</sup> وعندكم إنَّ [امتناع] <sup>(٦)</sup> القبيح منه [عليه] ليس بمشروط بارتفاع الكيد عنه ، بل هو ممتنعٌ منه وإن وقع الكيد . قلنا : إنما أراد يوسف ﷺ : « أَنَّكَ مَتَى لَمْ تَلْطَفْ بِي لَمَّا تَدْعُونِي إِلَى مَجَانِبَةِ الْفَاحِشَةِ ؛ وَتُثَبِّتْنِي عَلَى تَرْكِهَا صَبَوْتُ » ، وهذا منه انقطاعٌ إلى الله تعالى و

١ و ٢ - الفرقان : ١٥ و ٢٤ .

٣ - في أصلنا : « لم يشتركا » ، وفي م : « لم يكن يشتركا » ، وأثبتناه من ن ، ع و ق .

٤ - في أكثر النسخ : « دواعي » .

٥ - يوسف ﷺ : ٣٣ . ٦ - كذا في نسخة : ن ، ع ، م و هامش ق . وليس في أصلنا .

تسليم لأمره ، و أنه لولا معونته و لطفه ما نجا من الكيد ، والكلام وإن تعلّق في الظاهر بالكيد نفسه فقال عليه السلام : « وَإِلَّا تَصْرِفَ عَنِّي كَيْدَهُنَّ » فالمراد به : « وَإِلَّا تَصْرِفَ عَنِّي ضَرَرَ كَيْدَهُنَّ ، لَأَنَّهُنَّ إِنَّمَا [١] جَرَيْنَ بِالْكَيْدِ إِلَى مَسَاعِدَتِهِ لَهْنًا عَلَى الْمَعْصِيَةِ » ، فإذا عصم منها و لطف له في الانصراف عنها فكان الكيد مصروفاً <sup>(١)</sup> عنه من حيث لم يقع ضرره وما أجرى به إليه ، ولهذا يقال لمن أجرى بكلامه إلى غرض لم ينفع <sup>(٢)</sup> : « مَا قَلَّتْ شَيْئًا » ، و لمن فعل ما لا تأثير له : « مَا فَعَلَتْ شَيْئًا » ، وهذا بين بحمد الله تعالى .

مسألة : فإن قيل : كيف يجوز على يوسف عليه السلام - وهو نبي مرسل - أن يعوّل في إخراجه من السجن على غير الله تعالى و يتخذ سواه وكيلاً في ذلك في قوله للذي كان معه : « اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ » <sup>(٣)</sup> ، حتى وردت الرواية أن سبب طول حبسه عليه السلام [١] إنما كان لأنه عوّل على غير الله تعالى ؟ .

الجواب قلنا : إن سجّنه عليه السلام إذا كان قبيحاً و منكراً فعليه أن يتوصّل إلى إزالته بكل وجه و سبب ، و يتشبّث إليه بكل ما يظن أنه يزيله عنه ، و يجمع فيه بين الأسباب المختلفة ، فلا يمتنع على هذا أن يضمّ إلى دعائه الله تعالى و رغبته إليه في خلاصه من السجن أن يقول لبعض من يظن أنه سيؤدّي قوله : « اذْكُرْنِي وَ نَبِّهِ عَلَى خَلَاصِي » و إنما القبيح أن يدع التوكّل و يقتصر على غيره ، فأما إن يجمع بين التوكّل و الأخذ بالحزم فهو الصواب الذي يقتضيه الدين والعقل .

و يمكن أيضاً أن يكون الله تعالى أوحى إليه بذلك و أمره بأن يقول

١ - في ن وع : « كان الكيد مصروفاً » ، وفي ق و ر : « فكان الكيد مصروفاً » .

٢ - في ن ، ع ، م ، ر و هامش ق : « لم يقع » .

٣ - يوسف عليه السلام : ٤٢ .

للرَّجل ما قاله .

مسألة : فإن قيل : فما الوجه في طلب يوسف ﷺ أخاه من إخوته ، ثمَّ حبسه له عن الرُّجوع إلى أبيه مع علمه بما يلحقه عليه من الحزن ، وهل هذا إلَّا إضرارٌ به وبأبيه ؟

الجواب قلنا : الوجه في ذلك ظاهرٌ ، لأنَّ يوسف ﷺ لم يفعل ذلك إلَّا بوحى من الله تعالى ، وذلك امتحانٌ منه لنبيِّه يعقوب ﷺ وابتلاءٌ لصبره ، و تعريضٌ للعالي من منزلة الثَّواب ، ونظير ذلك امتحانه له ﷺ بأنَّ صرف عنه خبر يوسف ﷺ [طول تلك المدَّة حتَّى ذهب بصره بالبكاء عليه ، وإنَّما أمرهم يوسف ﷺ بأنَّ يلطفوا بأبيهم في إرساله من غير أن يكذِّبوه أو يخدعوه .

فإن قيل : أليس قد قالوا له : « سَرَاوِدُ عَنْهُ أَبَاهُ »<sup>(١)</sup> ، والمرادة هي الخِداع والمكر .

قلنا : ليس المرادة ما ظننتم ، بل هي التَّلَطُّف والتَّسَبُّب والاحتيال ، وقد يكون ذلك من جهة الصِّدق والكذب جميعاً ، وإنَّما أمرهم بفعله على أحسن الوجوه ، فإن خالفوه فلا لَوْمَ إلَّا عليهم .

مسألة : فإن قيل : فما معنى : « جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ »<sup>(٢)</sup> وذلك تعريض منه لأخيه بالتهمة<sup>(٣)</sup> ، ثُمَّ إِنَّ مُؤَذِّنَهُ نَادَى بِأَنَّهُمْ سَارِقُونَ ولم يسرقوا على الحقيقة ؟

الجواب قلنا : أمَّا جَعْلُهُ السَّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ فالغرض فيه التَّسَبُّب إلى احتباس أخيه عنده ، ويجوز أن يكون ذلك بأمر الله تعالى ، وقد روي

١ و ٢ - يوسف ﷺ : ٦١ و ٧٠ . ٣ - في أصلنا : « للتهمة » ، وأثبتناه من : ن ، ع ، م و ق .

أَنَّهُ عليه السلام أعلم أخاه بذلك ليجعله طريقاً إلى التمسك به ، فقد خرج على هذا القول من أن يكون مُدخلاً على أخيه غمّاً وترويعاً بما جعله من السّقاية في رَحله ، وليس بمعرضٍ له للتهمة بالسّرقة ، لأنّ وجود السّقاية في رَحله يحتمل وجوهاً [كثيرة] <sup>(١)</sup> غير السّرقة ، فليس يجب صرفه إليها إلاّ بدليل و على مَنْ صرف ذلك إلى السّرقة من غير طريق اللّوم لتقصيره و تسرّعه ولا ظاهر أيضاً لوجود السّقاية في الرّحل يقتضي السّرقة ، لأنّ الاشتراك في ذلك قائمٌ ، وقرب هذا الفعل من سائر الوجوه الّتي نَحتملها على حدٍّ واحدٍ .

فأمّا نداء المنادي بأنّهم سارقون فلم يكن بأمره عليه السلام ، وكيف يأمر بالكذب ، وإنّما نادى بذلك أحدُ القوم لما فقدوا الصّواع و سبق إلى قلوبهم أنّهم سرقوه ، وقد قيل : إنّ المراد بـ «أنّهم سارقون» أنّهم سرقوا يوسف عليه السلام [من أبيه وأوهموه] أنّهم يحفظونه فضيّعوه فالمنادي صادقٌ على هذا الوجه ، ولا يمتنع أن يكون النّداء بإذنه عليه السلام غير أنّ ظاهر القصة واتّصال الكلام بعضه ببعض يقتضي أن يكون المراد بالسّرقة سرقة الصّواع <sup>(٢)</sup> الّذي تقدّم ذكره وأحسّوا <sup>(٣)</sup> فقده .

وقد قيل : إنّ الكلام خارجٌ على معنى الاستفهام ، وإن كان ظاهره ظاهر الخبر ، كأنّه قال : «إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ؟» فأسقط ألف الاستفهام كما سقطت في مواضع قد تقدّم ذكرها في قصّة إبراهيم عليه السلام ، وهذا الوجه فيه بعض الضّعف ، لأنّ ألف الاستفهام لا تكاد يسقط إلاّ في موضع يكون

١ - زيادة من نسخة : ن ، ع ، م ، ق و ر .

٢ - في أصلنا : «صاع» ، وما في المتن مثل ما في نسخة من ، ع ، م و ق .

٣ - في الأصل : «أحسن» وفي ر : «أحسن» ، وأثبتناه من : ن ، ع ، م و ق .

على سقوطها دلالة في الكلام مثل قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

كَذَبْتَكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالاً

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا بِالْيُوسُفَ ﷺ لَمْ يُعْلِمَ أَبَاهُ بِخَبْرِهِ لَتَسْكُنَ نَفْسُهُ وَ  
يَزُولَ وَجَدَهُ [وَهُمَّه] <sup>(٢)</sup> مَعَ عِلْمِهِ بِشِدَّةِ تَحَرُّقِهِ <sup>(٣)</sup> وَ عِظَمِ قَلْقِهِ؟

الْجَوَابُ قُلْنَا: فِي ذَلِكَ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لَهُ مُمْكِنًا وَكَانَ  
عَلَيْهِ قَادِرًا فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ بِأَنْ يَعْدَلَ عَنْ اطِّلَاعِهِ عَلَى خَبْرِهِ  
تَشْدِيدًا لِلْمِخْنَةِ عَلَيْهِ وَ تَعْرِيزًا لِلْمَنْزِلَةِ الرَّفِيعَةِ فِي الْبَلْوَى، وَلَهُ تَعَالَى أَنْ  
يَصْعَبَ <sup>(٤)</sup> التَّكْلِيفُ وَأَنْ يَسْهَلَهُ. وَالْوَجْهُ الْآخِرُ <sup>(٥)</sup>: أَنَّهُ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ  
ﷺ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ ذَلِكَ وَلَا قَدَرَ عَلَيْهِ، فَلِذَلِكَ عَدَلَ عَنْهُ.

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ  
سُجَّدًا» <sup>(٦)</sup> وَ كَيْفَ يَرْضَى بِأَنْ يَسْجُدُوا لَهُ؛ وَالسُّجُودُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى؟  
الْجَوَابُ قُلْنَا: فِي ذَلِكَ وَجْهٌ: مِنْهَا أَنْ يَكُونَ تَعَالَى لَمْ يُرِدْ بِقَوْلِهِ أَنَّهُمْ  
سَجَدُوا إِلَى جِهَتِهِ بَلْ سَجَدُوا لِلَّهِ تَعَالَى مِنْ أَجْلِهِ، وَلَا أَنَّهُ تَعَالَى جَمَعَ بَيْنَهُمْ وَ  
بَيْنَهُ، كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: «إِنَّمَا صَلَّيْتُ لَوْصُولِي إِلَى أَهْلِي» وَ «إِنَّمَا صُمْتُ  
لِشِفَائِي مِنْ مَرَضِي» وَإِنَّمَا يَرِيدُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا التَّأْوِيلُ يَفْسِدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَأْتِي هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ  
قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا» <sup>(٧)</sup>؟

١- هو الأخطل، و تقدّم الكلام فيه في ص ٤٦. ٢- كذا في نسخة: ن، ع و م.

٣- في الأصل «تخوفه»، وأثبتناه من: ن، ع، م، ق و ر.

٤- كذا في نسخة: ن، ع، م، ق و ر، وفي الأصل: «يضعف».

٥- في الأصل: «والجواب الآخر»، وما في المتن مثل ما في نسخة: ن، ع، ق وهامش م.

٦ و ٧- يوسف ﷺ: ١٠٠.

قلنا : ليس هذا التأويل بمانع من مطابقة الرؤيا المتقدمة في المعنى [دون الصورة] ، لأنه عليه السلام [لما] <sup>(١)</sup> رأى سُجُودَ الكواكب والقمرين له كان تأويل ذلك بلوغه أرفع المنازل وأعلى الدرجات ونيله أمانيه وأغراضه ، فلما اجتمع مع أبويه ورأوه <sup>(٢)</sup> في الحال الرفيعة العالية ونال ما كان يتمناه من اجتماع الشَّمْل كان ذلك مصدقاً لرؤياه المتقدمة ، فلذلك قال : « هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَى مِنْ قَبْلُ » فلا بدَّ لمن ذهب إلى أنه سجدوا إليه <sup>(٣)</sup> على الحقيقة من أن يجعل ذلك مطابقاً للرؤيا المتقدمة في المعنى دون الصورة ، لأنه ما كان رأى في منامه أن إخوته وأبويه سجدوا له ولا رأى في يقظته الكواكب تسجد له ، فقد صحَّ أن التَّطابق في المعنى <sup>(٤)</sup> دون الصورة .

ومنها : أن يكون السُّجُودُ لِلَّهِ تعالى غير أنه كان إلى جهة يوسف عليه السلام ونحوه كما يقال : « صَلَّى فلانٌ إِلَى الْقِبْلَةِ » و « لِلْقِبْلَةِ » وهذا لا يُخْرِجُ يوسفَ عليه السلام مِنَ التَّعْظِيمِ ، ألا ترى أن الْقِبْلَةَ مَعْظَمَةٌ وإن كان السُّجُودُ لِلَّهِ تعالى نحوها .

ومنها : أن السُّجُودَ ليس يكون بمجرد عبادته حتى يُضَامَّهُ <sup>(٥)</sup> مِنَ الْأَفْعَالِ ما يكون عبادته ، فلا يمتنع أن يكون سجدوا له على سبيل التَّحِيَّةِ والإِعْظَامِ والإِكْرَامِ ، ولا يكون ذلك منكراً ، لأنه لم يقع على وجه العبادة التي يختصُّ بها القديم تعالى ، وكلُّ هذا واضحٌ .

١ - ما بين المعقوفين موجود في نسخة : ن ، ع ، م ، ق و ر ، وليس في أصلنا .

٢ - في جلّ النسخ : « رَأْيَاه » . ٣ - في ن و ع : « لَهُ » .

٤ - في الأصل : « فِي الْمَعَانِي » وأثبتناه من سائر النسخ .

٥ - قال في الصحاح : « ضَمَمْتُ الشَّيْءَ إِلَى الشَّيْءِ فَأَنْضَمَّ إِلَيْهِ ، وَضَامَهُ . وَتَضَامَ الْقَوْمُ ، إِذَا

انضَمَّ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ » .



مسألة : فإن قيل : فما معنى 'قوله تعالى - حكاية عنه ﷺ - : « مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي »<sup>(١)</sup> وهذا يقتضي أن يكون قد أطاع الشيطان ، و نفذ<sup>(٢)</sup> فيه كيدَهُ ونَزَعُهُ .

الجواب قلنا : هذه الإضافة لا يقتضي ما تضمنه السؤال ، بل النزغ والقبیح كان منهم إليه لا منه إليهم ، و يجري ذلك مجرى قول القائل : « جرى بيني وبين فلان شرٌّ » ، وإن كان من أحدهما [و لم يشتركا فيه] .  
مسألة : فإن قيل : فما معنى 'قوله ﷺ للعزیز<sup>(٣)</sup> : « اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ »<sup>(٤)</sup> ، وكيف يجوز أن يطلب الولاية من قبل الظالم .

الجواب قلنا : إنما التمس تمكينه من خزائن الأرض ليحكم فيها بالعدل وليصرفها إلى مستحقها ، وكان ذلك له من غير ولاية ، وإنما سأل الولاية ليتمكن من الحق الذي له أن يفعله ، ولمن يتمكن من إقامة الحق أو الأمر بالمعروف أن يتسبب إليه ويتوصل إلى فعله ، فلا لوم في ذلك على يوسف ﷺ ولا حرج .

### ﴿ أَيُّوبُ ﷺ ﴾

فإن قيل : فما قولكم في الأمراض والمحن التي لحقت نبي الله أيوب ﷺ ، أو ليس قد نطق القرآن بأنها كانت جزاءً على ذنب في قوله : « أَنِّي مَسْنِيَ

١ و ٢ - يوسف ﷺ : ١٠٠ و ٥٥ .

٢ - نفذ الأمر والقول نفوذاً ونفاذاً : مضى و جرى . والنزع - بالفتح - : الكلام الذي يغري به الناس ، و نزغ الشيطان : وساوسه ونخسه في القلب بما يسؤل للإنسان من المعاصي . (أقرب الموارد) وقال الفيومي في المصباح : « نزغ الشيطان بين القوم نزغاً - من باب نفع - : أفسد » .  
٣ - قال أستاذنا الغفاري - أيده الله تعالى - : « لا يخفى أن الخطاب للملك لا للعزیز ، فتأمل » .

الشَّيْطَانُ يَنْصُبُ وَ عَذَابٍ»<sup>(١)</sup>، والعذاب لا يكون إلا جزءاً كالعقاب، والآلام الواقعة على سبيل الامتحان لا تسمى عذاباً ولا عقاباً، أو ليس قد روى جميع المفسرين: أَنَّ الله تعالى إِنَّمَا عاقبه بذلك البلاء لتركه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقصته مشهورة يطول شرحها.

الجواب قلنا: أمّا ظاهر القرآن فليس يدلُّ على أَنَّ أَيُّوبَ عليه السلام عوقب بما نزل به من المضارِّ، وليس في ظاهره شيءٌ ممّا ظنّه السائل، لأنّه تعالى قال: «وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَ عَذَابٍ»<sup>(٢)</sup> والنُّصْبُ هو التَّعَبُ، وفيه لغتان: فتح النون والصاد، وضمّ النون وتسكين الصاد. والتَّعَبُ هو المضرة التي لا تختصُّ بالعقاب، وقد تكون على سبيل الاختبار والامتحان، فأما العذاب فهو أيضاً يجري مجرى المضارِّ التي لا تختصُّ إطلاقاً ذكرها بجهةٍ دون جهةٍ، ولهذا يقال للظالم المبتدئ بالظلم: إِنَّهُ مَعَذَّبٌ وَ مُضَرٌّ وَ مُؤْلَمٌ، وربما قيل: معاقبٌ؛ على سبيل المجاز، وليس لفظة العذاب بجارية مجرى لفظة العقاب، لأنَّ لفظة العقاب تقتضي بظاهاها الجزاء، لأنَّها من التَّعْقِيبِ والمعاقبة، ولفظة العذاب ليست كذلك، فأما إضافته ذلك إلى الشَّيْطَانِ فإنَّما ابتلاه الله تعالى به فله وجهٌ صحيحٌ، لأنَّه لم يصفِ المرض والسُّقْمَ إلى الشَّيْطَانِ، وإنَّما أضاف إليه ما كان يستضرُّ به من وسوسته و يتعب به من تذكيره له ما كان فيه من النِّعَمِ والعافية والرِّخاء، ودعائه له إلى التَّضَجُّرِ والتَّبرُّمِ بما<sup>(٣)</sup> هو عليه، ولأنَّه أيضاً كان يوسوس إلى قومه [بأن] يستقذروه و يتجنَّبوه [و يستخفُّوه]<sup>(٤)</sup>

١ و ٢ - ص: ٤١.

٣ - في ن، ع، وق: «مما».

٤ - كذا في نسخة: ن، ع، ق و هامش م. وليس في الأصل.

لما كان عليه من الأمراض البَشِعة المنظر، و يخرجوه من بينهم، وكلُّ هذا ضررٌ من جهة اللعين إبليس. وقد روي أنَّ زوجته عليها السلام كانت تخدم الناس في منازلهم وتصير إليه بما يأكله ويشربه، وكان الشيطان [لعنه الله تعالى] يلقي إليهم أن داءه يعدِّي، ويحسن إليهم تجنب خدمة زوجته من حيث كانت تُباشر قروحَه وتمسُّ جسده، وهذه مضارٌّ لاشبهة فيها. وأما قوله تعالى في سورة الأنبياء: «وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ \* فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ وَآتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَذِكْرَىٰ لِلْعَابِدِينَ»<sup>(١)</sup> فلا ظاهر لها أيضاً يقتضي ما ذكره، لأنَّ الضرَّ هو الضرر الذي قد يكون محنةً، كما يكون عقوبةً.

فأما ما روي في هذا الباب عن جملة المفسرين فما لا يلتفت إلى مثله لأنَّ هؤلاء لا يزالون يضيفون إلى ربهم تعالى وإلى رُسُلِهِ عليهم السلام كلَّ قبيح و منكر و يقذفونهم<sup>(٢)</sup> بكلِّ عظيم، وفي روايتهم هذه السخيفة ما إذا تأملَّه المتأمل علم أنَّه موضوعٌ، باطلٌ، مصنوعٌ، لأنَّهم رَوَوْا أنَّ الله تعالى سلَّط إبليس على مال أيُّوب عليه السلام و غنمه و أهله، فلما أهلكهم و دمر عليهم و رأى صبره عليه السلام و تماسكه قال إبليس لربه: يا ربَّ إنَّ أيُّوب قد علم أنَّك ستخلف له ماله و ولده فسلَّطني على جسده، فقال: قد سلَّطتك على جسده [كلَّه] إلا قلبه و بصره، قال: فأتاه فنفخه من لدن قرنه إلى قدمه فصار قُرحةً واحدةً، فقذف على كناسة لبني إسرائيل سبع سنين و أشهراً، تختلف الدوابُّ في جسده - إلى شرح طويل نصون كتابنا عن ذكر

١ - الأنبياء عليهم السلام: ٨٣ و ٨٤. ٢ - كذا في نسخة ن، ع، م و ق: «يَقْذِفُونَهُمْ».

«وَالْقَذْفُ: الرَّمْيُ، يُقَالُ: قَذَفْتُ بِالْحِجَارَةِ قَذْفًا - مِنْ بَابِ ضَرْبٍ -: رَمَيْتُ بِهَا». وفي الأصل: «يَقْرِفُونَهُمْ» و «قَرَفَهُ بِكَذَا: أَضَافَهُ إِلَيْهِ، وَ قَرَفَ فُلَانٌ فُلَانًا: إِذَا عَابَهُ وَ اتَّهَمَهُ». (مجمع البحرين)

تفصيله - فمن يقبل عقله هذا الجهل والكفر كيف يوثق بروايته ، و من لا يعلم أن الله تعالى لا يسلط إبليس على خلقه ، وأن إبليس لا يقدر على أن يقرح الأجساد ولا أن يفعل الأمراض ، كيف يعتمد على روايته؟! .

فأما هذه الأمراض [العظيمة] النازلة بأيوب عليه السلام فلم تكن إلا اختباراً وامتحاناً و تعريضاً للثواب بالصبر عليها والعوض العظيم النفس في مقابلتها ، وهذه سنة الله تعالى في أصفياه وأوليائه عليه السلام ، فقد روي عن الرسول ﷺ أنه قال - وقد سئل : أي الناس أشدُّ بلاءً فقال : - الأنبياء ، ثم الصالحون ، ثم الأمثل فالأمثل من الناس «<sup>(١)</sup> فظهر من صبره على محنته و تماسكه ما صار به إلى الآن مثلاً حتى روي أنه كان في خلال ذلك كله [صابراً] شاكراً محتسباً ناطقاً بما له فيه من المنفعة والفائدة ، وأنه ما سمعت له شكوى ولا تفوه بتضجر<sup>(٢)</sup> ولا تبرم ، فعوضه الله تعالى مع نعيم الآخرة العظيم الدائم أن ردّ عليه ماله وأهله ، و ضاعف عددهم في قوله تعالى : « وَآتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ »<sup>(٣)</sup> [ وَهَبْنَا لَهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ ]<sup>(٤)</sup> ثم مسح ما به من العلل وشفاه وعافاه وأمره - على ما وردت به الرواية - أنه ركض برجله<sup>(٥)</sup> الأرض فظهرت له عين فاغتسل منها فتساقط ما كان على جسده من الداء ، قال الله تعالى : « اركض برجلك هذا مغتسل بارِدٌ وَ شَرَابٌ »<sup>(٦)</sup> والركض هو التحريك ، ومنه ركضت الدابة .

فإن قيل : أفصححون ما روي من أن الجذام أصابه حتى تساقطت

١ - راجع الكافي ج ٢ ص ٣٥٢ باب شدة ابتلاء المؤمن .

٢ - تفوه بكلمة : نطق بها . (أقرب الموارد)

٣ - الأنبياء عليه السلام : ٨٤ . ٤ و ٦ - ص : ٤٣ و ٤٢ .

٥ - في نسخة ن ، ع و ق : « بأن اركض برجلك » .

أعضاؤه .

قلنا : أمّا <sup>(١)</sup> العِلل المستقدرة الَّتِي تنفّر مَنْ رآها و توجّشها كالبرص والجذام فلا يجوز شيءٌ منها على الأنبياء ﷺ لما تقدّم ذكره في صدر هذا الكتاب ، لأنّ النفور ليس بواقف على الأمور القبيحة ، بل قد يكون من الحسن والقبيح معاً ، وليس ننكر أن يكون أمراض أيّوب ﷺ وأوجاعه ومحنته في جسمه ، ثمّ في أهله و ماله بلغت مبلغاً عظيماً يزيد في الغمّ والألم على ما ينال المجذوم ، وليس ننكر تزايد الألم فيه ﷺ ، وإنما ننكر ما اقتضى التّنفير .

فإن قيل : أفقولون إنّ الغرض بما ابتلي به أيّوب ﷺ كان للثواب أو للعوض أو هما على الاجتماع ، وهل يجوز أن يكون ما في هذه الآلام من المصلحة واللطف حاصلًا في غيرها ممّا ليس بالألم أم تمنعون من ذلك ؟

قلنا : أمّا الآلام الَّتِي يفعلها الله تعالى لا على سبيل العقوبة فليس يجوز أن يكون غرضه عزّ وجلّ فيها العوض من حيث كان قادراً على أن يبتدئ بمثل العوض ، بل الغرض فيها المصلحة و ما يؤدي إلى استحقاق الثّواب ، فالعوض تابعٌ والمصلحة أصلٌ ، وإنما يخرج بالعوض من أن يكون ظلمًا وبالغرض من أن يكون عبثاً . فأمّا الألم : إذا كانت فيه مصلحةٌ ولطفٌ وهناك في المعلوم ما يقوم مقامه فيها ، إلّا أنّه ليس بالألم إمّا بأن يكون لذة أو ليس بالألم ولا لذة ، ففي الناس من ذهب إلى أنّ الألم لا يحسن في هذا الموضع وإنما يحسن [بحيث لا يقوم مقامه ما ليس بالألم في المصلحة ، والصّحيح أنّه حسنٌ والله تعالى مخيرٌ في فعل أيّهما شاء .

والدليل على صحة ما ذكرناه أنه لو قبح والحال هذه لم يخل من أن يكون إنما قبح من حيث كان ظلماً أو من حيث كان عبثاً، و معلوم أنه ليس بظلم، لأنَّ العِوض الزائد العظيم الذي يحصل عليه<sup>(١)</sup> يخرج عنه كونه ظلماً، وليس أيضاً عبثاً، لأنَّ العبث هو ما لا غرض فيه أو ما ليس فيه غرض مثله، وهذا الألم فيه غرض عظيم جليل وهو الذي تقدّم بيانه، ولو كان هذا الغرض غير كافٍ فيه ولا يخرج من العبث لما أخرجه من ذلك إذا لم يكن هناك ما يقوم مقامه، وليس لهم أن يقولوا: إنه إنما قبح و صار عبثاً من حيث كان هناك ما يغني عنه لأنَّ ذلك يؤدّي إلى أن كلَّ فعلين ألّمين كانا أو لذّتين أو ليسا بألّمين ولا لذّتين أو أفعال تساوت في وجه المصلحة يقبح فعل كلٍّ واحد منها<sup>(٢)</sup> لأنَّ العلة التي ادّعت حاصلة، وليس له أن يقول: إنَّ الألم إنما يقبح إذا كان فيه من المصلحة مثل ما في فعل هو لذّة من حيث كان يغني عنه ما ليس بألم، وذلك أنَّ العِوض الذي في مقابلته يخرج من كونه ضرراً و يدخله في أن يكون نفعاً و يجريه [على] أقلِّ الأحوال مجرى ما ليس بضررٍ، فقد عاد الأمر إلى أنَّ الألم بالعِوض قد ساوى ما ليس بألم و حصل فيه من الغرض<sup>(٣)</sup> المؤدّي إلى المصلحة مثل ما فيه، فيجب أن يكون مخيراً في الاستصلاح بأيّهما شاء.

فإن قيل: ما أنكرتم أن يكون الفرق بين الأمرين أنَّ اللذّة قد يحسن أن تفعل بمجرد كونها لذّة، ولا يفتقر في حُسن فعلها إلى أمر زائد، والألم ليس كذلك، فإنّه لا يحسن أن يفعل مجرداً ولا بدّاً من أمر زائد يجعله حسناً.

١- في ن و ع: «منه».

٢- في ن، ق، ع و م: «منهما».

٣- كذا في نسخة: ن، وليس في أصلنا.

قلنا: هذا فرق بين الأمرين من غير الموضع الذي جمعنا بينهما فيه، لأنَّ غرضنا إنما كان في التسوية بين الألم واللذة إذا كان في كلِّ واحدٍ منهما مثل ما في صاحبه من المصلحة وان يحكم بصحة التَّخِير في الاستصلاح بكلِّ واحدٍ منهما، وإن كُنَّا لا ننكر أنَّ بينهما فرقا من حيث كان أحدهما نفعاً يجوز الابتداء به واستحقاق الشُّكر عليه، والآخر ليس كذلك، إلا أنَّ هذا الوجه وإن لم يكن في الألم فليس يقتضي قبحه ووجوب فعل اللذة، ألا ترى أنَّ اللذة قد يساويها في المصلحة فعل [ما] ليس بألم ولا لذة، فيكون المكلف تعالى مخيراً في الاستصلاح بأيُّهما شاء وإن كان يجوز و يحسن أن يفعل اللذة بمجردِها من غير غرض<sup>(١)</sup> زائد ولا يحسن ذلك الفعل الآخر الذي جعلناه في مقابلتها متى تجرَّد، وإنما يحسن بغرض زائد ولم يخرجها اختلافهما في هذا الوجه من تساويهما فيما ذكرناه من الحكم، وإذا كانت اللذة قد تساوي<sup>(٢)</sup> في الحكم الذي ذكرناه من التَّخِير والاستصلاح<sup>(٣)</sup> ما ليس بلذة، ويبيِّن أنَّ العوض قد أخرج الألم من كونه ضرراً وجعله بمنزلة ما ليس بألم، فقد بان صحة ما ذكرناه، لأنَّ التَّخِير بين اللذة وما ليس بلذة ولا ألم إذاً حسن متى اجتمعا في المصلحة فكذلك يحسن التَّخِير بين اللذة وما جرى مجرى ما ليس بألم ولا ضرر من الألم الذي يقابله المنافع، وليس بعد هذا إلا قول من يوجب فعل اللذة لكونها نفعاً.

وهذا مذهبُ ظاهر البطلان لاحتاجة بنا إلى الكلام عليه في هذا الموضع.

١ - في أصلنا: «غير عوض»، وأثبتناه من ن، ع، ر، م وهامش ق.

٢ - في م: «قد تساوت». ٣ - في بعض النسخ: «من التَّخِير في الاستصلاح».

فإن قيل : ما أنكرتم أن يكون الاستصلاح بالألم إذا كان هناك ما يستصلح به ، وليس بالألم يجري في القُبْح والعَبَث مجرى مَنْ بذل المال لِمَنْ يتحمَّل منه ضرب المقارع ، ولا غرض له إلا إيصال المال في أن ذلك عبثٌ قبيحٌ ؟.

قلنا : أمّا قبح ما ذكرته فالوجه فيه غير ما ظننته من أن هناك ما يقوم مقامه في الغرض ، لأنّا قد بينّا أن ذلك لو كان هو وجه القبح لكان كلُّ فعل فيه غرضٌ يقوم غيره فيه مقامه عبثاً وقبيحاً ، وقد علمنا خلاف ذلك ، وإنّما قبح بذل المال لمن يتحمَّل الضَّرب ، والغرض إيصال المال إليه مِنْ حيث يحسن أن يبتدء بدفع المال الَّذي هو الغرض من غير تكلف - الضَّرب فصار عبثاً وقبيحاً مِنْ هذا الوجه ، وليس يمكن مثل ذلك في الألم إذا قابله ما ليس بالألم ، لأنَّ ما فيه من الغرض لا يمكن الابتداء به .

### ﴿شُعَيْبٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾

مسألة : فإن قيل : فما معنى قوله تعالى في الحكاية عن شُعَيْبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ «وَأَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ»<sup>(١)</sup> والشَّيْء لا يعطف على نفسه لاسيما بالحرف الَّذي يقتضي التراخي والمهلة وهو «ثُمَّ» ، وإذا كان الاستغفار هو التَّوبَةُ فما وجه هذا الكلام ؟.

الجواب قلنا : في هذه الآية وجوه :

أولها : أن يكون المعنى : اجعلوا المغفرة غرضكم وقصدكم الَّذي إليه تجأرون<sup>(٢)</sup> ونحوه تتوجَّهون ، ثُمَّ توصلوا إليه بالتَّوبَةِ ، فالمغفرة أوَّل في الطَّلَب

١ - هود [عليه السلام] : ٩٠ . ٢ - أي تَضَجُّون ، وفي الأصل : «فيه تجأرون» .



و آخر في السَّبب .

و ثانيها : أنه لا يمتنع أن يريد بقوله : « اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ » أي سلوه التَّوفيق للمغفرة والمعونة عليها « ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ » لأنَّ المسألة للتَّوفيق ينبغي أن تكون قبل التَّوبة .

و ثالثها : أنه أراد بـ « ثُمَّ » الواو ، والمعنى : اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ و توبوا إليه ، و هذان الحرفان قد يتداخلان فيقوم<sup>(١)</sup> أحدهما مقام الآخر .  
و رابعها : أن يريد : استغفروه قولاً و نطقاً ، ثُمَّ توبوا إليه ليكونوا بالتَّوبة فاعلين لما يسقط العقاب ولا تقتصروا على القول الذي لا يقطع على سقوط العقاب عنده .

و خامسها : أنه خاطب المشركين بالله تعالى فقال لهم : استغفروه مِنْ الشَّرِكِ بمفارقة ثُمَّ توبوا [إليه] أي ارجعوا إلى الله بالطاعات وأفعال الخير ، لأنَّ الانتفاع [إليه] بذلك لا يكون إلا بتقديم الاستغفار من الشَّرِكِ و مفارقتة ، والتائب والآئِب والتائب بالمعنى واحد .

و سادسها : ما أوماً إليه أبو عليُّ الجُبَّائيُّ في تفسير هذه الآية ، لأنَّه [قال] أراد بقوله : « وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ » أي ثُمَّ أَقِيمُوا عَلَى التَّوْبَةِ [إليه] لأنَّ التَّائِبَ إِلَى اللَّهِ [تعالى] مِنْ ذُنُوبِهِ يجب أن يكون [تائباً إِلَى اللَّهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ يَذْكُرُ فِيهِ ذُنُوبَهُ بَعْدَ تَوْبَتِهِ الْأُولَى] ، لأنَّه يجب أن يكون [مقيماً عَلَى النَّدَمِ عَلَى ذَلِكَ وَ عَلَى الْعَزْمِ عَلَى أَنْ لَا يَعُودَ إِلَى مِثْلِهِ] ، لأنَّه لو نقض هذا العزم لكان عازماً عَلَى الْعُودِ وَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، وَ كَذَلِكَ لو نقض النَّدَمَ لكان راضياً بِالْمَعْصِيَةِ مُسْروراً بِهَا وَ هَذَا لَا يَجُوزُ . وَ قد حَكِينَا أَلْفَاظَهُ بَعِينَهَا ، وَ حَمَلَهُ

على هذا الوجه أنه أراد التكرار والتأكيد والأمر بالتوبة بعد التوبة ، كما يقول أحدنا لغيره : « اضرب زيدا ثم اضربه » [ وافعل هذا ثم افعله ] ، و هذا الذي حكيناه عن أبي عليٍّ أولى مما ذكره في صدر هذه السورة ، لأنه قال هناك : « وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه » أن معناه : استغفروا ربكم من ذنوبكم السالفة ، ثم توبوا إليه بعد ذلك من كل ذنب يكون منكم أو معصية .

و هذا ليس بشيء لأنه إذا حمل الاستغفار المذكور في الآية على التوبة فلا معنى لتخصيصه بما سلف دون ما يأتي لأن التوبة من ذلك أجمع واجبة [ ولا معنى أيضاً لتخصيص قوله : ثم توبوا إليه من المعاصي المستقبلية دون الماضية ، لأن الماضي والمستقبل مما يجب التوبة منه ، فالذي حكيناه أولاً عنه أشفت وأولى .

مسألة : فإن قيل : فما الوجه في عدول شعيب عليه السلام عن جواب بنته في قولها : « يَأْتِ اسْتِجْزُهُ إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتِجَزَتِ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ » <sup>(١)</sup> إلى قوله لموسى عليه السلام : « إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ » <sup>(٢)</sup> وهي لم تسأل النكاح ولا عرضت به فترك إجابتها عن كلامها و خرج إلى شيء لم يجر ما يقتضيه ؟ .  
الجواب قلنا : إنها لما سألت أباه <sup>(٣)</sup> أن يستأجره ومدحته بالقوة والأمانة كان كلامها دالاً على الترغيب فيه والتقريب منه والمدح له بما

١ و ٢ - القصص : ٢٦ و ٢٧ .

٣ - في الأصل : « إِنَّهَا لَمَّا سَأَلَتْهُ » . وأثبتناها من ن و هـ مشرع . وقال الطبرسي رحمه الله في المجمع : « أكثر المفسرين على أن أباه شعيب عليه السلام ، وقال وهب وسعيد بن جبير : هو يثرون ابن - أخي شعيب ، و كان شعيب مات قبل ذلك بعد ما كف بصره و دفن بين المقام و زمزم ، و قيل : يثروب ، و قيل هو اسم شعيب ، لأن شعيباً اسم عربي .

يدعو إلى إنكاحه ، فبذل له النكاح الذي يقتضي غاية الاختصاص ، فما فعله شعيب عليه السلام في غاية المطابقة لجوابها ولما يقتضيه سؤالها .

مسألة : فإن قيل : فما معنى قول شعيب عليه السلام : « إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمْنِي حَجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ » <sup>(١)</sup> وكيف يجوز في الصداق هذا التَّخِير والتَّفْوِيز وأيُّ فائدة للبنت فيما شرط هو لنفسه وليس يعود إليها <sup>(٢)</sup> من ذلك نفع ؟ .

الجواب قلنا : يجوز أن يكون الغنم كانت لشعيب عليه السلام وكانت الفائدة باستيجار من يرعاها عائدة عليه إلا أنه أراد أن يعوِّض بنته عن قيمة رعيها فيكون ذلك مَهْرًا لها ، فأما التَّخِير فلم يكن إلا فيما زاد على الثماني حَجَج ، ولم يكن فيما شرطه مقترحاً تَخِيرًا وإنما كان فيما تجاوزته وتعدّاه . ووجه آخر : وهو أنه يجوز أن تكون الغنم كانت للبنت وكان الأب المتولّي لأمرها والقابض لصداقها ، لأنّه لا خلاف أن قبض الأب مَهْر بنته البكر البالغ جائز وأنه ليس لأحدٍ من الأولياء ذلك غيره ، وأجمعوا أن بنت شعيب عليه السلام كانت بكرًا .

ووجه آخر : وهو أن يكون حذف ذكر الصداق وذكر ما شرطه لنفسه مضافاً إلى الصداق لأنّه جائز أن يشترط الولي لنفسه ما يخرج من الصداق وهذا الجواب يخالف الظاهر ، لأنّ قوله تعالى : « إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمْنِي حَجَجٍ » يقتضي ظاهره أن أحدهما جزاءً على الآخر .

و وجه آخر : و هو أنه يجوز أن يكون من شريعته عليه السلام العقد بالتراضي من غير صداق معين ، و يكون قوله : « أَنْ تَأْجُرَنِي » نفسك على غير وجه الصداق ، و ما تقدّم من الوجوه أقوى .

### ﴿موسى عليه السلام﴾

مسألة : فإن قيل : فما الوجه في قتل موسى عليه السلام القبطي<sup>(١)</sup> ، و ليس يخلو من أن يكون مستحقاً للقتل أو غير مستحق ، فإن كان مستحقاً فلا معنى لندمه عليه السلام ، و قوله : « هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ »<sup>(٢)</sup> و قوله : « رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي »<sup>(٣)</sup> . و إن كان غير مستحق فهو عاص في قتله و ما بنا حاجة إلى أن نقول : إنَّ القتل لا يكون صغيراً لأنكم تنفون الصغير والكبير من المعاصي عنهم عليهم السلام ؟

الجواب قلنا : ممّا يُجاب به عن هذا السؤال أن موسى عليه السلام لم يتعمّد القتل ولا أرادّه ، و إنّما اجتاز فاستغاثه رجلٌ من شيعته على رجلٍ من عُدُوّه بغى عليه و ظلّمه و قصد إلى قتله ، فأراد موسى عليه السلام أن يتخلّصه من يده و يدفع عنه مكروهه ، فأدّى ذلك إلى القتل من غير قصد إليه ، و كلّ ألم يقع على سبيل المدافعة للظالم من غير أن يكون مقصوداً فهو حسنٌ غير قبيح ولا يستحقّ العوض به ، ولا فرق بين أن يكون المدافعة من الإنسان عن نفسه و بين أن يكون عن غيره في هذا الباب ، والشرط في الأمرين أن يكون الضرر غير مقصود و أن يكون

١ - القبط - بالكسر - : أهل مصر . (القاموس)

٢ و ٣ - القصص : ١٥ و ١٦ .

القصد كله إلى دفع المكروه ، والمنع من وقوع الضرر ، فإن أدى ذلك إلى ضرر فهو غير قبيح ، ومن العجب أن أبا علي<sup>(١)</sup> ذكر هذا الوجه في تفسيره ، ثم نسب مع ذلك موسى عليه السلام إلى أنه فعل معصية صغيرة ونسب معصيته إلى الشيطان وقال في قوله : « رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي » أي في هذا الفعل الذي لم تأمرني به وندم على ذلك ، ثم تاب إلى الله منه .

فيا ليت شعري ما الذي فعل مما لم يؤمر به وهو إنما دافع الظالم<sup>(٢)</sup> وما نعه ووقعت الوكزة<sup>(٣)</sup> منه على وجه الممانعة من غير قصد ، ولا شبهة في أن الله تعالى أمره بدفع الظلم [عن المظلوم] فكيف فعل ما لم يؤمر به؟! وكيف يتوب من فعل الواجب ، وإذا كان يريد أن ينسب المعصية إليه فما الحاجة به إلى ذكر المدافعة والممانعة وله أن يجعل الوكزة مقصودة على وجه تكون المعصية بها<sup>(٤)</sup> صغيرة .

فإن قيل : أليس لابد أن يكون قاصداً إلى الوكزة وإن لم يكن مريداً بها إتلاف النفس؟ .

قلنا : ليس يجب ما ظننته ، وكيف يجعل الوكزة مقصودة ، وقد بيّنا الكلام على أن القصد كان إلى التخليص والمدافعة ، ومن كان إنما يريد المدافعة لا يجوز أن يقصد إلى شيء من الضرر ، وإنما وقعت الوكزة وهو لا يريد لها ، وإنما أراد التخليص فأدّى ذلك إلى الوكزة والقتل .

ووجه آخر : وهو أن الله تعالى كان عرّف موسى عليه السلام استحقاق القبطي

١ - يعني الجبائي ، وقد تقدّم ذكره .

٢ - في ر : « بما لم يؤمر به وتبرأ بما دافع الظالم » .

٣ - الوكز كالوعد : الدفع والطعن والضرب بجُمع الكف . (القاموس)

٤ - في ن ، ع ، ق ، ر و هامش م : « به » .

القتل بكُفْرِهِ وَنَدْبِهِ إِلَى تَأْخِيرِ قَتْلِهِ إِلَى حَالِ التَّمَكُّنِ ، فَلَمَّا رَأَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْهُ الْإِقْدَامَ عَلَى رَجُلٍ مِنْ شِيعَتِهِ تَعَمَّدَ قَتْلَهُ تَارِكاً لِمَا نَدَبَ إِلَيْهِ مِنْ تَأْخِيرِ قَتْلِهِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : « هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ » فِيهِ وَجْهَانِ :  
أحدهما : أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ تَزِينِ قَتْلِي لَهُ وَتُرْكِي لِمَا نَدَبْتَ إِلَيْهِ مِنْ تَأْخِيرِهِ وَتَفْوِيتِي مَا اسْتَحَقَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الثَّوَابِ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ .  
والوجه الآخر : أَنَّهُ يَرِيدُ أَنَّ عَمَلَ الْمَقْتُولِ [مِنْ] عَمَلِ الشَّيْطَانِ <sup>(١)</sup> مَفْصَحاً بِذَلِكَ عَنْ خِلَافِهِ لِلَّهِ تَعَالَى <sup>(٢)</sup> وَاسْتِحْقَاقِهِ لِلْقَتْلِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : « رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي » فَعَلَى مَعْنَى قَوْلِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ » <sup>(٣)</sup> وَالْمَعْنَى أَحَدُ وَجْهَيْنِ : إِمَّا عَلَى سَبِيلِ الْإِنْقِطَاعِ وَالرُّجُوعِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالاعْتِرَافِ بِالتَّقْصِيرِ عَنْ حَقِّهِ وَنِعَمِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ذَنْبٌ ، أَوْ مِنْ حَيْثُ حَرَّمَ نَفْسَهُ [الثَّوَابَ] الْمُسْتَحَقَّ بِفَعْلِ النَّدْبِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « فَاغْفِرْ لِي » فَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ : فَاقْبَلْ مِنِّي هَذِهِ الْقُرْبَةَ وَالطَّاعَةَ وَالْإِنْقِطَاعَ . أَلَا تَرَى أَنَّ قَبُولَ الْإِسْتِغْفَارِ وَالتَّوْبَةَ يَسْمَى غُفْرَاناً ، وَإِذَا شَارَكَ هَذَا الْقَبُولَ غَيْرُهُ فِي مَعْنَى اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَالْمَدْحِ بِهِ جَازَ أَنْ يَسْمَى بِذَلِكَ .

ثُمَّ يُقَالُ لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْقَتْلَ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ صَغِيرَةً : لَيْسَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ قَتْلُهُ مُتَعَمِّداً وَهُوَ مُسْتَحَقٌّ لِلْقَتْلِ ، أَوْ قَتْلُهُ عَمْداً وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ ،

١ - فِي ر : « أَنَّهُ لَا يَرِيدُ أَنَّ عَمَلَ الْمَقْتُولِ عَمَلَ الشَّيْطَانِ » .

٢ - فِي ر : « عَنْ خِلَافَةِ اللَّهِ تَعَالَى » .

٣ - الْأَعْرَافُ : ٢٣ .

أو قتله خطأ وهو مستحقُّ أو غير مستحقِّ ، والقسم الأوَّل يقتضي أن لا يكون عاصياً<sup>(١)</sup> جملةً . والثاني لا يجوز مثله على النَّبيِّ ﷺ ، لأنَّ قتل- النفس عمداً بغير استحقاقٍ لو جاز أن يكون صغيرةً على بعض الوجوه جاز ذلك في الزَّنا وعظائم الذُّنوب ، فإن ذكرُوا في الزَّنا وما أشبهه التَّنْفِير فهو في القتل أعظم ، وإن كان قتله خطأ وهو مستحقُّ أو غير مستحقِّ ففعله خارجٌ من باب القُبْح جملةً فما الحاجةُ إلى ذكر الصَّغيرة .

مسألة : فإن قيل : كيف يجوز لموسى عليه السلام أن يقول لرجل من شيعته يستصرِّخه : « إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُبِينٌ »<sup>(٢)</sup> .

الجواب : إنَّ قوم موسى عليه السلام كانوا غُلَظاً جُفَاةً<sup>(٣)</sup> ألا ترى إلى قولهم بعد مشاهدة الآيات لما رأوا مَنْ يعبد الأصنام : « اجْعَلْ لَنَا إِلَهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ »<sup>(٤)</sup> و إنما خرج موسى عليه السلام خائفاً على نفسه من قوم فرعون بسبب قتل القبطيِّ فرأى ذلك الرَّجل يخاصم رجلاً من أصحاب فرعون فاستنصر موسى عليه السلام فقال له عند ذلك : « إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُبِينٌ » وأراد أنَّك خائبٌ في طلب ما لا تدركه و تكلف ما لا تُطيقه ، ثُمَّ قصد إلى نُصرتِه كما نصره بالأمس على الآخر فظنَّ أنَّه يريدُه بالبطش لبُعْد فهمه ، فقال له : « أَتُرِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْساً بِالْأَمْسِ إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّاراً فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ »<sup>(٥)</sup> فعدل عن قتله وصار ذلك سبباً لشياع خبر القبطيِّ بالأمس .

١- في ن : « لا يكون معصية عاصياً » ، وفي ق و ر : « أن لا يكون معصية جملة » .

٢ و ٥- القصص : ١٨ و ١٩ .

٣- جمع الجافي ، أي الغليظ ، يقال : جافي الخلق أي كزُّ غليظ العشرة . (أقرب الموارد) و

في القاموس : « الغلاظة : ضدَّ الرِّقَّة ، والفعل : ككرم و ضرب ، فهو غليظ و غلاظٌ كفراب » .

٤- الأعراف : ١٣٨ .

مسألة : فإن قيل : فما معنى قول فرعون لموسى عليه السلام : « وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ »<sup>(١)</sup> وقوله عليه السلام : « فَعَلْتُهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ »<sup>(٢)</sup> وكيف<sup>(٣)</sup> نسب عليه السلام الضلال إلى نفسه ولم يكن عندكم في وقت من الأوقات ضالاً؟

الجواب : [قلنا] أمّا قوله : « وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ » فإنما أراد به : من الكافرين لنعمتي وحقّ تربيتي ، فإنّ فرعون كان المربي لموسى إلى أن كبر وبلغ ، ألا ترى إلى قوله تعالى حكاية عنه : « أَلَمْ تُرَبِّكَ فِينَا وَلِيداً وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ »<sup>(٤)</sup> وأمّا قول موسى عليه السلام : « فَعَلْتُهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ »<sup>(٥)</sup> فإنما أراد به من الذاهلين عن أن الوكزة تأتي على النفس ، أو أن المدافعة تفضي إلى القتل ، وقد يسمّى الذاهل عن الشيء أنّه ضالٌّ عنه ، و يجوز أيضاً أن يريد : أنّي ضللت عن فعل المندوب إليه من الكفّ عن القتل في تلك الحال والفوز بمنزلة الثواب .

مسألة : فإن قيل : كيف جاز لموسى عليه السلام وقد قال تعالى له : « أَنْ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ »<sup>(٦)</sup> أن يقول في الجواب : « إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ \* وَ يَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ »<sup>(٧)</sup> وهذا استعفاء عن الرسالة .

الجواب : إنّ ذلك ليس باستعفاء كما تضمّنه السؤال بل كان عليه السلام قد أذن له في أن يسأل ضمّ أخيه في الرسالة إليه قبل هذا الوقت وضمنت له الإجابة ، ألا ترى إلى قوله تعالى : « وَ هَلْ أَتَيْكَ حَدِيثُ مُوسَى إِذْ رَأَى نَاراً »<sup>(٨)</sup> - إلى قوله : - وَاجْعَلْ لِي وَزيراً مِنْ أَهْلِ [هَارُونَ أَخِي] »<sup>(٩)</sup> فأجابه الله تعالى إلى

١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ - الشعراء : ١٩ و ٢٠ و ١٨ و ٢٠ و ١٠ و ١٢ و ١٣ .

٢ - في ن ، ع و م : « فكيف » .

٨ و ٩ - طه : ٩ و ٢٩ .



مسأله بقوله : « قَدْ أُوتِيَتْ سُؤْلَكَ يَمُوسَى »<sup>(١)</sup> وهذا يدلُّ على ثقته بالإجابة إلى مسأله التي قد تقدّمت وكان مأذوناً له فيها ، فقال : « إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذَّبُونِ \* وَ يَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي » شرحاً لصورته و بياناً عن حاله المقتضية لضمّ أخيه إليه في الرّسالة ، فلم تكن مسأله إلاّ عن إذن و علم و ثقة بالإجابة .

مسألة فإن قيل : كيف جاز لموسى ﷺ أن يأمر السّحرة بإلقاء الحبال والعصى ، و ذلك كفرٌ و سحرٌ ، و تلبيس و تمويه<sup>(٢)</sup> والأمر بمثله لا يحسن .  
الجواب قلنا : لا بدّ من أن يكون في أمره ﷺ بذلك شرطٌ ، فكأنّه قال : ألقوا ما أنتم ملقون إن كنتم محقّين وكان [له] فيما يفعلونه حجةٌ ، و حذف الشرط لدلالة الكلام عليه ، واقتضاء الحال له ، و قد جرت العادة باستعمال هذا الكلام محذوف الشرط و إن كان الشرط مراداً ، و ليس يجري هذا مجرى قوله تعالى : « فَأُتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ »<sup>(٣)</sup> و هو يعلم أنّهم لا يقدرّون على ذلك و ما أشبه هذا الكلام من ألفاظ التّحدّي ، لأنّ التّحدّي و إن كان بصورة الأمر فليس بأمر على الحقيقة ، ولا تصاحبه إرادة الفعل فكيف تصاحبه الإرادة ، والله تعالى يعلم استحالة وقوع ذلك منهم و تعذّره عليهم ، و إنّما التّحدّي لفظٌ موضوعٌ لإقامة الحجّة على المتحدّي و إظهار عجزه و قصوره عما تحدّى به ، و ليس هناك فعل تتناوله إرادة ، والأمر بإلقاء الحبال والعصى بخلاف ذلك لأنّه مقدورٌ ممكنٌ ، فليس يجوز أن يقال : إنّ المقصد<sup>(٤)</sup> به هو أن يعجزوا عن إلقائها و يتعذّر

١ - طه : ٣٦ .

٢ - التّمويه : التّنكير ، المعدّة الحريّة . ٣ - البقرة : ٢٣ .

٤ - في ن ، ق و هامش ع : « المقصود » ، و في ر : « القصد » .

عليهم ما دعوا<sup>(١)</sup> إليه فلم يبقَ بعد ذلك إلا أنه أمر بشرط ، و يمكن أن يكون على سبيل التَّحْدِي بأن يكون دعاهم إلى الإلقاء على وجه يساوونه فيه ولا يخيّلون فيما ألقوه [من] السَّعي والتَّصَرُّفِ مِنْ غير أن يكون له حقيقة لأنَّ ذلك غير مساوٍ لما ظهر على يده من انقلاب الجهاد حيّة على الحقيقة دون التَّخِيل ، وإذا كان ذلك ليس في مقدورهم فإنما تحدّاهم به لتظهر حجّته و تتوجّه دلالته وهذا واضح . [وقد بين الله تعالى في القرآن ذلك بأوضح ما يكون فقال : « وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ \* قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ \* قَالُوا يَمُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَ إِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمَلِيقِينَ \* قَالَ أَلْقُوا فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَ جَاءُوا بِسِحْرِ عَظِيمٍ \* وَ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ \* فَوَقَعَ الْحَقُّ وَ بَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ \* فَعُلبُوا هُنَالِكَ وَانْقَلَبُوا صُغِيرِينَ »<sup>(٢)</sup>].

مسألة فإن قيل : فمن أيّ شيء خاف موسى عليه السلام حتى حكى الله عنه الخيفة في قوله عز وجل : « فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى »<sup>(٣)</sup> أو ليس خوفه يقتضي شكّه في صحّة ما أتى به ؟ .

الجواب قلنا : لم يخف من الوجه الذي تضمّنه السؤال ، وإنما رأى من قوّة التّلبيس والتّخيّل<sup>(٤)</sup> ما أشفق عليه من وقوع الشبهة على من لم يعن النظر ، فأمنه الله تعالى من ذلك و بين له أن حجّته ستّضح للقوم بقوله تعالى : « لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى »<sup>(٥)</sup> .

١ - في ق : « يدعوا » .

٢ - الأعراف : ١١٣ إلى ١١٨ . وما بين المعقوفين ليس في أصلنا ، و موجود في نسخة : ن ،

ع ، م ، و ق .

٣ و ٥ - طه : ٦٧ و ٦٨ . ٤ - في ن ، ع و م : « التّخييل » .

مسألة فإن قيل : فما معنى قوله تعالى 'حاكياً عن موسى عليه السلام' : « رَبَّنَا إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَ مَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ »<sup>(١)</sup> .  
 الجواب قلنا : أمّا قوله تعالى : « لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ » ففيه وجوه كثيرة :  
 أولها : أنه أراد لئلا يضلُّوا فحذف « لا » وهذا له نظائر كثيرة في القرآن و  
 كلام العرب ، فمن ذلك قوله تعالى : « أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا  
 الْآخَرَى »<sup>(٢)</sup> إنما أراد لئلا تضلَّ ، وقوله تعالى : « أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا  
 عَنْ هَذَا غَافِلِينَ »<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى : « وَآلَقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسِي أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ »<sup>(٤)</sup> .  
 وقال الشاعر :

نَزَلْتُمْ مَنَزِلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا فَعَجَّلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتَمُونَا<sup>(٥)</sup>

والمعنى « أن لا تشتمونا » . فإن قيل : ليس هذا نظيراً لقوله تعالى : « رَبَّنَا  
 لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ » لأنكم حذفتم في الآية « أن » و « لا » معاً ، وما  
 استشهدتم به إنما حذف منه لفظة « لا » فقط .

قلنا : كلُّ ما استشهدنا به قد حذف منه<sup>(٦)</sup> اللام و « لا » معاً ألا ترى أن  
 تقدير الكلام : « لأن لا تشتمونا » . وفي الآية إنما حذف أيضاً حرفان وهما  
 « أن » و « لا » ، وإنما جعلنا حذف اللام فيما استشهدنا به بإزاء حذف  
 « أن » في الآية من حيث كانا جميعاً ينبئان عن الغرض ويدلان على  
 المقصد ، ألا ترى أنهم يقولون : « جئتُكَ لتكرمني » كما يقولون : « جئتُكَ أن  
 تكرمني » ، والمعنى : أن غرضي الكرامة ، فإذا جاز أن يحذفوا أحد الحرفين

١ - يونس عليه السلام : ٨٨ . ٢ - البقرة : ٢٨٢ . ٣ - الأعراف : ١٧٢ . ٤ - النحل : ١٥ .

٥ - الأماشي للمؤلف رحمه الله : ج ٢ ص ٤٩ .

٦ - في ن ، ع و ق : « فقد حذف منه » ، وفي م : « قد حذف منه » ، وفي ر مثل ما في المتن .

جاز أن يحذفوا الآخر .

و ثانيا : أن اللّام ههنا هي لام العاقبة وليست بلام الغرض و يجري مجرى قوله تعالى : « فَالْتَقَطَهُ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا » <sup>(١)</sup> و هم لم يلتقطوه لذلك بل لخلافه ، غير أن العاقبة لما كانت ما ذكره حسن إدخال اللّام . و مثله قول الشاعر :

وَلِلْمَوْتِ تَغْذُو وَالْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا <sup>(٢)</sup> كَمَا لِحَرَابِ الدَّارِ تُبْنِي الْمَسَاكِينُ

و نظائر ذلك كثيرة ، فكأنه تعالى لما علم أن عاقبة أمرهم الكفر و أنهم لا يموتون إلا كفّاراً و أعلم ذلك نبيّه ﷺ حسن أن يقول : إنك آتيتهم الأموال ليُضِلُّوا .

و ثالثها : أن يكون مخرج الكلام مخرج النفي والإنكار على من زعم أن الله تعالى فعل ذلك ليضلّهم ولا يمتنع أن يكون هناك من يذهب إلى مذهب المجبرة في أن الله تعالى يضلّ عن الدين فردّ بهذا الكلام عليه كما يقول أحدها : « إِنَّمَا آتَيْتُ عَبْدِي مِنَ الْأَمْوَالِ لِيَعْصِينِي وَلَا يَطِيعَنِي » و هو إنما يريد الإنكار على من يظنّ ذلك به و نفي إضافته المعصية إليه ، و هذا الوجه لا يتصوّر إلا على أحد وجهين إمّا بأن يقدر فيه الاستفهام و إن حذف [فيه] حرفه ، أو بأن تكون اللّام في قوله : « لِيَعْصِينِي » لام العاقبة الّتي قد تقدّم بيانها ، و متى رَفَعْنَا مِنْ أَوْهَامِنَا هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ لَمْ نَتَصَوَّرْ كيف يكون الكلام خارجاً مخرج النفي والإنكار .

و رابعها : أن يكون أراد الاستفهام فحذف حرفه المختصّ به ، و قد حذف حرف الاستفهام في أماكن كثيرة من الكلام و هذا الجواب يضعف ،

١ - القصص : ٨ . ٢ - السّخال جمع السّخلة : ولد الشاة ما كان .

لأنَّ حرف الاستفهام لا يكاد يحذف إلا وفي الكلام دلالة عليه و  
عَوَضُ منه . مثل قول الشاعر :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خِيَالاً

لأنَّ لفظة « أم » يقتضي الاستفهام .

وقد سأل أبو عليَّ الجبائيَّ نفسه عن هذا السؤال في التفسير وأجاب عنه  
بأنَّ « في الآية ما يدلُّ على حذف حرف الاستفهام ، وهو دليل العقل  
الدَّالُّ على أنَّ الله تعالى لا يضلُّ العباد عن الدِّين ، و دليل العقل أقوى ممَّا  
يكون في الكلام دالًّا على حرف الاستفهام » . وهذا ليس بشيء ، لأنَّ دليل  
العقل وإن كان أقوى من كلِّ دليلٍ يصحب الكلام ، فإنَّه ليس يقتضي في  
الآية أن يكون حرف الاستفهام منها محذوفاً لاحالة ، لأنَّ العقل إنما  
يقتضي تنزيه الله تعالى عن أن يكون مجرياً بشيء من أفعاله إلى إضلال  
العباد<sup>(١)</sup> عن الدِّين ، وقد يمكن صرف الآية إلى ما يطابق دليل العقل  
[من] تنزيهه تعالى عن القبيح من غير أن يذكر الاستفهام ويحذف حرفه ،  
فإذا كان ذلك ممكناً لم يكن في العقل دليلٌ على حذف حرف الاستفهام ، و  
إنما كان يكون فيه دليلٌ على ذلك لو كان يتعذَّر تنزيهه تعالى عن إرادة  
الضَّلَالِ إلا بتقدير الاستفهام .

فأمَّا قوله تعالى : « فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ »<sup>(٢)</sup> فأجود ما قيل فيه أنَّه  
عطف على قوله : « لِيُضِلُّوا » وليس بجواب لقوله : « رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ  
وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ » و تقدير الكلام : رَبَّنَا إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَ مَلَأَهُ زِينَةً وَ

١ - في أصلنا : « إلى الضَّلَالِ العباد » ، وفي ق : « لا يضلُّ العباد » ، وأثبتناه من : ن ، ع ، م و ر .

٢ - يونس [عليه السلام] : ٨٨ .

أَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ». وهذا الجواب يطابق أن يكون اللام للعاقبة وأن يكون المعنى فيها: «لئلا يضلُّوا» أيضاً.  
وقال قوم: إنه أراد: فلن يؤمنوا، فأبدل الألف من النون الخفيفة.  
قال الأعشى:

وَصَلَّ عَلَى حِينَ الْعَشِيَّاتِ وَالضُّحَى وَلَا تَحْمَدِ الْمُثْرِينَ وَاللَّهَ فَاحْمَدًا<sup>(١)</sup>  
أراد: فاحمدن فأبدل النون ألفاً. وكما قال عمر بن أبي ربيعة:

وَقَيْرٌ<sup>(٢)</sup> بَدَا ابْنُ خَمْسٍ وَعِشْرِ يَنْ لَهْ قَالَتِ الْفَتَاتَانِ قُومًا

أراد قومين، ومما استشهد به من أجاب بهذا الجواب الذي ذكرناه آنفاً في أن الكلام خبر وإن خرج مخرج الدعاء ما روي عن النبي ﷺ من قوله: «لَنْ يُلْدَغَ<sup>(٣)</sup> الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ مَرَّتَيْنِ»<sup>(٤)</sup> وهذا نهى وإن كان مخرجه مخرج الخبر، وتقدير الكلام: «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين»، لأنه لو كان خبراً لكان كذباً، وإذا جاز أن يراد بما لفظه لفظ الخبر النهي جاز أن يراد بما لفظه لفظ الدعاء الخبر، ويكون المراد بالكلام: «فلن يؤمنوا».  
وقد ذكر أبو علي أن قوماً من أهل اللغة قالوا: أنه تعالى نَصَبَ قوله:

١ - قاله في قصيدة كانت في وصف الإسلام وأحكامه، وأنه يريد النبي ﷺ ومنعه أبوسفيان وغيره من المشركين، فانصرف فمات في عامه ذلك، ولم يعد إلى رسول الله ﷺ.  
قال ابن هشام في سيرته: «أن أعشى بني قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن - وائد، خرج إلى رسول الله ﷺ يريد الإسلام، فقال يمدح رسول الله ﷺ: «وفيه:  
وَسَبَّحَ عَلَى حِينَ الْعَشِيَّاتِ وَالضُّحَى وَلَا تَحْمَدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاحْمَدًا

٢ - القمير مصغر القمر. والفتاة مؤنث الفتى، مثناها: فتاتان.

٣ - في نسخة ر: «لم يلدغ».

٤ - راجع مجمع الأمثال للميداني.

«فلا يؤمنوا» و حذف منه النون ، و هو يُريد في المعنى : «لا يؤمنون» على سبيل الخبر عنهم ، لأنَّ قوله تعالى : «فلا يؤمنوا» وقع موقع جواب الأمر الذي هو قوله : «رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ» فلما وقع موقع جواب الأمر - وفيه الفاء - نَصَبَهُ [بإضمار أن] ، لأنَّ جواب الأمر بالفاء منصوبٌ في اللُّغة فنصب هذا لما أجراه مجرى الجواب وإن لم يكن في الحقيقة جواباً . و مثله قول القائل : «انظر إلى الشمس تغربُ» بالجزم . و «تغربُ» ليس هو جواب الأمر على الحقيقة لأنها لا تغربُ لنظر هذا الناظر ، و لكن لما وقع موقع الجواب أجراه مجراه في الجزم ، وإن لم يكن جواباً على الحقيقة .

و قد ذكر أبو مسلم محمد بن بحر الإصبهاني في هذه الآية وجهاً آخر و هو من أغرب ما ذكر فيها ، قال : «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى [إِنَّمَا] آتَى فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ الزَّيْنَةَ وَالْأَمْوَالَ فِي الدُّنْيَا عَلَى طَرِيقِ الْعَذَابِ لَهُمُ وَالْإِنْتِقَامِ مِنْهُمْ لَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ ، و علمه من أحوالهم في المستقبل مِنْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ و يجري [ذلك] مجرى قوله تعالى : «فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَ تَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَ هُمْ كَافِرُونَ»<sup>(١)</sup> فسأل موسى عليه السلام ربَّه و قال : رَبِّ إِنَّكَ آتَيْتَهُمْ هَذِهِ الْأَمْوَالَ وَالزَّيْنَةَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا عَلَى طَرِيقِ الْعَذَابِ ، و لتضلَّهم في الآخرة عن سبيلك الَّتِي هِيَ سَبِيلُ الْجَنَّةِ و تدخلهم النَّارَ بكفرهم ، ثُمَّ سَأَلَهُ أَنْ يَطْمِسَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ بَأْنَ يَسْلِبُهُمْ إِيَّاهَا لِيَزِيدَ ذَلِكَ فِي حَسْرَتِهِمْ وَعَذَابِهِمْ وَ مَكْرُوهِهِمْ وَ يَشْدُدَّ عَلَى قُلُوبِهِمْ [بَأْنَ يَمِيتُهُمْ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ الْمَكْرُوهِةِ . و هذا جواب قريبٌ

من الصَّواب والسَّداد .

مسألة فإن قيل : فما الوجه في قوله تعالى : « وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ »<sup>(١)</sup> أو ليس هذه الآية<sup>(٢)</sup> تدلُّ على جواز الرؤية عليه تعالى لأنها لو لم تجز لم يسع أن يسألها موسى عليه السلام كما لا يجوز أن يسأله اتِّخاذ الصَّاحبة والولد؟

الجواب قلنا : أولى ما أجيب به عن هذه الآية أن يكون موسى عليه السلام لم يسأل الرؤية لنفسه ، وإنما سألها لقومه ، فقد روي أن قومه طلبوا ذلك منه فأجابهم بأن الرؤية لا تجوز عليه تعالى ، فلجؤا وألحوا عليه في أن يسأل الله - تعالى - أن يُريهم نفسه ، و غلب في ظنه أن الجواب إذا ورد من جهته - جلَّتْ عظمتُه - كان أحسنَ<sup>(٣)</sup> للشُّبهة وأنفى لها ، واختار<sup>(٤)</sup> السَّبعين الذين حضروا الميقات لتكون المسألة بمحضرٍ منهم فيعرفوا ما يرد من الجواب ، فسأل موسى عليه السلام ما نطق به القرآن وأجيب بما يدلُّ على أن الرؤية لا يجوز عليه عزَّ وجلَّ ويقوي هذا الجواب أمورٌ :

منها : قوله تعالى : « يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ »<sup>(٥)</sup> .

و منها : قوله تعالى : « وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ »<sup>(٦)</sup> .

١ - الأعراف : ١٤٣ .

٢ - في بعض النسخ : « هذه المسألة » ، وفي المتن كما في الأمالي .

٣ - أي أمتع ، وحسنَ زيدا الشيء : منعه إيَّاه .

٤ - في ن ، ع ، م ، و ر : « فاختار » .

٥ - النساء : ١٥٣ .

٦ - البقرة : ٥٥ .



و منها : قوله تعالى : « فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِنِّي أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا إِن هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ » <sup>(١)</sup> فأضاف ذلك إلى السفهاء ، وهذا يدل على أنه كان بسببهم من حيث سألوا ما لا يجوز عليه تعالى .

و منها : ذكر الجهرة في الرؤيه وهي لا تليق إلا برؤية البصر دون العلم وهذا يقوي أن الطلب لم يكن للعلم الضروري ، على ما سنذكره في الجواب التالي لهذا الكلام .

و منها : قوله تعالى : « أَنْظِرْ إِلَيْكَ » لأننا إذا حملنا الآية <sup>(٢)</sup> على طلب الرؤية لقومه أمكن أن يحمل قوله : « أنظر إليك » على حقيقته ؛ فإذا حملت الآية على طلب العلم الضروري احتيج إلى حذف في الكلام فيصير تقديره : أرني أنظر إلى الآيات التي عندها أعرفك ضرورة .

ويمكن في هذا الوجه الأخير خاصّة أن يقال : إذا كان المذهب الصحيح عندكم هو أن النظر في الحقيقة غير الرؤية فكيف يكون قوله : « أنظر إليك » على حقيقته في جواب من حمل الآية على طلب الرؤية لقومه ؟ .

فإن قلتم : لا يمتنع أن يكونوا إنما التمسوا الرؤية التي معها يكون النظر والتحديد إلى الجهة <sup>(٣)</sup> ، فسأل على حسب ما التمسوا .

قيل لكم : هذا ينقض فرقكم في هذا الجواب بين سؤال الرؤية ، وبين سؤال جميع ما يستحيل عليه من الصّاحبة والولد ، وما يقتضي الجسميّة بأن تقولوا : الشكّ في الرؤية لا يمنع من صحّة معرفة السّمع ، والشكّ في جميع ما ذكر يمنع من ذلك ، لأنّ الشكّ الذي لا يمنع من معرفة السّمع إنما هو

١ - الأعراف : ١٥٥ .

٢ - كذا في نسخة ن وع : « حملنا » ، وفي سائر النسخ : « حملت الآية » .

٣ - حدّق إليه : شدّد النظر إليه وأدار الحدة .

في الرؤية التي لا يكون معها نظر، ولا يقتضي التشبيه .  
فإن قلت : يحمل ذكر النظر على أن المراد به نفس الرؤية على سبيل  
المجاز ، لأن عادة العرب أن يسمّوا الشيء باسم طريقه<sup>(١)</sup> ، وما قاربه و  
دناه .

قيل لكم : و كأنكم عدلتم من مجاز إلى مجاز ، فلا قوّة في هذا الوجه ،  
والوجوه التي ذكرناها في تقوية هذا الجواب المتقدمة أولى .  
و ليس لأحد أن يقول : لو كان موسى عليه السلام إنما سأل الرؤية لقومه لم  
يُضف السؤال إلى نفسه فيقول : « أرني أنظر إليك » ، ولا كان الجواب أيضاً  
مختصاً به في قوله : « لن تراني » ، و ذلك أنه غير ممتنع وقوع الإضافة على  
هذا الوجه ، مع أن المسألة كانت من أجل الغير ، إذا كان هناك دلالة تؤمن  
من اللبس<sup>(٢)</sup> ، [و] لهذا يقول أحدنا إذا شفع في حاجة غيره للمشفوع له :  
« أسألك أن تفعل بي كذا ، و تحبيني إلى كذا » ، و يحسن أن يقول المشفوع  
إليه : « قد أجبتك و شفّعتك » ، و ما جرى مجرى هذه الألفاظ ، و إنما حُسِّنَ  
هذا لأنّ للسائل في المسألة غرضاً ، و إن رجعت إلى الغير فتحقق بها و  
تكلّفه كتكلّفه إذا اختصّه<sup>(٣)</sup> .

فإن قيل : كيف يسأل الرؤية لقومه مع علمه باستحالتها ، ولئن جاز ذلك  
ليجوز أن<sup>(٤)</sup> يسأل لقومه سائر ما يستحيل عليه من كونه جسماً ، و ما  
أشبهه متى شكّوا فيه ؟ .

١ - في الأمالي : « باسم الطريق إليه » .

٢ - و فيه : « تؤمن من اللبس و تزيل من الشبهة » .

٣ - زاد به في الأمالي : « و لم يتعدّه » .

٤ - في جلّ النسخ سوى الأصل : « ليجوز أن » .

قلنا: إنما صحّت المسألة في الرؤية ولم يصحّ فيما سألت عنه، لأن<sup>(١)</sup> مع الشكّ في جواز الرؤية التي لا تقتضي كونه جسماً يمكن معرفة السمع، وأنه تعالى حكيمٌ صادقٌ في أخباره، فيصحّ أن يعرفوا بالجواب الوارد من جهته تعالى استحالة ما شكوا في [صحّته و] جوازه، ومع الشكّ في كونه جسماً لا يصحّ معرفة السمع، فلا ينتفع بجوابه ولا يثمر علماً.

وقد قال بعض من تكلم في هذه الآية: قد كان جائزاً أن يسأل موسى عليه السلام لقومه ما يعلم استحالته؛ وإن كانت دلالة السمع لا تثبت قبل معرفته، متى<sup>(٢)</sup> كان المعلوم أن في ذلك الكلام صلاحاً للمكلفين في الدين، وإن ورود الجواب يكون لطفاً لهم في النظر في الأدلّة، وإصابة الحقّ منها، غير أن من أجاب بذلك شرط أن يبين النبي عليه السلام أنه عالمٌ باستحالة ما سأل فيه، وأن غرضه في السؤال أن يرد الجواب فيكون لطفاً.

و جواب آخر<sup>(٣)</sup>: في الآية وهو أن يكون موسى عليه السلام إنما سأل ربه تعالى أن يعلمه نفسه ضرورةً بإظهار بعض أعلام الآخرة التي يضطرّ عندها إلى المعرفة فتزول عنه الخواطر ومنازعة الشكوك والشبهات، ويستغني عن الاستدلال<sup>(٤)</sup>، فتخفّ المحنة عنه بذلك، كما سأل إبراهيم عليه السلام ربه تعالى أن يُريه كيف يُحيي الموتى، طلباً لتخفيف المحنة، وإن كان قد عرف ذلك قبل أن يراه، والسؤال وإن وقع بلفظ الرؤية فإن الرؤية تفيد العلم كما تفيد الإدراك بالبصر.

١ - هذه الكلمة ليست في أصلنا، و موجود في نسخة: ن، ع، ر و هامش ق.

٢ - في ن: «إذ»، وفي ع: «إذا». وقيل: «متى» متعلق بـ«قد كان جائزاً».

٣ - في هامش أصلنا: «جواب ثاني».

٤ - في نسخة ر: «الاستدلالات».

قال الشاعر :

رَأَيْتُ اللَّهَ إِذْ سَمَى نِزَاراً وَأَسْكَنَهُمْ بِمَكَّةَ قَاطِنِينَ<sup>(١)</sup>

واحتمال الرؤية للعلم أظهر من أن يدل عليه لاشتهاره ووضوحه ، فقال الله تعالى له : «لَنْ تَرَانِي» أي لم تعلمني على هذا الوجه الذي التمسته ، ثُمَّ أَكَّدَ ذلك بأن أظهر في الجبل من الآيات والعجائب ما دلَّ به على أن [إظهار ما تقع به] المعرفة الضرورية في الدنيا مع التكليف وبيانه لا يجوز وإنَّ الحكمة تمنع منها .

والوجه الأول أولى لما ذكرناه متقدماً من الوجوه ، ولأنَّ موسى عليه السلام لا يخلو من أن يكون شاكاً في أنَّ المعرفة الضرورية لا يصحُّ حصولها في الدنيا أو غير شاكٍّ ، فإن كان شاكاً فالشكَّ<sup>(٢)</sup> فيما يرجع إلى أصول الديانات وقواعد التكليف لا يجوز على الأنبياء عليهم السلام لاسيما وقد يجوز أن يعلم [الله] ذلك على حقيقتهم بعض أممهم ، فيزيد عليهم في المعرفة ، وهذا أبلغ في التفسير عنهم من كل شيء يمنع منهم<sup>(٣)</sup> .

وإن كان موسى عليه السلام عالماً بذلك وغير شاكٍّ فيه فلا وجه لسؤاله إلا أن يقال : إنَّه سأل لقومه ، فيعود إلى معنى الجواب الأول .

وقد حكي جواب ثالث في هذه الآية عن بعض من تكلم في تأويلها من أهل التوحيد وهو أن قال : يجوز أن يكون موسى عليه السلام في وقت مسأله ذلك كان شاكاً في جواز الرؤية عليه تعالى ، فسأل عن ذلك ليعلم هل يجوز عليه أم لا ، قال : وليس شكُّه في ذلك بمانع أن يعرف الله تعالى

١ - قَطَنَ بالمكان يقطن قُطُوناً : أقام به و توطن ، فهو قاطِنٌ . والنَّزَار - بالكسر - : أبوقبيلة .

٢ - في الأمالي : «فإن كان شاكاً فهذا ممَّا لايجوز على النَّبِيِّ عليه السَّلام لأنَّ الشَّكَّ فيما

يرجع - إلخ » . ٣ - في الأمالي : «يمنع منه فيهم » .

بصفاته بل يجري مجرى شكّه في جواز الرؤية على بعض ما لا يرى من الأعراض في أنّه غير محلّ بما يحتاج إليه في معرفته تعالى، قال: ولا يمتنع أن يكون غلظه في ذلك ذنباً صغيراً و تكون التوبة الواقعة منه لأجله، و هذا الجواب يبعد من قبل<sup>(١)</sup> أنّ الشكّ في جواز الرؤية التي لا تقتضي تشبيهاً وإن كان لا يمنع من معرفته بصفاته، فإنّ الشكّ في ذلك لا يجوز على الأنبياء ﷺ من حيث يجوز من بعض من بعثوا إليه أن يعرف ذلك على حقيقته فيكون النبيّ ﷺ شاكاً فيه وأُمّته عارفون به، مع رجوعهم في المعارف بالله تعالى وما يجوز عليه ممّا لا يجوز عليه إليه، وهذا يزيد في التّفسير على كلّ ما يوجب تنزيه الأنبياء ﷺ عنه.

فإن قيل: فعن أيّ شيء كانت توبة موسى ﷺ على الجوابين المتقدّمين؟ قلنا: أمّا من ذهب إلى أنّ المسألة كانت لقومه فإنّه يقول: إنّما تاب لأنّه أقدم على أن [يلسأل عن<sup>(٢)</sup> لسان قومه ما لم يؤذن له فيه، وليس للأنبياء ﷺ ذلك، لأنّه لا يؤمن من أن يكون الصّلاح في المنع منه، فيكون ترك إجابتهم منفراً عنهم، وليس تجري مسألتهم على سبيل الاستمرار و غير حضور قومهم مجرى ما ذكرناه، لأنّه يجوز أن يسألوا مستسرّين ما لم يؤذن لهم [فيه] لأنّ منعهم منه لا يقتضي تنفيراً، و من ذهب إلى أنّه سأل المعرفة الضّروريّة يقول: إنّ تاب من حيث سأل معرفة لا يقتضيها التّكليف، و في الناس من قال: إنّ تاب من حيث ذكر في الحال ذنباً صغيراً متقدّماً، والذي يجب أن يقال في تلفّظه بذكر التوبة أنّه وقع على

١ - في ن و هامش ع: «جهة».

٢ - في أصلنا: «على» أثبتناه من ن و ع.

سبيل الانقطاع إلى الله تعالى والرجوع إليه والتقرب منه وإن لم يكن هناك ذنب معروف .

وقد يجوز أيضاً أن يكون الغرض في ذلك مضافاً إلى ما ذكرناه من الاستكانة والخضوع والعبادة تعلیمنا وتوقيفنا<sup>(١)</sup> على ما نستعمله وندعوه عند نزول الشدائد وظهور الأهوال ، وتنبيه القوم المخطئين خاصة على التوبة مما التمسوه من الرؤية المستحيلة عليه تعالى ، فإن الأنبياء عليهم السلام وإن لم يقع منهم القبائح فقد يقع من غيرهم ، ويحتاج من وقع ذلك منه إلى التوبة والاستغفار والاستقالة ، وهذا بين بحمد الله ومنه .

مسألة فإن قيل : فما وجه قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام : « وَ أَلْقَى الْأَلْوَحَ وَ أَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّفُونِي وَ كَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتُ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ »<sup>(٢)</sup> أو ليس ظاهر هذه الآية يدل على أن هارون عليه السلام أحدث ما أوجب إيقاع ذلك الفعل به وبعد فما الاعتذار لموسى عليه السلام من ذلك وهو فعل السخفاء والمتسرعين ، وليس من عادة الحكماء المتماسكين ؟

الجواب قلنا : ليس فيما حكاه الله تعالى من فعل موسى بأخيه عليه السلام ما يقتضي وقوع معصية ولا قبيح من واحدٍ منهما ، وذلك أن موسى عليه السلام أقبل وهو غضبان على قومه لما أحدثوا بعده مستعظماً لفعلهم ، مفكراً فيما<sup>(٣)</sup> كان منهم ، فأخذ برأس أخيه وجره إليه كما يفعل الإنسان بنفسه مثل ذلك عند الغضب وشدّة الفكر ، ألا ترى أن المفكر الغضبان قد يعضّ على

١ - في نسخة ر : « و توقيفنا » والظاهر هو الصواب .

٢ - الأعراف : ١٥٠ .

٣ - في ن ، ع ، و م : « منكراً ما » .

شفتيه و يَفْتِلُ أصابعه و يقبض على لحيته ، فأجرى موسى ﷺ أخاه هارون مجرى نفسه ، لأنّه كان أخاه<sup>(١)</sup> و شريكه و مَنْ يَمُسُّه مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ مَا يَمُسُّهُ ، فصنع به ما يصنعه الرَّجُلُ بنفسه في أحوال الفكر والغضب ، وهذه الأمور يختلف أحكامها بالعادات فيكون ما هو إكرامٌ في بعضها استخفافاً في غيرها و يكون ما هو استخفافٌ في موضع إكراماً في [موضع] آخر .

فأمّا قوله : « لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي » فليس يدلُّ على أنّه وقع على سبيل الاستخفاف ، بل لا يمتنع أن يكون هارون ﷺ خاف من أن يتوهّم بنو إسرائيل لسوء ظنّهم<sup>(٢)</sup> أنّه منكرٌ عليه معاتبٌ له ، ثُمَّ ابْتَدَأَ بِشَرْحِ قِصَّتِهِ فَقَالَ فِي مَوْضِعٍ : « إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي »<sup>(٣)</sup> و في موضع آخر : « ابْنِ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي - إِلَى آخِرِ الْآيَةِ » ويمكن أن يكون قوله : « لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي » ليس على سبيل الامتعاظ<sup>(٤)</sup> والأنفة [أي الغيرة] بل<sup>(٥)</sup> معنى كلامه : لا تغضب ولا يشتدّ جزعك و أسفك لأنّا إذا كنّا قد جعلنا فعله ذلك دلالة الغضب والجزع فالنهي عنه نهْيٌ في المعنى عنهما .

و قال قوم : إنّ موسى ﷺ لما جرى من قومه من بعده ما جرى اشتدّ حُزنه و جَزَعه و رأى من أخيه هارون ﷺ مثل ما كان عليه من الجزع

١ - في أصلنا : « لأنّه أخوه » ، وأثبتناه من : ن ، ع ، م ، ق و ر .

٢ - في بعض النسخ : « بسوء ظنّهم » .

٣ - طه : ٩٤ .

٤ - امتعض منه : غضب و شقّ عليه .

٥ - في ن ، ع ، م ، ق و ر : « لكن » .

وَالْقَلَقُ<sup>(١)</sup> أَخَذَ بِرَأْسِهِ [يَجْرُهُ] إِلَيْهِ مَتَوَجَّعًا لَهُ مَسْكَنًا لَهُ ، كَمَا يَفْعَلُ أَحَدُنَا بِنِ تَنَالِهِ الْمَصِيبَةَ الْعَظِيمَةَ فَيَجْزَعُ لَهَا وَيَقْلَقُ مِنْهَا ، وَ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ يَكُونُ قَوْلُهُ : « لَا تُشْمِتْ بِي الْأَعْدَاءَ » لَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْفِعْلِ بَلْ يَكُونُ كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا ، فَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ : « لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي » فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ أَنْ لَا تَفْعَلْ ذَلِكَ وَ غَرَضُكَ التَّسْكِينُ مِنِّي فَيُظَنُّ الْقَوْمُ أَنَّكَ مِنْكَرًا عَلَى .

وَقَالَ قَوْمٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ : إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانُوا عَلَى نَهَايَةِ سُوءِ الظَّنِّ بِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى أَنْ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ غَابَ عَنْهُمْ غَيْبَةً فَقَالُوا لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ : أَنْتَ قَتَلْتَهُ ، فَلَمَّا وَعَدَ اللَّهُ [تَعَالَى] مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَّهَا لَهُ بَعْشَرُ وَ كُتِبَ لَهُ فِي الْأَلْوَحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، وَ خَصَّهُ بِأُمُورٍ شَرِيفَةٍ جَلِيلَةٍ الْخَطَرِ مِمَّا أَرَاهُ مِنَ الْآيَةِ فِي الْجَبَلِ<sup>(كذ)</sup> وَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ شَرِيفِ الْأُمُورِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَخِيهِ أَخَذَ بِرَأْسِهِ لِيُدْنِيهِ إِلَيْهِ ، وَ يُعَلِّمَهُ مَا جَدَّدَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مِنْ ذَلِكَ وَ بَشَّرَهُ بِهِ<sup>(٢)</sup> فَخَافَ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَسْبِقَ إِلَى قُلُوبِهِمْ مَا لَا أَصْلَ لَهُ ، فَقَالَ إِشْفَاقًا عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي » لِيَتَسَرَّ إِلَى مَا تَرِيدُهُ بَيْنَ أَيْدِي هَؤُلَاءِ فَيُظَنُّوا بِكَ مَا لَا يَجُوزُ عَلَيْكَ وَلَا يَلِيقُ بِكَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ مِنْ كَلَامِهِ .

مَسْأَلَةٌ : فَإِنْ قِيلَ : فَمَا وَجْهُ قَوْلِهِ تَعَالَى فِيمَا حَكَاهُ عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْعَالَمِ الَّذِي كَانَ صَحْبَهُ - وَقِيلَ : إِنَّهُ الْخَضِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ - مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي ابْتَدَأُوهَا<sup>(٣)</sup> : « فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَ عَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا » قَالَ لَهُ

١ - أي الاضطراب . ٢ - في ن ، ع ، م ، ق و ر : « يبشّره » .

٣ - في ن : « ابتداء » ، وفي ع : « ابتدائها » ، وفي ر : « ابتداؤها » .



موسى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا \* قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا \*  
وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا \* قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي  
لَكَ أَمْرًا \* قَالَ فَإِنْ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُخْبِرَكَ مِنْهُ ذِكْرًا<sup>(١)</sup> - إِلَى  
آخِرِ الْآيَاتِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِهَذِهِ الْقِصَّةِ .

وَأَوَّلُ مَا تُسْأَلُونَ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ أَنْ يُقَالَ لَكُمْ: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَتَّبِعَ  
موسى ﷺ غَيْرَهُ وَيَتَعَلَّمَ مِنْهُ؟ وَعِنْدَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْتَقِرَ  
إِلَى غَيْرِهِ؟ وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ لَهُ «إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا»  
وَالِاسْتِطَاعَةُ عِنْدَكُمْ هِيَ الْقُدْرَةُ وَقَدْ كَانَ مُوسَى ﷺ - عَلَى مَذْهَبِكُمْ -  
قَادِرًا عَلَى الصَّبْرِ؛ وَكَيْفَ قَالَ مُوسَى ﷺ: «سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا  
أَعْصِي لَكَ أَمْرًا» فَاسْتَشْنَى الْمَشِيئَةَ فِي الصَّبْرِ وَأَطْلَقَ فِيهَا ضَمَّنَهُ مِنْ طَاعَتِهِ  
وَاجْتِنَابِ مَعْصِيَتِهِ؟ وَكَيْفَ قَالَ: «لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا»<sup>(٢)</sup> وَ «شَيْئًا نُكْرًا»، وَ  
مَا أَتَى الْعَالَمُ مُنْكَرًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ»<sup>(٣)</sup>  
وَ عِنْدَكُمْ أَنَّ النَّسْيَانَ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ ﷺ؟ وَلِمَ نَعَتْ مُوسَى ﷺ  
النَّفْسَ بِأَنَّهَا زَاكِيَةٌ وَلَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ عَلَى الْحَقِيقَةِ؟ وَلِمَ قَالَ فِي الْغَلَامِ:  
«فَخَشِينَا أَنْ يُزْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا»<sup>(٤)</sup> وَإِنْ كَانَ الَّذِي خَشِيَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مَا  
ظَنَّهُ قَوْمٌ فَالْخَشْيَةُ لَا تَجُوزُ عَلَيْهِ تَعَالَى. وَإِنْ كَانَ هُوَ الْخَضِرُ ﷺ فَكَيْفَ  
يَسْتَبِيحُ دَمَ الْغَلَامِ لِأَجْلِ الْخَشْيَةِ، وَالْخَشْيَةُ لَا تَقْتَضِي عِلْمًا وَلَا يَقِينًا؟

الْجَوَابُ قُلْنَا: أَمَّا الْعَالَمُ الَّذِي نَعْتَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَاتِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا  
أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا فَاضِلًا، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ الْخَضِرُ ﷺ وَأَنْكَرَ أَبُو عَلِيٍّ ذَلِكَ وَ  
زَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، قَالَ: لِأَنَّ الْخَضِرَ ﷺ يُقَالُ: إِنَّهُ كَانَ نَبِيًّا مِنْ

[أنبياء] بني إسرائيل الذين بعثوا من بعد موسى عليه السلام وليس يمتنع أن يكون الله تعالى قد أعلم هذا العالم ما لم يعلمه موسى عليه السلام، وأرشد موسى عليه السلام إليه ليتعلم منه وإنما المنكر أن يحتاج النبي في العلم إلى بعض رعيته المبعوث إليهم، فأما إن يفتقر إلى غيره ممن ليس له برعية فجائز، وما تعلمه من هذا العالم إلا كتعلمه من الملك الذي يهبط [إليه] بالوحي، وليس في هذا دلالة على أن ذلك العالم كان أفضل من موسى عليه السلام في العلم كله، لأنه لا يمتنع أن يزيد موسى عليه السلام عليه في سائر العلوم التي هي أفضل وأشرف مما علمه فقد يعلم أحدنا شيئاً من المعلومات وإن كان ذلك المعلوم يذهب إلى غيره ممن هو أفضل منه وأعلم.

وأما نفي الاستطاعة فإنما أراد بها أن الصبر لا يخف عليك وأنه يثقل على طبيعتك كما يقول أحدنا لغيره: «إنك لا تستطيع أن تنظر إلي»، وكما يقال للمريض الذي يجهد الصوم - وإن كان عليه قادراً - : «إنك لا تستطيع الصيام ولا تطيقه»، وربما عبر بالاستطاعة عن الفعل نفسه، كما قال الله تعالى حكاية عن الحواريين: «هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء»<sup>(١)</sup> فكانه على هذا الوجه قال له: إنك لن تصبر ولن يقع منك الصبر وإن<sup>(٢)</sup> كان إنما نفي القدرة - على ما ظنه الجهال - لكان العالم وهو في ذلك سواء، فلا معنى لاختصاصه بنفي الاستطاعة، والذي يدل على أنه إنما نفي عنه الصبر لا الاستطاعة قول موسى عليه السلام في جوابه: «ستجدني إن شاء الله صابراً» ولم يقل: ستجدني إن شاء الله مستطيعاً، ومن حق الجواب أن يطابق الابتداء، فدل جوابه على أن الاستطاعة في الابتداء هي

عبارة عن الفعل نفسه .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَلَا أَغْصِي لَكَ أَمْرًا » فهو أيضاً مشروطاً بالمشيئة وليس بمطلق على ما ذكر في السُّؤال ، فكأنه قال : ستجدني صابراً ولا أعصي لك أمراً إن شاء الله ، وإنما قدّم الشرط على الأمرين جميعاً وهذا ظاهر في الكلام .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا » فقد قيل : إنه أراد شيئاً عَجَباً ، وقيل : إنه أراد شيئاً مُنْكَرًا ، وقيل أيضاً : إِنَّ « الإِمر » هو الدَّاهِيَةُ ، فكأنه قال : جِئْتَ دَاهِيَةً ، وقد ذهب بعض أهل اللُّغة إلى أَنَّ الإِمر مشتقٌّ مِنَ الكثرة مِنْ أَمْرِ الْقَوْمِ إِذَا كَثَرُوا ، وجعل عبارة عما كثر عَجَبُهُ ، وَإِذَا حُمِلَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ عَلَى الْعَجَبِ فَلَا سَوْأَلَ فِيهَا ، وَإِنْ حَمَلْتَ عَلَى الْمُنْكَرِ كَانَ الْجَوَابُ عَنْهَا وَعَنْ قَوْلِهِ : « لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا » واحداً ، وفي ذلك وجوه :

مِنْهَا : أَنَّ ظَاهِرَ مَا آتَيْتَهُ الْمُنْكَرُ وَمَنْ يَشَاهِدُهُ يَنْكُرُهُ قَبْلَ أَنْ يَعْرِفَ عِلَّتَهُ .

وَمِنْهَا : أَنْ يَكُونَ حَذْفُ الشَّرْطِ فَكَأَنَّهُ أَرَادَ <sup>(١)</sup> إِنْ كُنْتَ قَتَلْتَهُ ظَالِمًا فَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا .

وَمِنْهَا : أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّكَ أَتَيْتَ <sup>(٢)</sup> أَمْرًا بَدِيعًا غَرِيبًا ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِيمَا يَسْتَغْرِبُونَهُ وَيَجْهَلُونَ عِلَّتَهُ أَنَّهُ نُكْرٌ وَمُنْكَرٌ ، وَلَيْسَ يُمْكِنُ أَنْ يَدْفَعَ خُرُوجَ الْكَلَامِ مَخْرَجَ الْاسْتِفْهَامِ وَالتَّقْدِيرِ دُونَ الْقَطْعِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ : « أَخْرَقْتُهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا » <sup>(٣)</sup> وَإِلَى قَوْلِهِ : « أَقْتَلْتُ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ » <sup>(٤)</sup> وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ كَانَ

١ - فِي ن وَهَامِشِ ع : « فَكَأَنَّهُ قِيلَ » . ٢ - فِي ن وَع : « أَرَادَ أَتَيْتَ » .

٣ وَ ٤ - الْكَهْفُ : ٧١ وَ ٧٤ .

قصد بحرق السفينة إلى التَّغْرِيق فقد أتى مُنْكَرًا، وكذلك إن كان قتل النَّفْس على سبيل الظُّلم .

فأما قوله : « لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ » فقد ذكر فيه وجوه ثلاثة : إحداهن<sup>(١)</sup> أنه أراد النسيان المعروف وليس ذلك بعجب مع قصر المدَّة ، فإنَّ الإنسان قد ينسى ما قرب زمانه لما يعرض له من شُغْل القلب وغير ذلك .  
والوجه الثاني : أنه أراد لا تؤاخذني بما تركتُ ، ويجري ذلك مجرى قوله تعالى : « وَ لَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ »<sup>(٢)</sup> أي ترك ، وقد روي هذا الوجه عن ابن عباس عن أبي بن كعب - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عن رسول الله ﷺ قال : قال موسى عليه السلام : « لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ » يقول : بما تركتُ من عهدك .  
والوجه الثالث : أنه أراد لا تؤاخذني بما فعلته ممَّا يشبه النسيان ، فسماه نسياناً للمشابهة ، كما قال المؤذن لإخوة يوسف عليه السلام : « إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ »<sup>(٣)</sup> أي إنكم تشبهون السُّرَّاق ، وكما يتأوَّل الخبر الذي يرويه أبوهريرة عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قال : « كَذَبَ إِبْرَاهِيمَ [عليه السلام] ثلاث كذبات في قوله : « سَارَةَ أُخْتِي » ، وفي قوله : « بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا »<sup>(٤)</sup> وقوله : « إِنِّي سَقِيمٌ »<sup>(٥)</sup> ، والمراد بذلك إن كان هذا الخبر صحيحاً أنه فعل ما ظاهره الكذب ، وإذا حملنا هذه اللَّفْظَةَ على غير النسيان الحقيقي فلا سؤال فيها ، وإذا حملناه<sup>(٦)</sup> على النسيان في الحقيقة كان الوجه فيها<sup>(٧)</sup> أن النَّبِيَّ [عليه السلام] إنما لا يجوز عليه النسيان فيما يؤدِّيه [عن الله تعالى]<sup>(٨)</sup> أو في شرعه أو في أمر يقتضي التَّنْفِير

١- في ن وع : « أحدها » . ٢- طه : ١١٥ .

٣- يوسف [عليه السلام] : ٧٠ . ٤- الأنبياء [عليه السلام] : ٦٣ . ٥- الصافات : ٨٩ .

٦- في ن وع : « إن حملناها » ، وفي ق : « إذا حملناها » .

٧- في أصلنا : « فيه » ، وأثبتناه من ن وع .

٨- ما بين المعقوفين ليس في أصلنا ، و موجود في نسخة : ن ، ع ، م ، ق و ر .

عنه ، وأما فيما هو خارج عما ذكرناه فلا مانع من النسيان ، ألا ترى أنه إذا نسي أو سها في مأكله أو مشربه على وجه لا يستمر ولا يتصل فينسب إلى أنه مغفل ، فإن ذلك غير ممتنع .

وأما وصف النفس بأنها زاكية فقد قلنا : إن ذلك خرج مخرج الاستفهام ، لا على سبيل الإخبار ، وإذا كان استفهاماً فلا سؤال على هذا الموضع وقد اختلف المفسرون في هذه النفس فقال أكثرهم : إنه كان صبيّاً لم يبلغ الحلم ، وإن الخضر و موسى ﷺ مرّا بغلمان يلعبون فأخذ الخضر [عليه السلام] منهم غلاماً فأضجعه و ذبحه بالسكين ، و من ذهب إلى هذا الوجه يجب أن يحمل قوله : « زكّية » على أنه من الزكاء الذي هو الزيادة والنماء لا من الطهارة في الدين من قولهم : زكت الأرض تزكو إذا زاد ريعها .

و ذهب قوم إلى أنه كان رجلاً بالغاً كافراً و لم يكن موسى ﷺ يعلم باستحقاقه للقتل فاستفهم عن حاله . و من أجاب بهذا الجواب إذا سئل عن قوله : « حتى إذا لقينا غلاماً فقتلناه » يقول : لا يمتنع تسمية الرجل بأنه غلام على مذهب العرب وإن كان بالغاً ؛

و أما قوله : « فخشينا أن يزهقهما طغياناً وكُفراً » <sup>(١)</sup> فالظاهر يشهد أن الخشية هي من العالم لا منه تعالى ، والخشية ههنا قيل : إنها العلم ، كما قال الله تعالى : « وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَغْلِهَا نُسُوزًا أَوْ إِغْرَاضًا » <sup>(٢)</sup> و قوله تعالى : « إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يَقِيَا حُدُودَ اللَّهِ » <sup>(٣)</sup> و قوله عز وجل : « وَإِنْ خِفْتُمْ عِيْلَةً » <sup>(٤)</sup> و كل ذلك بمعنى العلم ، و على هذا الوجه كأنه يقول : إنني علمتُ بإعلام الله تعالى لي أن هذا الغلام متى بقي كفر أبواه ، و متى قُتل بقيا على إيمانها

فصارَتْ تَبْقِيَّتُهُ مَفْسُدةٌ وَوَجِبَ اخْتِرَامُهُ<sup>(١)</sup> وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَمِيتَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَبَيْنَ أَنْ يَأْمُرَ بِقَتْلِهِ .

وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ الْخَشْيَةَ هُنَا بِمَعْنَى الْخَوْفِ الَّذِي لَا يَكُونُ مَعَهُ [عِلْمٌ وَلَا] <sup>(٢)</sup> يَقِينٌ وَلَا قَطْعٌ ، وَهَذَا <sup>(٣)</sup> يَطَابِقُ جَوَابَ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْغُلَامَ كَانَ كَافِرًا مُسْتَحَقًّا لِلْقَتْلِ بِكُفْرِهِ وَانْصَافَ إِلَى اسْتِحْقَاقِهِ ذَلِكَ بِالْكَفْرِ خَشْيَةَ إِدْخَالِ أُبُيِّهِ فِي الْكَفْرِ وَتَرْيِينِهِ لَهُمَا .

وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّ الْخَشْيَةَ هُنَا هِيَ الْكَرَاهِيَةُ ، يَقُولُ الْقَائِلُ : فَرَّقْتُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ خَشْيَةَ أَنْ يَقْتَتِلَا أَيَّ كَرَاهِيَةٍ لَذَلِكَ ، وَ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ ، وَالْوَجْهَ الَّذِي قَلْنَاهُ إِنَّهُ بِمَعْنَى الْعِلْمِ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَضَافَ الْخَشْيَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى : «أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ» <sup>(٤)</sup> وَالسَّفِينَةُ الْبَحْرِيَّةُ تَسَاوِي الْمَالَ الْجَزِيلَ فَكَيْفَ يَسْمَى مَالُهَا بِأَنَّهُ مَسْكِينٌ ، وَالْمَسْكِينُ عِنْدَ قَوْمٍ شَرٌّ مِنَ الْفَقِيرِ ، وَكَيْفَ قَالَ : «وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا» <sup>(٥)</sup> وَمَنْ كَانَ وَرَاءَهُمْ قَدْ سَلِمُوا مِنْ شَرِّهِ وَنَجَوْا مِنْ مَكْرُوهِهِ وَإِنَّمَا الْحَذَرُ مِمَّا يَسْتَقْبِلُ ؟ .

قَلْنَا : أَمَّا قَوْلُهُ : «لِمَسْكِينٍ» فَفِيهِ أَوْجُهُ <sup>(٦)</sup> ،

مِنْهَا : أَنَّهُ لَمْ يَعْزِ بِوَصْفِهِم بِالْمَسْكِينَةِ الْفَقْرِ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ عَدَمَ النَّاصِرِ وَانْقِطَاعَ الْحِيلَةِ ، كَمَا يُقَالُ لِمَنْ لَهُ عَدُوٌّ يَظْلِمُهُ وَيَهْضُمُهُ أَنَّهُ مَسْكِينٌ

١ - فِي اللَّغَةِ : اخْتَرَمَهُ : أَهْلَكَهُ .

٢ - تَكْمَلَةٌ مِنْ نَسْخَةِ : «ر» .

٣ - يَعْنِي هَذَا الْجَوَابُ .

٤ وَ ٥ - الْكَهْفُ : ٧٩ .

٦ - فِي أَصْلِنَا : «فِيهِ غَيْرُ وَجْهِ» ، وَأَثْبَتْنَاهُ مِنْ : ن ، ق وَ هَامِشَ ع . وَفِي ر ، وَم : «فِيهِ وَجْوه» .

ومستضعف وإن كان كثير المال واسع الحال ، ويجري هذا المجرى ما روي عنه ﷺ من قوله : « مسكينٌ مسكينٌ رجلٌ لا زوجة له »<sup>(١)</sup> وإنما أراد وصفه بالعجز وقلة الحيلة ، وإن كان ذا مالٍ واسع .

ووجه آخر : وهو أنَّ السَّفِينَةَ [الواحدة] البحريَّة<sup>(٢)</sup> التي لا يُتَعَيَّشُ إلَّا بها ولا يقدر على التَّكسُّبِ إلَّا مِنْ جَهِتِهَا كالدار التي يسكنها الفقير هو و عياله ولا يجد سواها فهو مضطراً إليها ومنقطع الحيلة إلّا منها ، فإذا انضاف إلى ذلك أن يشاركه جماعة في السفينة حتى يكون له منها<sup>(٣)</sup> الجزء اليسير كان أسوأ حالاً وأظهر فقراً .

ووجه آخر وهو : أنَّ لفظة المساكين قد قُرِئَتْ بتشديد السين ، وإذا صحَّت هذه الرواية<sup>(٤)</sup> فالمراد بها البُخلاء وقد سقط السؤال .

فأمّا قوله تعالى : « وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ » فهذه اللفظة يعبر بها عن الأمام والخلف معاً فهي ههنا بمعنى الأمام ، ويشهد بذلك قوله تعالى : « وَمِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ »<sup>(٥)</sup> يعني مِنْ قُدَّامِهِ وبين يديه .

وقال الشاعر :

لَيْسَ عَلَى طُولِ الْحَيَاةِ نَدَمٌ وَمِنْ وَرَاءِ الْمَرْءِ مَا لَا يَعْلَمُ<sup>(٦)</sup>

١ - راجع كنز العمال ج ١٦ ص ٢٧٨ ، كتاب النكاح باب في الترغيب فيه .

٢ - في أصلنا : « السفينة للبحري » ، وأثبتناه من ن ، ع ، م ، و ق . وفي ر : « السفينة البحري » .

٣ - في أصلنا : « فيها » .

٤ - كذا في النسخ ، والظاهر أنَّ الصواب : « إذا صحَّت هذه القراءة » .

٥ - إبراهيم ﷺ : ١٦ .

٦ - قائله المرقش الأكبر عوف (أو عمرو) بن سعد ، وهو شاعر جاهلي ، مات سنة ٧٥ قبل

الهجرة . والبيت جاء في اللسان ، وفيه : « ومن وراء المرء ما يعلم » وليس فيه لفظة « لا » ، وفيه : « أي قدامه الشيب والهَرَم » .

وقال لبيد بن ربيعة العامري<sup>(١)</sup> :

أَلَيْسَ وَرَائِي إِنْ تَرَاخَتْ مُنَيَّتِي لُزُومُ الْعَصَا تَحْنِي عَلَيْهَا الْأَصَابِعُ<sup>(٢)</sup>

ولا شبهة في أنَّ المراد بجميع ذلك القُدَّام .

وقال بعض أهل العربية : إنما صلح أن يعبر بالوراء عن الأمام إذا كان الشيء المخبر عنه بالوراء يعلم أنه لا بد من بلوغه ثم سبقه و تخليفه ، فتقول العرب<sup>(٣)</sup> : « البرد وراءك » وهو يعني قُدَّامك ، لأنه قد علم أنه لا بد من أن يبلغ البرد ، ثم يسبق .

ووجه آخر : [وهو]<sup>(٤)</sup> أنه يجوز أن يريد أن ملكاً ظالماً كان خلفهم وفي طريقهم عند رجوعهم على وجه لا انفكاك لهم منه ولا طريق لهم غير المرور به ، فخرق السفينة حتى لا يأخذها إذا عادوا عليه ، ويمكن أن يكون وراءهم على وجه الاتِّباع والطلب ، والله تعالى أعلم بمبراده .

مسألة فإن قيل : فما معنى قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ ءَذَوْا مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا »<sup>(٥)</sup> أو ليس قد روي في الآثار أن بني إسرائيل رموه عليه السلام بأنه آذر<sup>(٦)</sup> وأبرص وأنه [عليه السلام] ألقي ثيابه على صخرة ليغتسل فأمر الله تعالى الصخرة بأن تسير ، فسارت و

١ - هو أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية . وفد على النبي ﷺ و يعد من الصحابة . مات سنة ٤١ . أقول : صحف اسمه في بعض النسخ بـ « الوليد بن ربيعة » .

٢ - راجع « الشعر والشعراء » لابن قتيبة ص ١٥٢ . وفي اللسان : « لُزُومُ الْعَصَا تُثْنِي عَلَيْهَا الْأَصَابِعُ » . ٣ - في أصلنا : « فتقول العربي » ، وأثبتناه من ن ، ع و م .

٤ - ما بين معقوفين ليس في نسخة الأصل ، و موجود في سائر النسخ .

٥ - الأحزاب : ٦٩ .

٦ - قال في النهاية : « الأذرة - بالضم - : نفخة في الخصى ، يقال : رجل آذر بين الأذر بفتح الهمزة والدال ، وهي التي تسميها الناس : القيلة » .



بقي موسى ﷺ مجرداً يدور على محافل بني إسرائيل حتى رأوه و علموا أنه لا عاهة به .

الجواب قلنا : ما روي في هذا المعنى ليس بصحيح ، وليس يجوز أن يفعل الله تعالى بنبيه ﷺ ما ذكروه من هتك العورة لتنزيهه من عاهة أخرى ، فإنه تعالى قادر على أن ينزّهه مما قذفوه به على وجه لا يلحقه معه فضيحة أخرى ، وليس يرمي بذلك أنبياء الله تعالى من يعرف أقدارهم . والذي روي في ذلك من الصحيح معروف ، وهو أن بني إسرائيل لما مات هارون ﷺ قرفوه<sup>(١)</sup> بأنه قتله لأنهم كانوا إلى هارون ﷺ أميل فبرأه الله تعالى من ذلك بأن أمر الملائكة بأن حملت هارون ﷺ ميتاً فمرت به على محافل بني إسرائيل ناطقة بموته ومبرئة لموسى ﷺ من قتله ، وهذا الوجه يروي عن أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام ، وروي أيضاً أن موسى ﷺ نادى أخاه هارون فخرج من قبره فسأله هل قتلتك<sup>(٢)</sup>؟ فقال : لا ، ثم عاد إلى قبره ، وكل هذا جائز ، والذي ذكره الجهال غير جائز .

### ﴿داود عليه السلام﴾

مسألة فإن قيل : فما الوجه في قوله تعالى : « وَ هَلْ أَتَيْكَ نَبَأُ الْخَضَمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ \* إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ<sup>(٣)</sup> إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَإِلَى نَعْجَةٍ وَحِدَةٍ فَقَالَ أَكْفَلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ \* قَالَ لَقَدْ

١ - أي اتهموه به ، وفي النسخ : « قذفوه » .

٢ - في أصلنا : « هل قتله » ، وأثبتناه من ن وع .

٣ - في أصلنا : « السراط » وهي لغة ، وأثبتناه من سائر النسخ وهو المشهور .

ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ [فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَآبٍ] <sup>(١)</sup> «أو ليس قد روى أكثر المفسرين أن داود عليه السلام قال: «رَبِّ قَدْ أُعْطِيتَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مِنَ الذِّكْرِ مَا وَدَدْتُ أَنَّكَ أُعْطِيتَنِي مِثْلَهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: إِنِّي ابْتَلَيْتُهُمْ بِمَا لَمْ أُبْتَلِكَ بِمِثْلِهِ، فَإِنْ شِئْتَ ابْتَلَيْتُكَ بِمِثْلِ مَا ابْتَلَيْتُهُمْ، وَ أُعْطِيتُكَ كَمَا أُعْطِيتُهُمْ، قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ اللَّهُ - جَلَّ وَعَزَّ - لَهُ: فَاعْمَلْ حَتَّىٰ أَرَىٰ بِلَاءَكَ، فَكَانَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ وَ طَالَ عَلَيْهِ ذَلِكَ حَتَّىٰ كَادَ <sup>(٢)</sup> يَنْسَاهُ فَبِينَا هُوَ فِي مَحْرَابِهِ إِذْ وَقَعَتْ عَلَيْهِ حَمَامَةٌ فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَهَا فَطَارَتْ إِلَىٰ كَوَّةٍ <sup>(٣)</sup> الْمَحْرَابِ فَذَهَبَ لِيَأْخُذَهَا فَطَارَتْ فَأُطْلِعَ مِنَ الْكَوَّةِ فَإِذَا امْرَأَةٌ تَغْتَسِلُ، فَهَوَّاهَا وَهَمَّ بِتَزْوِيجِهَا، وَكَانَ لَهَا بَعْلٌ يُقَالُ لَهُ: «أُورِيَا» فَبَعَثَ بِهِ إِلَىٰ بَعْضِ السَّرَايَا وَأَمَرَ بِتَقْدِيمِهِ <sup>(٤)</sup> أَمَامَ التَّابُوتِ الَّذِي فِيهِ السَّكِينَةُ وَكَانَ غَرَضُهُ أَنْ يُقْتَلَ فَيَتَزَوَّجَ بِامْرَأَتِهِ، فَأَرْسَلَ اللَّهُ إِلَيْهِ الْمَلَائِكَةَ فِي صُورَةِ خَصْمَيْنِ لِيُبَكِّتَاهُ <sup>(٥)</sup> عَلَىٰ خَطِيئَتِهِ وَكُنْيَا عَنِ النِّسَاءِ بِالنَّعَاجِ» <sup>(٦)</sup> . وَ عَلَيْكُمْ

١ - ص : ٢١ إلى ٢٥ .

٢ - فِي أَصْلِنَا : «فَكَادَ» ، وَفِي ق : «وَكَادَ» ، وَأُثْبِتْنَاهُ مِنْ : ن ، ع ، م وَ ر .

٣ - الْكَوَّةُ ، وَيَضُمُّ ، وَالْكَوُّ : الْخَرَقُ فِي الْحَائِطِ . (الْقَامُوسُ)

٤ - فِي ن : «أَمْرُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ» ، وَفِي ق : «أَمْرُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ» ، وَفِي م وَ ع : «أَمْرُهُ بِتَقْدِيمِهِ» .

٥ - قَالَ فِي النَّهَايَةِ الْأَثِيرِيَّةِ : «التَّبَكُّيْتُ : التَّقْرِيعُ وَالتَّوْبِيخُ . قَالَ الْهَرَوِيُّ : وَ قَدْ يَكُونُ بِالْيَدِ

وَالْعَصَا وَنَحْوَهُ» .

٦ - كُنِيَ بِهِ عَنْ كَذَا - مِنْ بَابِ ضَرْبٍ - : تَكَلَّمَ بِمَا يَسْتَدَلُّ بِهِ عَلَيْهِ ، أَوْ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ وَ هُوَ

يُرِيدُ غَيْرَهُ فَهُوَ كَانٍ وَ ذَاكَ مَكْنِيٌّ عَنْهُ . (أَقْرَبُ الْمَوَارِدِ) وَ لِلْخَبَرِ بَيَانٌ لِلْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ

فِي جَوَابِ إِشْكَالِ الْخَصْمِ عَنِ الْآيَةِ ، فَمَنْ أَرَادَ الْاطَّلَاعَ فَلْيَرَاجِعْ عَيُونَ أَخْبَارِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ ج ١ ص

٣٩٢ طَبَعَ مَكْتَبَةُ الصَّدُوقِ .

في هذه الآيات سؤالٌ من وجه آخر؛ وهو أنَّ الملائكة لا تكذب فكيف قالوا: «خَضَمَانِ بَغَى بَغْضُنَا عَلَى بَغْضٍ»؟ وكيف قال أحدهما: «إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَفْجَةً وَلِي نَفْجَةٌ وَحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا - إِلَى آخِرِ الآياتِ» ولم يكن من كل ذلك شيء؟.

الجواب قلنا: نحن نفسر<sup>(١)</sup> الآية ونبين أنَّه لا دلالة في شيء منها على وقوع الخطأ من داود عليه السلام فهو الذي يحتاج إليه، فأما الرواية المدعاة فساقطة مزدولة<sup>(٢)</sup> لتضمينها خلاف ما يقتضيه العقول في الأنبياء عليهم السلام، وقد طعن في روايتها بما هو معروف ولا حاجة بنا إلى ذكره.

وأما قوله تعالى: «هَلْ أَتَتْكَ نَبُوءَاتُ الْخَصَمِ» فالخصم مصدر لا يجمع ولا يثنى ولا يؤنث، ثم قال: «إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ» فكُنِيَ عنهم بكناية الجماعة. وقيل في ذلك أنَّه أخرج الكلام على المعنى دون اللفظ، لأنَّ الخصمين ههنا كالقبيلتين أو الجنسين، وقيل: بل جمع، لأنَّ الاثنين أقلُّ الجمع وأوله، لأنَّ فيهما معنى الانضمام والاجتماع، وقيل: بل كان مع هذين الخصمين غيرهما ممن يُعينهما ويؤيِّدهما، فإنَّ العادة جارية فيمن يأتي باب السلطان بأن يحضر معه الشفعاء والمعاونون، فأما خوفه منهما فلاَّنه [عليه السلام] كان خالياً<sup>(٣)</sup> بالعبادة في وقت لا يدخل عليه فيه أحدٌ على مجرى عادته فراعته منهما أنَّهما أتيا في غير وقت الدُّخول، أو لأنَّهما دخلا من غير المكان المعهود، وقولهما: «خَضَمَانِ بَغَى بَغْضُنَا عَلَى بَغْضٍ» جرى على التقدير

١ - كذا في نسخة: ن و م، وفي الأصل: «نَقِصَّ»، وفي ق: «بِمَقْتَضَى».

٢ - الأزديال: الإزالة. (القاموس) وفي ن: «مردودة مزدولة»، وفي م، ق و هامش ع:

«مردودة».

٣ - في أصلنا: «كان خالي»، أثبتناه من سائر النسخ.

والتَّمثِيل ، و هو كلام مقطوع عن أوّله ، و تقديره : أرأيت لو كنّا كذلك واحتكمنا إليك . ولا بدّ لكلّ أحدٍ <sup>(١)</sup> من الإضرار في هذه الآية وإلّا لم يصحّ الكلام ، لأنّ « خصمان » لا يجوز أن يبتدء به ، وقال المفسّرون : تقدير الكلام : « نحن خصمان » قالوا : وهذا ممّا يضره المتكلّم و يضر للمتكلّم أيضاً فيقول المتكلّم : سامعٌ مطيعٌ ، أي أنا كذلك ، و يقول القافلون <sup>(٢)</sup> من الحجّ « آثبون تائبون ، لرّبنا حامدون » أي نحن كذلك .

وقال الشاعر :

وَقُولَا إِذَا جَاوَزْتُمَا أَرْضَ عَامِرٍ      وَ جَاوَزْتُمَا الْحَيَّينِ نَهْدًا وَ خَشَعًا

نَزِيعَانِ مِنْ جَرَمِ بْنِ زَبَّانٍ إِنَّهُمْ      أَبُو أَنْ يَمِيرُوا <sup>(٣)</sup> فِي الْهَزَاهِرِ مَحْجَمًا <sup>(٤)</sup>

أي نحن نزيعان .

و يقال للمتكلّم : مطاع معان ، و يقال له : أراحلٌ أم مقيمٌ .

وقال الشاعر :

تَقُولُ ابْنَةُ الْكَعْبِيِّ لَمَّا لَقِيَتْهَا <sup>(٥)</sup>      أَمُنْطَلِقُ فِي الْجَيْشِ أَمْ مُتَثَاوِلُ

أي أنت كذلك ، فإذا كان لا بدّ في الكلام من إضرار فليس لهم بأن يضرروا شيئاً بأولى منّا إذا أضمرنا سواه .

فأمّا قوله : « إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً - إلى آخر الآية » فإنّما هو أيضاً على وجه التّقدير والتّمثيل اللّذين قدّمناهما ، و حذفنا من الكلام ما

١ - في ن ، ع و م : « واحد » . ٢ - في ق و هامش م : « القابلون » .

٣ - في هامش الأصل ، ن ، ع و ق : « يجيروا » ، وفي م : « يجيزوا » .

٤ - تمثّل به الفرّاء في تفسيره بمعنى « خصمان » في سورة ص ، وكذا الشّعرا الآتي . راجع الشّعرا والشّعراء ص ٢٣٠ .

٥ - في معاني القرآن للفرّاء : « يوم لقيتها » .

يقتضي فيه التّقدير ، و معنى 'قوله : « وَ عَزَّيْ » أي صار أعزّ مني ، و قيل : إنّه أراد : قهّرنِي و غلبني ، فأما قوله : « لَقَدْ ظَلَمَكَ » من غير مسألة للخصم ، فإنّه أراد به إن كان الأمر كما ذكرت ، و معنى ' « ظَلَمَكَ » أي نقصك و ثلمك كما قال الله تعالى : « ءَاتَتْ أَكْلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا »<sup>(١)</sup> .

و معنى ' « ظَنَّ » قيل فيه وجهان أحدهما : أنّه أراد الظنّ المعروف الَّذي هو بخلاف اليقين . والوجه الآخر : أنّه أراد العلم واليقين لأنّ الظنّ قد يرد بمعنى العلم ، قال الله تعالى : « وَ رَأَى الْمَجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا »<sup>(٢)</sup> و ليس يجوز أن يكون أهل الآخرة ظانّين لدخول النار ، بل عالمين قاطعين . و قال الشاعر<sup>(٣)</sup> :

فَقُلْتُ لَهُمْ ظَنُّوا بِالْفَى مُدَجِّجٌ<sup>(٤)</sup> سَرَاتُهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرِّدِ<sup>(٥)</sup>

[أي أيقنوا] والفتنة في قوله تعالى : « وَ ظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَتْهُ » هي الاختبار والامتحان ولا وجه لها إلّا ذلك في هذا الموضع ، كما قال الله تعالى : « وَ فَتَنَّاكَ فَتُونًا »<sup>(٦)</sup> .

فأما الاستغفار والسُّجود فلم يكونا لذنب<sup>(٧)</sup> كان في الحال ، و لا فيما سلف على ما ظنّه بعض مَنْ تكلم في هذا الباب بل على سبيل الانقطاع إلى الله تعالى والخضوع له والتّذلل والعبادة والسُّجود وقد يفعله الناس

١ و ٢ - الكهف : ٣٣ و ٥٣ .

٣ - هو دريد بن الصّمة الجشمي البكريّ من هوازن ، من الأبطال و الشعراء و هو سيّد بني الجشم ، عمّر عمراً طويلاً .

٤ - في ن و ع : « بإلقاء مدحج » ، و في م : « بي الفى مدحج » ، و في ر : « بالفى مدحج » و في ق : « بالفى مدحج » .

٥ - في ر : « المسود » . ٦ - طه : ٤٠ .

٧ - في أصلنا : « يكون بالذنب » ، و أثبتناه من سائر النسخ .

كثيراً عند النعم التي تتجدد<sup>(١)</sup> عليهم و تنزل و تؤل [و ترد] إليهم<sup>(٢)</sup> شكراً لمولاهما وكذلك قد يسبحون ويستغفرون الله تعالى تعظيماً و شكراً و عبادة . فأمّا قوله تعالى : « وَ خَرَّ رَاكِعًا وَ أَنَابَ » فالإنابة هي الرجوع و لما كان داود عليه السلام بما فعله راجعاً إلى الله تعالى و منقطعاً إليه قيل فيه : إنه أناب كما يقال في التائب الراجع إلى التوبة و الندم : إنه منيب . فأمّا قوله تعالى : « فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ » فمعناه أنا قبلناه منه و كتبنا له الثواب عليه فأخرج الجزاء على لفظ المجازي<sup>(٣)</sup> به . كما قال تعالى : « يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ »<sup>(٤)</sup> . وقال جلّ وعزّ : « اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ »<sup>(٥)</sup> فأخرج الجزاء على لفظ المجازي عليه . قال الشاعر<sup>(٦)</sup> :

أَلَا لَا يَجْهَلْنَ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَتَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ<sup>(٧)</sup>

و لما كان المقصود في الاستغفار و التوبة إنما هو القبول قيل في جوابه « غَفَرْنَا »<sup>(٨)</sup> أي فعلنا المقصود به ، و كذلك لما كان الاستغفار على طريق الخضوع و العبادة المقصود به القربة و الثواب ، قيل في جوابه « غفرنا » مكان « قبلنا » ، على أن من ذهب إلى أن داود عليه السلام فعل صغيرة لا بد من أن يحمل قوله تعالى : « غَفَرْنَا » على غير إسقاط العقاب ، لأن العقاب قد

١ - في الأصل : « تجدد » ، و أثبتناه من ن ، ع ، ق و م .

٢ - في أصلنا : « عليهم تؤل إليهم » ، و أثبتناه من ن و ع . وفي ق : « عليهم ينزل إليهم » ، و في ر : « عليهم تنزل إليهم » ، و في م : « عليهم تنزل إليهم » .

٣ - في ن ، ق و هامش ع : « المجازات » . ٤ - النساء : ١٤٢ . ٥ - البقرة : ١٥ .

٦ - كان من معلقات سبع و قائله عمرو بن كلثوم .

٧ - راجع الأمالي للمؤلف رحمه الله ج ١ ص ٣٢٧ و ج ٢ ص ١٤٧ .

٨ - في ن و ع : « فغفرنا لك » ، و في م : « غفرنا لك » ، و في ق : « فغفرنا » .

سقط بما هناك من الثواب الكثير من غير استغفار ولا توبة ومن جاوز على داود عليه السلام الصغيرة يقول: إن استغفاره عليه السلام كان لأحد أمور:

أولها: [أن] <sup>(١)</sup> أوريا بن حنان <sup>(٢)</sup> لما أخرجه في بعض ثغوره قُتل وكان داود عليه السلام عالماً بحال <sup>(٣)</sup> زوجته مالت <sup>(٤)</sup> نفسه إلى نكاحها بعده، فقل غمّه <sup>(٥)</sup> بقتله لميل طبعه إلى نكاح زوجته فعوتب على ذلك بنزول الملكين من حيث حمله ميل الطبع على أن قل غمّه بمؤمن يقتل من أصحابه <sup>(٦)</sup>.

و ثانيها: أنه روي أن امرأة خطبها أوريا بن حنان ليتزوجها وبلغ داود عليه السلام جماها فخطبها أيضاً فزوجها أهلها بداود عليه السلام وقدّمه على أوريا وغيره، فعوتب عليه على الحرص على الدنيا وأنه خطب امرأة قد خطبها غيره حتى قدّم عليه.

و ثالثها: أنه روي أن امرأة تقدّمت مع <sup>(٧)</sup> زوجها إليه في مخاصمة بينهما من غير محاكمة، ولكن على سبيل الوساطة، وطال الكلام بينهما وتردد فعرض داود عليه السلام للرجل بالنزول عن المرأة لا على سبيل الحكم لكن على سبيل التوسط والاستصلاح، كما يقول أحدنا لغيره: «إذا كنت لا ترضى زوجتك هذه ولا تقوم بالواجب من نفقتها فأنزل عنها» فقدّر الرجل أن ذلك حكم منه لا تعريض <sup>(٨)</sup> فنزل عنها وتزوجها داود عليه السلام فأتاه الملكان ينبّهانه على التّقصير في ترك تبين مراده للرجل وأنه كان

١ - ما بين المعقوفين ليس في أصلنا، و موجود في نسخة: ن، ع، م، ق و ر.

٢ - في ر: «ابن حيان» هنا وما يأتي. ٣ - في ن، ع، ق، م و ر: «بجمال».

٤ - في ن، ع و م: «فمالت». ٥ - في م: «فقد غمّه».

٦ - في ن، ع و ق: «قتل من أصحابه». ٧ - في ن و ع: «هي و».

٨ - في أصلنا: «عرض»، وأثبتناه من ن، ع. وفي ق: «تعريض».

على سبيل العرض لا الحكم .

ورابعها : أن سبب ذلك أن داود عليه السلام كان متشاغلاً بعبادته في محرابه فأتاه رجل وامرأة يتحاكمان فنظر إلى المرأة ليعرفها بعينها فيحكم لها أو عليها و ذلك نظر مباح على هذا الوجه ، فالتت نفسه [إليها] ميل الخلقة والطباع ففصل بينهما و عاد إلى عبادته فشغله الفكر في أمرها و تعلق القلب بها عن بعض نوافله التي كان وظفها على نفسه فعوتب .

وخامسها : أن المعصية منه إنما كانت بالعجلة في الحكم قبل التثبت و قد كان يجب عليه لما سمع الدّعوى من أحد الخصمين أن يسأل الآخر عما عنده فيها ولا يقضي عليه قبل المسألة . ومن أجاب بهذا الجواب قال : إن الفرع من دخولها عليه في غير وقت العادة أنساه التثبت والتحفظ .

وكل هذه الوجوه لا يجوز على الأنبياء عليهم السلام لأن فيها ما هو معصية و قد بينّا أن المعاصي لا تجوز عليهم ، وفيها ما هو منفر وإن لم يكن معصية ، مثل أن يخطب امرأة خطبها رجل من أصحابه فتقدم عليه و تزوّجها ، و مثل التعريض بالنزول عن المرأة وهو لا يريد الحكم .

فأما الاشتغال عن النوافل فلا يجوز أن يقع عليه عتاب ، لأنه ليس بمعصية ولا هو أيضاً منفر .

فأما من زعم أنه عرض أوريا للقتل وقدمه أمام التّابوت عمداً حتى يُقتل ، فقوله أوضح فساداً من أن نتشاغل برده ، و قد روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال : « لا أوتي برجل يزعم أن داود عليه السلام تزوّج بامرأة أوريا إلا جلّده حديين ؛ حداً للنّبوة و حداً للإسلام » .

فأما أبو مسلم فإنه قال : « لا يمتنع أن يكون الدّاخلان على داود عليه السلام كانا



خَصَمَيْنِ مِنَ الْبَشَرِ وَأَنْ يَكُونَ ذَكَرُ النَّعَاجِ مَحْمُولاً عَلَى الْحَقِيقَةِ دُونَ الْكِنَايَةِ ، وَإِنَّمَا ارْتَاعَ مِنْهَا لِدُخُولِهَا مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ وَعَلَى غَيْرِ مَجْرَى الْعَادَةِ ، قَالَ : وَلَيْسَ فِي ظَاهِرِ التَّلَاوَةِ مَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَا مُلْكَيْنِ .  
وَهَذَا الْجَوَابُ نَسْتَعْنِي مَعَهُ عَمَّا تَأَوَّلْنَا بِهِ قَوْلَهُمَا وَدَعَوَى أَحَدَهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ وَذَكَرِ النَّعَاجِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

### ﴿سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾

[مَسْأَلَةٌ] <sup>(١)</sup> فَإِنْ قِيلَ : فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ \* إِذْ عَرَضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصُّفُتُ الْجِيَادُ \* فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ \* رُدُّوَهَا عَلَيَّ فَنُفِخَ بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ » <sup>(٢)</sup> أَوْ لَيْسَ ظَاهِرُ هَذِهِ الْآيَاتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَشَاهِدَةَ الْخَيْلِ أَهْلَاهُ وَشَغْلَهُ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ حَتَّى رَوَى أَنَّ الصَّلَاةَ فَاتَتْهُ ، وَقِيلَ : إِنَّهَا صَلَاةُ الْعَصْرِ ، ثُمَّ إِنَّهُ عَرَقَ الْخَيْلَ <sup>(٣)</sup> وَقَطَعَ سُوقَهَا وَأَعْنَاقَهَا غِيظاً عَلَيْهَا ، وَهَذَا كُلُّهُ فَعْلٌ يَقْتَضِي ظَاهِرَهُ الْقُبْحَ .

الْجَوَابُ قُلْنَا : أَمَّا ظَاهِرُ الْآيَةِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى إِضَافَةِ قَبِيحٍ إِلَى سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَالرَّوَايَةُ إِذَا كَانَتْ مُخَالَفَةً لِمَا تَقْتَضِيهِ الْأَدَلَّةُ لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهَا لَوْ كَانَتْ قَوِيَّةً ظَاهِرَةً ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَتْ ضَعِيفَةً وَاهِيَةً ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ - عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ابْتَدَأَ الْآيَةَ بِمَدْحِهِ وَتَقْرِيطِهِ <sup>(٤)</sup>

١ - ما بين المعقوفين ليس في أصلنا ، ووجود في نسخة : ن ، ع ، ق ، م و ر .

٢ - ص : ٣٠ إلى ٣٢ .

٣ - أي قطع عرقوبها ، والعرقوب كجمهور : من الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها أي بين موصل الوظيف والساق . والسوق جمع الساق . (أقرب الموارد)

٤ - في ن ، ع و م : « تعريفه » ، وفي ق : « تعريضه » .

والثناء عليه فقال : « نِعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ » ، وليس يجوز أن يثني عليه بهذا الثناء ثُمَّ يَتَّبِعُهُ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ بِإِضَافَةِ الْقَبِيحِ إِلَيْهِ وَأَنَّهُ يُلْهِي بِعَرَضِ الْخَيْلِ عَنْ فِعْلِ الْمَفْرُوضِ عَلَيْهِ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ الظَّاهِرُ أَنَّ حُبَّهُ لِلْخَيْلِ وَشَغْفَهُ بِهَا كَانَ عَنْ إِذْنِ رَبِّهِ وَبَأَمْرِهِ<sup>(١)</sup> وَبِتَذْكِرِهِ إِيَّاهُ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَمَرَنَا بِارْتِبَاطِ الْخَيْلِ وَإِعْدَادِهَا لِمَحَارِبَةِ الْأَعْدَاءِ<sup>(٢)</sup> فَلَا يَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ سَلِيمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَأْمُورًا بِمِثْلِ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « إِنِّي أُحِبُّ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي » لِيُعْلَمَ مَنْ حَضَرَهُ أَنْ اشْتَغَالَه بِهَا وَاسْتَعَادَتْهُ<sup>(٣)</sup> لَهَا لَمْ يَكُنْ هَوَاً وَلَا لَعِباً ، وَإِنَّمَا تَبَعَ فِيهِ أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى وَآثَرُ طَاعَتِهِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : « أُحِبُّ حُبَّ الْخَيْرِ » ففِيهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ أَرَادَ « أُحِبُّ حُبًّا » ثُمَّ أَضَافَ الْحَبَّ إِلَى الْخَيْرِ .

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ : أَنَّهُ أَرَادَ « أُحِبُّ اتِّخَاذَ الْخَيْرِ » فَجَعَلَ بَدَلَ قَوْلِهِ : « اتَّخَاذَ الْخَيْرِ » « حُبَّ الْخَيْرِ » ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : « رُدُّوَهَا عَلَيَّ » فَهُوَ الْخَيْلُ لَا مُحَالَةً عَلَى مَذْهَبِ سَائِرِ أَهْلِ التَّفْسِيرِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : « حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ » فَإِنَّ أَبَا مُسْلِمٍ مُحَمَّدَ بْنَ بَجْرٍ وَحْدَهُ قَالَ : إِنَّهُ عَائِدٌ إِلَى الْخَيْلِ دُونَ الشَّمْسِ لِأَنَّ الشَّمْسَ لَمْ يَجْرُهَا ذَكَرٌ فِي الْقِصَّةِ وَقَدْ جَرَى لِلْخَيْلِ ذَكَرٌ ، فَرَدَّ إِلَيْهَا أَوَّلَى إِذَا كَانَتْ لَهُ مُحْتَمَلَةٌ ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ يَبْرِي النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ : إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : « حَتَّى تَوَارَتْ [بِالْحِجَابِ] » كُنَايَةٌ عَنِ الشَّمْسِ فَلَيْسَ فِي ظَاهِرِ الْقُرْآنِ أَيْضاً عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّوَارِي كَانَ

١ - فِي ن ، ق ، م وَر : « عَنْ إِذْنِ رَبِّهِ بِأَمْرِهِ » .

٢ - فِيهِ مَا لَا يَخْفَى ، فَإِنَّ الْأَمْرَ بِإِعْدَادِ مَا اسْتَطَعْنَا مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ كَانَ لَتَرْهيبِ الْعَدُوِّ ، لَا لِمَحَارِبَتِهِ ، فَتَدَبَّرْ .

٣ - فِي ن وَهَامِشِ ع وَ م : « اسْتَعْدَادُهُ » .

سبباً لفوت الصَّلَاة ولا يمتنع أن يكون ذكر ذلك [السَّبب] <sup>(١)</sup> على سبيل الغاية لعرض الخيل عليه ، ثمَّ استعادته لها .

فأمَّا أبو عليُّ الجبَّائيُّ وغيره فإنَّه ذهب إلى أنَّ الشَّمْس لما تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ وَغَابَتْ كان ذلك سبباً لترك عِبَادَةِ كان يتعَبَّد بها بِالْعَشِيِّ وَصَلَاة نافلة كان يَصَلِّيها فَنَسِيها شُغْلاً بهذه الخيل وإعجاباً بتقليبها ، فقال هذا القول على سبيل الاغْتِمَام لما فاتته مِنَ الطَّاعَةِ <sup>(٢)</sup> .

و هذا الوجه أيضاً لا يقتضي إضافة قبيح إليه ﷺ لأنَّ ترك النافلة ليس بقبيح ولا معصية .

وأما قوله [تعالى] : « فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ » فقد قيل فيه وجوه : منها : أنَّه عرقبها و مسح أعناقها و سَوْقها بالسَّيْف مِنْ حَيْثُ شَغَلَتْهُ عَنِ الطَّاعَةِ ولم يكن ذلك على سبيل العقوبة لها لكن حتَّى لا يتشاغل في المستقبل بها عن الطَّاعَات لأنَّ للإنسان أن يذبح فرسه لأكل لحمه فكيف إذا انضاف إلى ذلك وجهٌ آخر يحسُّنه ، وقد قيل : إنَّه يجوز أن يكون لما كانت الخيل أعزَّ ماله عليه أراد أن يكفِّر عن تفريطه في النافلة بذبحها و التَّصَدُّق بلحمها على المساكين ، قالوا : فلمَّا رأى حسن الخيل و راقته <sup>(٣)</sup> و أعجبته أراد أن يتقرَّب إلى الله تعالى بالمعجب له الرَّايق في عينه . و يشهد بصحَّة هذا المذهب قوله تعالى : « لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » <sup>(٤)</sup> .

فأمَّا أبو مسلم فإنَّه ضَعَّف هذا الوجه وقال : لم يجز للسَّيْف ذكرٌ فيضاف المسح إليه ، ولا يسمَّى العرب الضَّرْب بالسَّيْف والقطع به مسحاً ، قال :

١ - كذا في نسخة ر . ٢ - في نسخة ر : « من الصَّلَاة » .

٣ - راق الشيء فلاناً : أعجبه . ٤ - آل عمران : ٩٢ .

فإن ذهب ذاهبٌ إلى قول الشاعر :

مُذْمِنٌ يَجْلُو<sup>(١)</sup> بِأَطْرَافِ الذَّرَى دَنَسَ الْأَسْوَقِ بِالْعَضْبِ الْأَفْلِ<sup>(٢)</sup>

فإن هذا الشاعر يعني أنه عرقب الإبل للأضياف فمسح بأسنمتها<sup>(٣)</sup> ما صار على سيفه من دنس عراقيها وهو الدَّم الَّذِي أَصَابَهُ مِنْهَا ، وليس في الآية ما يوجب ذلك ولا يقاربه ، وليس الَّذِي أَنْكَرَهُ أَبُو مُسْلِمٍ بِمَنْكَرٍ لِأَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ التَّأْوِيلِ وَفِيهِمْ مَنْ يَشَارُ إِلَيْهِ فِي اللَّغَةِ رَوَى أَنَّ الْمَسْحَ هُنَا هُوَ الْقَطْعُ ، وَفِي الِاسْتِعْمَالِ الْمَعْرُوفِ : « مَسَحَهُ بِالسَّيْفِ إِذَا قَطَعَهُ وَبَتَرَهُ » ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ : « مَسَحَ عِلَاوَتَهَا أَيْ ضَرَبَهَا » .

وَمِنْهَا : أَنْ يَكُونَ مَعْنَى مَسَحَهَا هُوَ أَنَّهُ أَمَرَّ يَدَهُ عَلَيْهَا صِيَانَةً لَهَا ، وَإِكْرَامًا لَمَّا رَأَى مِنْ حُسْنِهَا ، فَمِنْ عَادَةٍ مَنْ عُرِضَتْ عَلَيْهِ الْخَيْلُ أَنْ يَمُرَّ يَدَهُ عَلَى أَعْرَافِهَا وَأَعْنَاقِهَا وَقَوَائِمِهَا .

وَمِنْهَا : أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْمَسْحِ هُنَا هُوَ الْغَسْلُ ، فَإِنَّ الْعَرَبَ تَسْمِي الْغَسْلَ مَسْحًا ، فَكَأَنَّهُ لَمَّا رَأَى حُسْنَهَا أَرَادَ صِيَانَتَهَا وَإِكْرَامَهَا فَغَسَلَ قَوَائِمَهَا وَأَعْنَاقَهَا ، وَكُلُّ هَذَا وَاضِحٌ .

مَسْأَلَةٌ فَإِنْ قِيلَ : فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَ لَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَ أَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ »<sup>(٤)</sup> أَوْ لَيْسَ قَدْ رُوِيَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ جَنِيًّا اسْمُهُ صَخْرٌ ، تَمَثَّلَ عَلَى صُورَتِهِ وَجَلَسَ عَلَى سَرِيرِهِ ، وَأَنَّهُ أَخَذَ خَاتَمَهُ الَّذِي فِيهِ النُّبُوَّةُ

١ - جلا السيف والمرآة يجلوها : صقلهما .

٢ - الْعَضْبُ - مصدر - : السيف القاطع ، يقال : « سَيْفٌ عَضْبٌ » أي قاطع ، وصف بالمصدر .  
والأفيل : صغير الإبل ، والجمع : إفال وأفائل . والأسوق جمع الساق .

٣ - جمع السنام ، وهو حذبة في ظهر البعير .

٤ - ص : ٣٤ .

فألقاه في البحر فذهبت نبوته ، وأنكره قومه حتى عاد إليه من بطن-  
السّمكة<sup>(١)</sup> .

الجواب قلنا : أمّا ما رواه القصاص الجهال في هذا الباب فليس ممّا  
يذهب على عاقل بطلانه وأنّ مثله لا يجوز على الأنبياء ﷺ ، وأنّ النبوة  
لا تكون في خاتم ولا يسلبها النبي ﷺ ولا تنزع عنه ، وأنّ الله تعالى لا  
يُمكنُ الجنيّ من التمثيل<sup>(٢)</sup> بصورة النبي ﷺ ولا غير ذلك ممّا افتروا به على  
النبي ﷺ ، وإنّما الكلام على ما يقتضيه ظاهر القرآن وليس في الظاهر  
أكثر من أن جسداً أُلقي على كرسيه على سبيل الفتنة له ، وهي الاختبار  
والامتحان مثل قوله [تعالى] : « أَلَمْ \* أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا  
وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ \* وَ لَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ  
الْكَاذِبِينَ »<sup>(٣)</sup> والكلام في ذلك الجسد ما هو إنّما يرجع فيه إلى الرواية  
الصّحيحة التي لا تقتضي إضافة قبيح إليه تعالى ، وقد قيل في ذلك أشياء :  
منها : أن سليمان عليه السلام قال يوماً في مجلسه - وفيه جمع كثير - : لأطوفنّ  
الليلة على مائة امرأة تلد كل امرأةٍ منهنّ غلاماً يضرب بالسيف في  
سبيل الله<sup>(٤)</sup> . وكان له - فيما روي - عدد كثير من السّراري ، فأخرج  
كلامه على سبيل المحبّة لهذه الحال فنزّهه الله تعالى عن الكلام الذي ظاهره

١ - راجع تفصيل الكلام لقضايا داود و سليمان عليه السلام تفسير روح الجنان لأبي الفتوح  
الرازي ج ٩ ص ٢٦٥ ، وفيه أيضاً بيانات للعلامة الشّعراني رحمه الله .

٢ - في أصلنا : « التمثيل » ، وأثبتناه من : ن ، ع و ق .

٣ - العنكبوت : ١ إلى ٣ .

٤ - زاد به في البحار نقلاً عن مجمع البيان : « ولم يقل إن شاء الله » . وقوله : « مائة امرأة »

فيه : « سبعين امرأة » .

الحرص على الدنيا والتشبُّث بها لئلا يقتدى به في ذلك فلم تحمل من نِسائه إلا امرأة واحدة [فأَلَقَتْ] <sup>(١)</sup> ولداً ميّثاً فحمل حتى وضع على كرسیه جسداً بلا روح تنبهاً له على أنه ما كان يحبُّ أن يظهر منه ما ظهر ، فاستغفر ربّه وفزع إلى الصّلاة والدّعاء .

وهذا الوجه إذا صحَّ ليس يقتضي معصية صغيرة على ما ظنّه بعضهم حتّى نسب الاستغفار والإنابة إلى ذلك ، لأنَّ محبّة الدنيا على الوجه المباح ليس بذنب وإن كان غيره أولى منه ، والاستغفار عقيب هذه الحال لا يدلُّ على وقوع ذنب في الحال ولا قبلها ، بل يكون محمولاً على ما ذكرناه آنفاً في قصّة داود عليه السلام من الانقطاع إلى الله تعالى و طلب ثوابه .

فأمّا قول بعضهم : « إنَّ ذنبه من حيث لم يستثن مشيئة الله تعالى لما قال : « تلد كلُّ واحدة <sup>(٢)</sup> منهنّ غلاماً » وهذا غلطٌ ، لأنّه عليه السلام وإن لم يستثن ذلك لفظاً فقد استثناه ضميراً واعتقاداً إذ لو كان قاطعاً مطلقاً للقول لكان كاذباً ، أو مطلقاً لما لا يأمن أن يكون كذباً وذلك لا يجوز عند مَنْ جَوَّز الصّغائر على الأنبياء عليهم السلام .

فأمّا قول بعضهم : إنّه عليه السلام [إنما عوتب واستغفر لأجل أن فريقيّن اختصما إليه أحدهما من أهل جرادة <sup>(٣)</sup> امرأة له كان يحبّها فأحبّ أن يقع القضاء لأهلها فحكم بين الفريقين بالحقّ وعوتب على محبّة موافقة الحكم لأهل امرأته ، فليس [هذا] <sup>(٤)</sup> أيضاً بشيء ، لأنَّ هذا المقدار الذي ذكروه

١ - ليس في أصلنا ، وأثبتناه من ن ، ع و هامش ق . وفي متن ق : « أتت » .

٢ - في ن وع : « امرأة واحدة » وفي ق : « امرأة » .

٣ - في م و هامش ق وع : « جواره » وأنَّ جرادة اسم امرأة سليمان عليه السلام .

٤ - ليس في أصلنا ، وأثبتناه من : ن ، ع و م .

ليس بذنب يقتضي عتاباً إذا كان لم يرد القضاء بما يوافق امرءاً ته على كل حال ، بل مال طبعه إلى أن يكون الحق موافقاً لقول فريقها وأن يتفق أن يكون في جهتها من غير أن يقتضي ذلك ميلٌ منه في الحكم أو عدول<sup>(١)</sup> عن الواجب .

ومنها : أنه روي أن الجن<sup>(٢)</sup> لما ولد لسليمان عليه السلام ولدوا قالوا : لنلقين من ولده مثل ما لقينا من أبيه ، فلما ولد له غلام أشفق عليه منهم فاسترضعه في المزن وهو السحاب ، فلم يشعر إلا وقد وضع على كرسيه ميتاً تنبهاً [له] على أن الحذر لا ينفع مع القدر .

ومنها : أنهم ذكروا أنه كان لسليمان عليه السلام ولد شاب ذكي وكان يحبه حباً شديداً ، فأماته الله تعالى على بساطه فجأةً بلا مرض ، اختباراً من الله تعالى لسليمان عليه السلام وابتلاءً لصبره في إماته ولده وألقى جسده على كرسيه . وقيل : إن الله جل ثناؤه أماته في حجره وهو على كرسيه فوضعه من حجره عليه .

ومنها : ما ذكره أبو مسلم فإنه قال : جائز أن يكون الجسد المذكور هو جسد سليمان عليه السلام وأن يكون ذلك لمرض امتحنه الله تعالى به ، وتلخيص الكلام : ولقد فتنا سليمان وألقينا منه على كرسيه جسداً . وذلك لشدة المرض . والعرب تقول في الإنسان إذا كان ضعيفاً : إنما هو<sup>(٣)</sup> لحم على وضم<sup>(٤)</sup> ، كما يقولون : إنما هو<sup>(٥)</sup> جسد بلا روح ، تغليظاً للعلّة ومبالغة في فرط الضعف . « ثم أناب » أي رجع إلى حال الصحة واستشهد على

١ - في ن وع : « عدولاً » . ٢ - في ن وع : « روي عن الحسن » .

٣ و ٥ - في ن وع : « إنه » . ٤ - الوضم - محرّكة - : خشبة الجزار يقطع عليها اللحم . و

في أساس البلاغة : « ومن المجاز : هو لحم على وضم ، للدليل » .

الاختصار، والحذف في الآية بقوله تعالى: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلَّآيَةً لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ»<sup>(١)</sup> ولو أتى بالكلام على شرحه لقال: يقول الذين كفروا منهم، أي من المجادلين كما قال تعالى: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ - إِلَى قَوْلِهِ: - وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا»<sup>(٢)</sup>.

وقال الأعشى<sup>(٣)</sup> في معنى الاختصار والحذف:

وَكَأَنَّ السَّمُوطَ<sup>(٤)</sup> عَكَفَهَا السَّلْكُ بِعُطْفِي جَيْدَاءٍ أُمَّ غَزَالٍ

ولو أتى بالشرح لقال: علقها<sup>(٥)</sup> السلك منها.

وقال كعب بن زهير<sup>(٦)</sup>:

زَالُوا فَمَا زَالَ أَنْكَاسٌ وَلَا كُشْفٌ<sup>(٧)</sup> عِنْدَ اللَّقَاءِ وَلَا مِيلٌ مَعَارِيزٍ<sup>(٨)</sup>

وإنما أراد: فما زال منهم أنكاس ولا كُشف، وشواهد هذا المعنى كثيرة.

مسألة فإن قيل: فما معنى قول سليمان عليه السلام «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا

١ - الأنعام: ٢٥.

٢ - الفتح: ٢٩.

٣ - تقدّم الكلام فيه ص ١٢١.

٤ - السموط: جمع سوط: وهو القلادة. وقوله: «عَكَفَهَا» أي حبسها ولم يدعها تتفرّق. وجاء هذا البيت في السيرة لابن هشام هكذا: «وَكَاَنَّ السَّمُوطَ عَكَفَهُ - إلخ»، وفي النسخ: «علقها»، وفي المتن كما في اللسان، والسلك جمع السلّة: وهو الخيط الذي يُخاط به الثوب.

٥ - كذا في جميع النسخ، والظاهر تصحيفه، والصواب: «عَكَفَهَا» أي حبسها.

٦ - مرّ ترجمته في ص ٨٣.

٧ - الأنكاس: جمع نكس، بالكسر، وهو الرّجل الضّعيف. و«لا كُشف» أي لا ينكشفون في الحرب أي لا ينهزمون. والميل: الذين لا يحسنون الرّكوب، والمعازيل الذين لا سلاح معهم.

٨ - الشعر والشعراء ص ٩٨، ولسان العرب ج ٩ ص ١٩٢.



يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ»<sup>(١)</sup> أو ليس ظاهر هذا القول منه [ﷺ] يقتضي الشَّحَّ والضَّنَّ والمنافسة ، لأنَّه لم يقنع بمسألة الملك حتَّى أضاف إلى ذلك أن يمنع غيره منه .

الجواب قلنا : قد ثبت أن الأنبياء ﷺ لا يسألون<sup>(٢)</sup> إلا ما يؤذن لهم في مسألته ، لاسيَّما إذا كانت المسألة ظاهرةً يعرفها قومهم ، وجائز أن يكون الله تعالى أعلم سليمان ﷺ أنَّه إن سأل مُلكاً لا يكون لغيره كان أصلح له في الدِّين ، والاستكثار من الطَّاعات ، وأعلمه أنَّ غيره لو سأل ذلك لم يُجِبْ إليه من حيث لا صلاح له فيه . ولو أنَّ أحدنا صرَّح في دُعائه بهذا الشرط حتَّى يقول : «اللَّهِمَّ اجْعَلْنِي أَيْسَرَ أَهْلِ زَمَانِي وَارْزُقْنِي مَا لَا يُسَاوِينِي فِيهِ غَيْرِي إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ ذَلِكَ أَصْلَحُ لِي وَأَنَّه أَدْعِي إِلَى مَا تَرِيدُهُ مِنِّي» لكان هذا الدُّعاء منه حسناً جميلاً ، وهو غير منسوب به إلى بُخْل ولا شُحٍّ ، وليس يمتنع أن يسأل النَّبِيُّ هذه المسألة من غير إذن إذا لم يكن ذلك بحضرة قومه بعد أن يكون هذا الشرط مراداً فيها ، وإن لم يكن منطوقاً به ، وعلى هذا الجواب اعتمد أبو عليَّ الجبَّائي .

ووجه آخر : وهو أن يكون ﷺ إنما التمس أن يكون مُلكه آيةً لنبوته ليسين<sup>(٣)</sup> بها عن غيره ممَّن ليس بنبيٍّ وقوله : « لا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي » أراد به : لا ينبغي لأحدٍ غيري ممَّن أنا مبعوثٌ إليه ولم يرد من بعده إلى يوم القيامة من النَّبِيِّينَ ﷺ . ونظير ذلك أنك تقول للرجل : «أنا أطيعك ثُمَّ لا أطيع أحداً بعدك» تريد : ثُمَّ لا أطيع أحداً سِوَاكَ . ولا تريد بلفظة «بعد»

١ - ص : ٣٥ .

٢ - في أصلنا : « تسأل » ، وأثبتناه من : ن ، ع و ق .

٣ - في أصلنا : « نبين » ، وأثبتناه من ن و ر . وفي ق و م : « يتبين » .

المستقبل ، وهذا وجه قريب قد ذكر أيضاً في هذه الآية .  
و مما لم يذكر فيها مما يحتمله الكلام أن يكون عليه السلام إنما سأل مُلْك الآخرة  
وثواب الجنة الذي لا يناله المستحق إلا بعد انقطاع التكليف وزوال المحنة ،  
فمعنى قوله : « لا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي » أي لا يستحقّه بعد وصولي إليه أحدٌ  
من حيث لا يصحّ أن يعمل ما يستحقّ به لانقطاع التكليف ، ويقوّي هذا  
الجواب قوله : « رَبِّ اغْفِرْ لِي » وهو من أحكام الآخرة .

و ليس لأحدٍ أن يقول : إنّ ظاهر الكلام بخلاف ما تأوّلتم ، لأنّ  
لفظة « بعدي » لا يفهم منها : بعد وصولي إلى الثواب ، و ذلك أنّ  
الظاهر غير مانع من التأويل الذي ذكرناه ولا منافٍ له ، لأنّه لا بدّ من أن  
تعلّق لفظة « بعدي » بشيءٍ من أحواله المعلّقة <sup>(١)</sup> به ، وإذا علّقناها بوصوله  
إلى الملّك كان ذلك في الفائدة <sup>(٢)</sup> و مطابقة الكلام كغيره ممّا يذكر في هذا  
الباب .

ألا ترى إنّنا إذا حملنا لفظة « بعدي » على : بعد نبوّتي ، أو : بعد مسألتي ،  
أو : مُلّكي ، كان ذلك كلّهُ في حصول الفائدة به يجري مجرى أن نحملها على  
بعد وصولي إلى الملّك فإنّ ذلك ممّا يقال فيه أيضاً : بعدي .

ألا ترى أنّ القائل يقول : دخلت الدار بعدي ، و وصلت إلى كذا و  
كذا بعدي ، و إنّما يريد : بعد دخولي و بعد وصولي ، وهذا واضحٌ  
بحمد الله .

\*\*\*\*\*

١ - في ن ، ق و ع : « المتعلّقة » ، و في م : « لتعلّقه » .

٢ - في هامش م : « الإفادة » .

## ﴿يونس عليه السلام﴾

مسألة فإن قيل : فما معنى قوله تعالى : « وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ »<sup>(١)</sup> وما معنى غضبه؟ وعلى من كان غضبه؟ وكيف ظن أن الله تعالى لا يقدر عليه، وذلك مما لا يظنه مثله، وكيف اعترف بأنه من الظالمين؛ والظلم قبيح؟.

الجواب قلنا : أمّا مَنْ ظَنَّ أَنَّ يونس عليه السلام خرج مغاضباً لرَبِّه من حيث لم يُنزل بقومه العذاب فقد خرج في الافتراء على الله تعالى وعلى الأنبياء ﷺ وسوء الظن بهم عن الحدِّ، وليس يجوز أن يغضب ربّه إلاّ مَنْ كان معادياً له وجاهلاً بأنّ الحكمة في سائر أفعاله، وهذا لا يليق باتباع الأنبياء ﷺ من المؤمنين فضلاً عمّن عصمه الله تعالى ورفع درجته، وأقبح من ذلك ظنُّ الجهال وإضافتهم إليه ﷺ أنّه ظنَّ أن ربّه لا يقدر عليه من جهة القدرة التي يصحُّ بها الفعل ويكاد يخرج عندنا مَنْ ظنَّ بالأنبياء ﷺ مثل ذلك عن باب التمييز والتكليف، وإنما كان غضبه ﷺ على قومه لمقامهم على تكذيبه وإصرارهم على الكفر، ويأسه من إقلاعهم<sup>(٢)</sup> وتوبيخهم، فخرج من بينهم خوفاً من أن ينزل العذاب بهم وهو مقيمٌ بينهم.

فأمّا قوله تعالى : « فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ » فعناه أنا لانضيق عليه المسلك ونشدّد عليه المحنة والتكليف، لأنّ ذلك مما يجوز أن يظنه النبيُّ عليه السلام

٢ - أقلع عن كذا : كفّ عنه وتركه .

١ - الأنبياء [ﷺ] : ٨٧ .

ولا شبهة في أن قول القائل : قدرتُ و قدرتُ - بالتخفيف والتشديد - معناه التضييق ، قال الله تعالى : « وَمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ »<sup>(١)</sup> وقال تعالى : « اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ »<sup>(٢)</sup> أي يوسع و يضيق ، و قال تعالى : « وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ »<sup>(٣)</sup> أي ضيق ، والتضييق الذي قدره الله عليه هو ما لحقه من الحصول في بطن الحوت ، و ما في ذلك<sup>(٤)</sup> من المشقة الشديدة إلى أن نجاه الله تعالى منها .

و أما قوله تعالى : « فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَنَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ » فهو على سبيل الانقطاع إلى الله تعالى والخشوع له والخضوع بين يديه ، لأنه لما دعاه فكشف ما امتحنه به و سأل أن ينجيه من الظلمات التي هي ظلمة البحر و ظلمة بطن الحوت [و ظلمة الليل] فعل ما يفعله الخاضع و الخاشع من الانقطاع والاعتراف بالتقصير و ليس لأحد أن يقول : كيف يعترف بأنه كان من الظالمين ، و لم يقع منه ظلم ، و هل هذا إلا الكذب بعينه و ليس يجوز أن يكذب النبي ﷺ في حال الخضوع ولا غيره ، و ذلك أنه يمكن أن يريد بقوله : « إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ » أي من الجنس الذين يقع منهم الظلم فيكون صدقاً ، وأن ورد على سبيل الخضوع والخشوع ، لأن جنس البشر لا يمتنع منه وقوع الظلم .

فإن قيل : فأبي فائدة في أن يضيف نفسه إلى الجنس الذين يقع منهم الظلم إذا كان الظلم منتفياً عنه في نفسه ؟ .

قلنا : الفائدة في ذلك التظامن<sup>(٥)</sup> لله تعالى والتخاضع ونفي التكبر والتجبر

١ - الطلاق : ٧ . ٢ - الرعد : ٢٦ . ٣ - الفجر : ١٦ .

٤ - في ن و هامش ع و ق : « ما ناله في ذلك » ، و في نسخة ر : « ما لحقه في ذلك » .

٥ - في ن و ع : « ذلك التظاهر والتظامن » .

لأنَّ مَنْ كان مجتهداً في رَغْبَةٍ إلى ملكٍ قد ير فلا بدَّ مِنْ أن يتطأطأ له و يجتهد<sup>(١)</sup> في الخضوع بين يديه ، و مِنْ أكبر الخضوع أن يضيف نفسه إلى القبيل الذين<sup>(٢)</sup> يخطئون و يصيبون ، كما يقول الإنسان - إذا أراد أن يكسر نفسه و ينفي عنها دواعي الكبر و الخيلاء - : « إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْبَشَرِ وَ لَسْتُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ » ، و « أَنَا تَمَنُّ يَخْطِئُ وَ يَصِيبُ » ، و هو لا يريد إضافة الخطأ إلى نفسه في الحال بل يكون الفائدة ما ذكرناها .

و وجهٌ آخر : و هو أَنَا قد بَيَّنَّا في قصَّة آدم ﷺ لما تأوَّلنا قوله تعالى : « رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا »<sup>(٣)</sup> أنَّ المراد بذلك أَنَا نقصناها الثَّوَابَ و بخسناها حظَّها منه ، لأنَّ الظُّلْمَ في أصل اللُّغَةِ هو النِّقْصُ و الثَّلْمُ ، و مَنْ ترك المندوب إليه - و هو لو فعله لاستحقَّ الثَّوَابَ - يجوز أن يقول : إِنَّهُ ظَلَمَ نَفْسَهُ مِنْ حَيْثُ نَقَصَهَا ذَلِكَ الثَّوَابَ ، و ليس يمتنع أن يكون يونس ﷺ أراد هذا المعنى لأنَّه لا محالة قد ترك كثيراً من النَّدْبِ ، فَإِنَّ اسْتِيفَاءَ جَمِيعِ النَّدْبِ يَتَعَذَّرُ ، و هذا أولى ممَّا ذكره مَنْ جَوَّز الصَّغَائِرَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ ﷺ ، لأنَّهم يدَّعون أنَّ خروجه كان بغير إِذْنٍ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى له فكان قَبِيحاً صَغِيراً ، و ليس ذلك بواجب على ما ظنُّوه ، لأنَّ ظاهر القرآن لا يقتضيه و إِنَّمَا أَوْقَعَهُمْ فِي هَذِهِ الشُّبْهَةِ قَوْلُهُ : « إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ » و قد بَيَّنَّا وَجْهَ ذَلِكَ و أَنَّهُ لَيْسَ بواجب أن يكون خَبِراً عن المعصية ، و ليس لهم أن يقولوا : كَيْفَ يَسْمَى مَنْ تَرَكَ النَّفْلَ بِأَنَّهُ ظَالِمٌ ، و ذلك أَنَا قد بَيَّنَّا وَجْهَ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ فِي اللُّغَةِ و إِنْ كَانَ إِطْلَاقُ اللَّفْظَةِ فِي الْعُرْفِ لَا يَقْتَضِيهِ ، و على مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ مثله إِذَا

١ - في ن وع : « يجتهد له » .

٢ - في ن ، ع و م : « الذي » .

٣ - الأعراف : ٢٣ .

قيل له : كيف يسمّى كلّ مَنْ فعل معصيةً بأنّه ظالمٌ ، وإنّما الظُّلم المعروف هو الضّرر المحض الموصل إلى الغير ، فإذا قالوا إنّ في المعصية معنى الظلم و إنّ لم يكن ضرراً يوصل إلى الغير من حيث نَقَصَتْ ثواب فاعلها . قلنا : و هذا المعنى يصحّ في النّدب على أن يجري ما يستحقُّ<sup>(١)</sup> من الثّواب مجرى المستحقّ ، و بعد فإنّ أبا عليّ الجبائيّ<sup>(٢)</sup> و كلّ مَنْ وافقه في الامتناع من القول بالموازنة في الإحباط لا يمكنه أن يجيب بهذا الجواب ، فعلى أيّ وجه ياليت شعري يجعل معصية يونس عليه السلام ظلماً و ليس فيها من معنى الظلم شيءٌ ، فأما قوله تعالى : « فَاضِرُّ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ »<sup>(٣)</sup> فليس على ما ظنّه الجهال من أنّه [عليه السلام] ثَقُلَ عليه أعباء<sup>(٤)</sup> النّبوة لضيق خُلِقَ فقذفها ، و إنّما الصّحيح أنّ يونس عليه السلام لم يقو على الصّبر على تلك المحنة الّتي ابتلاه الله تعالى بها و عرّضه بنزولها به لغاية الثّواب<sup>(٥)</sup> فشكى إلى الله تعالى منها و سأله الفرج والخلاص ، ولو صبر لكان أفضل وأراد الله تعالى لنبيه ﷺ أفضل المنازل وأعلاها .

### ﴿عيسى عليه السلام﴾

مسألة فإن قيل : فما معنى قوله تعالى : « وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَنَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ

١ - في نسخة ن زيادة و هي : « ما لا يستحقّ » .

٢ - تقدّم ترجمته . ٣ - القلم : ٤٨ .

٤ - الأعباء جمع العِبء بالكسر : الثقل من أيّ شيء كان .

٥ - في ن و ع : « لنزولها به بغاية الثّواب » .

أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ»<sup>(١)</sup> وليس يخلو من أن يكون عيسى عليه السلام ممن قال ذلك أو يجوز أن يقوله ، وهذا خلاف ما تذهبون إليه في الأنبياء عليهم السلام . أو يكون ممن لم يقل ذلك ولا يقوله فما معنى لاستفهامه [تعالى منه]<sup>(٢)</sup> و تقريره ، ثم أي معنى في قوله : « وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ » وهذه اللفظة لا تكاد تستعمل في الله تعالى؟.

الجواب [قلنا] : إنَّ قوله تعالى : « أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ » ليس باستفهام على الحقيقة وإن كان خارجاً مخرج الاستفهام ، والمراد به تقرير من ادعى ذلك عليه من النصارى و توبيخهم و تكذيبهم ، وهذا يجري مجرى قول أحدنا لغيره : « أَفَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ » وهو يعلم أنه لم يفعله ، و يكون مراده تقرير من ادعى ذلك عليه ، و ليقع الإنكار والجحود ممن خوطب بذلك فيبكت<sup>(٣)</sup> من ادعاه عليه .

وفيه وجه آخر : وهو أنه تعالى أراد بهذا القول تعريف عيسى عليه السلام أن قوماً قد اعتقدوا فيه وفي أمه أنها إلهان لأنه ممكن<sup>(٤)</sup> أن يكون عيسى عليه السلام لم يعرف ذلك إلا في تلك الحال ، و نظيره في التعارف أن يرسل الرجل رسولاً إلى قوم فيبلغ الرسول رسالته و يفارق القوم فيخالفونه بعده و يبدلون ما أتى به وهو لا يعلم و يعلم المرسل له ذلك ، فإذا أحب أن يعلمه مخالفة القوم له جاز أن يقول له : « أَنْتَ أَمَرْتَهُمْ بِكَذَا وَكَذَا؟ عَلَى سَبِيلِ -

١ - المائدة : ١١٦ .

٢ - ما بين المعقوفين ليس في أصلنا ، و موجود في نسخة : ن و ع .

٣ - في أصلنا : « فينبكت » ، و أثبتناه من : ن ، ع و ر . و كلاهما صحيح في أصلنا ، من باب

الانفعال ، و في هذه النسخ من باب التفعيل ، و بكت عليه : غلبه بالحجة .

٤ - في ن ، ع ، م ، ق و ر : « يمكن » .

الإخبار له بما صنعوه .

فأما قوله [عليه السلام]: « تَعَلَّمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ » فَإِنَّ لَفْظَةَ النَّفْسِ تنقسم في اللغة إلى معانٍ مختلفة ، فالنفس نفس الإنسان وغيره من الحيوان وهي التي إذا فقدتها خرج عن كونه حياً ، ومنه قوله تعالى : « وَكُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ »<sup>(١)</sup>.

والنفس أيضاً ذات الشيء الذي يخبر عنه كقولهم : فَعَلَ ذَلِكَ فلانُ نفسه إذا تولى فعله ، وأعطى كذا وكذا بنفسه<sup>(٢)</sup> .

والنفس أيضاً الأنفة ، كقولهم : ليس لفلان نفس أي لا أنفة<sup>(٣)</sup> له .

والنفس أيضاً الإرادة ، يقولون : نفس فلان في كذا<sup>(٤)</sup> أي إرادته . قال الشاعر :

فَنَفْسَايَ نَفْسٌ قَالَتْ أَيْتَ ابْنٍ بِمَحْدَلٍ تَجِدُ فَرَجاً<sup>(٥)</sup> مِنْ كُلِّ غُمٍّ تَهَايُهَا<sup>(٦)</sup>

وَنَفْسٌ تَقُولُ أَجْهَدْ نَجَاءَكَ<sup>(٧)</sup> [وَأَلَا تَكُنْ كَخَاضِبَةٍ لَمْ يُغْنِ شَيْئاً خِضَابُهَا<sup>(٨)</sup>

و منه : أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلْحَسَنِ<sup>(٩)</sup> : يَا أَبَا سَعِيدٍ لَمْ أَحْجُجْ قَطُّ إِلَّا وَلِي

نَفْسَانِ<sup>(١٠)</sup> [فَنَفْسٌ تَقُولُ لِي : حُجَّ ، وَنَفْسٌ تَقُولُ لِي : تَزَوَّجْ ، فَقَالَ الْحَسَنُ :

١ - آل عمران : ١٨٥ ، والعنكبوت : ٥٧ .

٢ - في ن ، ع ، وق : « نفسه » .

٣ - في ن : « أي الأنفة » .

٤ - في ن ، م ، وع : « كذا وكذا » .

٥ - في ن : « فرحاً » . وقوله : « ابن محدل » كما في اللسان ، وفي المطبوع : « ابن مجدل » .

٦ - راجع الأمالي للمؤلف رحمه الله ج ١ ص ٣٢٤ ، وأيضاً لسان العرب مادة « نفس » .

٧ - كذا في الأمالي ج ١ ص ٣٢٤ وفي اللسان أيضاً ، وفي جلّ النسخ : « بحال » .

٨ - في اللسان : « لم يغن عنها خضابها » .

٩ - أي الحسن البصري .

١٠ - كذا في نسخة ن و هامش ع ، وليس في الأصل .



إِنَّمَا النَّفْسُ وَاحِدَةٌ، وَلَكِنْ هُمْ يَقُولُ [لَكَ] <sup>(١)</sup>: حُجَّ <sup>(٢)</sup>، وَهُمْ يَقُولُ [لَكَ] <sup>(٣)</sup>:  
تَزَوَّجْ. وَأَمْرُهُ بِالْحَجِّ.

قَالَ الْمُرَقُّ الْعَبْدِيُّ <sup>(٤)</sup>:

أَلَا مَنْ لِعَيْنٍ قَدْ نَاهَا <sup>(٥)</sup> حَمِيمُهَا وَ أَرْقَنِي <sup>(٦)</sup> بَعْدَ الْمَنَامِ هُمُومُهَا

فَبَاتَتْ <sup>(٧)</sup> لَهُ نَفْسَانِ شَتَّى هُمُومُهَا فَنَفْسٌ تُعْزِيهَا وَ نَفْسٌ تَلُومُهَا <sup>(٨)</sup>

وَالنَّفْسُ أَيْضاً الْعَيْنُ الَّتِي تَصِيبُ الْإِنْسَانَ، يُقَالُ: أَصَابَتْ فَلَاناً نَفْسٌ، أَيْ  
عَيْنٌ، وَرَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْقِي فَيَقُولُ: «بِسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ، وَاللَّهُ  
يَشْفِيكَ، مِنْ كُلِّ دَاءٍ هُوَ فِيكَ، مِنْ عَيْنٍ عَائِنٍ، وَ نَفْسٍ نَافِسٍ، وَ حَسَدٍ  
حَاسِدٍ» <sup>(٩)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ <sup>(١٠)</sup>: النَّفُوسُ <sup>(١١)</sup> الَّتِي يَصِيبُ النَّاسَ بِالنَّفْسِ <sup>(١٢)</sup>. وَذَكَرَ  
رَجُلًا فَقَالَ: كَانَ [وَاللَّهُ] حَسُوداً نَفُوساً كَذُوباً.

وَقَالَ عبيد الله بن قيس الرُّقَيَّاتِ <sup>(١٣)</sup>:

يَتَّبِعِي أَهْلَهَا النَّفُوسَ عَلَيْهَا فَعَلَى نَحْرِهَا الرُّقَى وَالتَّمِيمُ <sup>(١٤)</sup>

١ و ٣ - كذا في نسخة ع، وليس في أصلنا. ٢ - في ن وع: «أحجج».

٤ - هو شأس بن نهار بن أسود، من بني عبد القيس، شاعرٌ جاهليٌّ قديم، من أهل البحرين.

٥ - في تفسير روح الجنان: «قد تأرَى».

٦ - في ن، ق و هامش م وع: «أرقها». ٧ - في هامش ق: «فبانت».

٨ - راجع الأمالي ج ١ ص ٣٢٥. ٩ - راجع الأمالي ج ١ ص ٣٢٦.

١٠ - هو محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي علامةً باللغة، مات سنة ٢٣١، له تصانيف كثيرة.

١١ - النَّفُوسُ: العيون الحسود المتعين لأموال الناس ليصيبها. (لسان العرب)

١٢ - أي بالعين، كما في الأمالي.

١٣ - هو شاعر قريش في العصر الأموي، من بني عامر بن لؤي، وقيل: اسمه عبد الله،

والصواب التصغير. وأخباره كثيرة معجبة، توفي سنة ٨٥. (الأعلام لزركلي)

١٤ - الأمالي ج ١ ص ٣٢٦.

وَالنَّفْسُ أَيْضاً مِنَ الدَّبَاغِ<sup>(١)</sup> مقدار دِبْغَةٍ، تقول: أُعْطِنِي نَفْساً مِنْ دِبَاغِ<sup>(٢)</sup> أي قدر ما أدبُغ به مرّة.

وَالنَّفْسُ أَيْضاً الْغَيْبُ، يقول القائل: «إِنِّي لَأَعْلَمُ نَفْسَ فُلَانٍ» أي غيبه، وهذا هو تأويل قوله تعالى: «تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ» أي تعلم غيبي وما عندي، ولا أعلم غيبك وما عندك.

وَقِيلَ: إِنَّ النَّفْسَ أَيْضاً الْعُقُوبَةُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: «أَحْذَرُكَ نَفْسِي»، أي عُقُوبَتِي، وبعض المفسرين حمل قوله تعالى: «وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ»<sup>(٣)</sup> على هذا المعنى، كَأَنَّهُ قَالَ: «يُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ عُقُوبَتَهُ»، روي ذلك عن ابن عباس والحسن.

وآخرون<sup>(٤)</sup> قالوا: معنى الآية: «وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ إِيَّاهُ». فإن قيل: ما وجه تسمية الغيب بأنه نفس؟

قلنا: لا يمتنع أن يكون الوجه في ذلك أن نفس الإنسان لما كانت خفية - الموضع<sup>(٥)</sup> أنزل<sup>(٦)</sup> ما يكتمه ويجهد في ستره منزلتها<sup>(٧)</sup>، فقليل فيه: إِنَّهُ نَفْسُهُ مبالغة في وصفه بالكتمان والخفاء، وإنما حَسُنَ أن يقول تعالى - مخبراً عن نبيه ﷺ -: «وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ» من حيث تقدّم قوله: «تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي» ليزدوج الكلام، فلهذا لا يحسن ابتداءً أن يقول: أنا لا أعلم ما في نفس الله تعالى، وإن حَسُنَ على الوجه الأوّل. ولهذا نظائر في الكلام مشهورة.

١ و ٢ - في ن وع: «الدَّبَاغُ مقدار الدِبْغَةِ، يقال: أُعْطِنِي نَفْساً مِنَ الدَّبَاغِ»، وفي ق و م و ر: «الدَّبَاغُ مقدار الدِبْغَةِ، يقول: أُعْطِنِي نَفْساً مِنْ دِبَاغٍ».

٣ - آل عمران: ٢٨ و ٣٠. ٤ - مثل مجاهد بن جبر.

٥ - في ن، ع و هامش م: «الموضع الذي يودعه سرّها».

٦ - في الأمالي: «نُزِّلَ» ج ١ ص ٣٢٧. ٧ - زاد به في الأمالي: «وسمّي بها».

مسألة فإن قيل : فما معنى قوله تعالى 'حاكياً عن عيسى ﷺ' : «إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ»<sup>(١)</sup> وكيف يجوز هذا القول مع علمه ﷺ بأنه تعالى لا يغفر الكفار؟

الجواب قلنا : المعنى بهذا الكلام تفويض الأمر إلى مالكة<sup>(٢)</sup> و تسليمه إلى مدبره والتبري من أن يكون إليه شيء من أمور قومه ، و على هذا يقول أحدنا - إذا أراد أن يبرأ<sup>(٣)</sup> من تدبير أمر من الأمور و يتسلم<sup>(٤)</sup> منه ، و يفوض أمره إلى غيره - : «هذا الأمر لا مدخل لي فيه ، فإن شئت أن تفعله و إن شئت أن تتركه» مع علمه و قطعه على أن أحد الأمرين لا إبداء<sup>(٥)</sup> أن يكون منه ، و إنما حسن منه ذلك لما أخرج كلامه مخرج التفويض والتسليم ، و قد روي عن الحسن أنه قال : «معنى الآية «إِنْ تُعَذِّبُهُمْ» فبإقامتهم على كفرهم «وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ» فبتوبة كانت منهم ، فكانه اشترط التوبة و إن لم يكن الشرط ظاهراً في الكلام» .

فإن قيل : [فللم لم يقل : «وإن تغفر لهم فإنك أنت الغفور الرحيم» فهو أليق بالكلام و معناه<sup>(٦)</sup> : من «العزیز الحكيم»؟

قلنا : هذا سؤال من لم يعرف معنى الآية ، لأن الكلام لم يخرج مخرج مسألة غفران فيليق بما ذكر في السؤال ، و إنما ورد على معنى تسليم الأمر إلى مالكة . فلو قيل : فإنك أنت الغفور الرحيم ؛ لأوهم الدعاء لهم بالمغفرة و لم يقصد بالكلام ، على أن قوله : «العزیز الحكيم» أبلغ في المعنى و أشد

١ - المائدة : ١١٨ . ٢ - في ن : «ملكه» .

٣ - في ن ، ع ، ق ، م و ر : «يتبرأ» . ٤ - في ن ، ع و ق : «يسلم» .

٥ - كذا في نسخة : ن ، ع ، ق و هامش م ، وليس في أصلنا .

٦ - في أصلنا : «أليق بالكلام من العزيز الحكيم» .

استيفاء له من الغفور الرَّحِيمِ ، وذلك أَنَّ الغفران<sup>(١)</sup> والرَّحْمَةُ قد يكونان حكمة صواباً ، ويكونان بخلاف ذلك فهما بالإطلاق لا يدلان على الحكمة والحسن .

والوصف بالعزیز الحكيم يشتمل على معنى الغفران والرَّحْمَةُ إذا كانا صوابين ، ويزيد عليهما باستيفاء معانٍ كثيرة لأنَّ العزیز هو المنيع القادر الَّذي لا يذلُّ ولا يضامُ ، وهذا المعنى لا يفهم من الغفور الرَّحِيمِ البتَّة ، وأمَّا الحكيم فهو الَّذي يضع الأشياء مواضعها ويصيب بها أغراضها ولا يفعل إلاَّ الحسن الجميل ، فالمغفرة والرَّحْمَةُ إذا اقتضَّها الحكمة دخلتا في قوله الحكيم وزاد معنى هذا اللَّفْظُ<sup>(٢)</sup> عليهما من حيث اقتضاء وصفه بالحكمة في سائر أفعاله ، وإنما طعن بهذا الكلام من الملحدین مَنْ لا معرفة له بمعاني الكلام وإلاَّ فبين ما تضمَّنه القرآن من اللَّفْظِ<sup>(٣)</sup> وبين ما ذكره فرق ظاهرٌ في البلاغة واستيفاء المعاني والاشتغال عليها .

### ﴿سَيِّدُنَا [و نَبِيِّنَا] مُحَمَّدٌ [المصطفى] ﷺ﴾

مسألة فإن قيل : [فلهما معنى] قوله تعالى : « وَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى »<sup>(٤)</sup> أو ليس [ظاهر] هذا يقتضي إطلاقه الضَّلال عن الدِّين ، وذلك ممَّا لا يجوز عندكم قبل النُّبُوَّة ولا بعدها؟

والجواب قلنا : في معنى هذه الآية أجوبةٌ ،  
أوَّلُها : أَنَّهُ أراد : وجدك ضالًّا عن النُّبُوَّة فهذاك إليها ، أو عن شريعة -

١ - في ن وع : «لأنَّ الغفران» .

٢ - في ن وع : «هذه اللَّفْظَةُ» .

٣ - في ن ، ع و ق : «من اللَّفْظَةُ» . ٤ - الضَّحَى : ٧ .

الإسلام التي نزلت عليه وأمر بتبليغها إلى الخلق وبارشاده [ﷺ] إلى ما ذكرناه أعظم النعم عليه، والكلام في الآية خارج مخرج الامتنان والتذكير بالنعم، وليس لأحد أن يقول: إن الظاهر هو بخلاف ذلك، لأنه لا بد في الظاهر من تقدير محذوف يتعلق به الضلال، لأن الضلال هو الذهاب والانصراف، ولا بد من أمر يكون منصرفاً عنه، فمن ذهب إلى أنه أراد الذهاب عن الدين فلا بد من أن يقدر هذه اللفظة ثم يحذفها ليتعلق بها لفظ الضلال وليس هو بذلك<sup>(١)</sup> أولى منّا فيما قدرناه وحذفناه.

و ثانيها: أن يكون أراد الضلال عن المعيشة وطريق التّكسّب<sup>(٢)</sup> يقال للرجل الذي لا يهتدي إلى طريق معيشته ووجه مكسبه: هو ضال لا يدري ما يصنع ولا أين يذهب، فامتن الله تعالى عليه بأن رزقه وأغناه وكفاه. و ثالثها: أن يكون أراد ووجدك ضالاً بين مكة والمدينة عند الهجرة فهذاك و سلّمك من أعدائك، وهذا الوجه قريب لولا أن السّورة مكّيّة وهي متقدّمة<sup>(٣)</sup> للهجرة إلى المدينة، اللهم إلا أن يحمل قوله [تعالى] «وَجَدَكَ» على أنه سيجدك على مذهب العرب في حمل الماضي على معنى المستقبل فيكون له وجه.

ورابعها: أن يكون أراد بقوله: «وَجَدَكَ ضالاً فهدى» أي مضللاً عنك في قوم لا يعرفون حقك، فهداهم إلى معرفتك، وأرشداهم إلى فضلك، وهذا له نظير في الاستعمال، يقال: فلان ضال في قومه وبين أهله إذا كان مضللاً عنه.

١ - في ن: «في ذلك».

٢ - في ن، ق و هامش ع: «الكسب».

٣ - في ن، ع و م: «مقدّمة».

وخامسها: أنه روي في قراءة هذه الآية الرفع: «أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ وَ وَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ» على أن اليتيم وجدته وكذلك الضال، وهذا الوجه ضعيف، لأن القراءة غير معروفة، لأن [هذا] <sup>(١)</sup> الكلام يتشبع <sup>(٢)</sup> ويفسد أكثر معانيه.

مسألة فإن قيل: فما معنى قوله تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ» <sup>(٣)</sup> أو ليس قد روي في ذلك أن رسول الله ﷺ لما رأى تولى قومه عنه شق عليه ما هم عليه من المباحدة والمنافرة، وتمنى في نفسه أن يأتيه من الله تعالى ما يقارب بينه وبينهم، وتمكن حب ذلك في قلبه، فلما أنزل الله تعالى عليه: «وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ» <sup>(٤)</sup> وتلاها عليهم ألقى الشيطان على لسانه لما كان تمكن في نفسه من محبة مقاربتهم:

تِلْكَ الْغَرَانِيقُ <sup>(٥)</sup> الْعُلَىٰ وَإِنْ شَفَاعَتُهُنَّ لَتُرْتَجَىٰ

فلما سمعت قريش ذلك سرّت به وأعجبهم ما زكى به آلهتهم حتى انتهت إلى السجدة، فسجد المؤمنون وسجد أيضاً المشركون لما سمعوا من ذكر آلهتهم بما أعجبهم، فلم يبق في المسجد مؤمن ولا مشرك إلا سجد إلا الوليد بن المغيرة <sup>(٦)</sup>، فإنه كان شيخاً كبيراً لا يستطيع السجود، فأخذ بيده

١ - كذا في نسخة: ن، ع، ق و هامش م.

٢ - تبج الكلام: لم يأت به على وجهه. و تشبج في معنى تبج.

٣ - الحج: ٥٢.

٤ - النجم: ١.

٥ - الغرانيق جمع الغرثوق: طائر مائي أسود. (القاموس)

٦ - هو الوليد بن المغيرة بن عبدالله بن عمرو بن مخزوم أبو عبد الشمس، من قضاة العرب في الجاهلية، ومن زعماء قريش ومن زنادقتها، هلك بعد الهجرة بثلاثة أشهر.

حُفْنَةً<sup>(١)</sup> من البطحاء فسجد عليها ، ثُمَّ تَفَرَّقَ النَّاسُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَ قَرِيشَ مَسْرُورَةً بِمَا سَمِعَتْ ، وَ أَتَى جَبْرِئِيلُ ﷺ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٢)</sup> مُعَاتِباً عَلَى ذَلِكَ فَحَزَنَ لَهُ حُزْناً شَدِيداً ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ مَعْزِياً لَهُ وَ مُسْلِياً : « وَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ - الْآيَةُ » .

الجواب قلنا : أَمَّا الْآيَةُ فَلَا دَلَالَةَ فِي ظَاهِرِهَا عَلَى هَذِهِ الْخَرِافَةِ الَّتِي قَصَّوْا بِهَا<sup>(٣)</sup> وَلَيْسَ يَقْتَضِي الظَّاهِرُ إِلَّا أَحَدَ أَمْرَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَرِيدَ بِالْتَمَنِّيِ التَّلَاوَةَ ، كَمَا قَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ<sup>(٤)</sup> :

تَمَنَّى كِتَابَ اللَّهِ أَوَّلَ لَيْلِهِ      وَ آخِرُهُ لَاقَى حِمَامَ الْمَقَادِرِ<sup>(٥)</sup>

أَوْ يَرِيدُ بِالْتَمَنِّيِ تَمَنَّى الْقَلْبِ ، فَإِنْ أَرَادَ التَّلَاوَةَ كَانَ الْمُرَادُ أَنْ مَنْ أُرْسِلَ قَبْلَكَ مِنَ الرُّسُلِ كَانَ إِذَا تَلَا مَا يُؤَدِّيهِ إِلَى قَوْمِهِ حَرَّفُوا عَلَيْهِ وَ زَادُوا فِيمَا يَقُولُهُ وَ نَقَصُوا ، كَمَا فَعَلَتْ الْيَهُودُ فِي الْكَذِبِ عَلَى نَبِيِّهِمْ ، فَأُضَافَ ذَلِكَ إِلَى الشَّيْطَانِ لِأَنَّهُ يَقَعُ بَوْسُوسَتِهِ وَ غُرُورِهِ ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَزِيلُ ذَلِكَ وَ يَدْحَضُهُ<sup>(٦)</sup> بظهور حجته و ينسخه و يحسم<sup>(٧)</sup> مَادَّةَ الشُّبْهَةِ بِهِ ، وَ إِنَّمَا خَرَجَتْ الْآيَةُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مَخْرَجَ التَّسْلِيَةِ لَهُ ﷺ لَمَّا كَذَبَ الْمُشْرِكُونَ

١ - الْحُفْنَةُ : مَلَأَ الْكَفَّيْنِ . وَ الْبُطْحَاءُ : أَصْلُهُ الْمَسِيلُ الْوَاسِعُ فِيهِ دَقَاقُ الْحَصَى ، وَ قِيلَ : هُوَ التُّرَابُ السَّهْلُ فِي بَطْنِ الْوَادِي مِمَّا قَدْ جَرَّتْهُ السَّيُولُ .

٢ - فِي أَصْلِنَا وَ نَسْخَةِ ر : « وَ أَتَى جَبْرِئِيلُ النَّبِيَّ ﷺ » وَ أُثْبِتْنَاهُ مِنْ : ن ، ع ، م وَ ق .

٣ - فِي ن ، ع وَ ق : « قَصَّوْهَا » .

٤ - هُوَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ الْمَنْذَرُ الْخَزْرَجِيُّ الْأَنْصَارِيُّ ، الصَّحَابِيُّ ، شَاعِرُ النَّبِيِّ ﷺ وَ أَحَدُ الْمُخْضَرِّمِينَ الَّذِينَ أَدْرَكُوا الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ ، مَاتَ سَنَةَ ٥٤ .

٥ - كَذَا فِي النَّسْخِ وَ فِي اللَّسَانِ أَيْضاً ، وَالَّذِي فِي نَسْخِ النَّهْيَةِ : « أَوَّلَ لَيْلَةٍ وَ آخِرَهَا » .

٦ - أَيُّ يَبْطُلُهُ ، وَ فِي أَصْلِنَا : « يَرْجِعُهُ » ، وَ أُثْبِتْنَاهُ مِنْ سَائِرِ النَّسْخِ .

٧ - أَيُّ يَقْطَعُ ، وَ حَسَمَ الدَّاءُ : قَطَعَهُ بِالْذَّوَاءِ ، وَ حَسَمَ زَيْداً الشَّيْءَ : مَنَعَهُ إِيَّاهُ .

عليه وأضافوا إلى تِلاوته من مَدَحِ آلهتهم ما لم يكن فيها .  
 وإن كان المراد تَمَنَّى القلب فالوجه<sup>(١)</sup> في الآية أَنَّ الشَّيْطَانَ - متى تَمَنَّى  
 [النَّبِيَّ] ﷺ بقلبه بعض ما يتمناه من الأمور - يُوسوس إليه بالباطل و  
 يحدِّثه بالمعاصي و يغريه بها و يدعوهِ إليها ، وإنَّ الله تعالى ينسخ ذلك و  
 يبطله بما يرشده إليه ؛ من مخالفة الشَّيْطَانَ و عِصْيَانِهِ و تَرْكِ اسْتِمَاعِ غُرُورِهِ .  
 فأما الأحاديث المروية في هذا الباب فلا يلتفت إليها من حيث تَضَمَّنَتْ  
 ما قد نَزَّهَتْ العقولُ الرُّسُلَ ﷺ عنه ، هذا لو لم تكن في أنفسها مطعونة  
 مضعفة<sup>(٢)</sup> عند أصحاب الحديث بما يستغنى عن ذكره ، وكيف يجوز ذلك  
 على النَّبِيِّ ﷺ من يسمع الله تعالى يقول : « كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ »<sup>(٣)</sup> يعني  
 القرآن ، و قوله تعالى : « وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ \* لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ \*  
 ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ »<sup>(٤)</sup> و قوله تعالى : « سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَى »<sup>(٥)</sup> على أَنَّ مَنْ  
 يجوز السَّهْوُ على الأنبياء ﷺ يجب أن لا يجوز ما تَضَمَّنَتْ هذه الرواية  
 المنكرة لما فيها<sup>(٦)</sup> من غاية التَّنْفِيرِ عن النَّبِيِّ ﷺ لأنَّ الله تعالى قد جَنَّبَ  
 نَبِيَّهُ ﷺ من الأمور الخارجة عن باب المعاصي كالغِلْظَةِ وَالْفَظَاظَةِ<sup>(٧)</sup> و  
 قول الشعر ، و غير ذلك ممَّا هو دون مدح الأصنام المعبودة دون الله تعالى ،  
 على أَنَّهُ لا يخلو ﷺ و حوشى ممَّا قذف<sup>(٨)</sup> به من أن يكون تعمَّد ما حكوه و  
 فعَّله قاصداً أو فعَّله ساهياً ، ولا حاجة بنا إلى إبطال القصد في هذا الباب

١ - في أصلنا : « فما الوجه » ، وأثبتناه من : ن ، ع ، م و ق .

٢ - في ن و هامش ع : « ضعيفة » . ٣ - الفرقان : ٣٢ . ٤ - الحاقة : ٤٤ إلى ٤٦ .

٥ - الأعلى : ٦ . ٦ - في الأصل : « فيه » ، وأثبتناه من ن ، ع و ق .

٧ - الفَظْ : السَّيِّئُ الخُلُقُ . القاسي الخَشِنُ الكلام . (القاموس)

٨ - في ق : « قرن » ، وفي هامشها كما في المتن .



والعمد لظهوره ، وإن كان فعله ساهياً فالسأهي لا يجوز أن يقع منه مثل هذه الألفاظ المطابقة لوزن السُّورة و طريقتهما<sup>(١)</sup> ، ثُمَّ لمعنى ما تقدمها من الكلام ، لأننا نعلم ضرورة أن مَنْ كان ساهياً<sup>(٢)</sup> لو أنشد قصيدة لما جاز أن يسهو حتى يتفق منه بيت شعر في وزنها و في معنى البيت الذي تقدمه ، و على الوجه الذي يقتضيه فائدته و هو مع ذلك يظنُّ أنه من القصيدة التي ينشدها . و هذا ظاهرٌ و بطلان هذه الدَّعوى على النَّبيِّ ﷺ [على أن الموحى إليه من الله سبحانه النازل بالوحي و تلاوة القرآن جبرئيل عليه السلام ، وكيف يجوز عليه السَّهو؟] على أن بعض أهل العلم قد قال : يمكن أن يكون وجه التباس الأمر أن رسول الله ﷺ لما تلا هذه السُّورة في نادٍ غاصٍّ بأهله و كان أكثر الحاضرين من قريش المشركين<sup>(٣)</sup> ، فأنتهى إلى قوله تعالى : « أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّىٰ »<sup>(٤)</sup> و علم من قُرْب من مكانه منه من قريش أنه سيورد بعدها ما يسوءهم به فيهنَّ قال - كالمعارض له والرادُّ عليه - : « تِلْكَ الْغَرَانِيقُ الْعُلَىٰ \* وَإِنَّ شَفَاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجَىٰ » فظنَّ كثيرٌ ممَّن حضر أن ذلك من قوله ﷺ [واشتبه عليهم<sup>(٥)</sup> الأمر لأنهم كانوا يلغطون<sup>(٦)</sup> عند قراءته ﷺ] ويكثرون كلامهم وضجاجهم طلباً لتغليظه وإخفاء قراءته . و يمكن أن يكون هذا أيضاً في الصَّلَاة ، لأنهم كانوا يقربون منه ﷺ في حال صلاته عند الكعبة و يسمعون قراءته و يلغون فيها<sup>(٧)</sup> .

١ - في ن ، ع و م : « طريقها » .

٢ - في أصلنا : « أن ساهياً » ، و في نسخة ر : « أن من كان شاعراً » .

٣ - في أصلنا : « المشركون » ، و أثبتناه من سائر النسخ .

٤ - النجم : ١٩ . ٥ - في أصلنا : « عليه » ، و أثبتناه من ن ، ع و ق .

٦ - لغط القوم - من باب منع - : صَوَّتُوا .

٧ - لغا في قوله : أخطأ و قال باطلاً ، و ذلك إذا تكلم لا عن رويّة وفكر . (أقرب الموارد)

وقيل أيضاً: إِنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا تَلَا الْقُرْآنَ عَلَى قَرِيشٍ تَوَقَّفَ فِي فُصُولِ الْآيَاتِ وَأَتَى بِكَلَامٍ عَلَى سَبِيلِ الْحِجَاجِ لَهُمْ، فَلَمَّا تَلَا: «أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّىٰ \* وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةِ الْآخَرَىٰ» قَالَ ﷺ: تِلْكَ الْغَرَائِقُ الْعَلَىٰ مِنْهَا الشَّفَاعَةُ تَرْتَجَىٰ؟! عَلَىٰ سَبِيلِ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ، وَأَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِ مَا ظَنُّوه مِنْ ذَلِكَ، وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ هَذَا فِي الصَّلَاةِ، لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الصَّلَاةِ حِينَئِذٍ كَانَ مَبَاحاً وَإِنَّمَا نُسَخَ مِنْ بَعْدِ.

وقيل: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْغَرَائِقِ الْمَلَائِكَةُ، وَقَدْ جَاءَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ فَتَوَهَّمُ الْمُشْرِكُونَ أَنَّهُ يَرِيدُ آلِهَتَهُمْ.

وقيل: إِنَّ ذَلِكَ كَانَ قُرْآنًا مُنْزَلًا فِي وَصْفِ الْمَلَائِكَةِ فَتَلَاهُ<sup>(١)</sup> الرَّسُولُ ﷺ فَلَمَّا ظَنَّ الْمُشْرِكُونَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ آلِهَتَهُمْ نُسَخَتْ تِلَاوَتُهُ، وَ كُلُّ هَذَا يَطَابِقُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَأْوِيلِ قَوْلِهِ: «إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ»<sup>(٢)</sup> لِأَنَّ بَغْرُورَ الشَّيْطَانِ وَ وَسْوَستَهُ أَضِيفَ إِلَى تِلَاوَتِهِ ﷺ مَا لَمْ يُرْذَهِ بِهَا، وَ كُلُّ هَذَا وَاضِحٌ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى.

مَسْأَلَةٌ فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَأْوِيلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَ تَخْفِ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَ تَخْشَى النَّاسَ وَ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ»<sup>(٣)</sup> أَوْ لَيْسَ هَذَا عِتَاباً لَهُ ﷺ مِنْ حَيْثُ [كَانَ] أَضْمَرَ مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَظْهَرَ وَ رَاقِبَ مَنْ لَا يَجِبُ أَنْ يَرَاقِبَهُ فَمَا الْوَجْهُ فِي ذَلِكَ؟.

الْجَوَابُ قُلْنَا: وَجْهُ هَذِهِ الْآيَةِ مَعْرُوفٌ وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا أَرَادَ نَسْخَ مَا

١- فِي أَصْلِنَا: «تَلَاهُ».

٢- الْحَجَّ: ٥٢.

٣- الْأَحْزَابُ: ٣٧.

كانت عليه الجاهليّة من تحريم نكاح زوجة الدّعيّ - والدّعيّ هو الذي كان أحدهم يستنجيه ويربّيه ويضيفه إلى نفسه على طريق البُنوّة - وكان من عادتهم أن يحرموا على نفوسهم نكاح أزواج أدعيائهم كما يحرمون نكاح أزواج أبنائهم، فأوحى الله تعالى إلى نبيّه ﷺ أن زيد بن حارثة هو دّعيّ رسول الله سيأتيه مطلقاً زوجته، وأمره أن يتزوَّجها بعد فراق زيد لها ليكون ذلك ناسخاً لسنة الجاهليّة التي تقدّم ذكرها، فلما حضر زيد مخاصماً زوجته عازماً على طلاقها أشفق الرّسول من أن يمسك عن وعظه وتذكيره لاسيّما وقد كان يتصرّف على أمره وتديره فيرجف<sup>(١)</sup> المنافقون به صلى الله عليه وآله إذا تزوّج المرأة ويقرّفونه<sup>(٢)</sup> بما قد نرّاه الله تعالى عنه، فقال له: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ» تبرّياً ممّا ذكره وتنزّهاً، وأخفى في نفسه عزمه على نكاحها بعد طلاقه لها لينتهي إلى أمر الله تعالى فيها، ويشهد بصحّة هذا التّأويل قوله تعالى: «فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا لَكِنِّي لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا»<sup>(٣)</sup> فدلّ على أنّ العلة في أمره بنكاحها ما ذكرناه من نسخ السّنة المتقدّمة.

فإن قيل: العتاب باقٍ على كلّ حالٍ، لأنّه قد كان ينبغي أن يظهر ما أضمره ويخشى الله ولا يخشى الناس؟

قلنا: أكثر ما في الآية إذا سلّمنا نهاية الاقتراح فيها أن يكون ﷺ فعل

١ - في ن: «فرجف»، وفي ع: «فرجف». وأرجف القوم: خاضوا في الأخبار السيئة و ذكر الفتن على أن يوقعوا في الناس الاضطراب من غير أن يصحّ عندهم شيء.

٢ - في أصلنا: «يقرفوه»، وأثبتناه من ن و ق. وفي م: «يقرفون»، وفي هامش ع «يقذفونه». وقرف - من باب ضرب - فلاناً بكذا: عابه أو اتهمه. ٣ - الأحزاب: ٣٧.

ما غَيْرُهُ أُولَى مِنْهُ ، و ليس يكون ﷺ بترك الأولى عاصياً ، و ليس يمتنع على هذا الوجه أن يكون صبره على قَذْفِ المنافقين و إهوانه <sup>(١)</sup> بقولهم أفضل و أكثر ثواباً فيكون إبداء ما في نفسه أُولَى مِنْ إخفائه ، على أنه ليس في ظاهر الآية ما يقتضي العتاب و لا ترك الأولى ، [و] أمّا إخباره بأنّه أخفى ما الله مُبْدِيهِ فلا شيء فيه من الشُّبهة و إنّما هو خبرٌ محض .

و أمّا قوله : « وَ تَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَهُ » ففيه أدنى شبهة و إن كان الظاهر لا يقتضي عند التَّحْقِيقِ ترك الأفضل لأنّه خبر <sup>(٢)</sup> أنّك تخشى الناس و أنّ الله أحقُّ بالخشية ، و لم يُخبر أنّك لم تفعلِ الأُحَقَّ ، و عدلت إلى الأدون ، و لو كان في الظاهر بعض الشُّبهة لوجب أن نتركه و نعدل عنه للقاطع من الأدلّة .

و قد قيل : إنّ زَيْدَ بن حارثة لما خاصم زوجته زَيْنَبَ ابنة جَحْشٍ - و هي ابنة عمّة رسول الله صَلَّى الله عليه [و آله] - و أشرف على طلاقها أضمر رسول الله صَلَّى الله عليه [و آله] أنّه إن طلقها زَيْدٌ تزوّجها من حيث كانت <sup>(٣)</sup> ابنة عمّته ، و كان يحبُّ ضمّها إلى نفسه كما يحبُّ أحدنا ضمَّ قراباته إليه <sup>(٤)</sup> حتّى لا يَنَالَهُمْ بُؤْسٌ [و لا ضررٌ] <sup>(٥)</sup> فأخبر الله تعالى رسولَه صَلَّى الله عليه [و آله] و النَّاسَ بما كان يُضمره مِنْ إِيثارِ ضمّها إلى نفسه ليكون ظاهر الأنبياء [عليهم السلام] و باطنهم سواء ، و لهذا قال رسول الله صَلَّى الله عليه [و آله] للأنصار يوم فتح مكّة - و قد جاءه عثمانُ بعبد الله بن سعد

١ - في هامش نسخة : « و إهانته » . ٢ - في ن و ع : « أخبر » . ٣ - في ن : « أنّها » .

٤ - في ن ، ع و م : « قرابته إلى نفسه » .

٥ - ما بين المعقوفين موجودٌ في نسخة : ن ، ع و م . و ليس في أصلنا .

ابن أبي سرح<sup>(١)</sup> وسأله أن يرضى عنه ، وكان رسول الله ﷺ قبل ذلك قد هدر<sup>(٢)</sup> دمه وأمر بقتله ، فلما رأى عثمان استحيى من رده وسكت طويلاً ليقتله بعض المؤمنين فلم يفعل المؤمنون ذلك انتظاراً منهم لأمر رسول الله ﷺ مجدداً ، فقال للأنصار : - ما كان فيكم رجل يقوم إليه فيقتله؟ فقال له عباد بن بشر<sup>(٣)</sup> : يا رسول الله إن عيني ما زالت في عينك انتظاراً أن تؤمّي إليّ فأقتله ، فقال له رسول الله ﷺ : إن الأنبياء ﷺ لا تكون لهم خائنة أعين<sup>(٤)</sup> . وهذا الوجه يقارب الأول في المعنى .

فإن قيل : فما المانع مما وردت به الرواية من أن رسول الله ﷺ عليه [وآله] رأى في بعض الأحوال زينب بنت جحش<sup>(٥)</sup> فهوهاها ، فلما أن حضر

١ - قال ابن الأثير في الكامل (ج ٢ ص ٢٤٨) : «أمر رسول الله ﷺ في الفتح بقتل ثمانية رجال وأربع نسوة ، وذكر الثمانية فمنهم عبدالله بن سعد بن أبي سرح قال : وكان قد أسلم وكتب الوحي ، فكان إذا أُملي عليه رسول الله ﷺ : «عزيز حكيم» يكتب «عليم حكيم» وأشبه ذلك ، ثم ارتدّ قال لقريش : إني أكتب أحرف محمد في قرآنه حيث شئت ، ودينكم خير من دينه ، فلما كان يوم الفتح فرّ إلى عثمان بن عفان وكان أخاه من الرضاغة فغيّبه عثمان حتى اطمان الناس ، ثم احضره عند رسول الله ﷺ فأسلم وعاد ، فلما انصرف قال رسول الله ﷺ لأصحابه : لقد صمت ليقتله أحدكم ، فقال أحدهم : هلا أومأت إلينا؟ فقال : ما كان للنبي أن يقتل بالإشارة إن الأنبياء لا يكون لهم خائنة الأعين» . ٢ - في ن ، ع ، م و ر : «أهدر» .

٣ - هو عباد بن بشر بن وقش الأشهلي الخزرجي الأنصاري ، صحابي ، من أبطالهم . أسلم في المدينة ، وشهد المشاهد كلها . توفي ﷺ سنة ١٢ . وقال في الإصابة : «استشهد باليمامة وهو ابن خمس وأربعين سنة وكان ممن قتل كعب بن الأشرف» .

٤ - يعني الغمز بالعين ، والرمز باليد . وقال العلامة في التذكرة : «وفسروها بالإيماء إلى مباح من ضرب ، أو قتل على خلاف ما يظهر ويشعر به الحال ، وإنما قيل له : «خائنة الأعين» لأنه سبب (أو شبه) الخيانة ، من حيث أنه يخفى ، ولا يحرم ذلك على غيره إلا في محظور ، وبالجمله أن يظهر خلاف ما يضر ، وطرده بعض الفقهاء ذلك في مكائدة الحروب وهو ضعيف» ، وفي ن ، ع و م : «خيانة أعين» ، وفي هامش ع مثل ما في الأصل .

٥ - في ن و ع : «ابنة جحش» .

زَيْدٌ لَطْلَاقُهَا أَخْفَى فِي نَفْسِهِ عَزَمَهُ عَلَى نِكَاحِهَا بَعْدَهُ وَهَوَاهُ لَهَا ، أَوْ لَيْسَ الشَّهْوَةُ عِنْدَكُمْ الَّتِي قَدْ تَكُونُ عَشْقًا عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَنَّ الْعِبَادَ لَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهَا ، وَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ لَا يُمْكِنُكُمْ إِنْكَارُ مَا تَضَمَّنَهُ السُّؤَالُ .

قُلْنَا : لَمْ تُنْكِرْ مَا وَرَدَتْ بِهِ هَذِهِ الرَّوَايَةُ الْخَبِيثَةُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الشَّهْوَةَ تَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ الْعِبَادِ ، وَأَنَّهَا مَعْصِيَةٌ قَبِيحَةٌ ، بَلْ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ عَشْقَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لِمَنْ لَيْسَ يَحِلُّ لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنْفَرٌ عَنْهُمْ ، وَحَاطٌّ مِنْ رُتْبَتِهِمْ وَمَنْزِلَتِهِمْ ، وَهَذَا مِمَّا لَا شُبْهَةَ فِيهِ ، وَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ يُوجِبُ <sup>(١)</sup> أَنْ يَتَجَنَّبَهُ الْأَنْبِيَاءُ <sup>(٢)</sup> عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مَقْصُورًا عَلَى أَفْعَالِهِمْ أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ جَنَّبَهُمُ الْفَظَاظَةَ وَالْغِلْظَةَ وَالْعَجَلَةَ ، وَكُلَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ فَعْلِهِمْ ، وَأَوْجَبْنَا أَيْضًا أَنْ يَجْتَنِبُوا الْأَمْرَاضَ الْمَنْفَرَةَ وَالْخُلُقَ الْمَشِيئَةَ <sup>(٣)</sup> كَالْجَذَامِ وَالْبَرَصِ وَتَفَاوُتِ الصُّورِ وَاضْطِرَابِهَا <sup>(٤)</sup> ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ مَقْدُورِهِمْ وَلَا فَعْلِهِمْ ، وَكَيْفَ يَذْهَبُ عَلَى عَاقِلٍ أَنَّ عَشْقَ الرَّجُلِ زَوْجَةً غَيْرَهُ مَنْفَرٌ عَنْهُ مَعْدُودٌ فِي جَمَلَةٍ مَعَائِبِهِ وَمِثَالِهِ ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ عُرِفَ بِهَذِهِ الْحَالِ بَعْضُ الْأُمْنَاءِ أَوْ الشُّهُودِ لَكَانَ ذَلِكَ قَادِحًا فِي عَدَالَتِهِ وَخَافِضًا مِنْ مَنْزِلَتِهِ ، وَمَا يُوَثِّرُ فِي مَنْزِلَةِ أَحَدِنَا أَوْلَى [مِنْ] أَنْ يُوَثِّرَ فِي مَنَازِلَ مَنْ طَهَّرَهُ اللَّهُ وَعَصَمَهُ وَأَكْمَلَهُ وَأَعْلَى مَنْزِلَتِهِ ، وَهَذَا بَيْنَ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ .

١ - فِي نَوْعٍ : « يَجِبُ » ، وَفِي الْبَحَارِ نَقْلًا عَنِ التَّنْزِيهِ : « وَجِبَ » .

٢ - فِي نَوْعٍ وَرَوَاهُ مَشْعُورٌ : « يَجْتَنِبُهُ » ، وَفِي عَوْقٍ : « يَجْتَنِبُهُ » . وَفِي الْبَحَارِ : « أَنْ يَجْتَنِبَ عَنْهُ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ » .

٣ - فِي هَامِشٍ ق : « الْمَشِيئَةُ » ، وَفِي الْبَحَارِ : « الْأَمْرَاضُ الْمَشْوُوهَةُ - الْإِخ » .

٤ - فِي الْبَحَارِ : « وَقَبَاحَةُ الصُّورِ وَأَضْرَابُهَا » وَهُوَ الصَّوَابُ .

مسألة فإن قيل : فما معنى 'قوله تعالى : « مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْغِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ »\* لو لا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ»<sup>(١)</sup> أو ليس هذا يقتضي عتابه على استبقاء الأسارى وأخذ عَرَضِ الدُّنْيَا عوضاً عن قتلهم .

الجواب قلنا : ليس في ظاهر الآية ما يدلُّ على أنه ﷺ عُوتِبَ في شأن الأسارى ، بل لو قيل : إنَّ الظاهر يقتضي توجه الآية إلى غيره لكان أولى ، لأنَّ قوله تعالى : « تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ » وقوله تعالى : « لو لا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ » لا شكَّ أنه لغيره ، فيجب أن يكون المعاتب سواه والقصة في هذا الباب معروفة ، والرواية بها متظافرة ، لأنَّ الله تعالى أَمَرَ نَبِيَّه [صلى الله عليه وآله] بأن يأمر أصحابه بأن يشحنوا في قتل أعدائهم بقوله تعالى : « فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ »<sup>(٢)</sup> وبلغ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ [وآله] ذلك إلى أصحابه فخالفوه وأسروا يوم بدر جماعة من المشركين طَمَعاً في الفداء فأنكر الله تعالى ذلك عليهم وبيَّن أنَّ الَّذِي أَمَرَ بِهِ سِوَاه .

فإن قيل : فإذا كان النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ [وآله] خارجاً عن العتاب فما معنى 'قوله تعالى : « مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى » ؟ .

قلنا : الوجه في ذلك بين ، لأنَّ الأصحاب إنما أسروهم ليكونوا في يده [صلى الله عليه وآله] فهم أسراؤه على الحقيقة و مضافون إليه وإن كان لم يأمر<sup>(٣)</sup> بأسرهم بل أمر بخلافه .

١- الأنفال : ٦٧ و ٦٨ .

٢- الأنفال : ١٢ .

٣- في ن ، ع ، م وق : « يأمرهم » .

فإن قيل : ألما شاهدَهم النَّبِيُّ ﷺ وقت الأسر فكيف لم ينههم عنه ؟ .  
قلنا : ليس يجب أن يكون ﷺ مشاهداً لحال الأسر ، لأنَّه كان ﷺ على  
ما وَرَدَتْ به الرِّوَاية يوم بدر جالساً في العريش ولما تباعد أصحابه عنه  
[ﷺ] أسروا مَنْ أسروه مِنَ المشركين بغير علمه ﷺ .

فإن قيل : فما بال النَّبِيِّ ﷺ لم يأمرُ بقتل الأسراءِ لما صاروا في يده وإن  
كان خارجاً عن المعصية و موجبِ العتاب ؟ أو ليس لما استشار أصحابه  
فأشار عليه أبوبكرٌ باستبقائهم ، و عمرٌ باستيصالهم رجوع إلى رأي أبي بكر  
حتى روي أنَّ العتابَ من أجل ذلك .

قلنا : أمَّا <sup>(١)</sup> الوجه في أنَّه ﷺ لم يقتلهم فظاهراً ، لأنَّه غير ممتنع أن يكون  
المصلحة في قتلهم و هم محاربون و إن يكون القتل أولى من الأسر فإذا  
أسروا تغيَّرت المصلحة و كان استبقاؤهم أولى ، والنَّبِيُّ ﷺ لم يعمل  
برأي أبي بكر إلا بعد أن وافقَ ذلك ما نزل الوحي به عليه ، وإذا كان القرآن  
لا يدلُّ بظاهر [هـ] ولا فحوى على وقوع معصية منه [ﷺ] في هذا الباب  
فالرِّواية الشاذَّة لا يعول عليها ولا يلتفت إليها .

و بعدُ ؛ فلسنا ندري من أيِّ وجهٍ تضاف المعصية إليه [ﷺ] في هذا  
الباب ، لأنَّه لا يخلو من أن يكون أوحى إليه في باب الأسارى بأن يقتلهم  
أو لم يوح إليه فيه بشيء <sup>(٢)</sup> و وُكِّل [ذلك] <sup>(٣)</sup> إلى اجتهداه ومشورة أصحابه  
فإن كان الأوَّل فليس يجوز أن يخالف ما أوحى إليه ، و لم يقل أحدٌ أيضاً  
في هذا الباب أنَّه ﷺ خالف النَّصَّ في باب الأسارى ، وإنما يدعى عليه

١ - في أصلنا : « إن » .

٢ - في نسخة : ن ، ع ، ق ، « شيء » .

٣ - هذه الكلمة ليست في أصلنا ، ولكن كانت في نسخة : ن ، ع ، ق و ر .



أنه فعل ما كان الصَّواب عند الله خلافه ، وكيف يكون قتلهم منصوباً عليه بعد الأسر ، وهو يشاور فيه الأصحاب و يسمع فيه المختلف من الأقوال ، و ليس لأحد أن يقول : إذا جاز أن يشاور في قتلهم أو استحياهم و عنده نصُّ الاستحياء<sup>(١)</sup> فالأ<sup>(٢)</sup> جاز أن يشاور و عنده نصُّ في القتل و ذلك لأنه لا يمتنع أن يكون أمر بالمشاورة قبل أن ينصَّ له على أحد الأمرين ، ثمَّ أمر بما يوافق إحدى المشورتين فاتَّبعه ، وهذا لا يمكن المخالف أن يقول مثله ، وإن كان لم يوح إليه في باب الأسارى بشيء<sup>(٣)</sup> و وكل إلى اجتهاده و مشورة أصحابه فما باله يعاتب و قد فعل ما أدَّاه إليه الاجتهاد والمشاورة ، و أيَّ لوم على مَنْ فعل الواجب و لم يخرج عنه ، و هذا يدلُّ على أن مَنْ أضاف إليه المعصية قد ضلَّ عن وجه الصَّواب .

مسألة فإن قيل : فما وجه قوله تعالى مخاطباً لنبيه [صلى الله عليه وآله] لما استأذنه قومٌ في التَّخَلُّف عن الخروج معه إلى الجهاد فأذن لهم : « عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَ تَعْلَمَ الْكَذِبِينَ »<sup>(٤)</sup> أو ليس العفو لا يكون إلا عن الذُّنوب ، و قوله : « لِمَ أَذِنْتَ » ظاهرٌ في العتاب ، لأنه من أخصَّ ألفاظ العتاب ؟

الجواب قلنا : أمَّا قوله تعالى : « عَفَا اللَّهُ عَنْكَ » فليس يقتضي وقوع معصية ولا غفران عِقَابٍ ، ولا يمتنع أن يكون المقصدُ به التَّعْظِيم والملاطفة في المخاطبة ، لأنَّ أحدنا قد يقول لغيره إذا خاطبه : « أَرَأَيْتَ رَحِمَكَ اللَّهُ و

١ - في ن ، ع ، م ، ق و ر : « بالاستحياء » .

٢ - في ن و هاشم ع : « فهلاً » . وفي ر : « وإلاً » .

٣ - في : ن و ع : « شيء » .

٤ - التوبة : ٤٣ .

غَفَرَ اللَّهُ لَكَ»، وهو لا يقصد إلى الاستصفاح له عَنْ عِقَابِ ذُنُوبِهِ بَلْ رُبَّمَا لَمْ يَخْطُرُ بِبَالِهِ أَنَّ لَهُ ذَنْباً، وَإِنَّمَا الْغَرَضُ الْإِجْمَالُ فِي الْمَخَاطَبَةِ وَاسْتِعْمَالِ مَا قَدْ صَارَ فِي الْعَادَةِ عِلْماً عَلَى تَعْظِيمِ الْمَخَاطَبِ وَتَوْقِيرِهِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَمْ أَذْنَبْ لَهُمْ» فظَاهِرُهُ الِاسْتِفْهَامُ، وَالْمُرَادُ بِهِ التَّقْرِيرُ وَاسْتِخْرَاجُ ذِكْرِ عِلَّةِ إِذْنِهِ، وَلَيْسَ بِوَاجِبِ حَمْلِ ذَلِكَ عَلَى الْعِتَابِ، لِأَنَّ أَحَدَنَا قَدْ يَقُولُ لْغَيْرِهِ: «لَمْ فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا» تَارَةً مَعَاتِباً، وَآخَرَى مُسْتَفْهَماً، وَتَارَةً مُقَرَّراً. فَلَيْسَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ خَاصَّةً لِلْعِتَابِ وَالْإِنْكَارِ، وَأَكْثَرُ مَا يَقْتَضِيهِ وَغَايَةُ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَدَّعَى فِيهِ أَنْ تَكُونَ دَالَّةً عَلَى أَنَّهُ ﷺ تَرَكَ الْأَوَّلَى وَالْأَفْضَلَ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ تَرَكَ الْأَوَّلَى لَيْسَ بِذَنْبٍ وَإِنْ كَانَ الثَّوَابُ يَنْقُصُ مَعَهُ، فَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَجُوزُ أَنْ يَتْرَكُوا كَثِيراً مِنَ النَّوَافِلِ، وَقَدْ يَقُولُ أَحَدُنَا لْغَيْرِهِ إِذَا تَرَكَ النَّدْبَ: «لَمْ تَرَكَتِ الْأَفْضَلَ؟» وَ«لَمْ عَدَلْتَ عَنِ الْأَوَّلَى؟». وَلَا يَقْتَضِي ذَلِكَ إِنْكَاراً وَلَا قَبِيحاً.

مَسْأَلَةٌ فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ \* وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ \* الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ»<sup>(١)</sup> أَوْ لَيْسَ هَذَا صَرِيحاً فِي وَقُوعِ الْمَعَاصِي مِنْهُ ﷺ؟

الْجَوَابُ قُلْنَا: أَمَّا الْوِزْرُ فِي أَصْلِ اللَّغَةِ فَهُوَ الثَّقْلُ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ الذُّنُوبُ بِأَنَّهَا أَوْزَارٌ، لِأَنَّهَا تُثْقَلُ كَاسْبِهَا وَحَامِلِهَا، وَإِذَا كَانَ أَصْلُ الْوِزْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ فَكُلُّ شَيْءٍ<sup>(٢)</sup> أَثْقَلَ الْإِنْسَانَ وَغَمَّهُ وَكَدَّهُ وَجَهْدَهُ جَازٍ أَنْ يُسَمَّى وَِزْراً تَشْبِيهاً بِالْوِزْرِ الَّذِي هُوَ الثَّقْلُ الْحَقِيقِيُّ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْوِزْرُ فِي الْآيَةِ إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ غَمَّهُ ﷺ وَهُمْهُمَا بِمَا كَانَ عَلَيْهِ قَوْمُهُ مِنَ الشُّرْكِ، فَإِنَّهُ

١ - الشَّرْحُ: ١ إِلَى ٣. ٢ - فِي ن: «فَكُلُّ شَقِيٍّ».

كان هو و أصحابه بينهم مستضعفاً مقهوراً مغموراً، فكلُّ ذلك مما يُتعب الفكرَ و يكُدُّ النَّفسَ ، فلما أن أعلی اللهُ كلمته و نشرَ دعوته و بسطَ يده خاطبه بهذا الخطاب تذكيراً له بمواقع النعمة عليه ليقابله بالشكر والثناء والحمد . و يقوِّي هذا التَّأويل قوله تعالى : « وَ رَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ »<sup>(١)</sup> و قوله عزَّ وجلَّ : « فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا \* إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا »<sup>(٢)</sup> والعُسْر بالشَّدائد والغُوم أشبه ، وكذلك اليُسْر بتفريج الكُرب وإزالة الهُوم والغُوم أشبه . فإن قيل : هذا التَّأويل يبطله أن هذه السُّورة مكِّيَّة نزلت على النَّبيِّ ﷺ وهو في الحال الذي<sup>(٣)</sup> ذكرتم أنها تغمّه من ضعف الكلمة و شدّة الخوف من الأعداء ، وقبل أن يُعلي اللهُ كلمة المسلمين على المشركين فلا وجه لما ذكرتموه .

قلنا : عن هذا السَّؤال جوابان : أحدهما أنَّه تعالى لما بشره بأنَّه تعالى يُعلي دينه على الدِّين كلِّه ويُظهره عليه و يشفي من أعدائه غيظه و غيظَ المؤمنين به كان بذلك واضعاً عنه ثقل غمّه بما كان يلحقه من قومه ، و مطيِّباً لنفسه ، و مبدلاً عُسره يُسراً ، لأنَّه يثق بأنَّ وعدَ الله تعالى حقٌّ لا يُخلف ، فامتَنَّ الله تعالى عليه بنعمةٍ سبقتِ الامتنان و تقدَّمته .

والوجه<sup>(٤)</sup> الآخر : أن يكون اللَّفْظ وإن كان ظاهره للماضي فالمراد به الاستقبال ، ولهذا نظائر كثيرة في القرآن والاستعمال ، قال الله تعالى : « وَ نَادَى أَصْحَبُ النَّارِ أَصْحَبَ الْجَنَّةِ »<sup>(٥)</sup> و قوله تعالى : « وَ نَادَوْا يٰمَلِكُ لِيَقْضِ

١ و ٢ - الشَّرح : ٤ و (٥ و ٦) .

٣ - في ن وع : « التي » ، والحال مؤنث و مذكَّر .

٤ - في ن وع : « والجواب الآخر » .

٥ - الأعراف : ٥٠ .

عَلَيْنَا رَبُّكَ»<sup>(١)</sup>. إلى غير ذلك مما شهرته تغني عن ذكره .

مسألة فإن قيل : فما معنى قوله تعالى : «لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ»<sup>(٢)</sup> أو ليس هذا صريحاً في أن له ﷺ [ذُنُوباً] وإن كانت مغفورة؟ .  
الجواب قلنا : أما مَنْ نفى عنه ﷺ صغائر الذُّنُوبِ مضافاً إلى كِبَائِرها فله عن هذه الآية أجوبة نحن نذكرها ونبين صحتها من سقيمها :  
منها : أنه أراد تعالى بإضافة الذَّنْبِ إليه ذَنْبَ آدَمَ ﷺ . وحسنت هذه الإضافة للاتِّصال [أو] القربى ، و غَفَرَهُ<sup>(٣)</sup> له مِنْ حيث أقسم على الله تعالى به ﷺ فَأَبْرَأَ قَسَمَهُ<sup>(٤)</sup> ، فهذا الذَّنْبُ الْمُتَقَدِّمُ .

والذَّنْبُ الْمُتَأَخَّرُ هو ذَنْبُ شِيعَتِهِ وَشِيعَةِ أَخِيهِ ﷺ . وهذا الجواب يعترضه أنَّ صاحبه نفى عن نبيِّ ذنباً وأضافه إلى آخر ، والسُّؤال عليه فيمن أضافه إليه كالسُّؤال فيمن نفاه عنه ، ويمكن إذا أردنا نصرة هذا الجواب أن نجعل الذُّنُوبَ كُلَّهَا لَأُمَّتِهِ ﷺ ويكون ذكر التَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ مَا تَقَدَّمَ زَمَانَهُ وَمَا تَأَخَّرَ ، كما يقول القائل مؤكداً : «قد غفرت لك ما قدَّمتَ وأُخَّرتَ ، و صفحتُ عن السَّالِفِ وَالْآتِي مِنْ ذُنُوبِكَ» ، ولإضافة ذُنُوبِ أُمَّتِهِ إِلَيْهِ وَجَهٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ مَعْرُوفٌ ، لأنَّ القائل قد يقول لمن حضره من بني تميم أو غيرهم من القبائل : «أنتم فعلتم كذا وكذا ، وقتلتم فلاناً» وإن كان الحاضرون ما شهدوا ذلك ولا فعلوه . وحسنت الإضافة للاتِّصال وَالتَّسَبُّبُ . ولا سببَ أوكد ممَّا بين الرِّسُولِ وَأُمَّتِهِ فَقَدْ يَجُوزُ تَوْسُعاً وَتَجَوُّزاً

١ - الزَّخْرَفُ : ٧٧ .

٢ - الْفَتْحُ : ٢ .

٣ - فِي ن ، ع ، وَق : «عَفُوهُ» .

٤ - أَيْ قَبِلَ اللَّهُ تَعَالَى قَسَمَ آدَمَ ﷺ بِمُحَمَّدٍ ﷺ ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَخْبَارِ وَالرِّوَايَاتِ .

أن تضاف ذنوبهم إليه .

ومنها : أنه سُمِّي تركه النَّدْبَ ذَنْباً ، و حسن ذلك لأنه <sup>(١)</sup> [عَلَيْهِ السَّلَام] مَنَّ لا يخالف الأوامر إلا هذا الضَّرْب من الخلاف ، ولعظم منزلته وقَدْرُه جاز أن يسمَّى بالذَّنْب منه ما إذا وقع من غيره لم يسمَّ ذَنْباً . وهذا الوجه يضعفه على بُعْدِ هذه التَّسمية أنه لا يكون معنى لقوله : «إِنِّي أَغْفِر ذَنْبَكَ» ولا وجه في معنى الغُفْران <sup>(٢)</sup> يليق بالعدول عن النَّدْب .

ومنها : أنَّ القول خرج مخرج التَّعْظِيم و حُسْنِ الخطاب ، كما قلناه في قوله تعالى : «عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ» [و] هذا ليس بشيء لأنَّ العادة [قد] <sup>(٣)</sup> جرت فيما يخرج هذا المخرج من الألفاظ أن يجري مجرى الدُّعاء ، مثل قولهم : «غفر الله لك» و «ليغفر الله لك» و ما أشبه ذلك ، و لفظ الآية بخلاف هذا ، لأنَّ المغفرة جرت فيها مجرى الجزاء والغرض <sup>(٤)</sup> في الفتح .

و قد كنَّا ذكرنا في هذه الآية وَجْهاً اخترناه و هو أشبه بالظَّاهر بما <sup>(٥)</sup> تقدَّم وهو أن يكون المراد بقوله : «مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ» الذُّنُوب إليك لأنَّ الذَّنْب مصدر والمصدر يجوز إضافته إلى الفاعل والمفعول معاً ، ألا ترى أنَّهم يقولون : «أعجبني ضرب زيد عمرواً» إذا أضافوه إلى الفاعل ، و «أعجبني ضرب زيد عمرو» إذا أضافوه إلى المفعول ، ومعنى المغفرة على هذا التَّأويل هي الإزالة والفَسْخ والنَّسخ لأحكام أعدائه من المشركين عليه ، و ذنوبهم إليه في منعهم إيَّاه عن مكَّة وصدَّهم له عن المسجد الحرام ، وهذا التَّأويل يطابق ظاهر الكلام حتَّى يكون المغفرة غرضاً في الفتح و

١ - في أصلنا : «أنه» ، وأثبتناه من ن ، ع و ق .

٢ - في نسخة ر : «معنى القرآن» . ٣ - كذا في نسخة : ن ، ع و ق ، وليس في أصلنا .

٤ - في ن ، ع ، م و هامش ق : «العوضي» . ٥ - في بعض النسخ : «مما» .

وَجَهًا لَهُ ، وَإِلَّا فَإِذَا أَرَادَ مَغْفِرَةً ذُنُوبِهِ لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ : « إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَ مَا تَأَخَّرَ » <sup>(١)</sup> معنىً معقولاً ، لِأَنَّ الْمَغْفِرَةَ لِلذُّنُوبِ لَا تَعْلُقُ لَهَا بِالْفَتْحِ ، وَ لَيْسَتْ غَرْضاً فِيهِ . فَأَمَّا قَوْلُهُ : « مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَ مَا تَأَخَّرَ » فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ مَا تَقَدَّمَ زَمَانَهُ مِنْ فَعْلِهِمُ الْقَبِيحِ بِكَ وَ بِقَوْمِكَ وَ مَا تَأَخَّرَ ، وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ سُورَةَ الْفَتْحِ نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ مَكَّةَ وَ الْمَدِينَةِ ، وَ قَدْ انْصَرَفَ مِنَ الْحُدَيْبِيَّةِ ، وَ قَالَ قَوْمٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ : إِنَّ الْفَتْحَ أَرَادَ بِهِ فَتْحَ خَيْبَرَ ، لِأَنَّهُ كَانَ تَالِيًا لِتِلْكَ الْحَالِ ، وَ قَالَ آخَرُونَ : بَلْ أَرَادَ بِهِ إِنَّا قَضَيْنَا لَكَ فِي الْحُدَيْبِيَّةِ قَضَاءً حَسَنًا فَكَيْفَ يَقُولُونَ مَا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ : مَنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْآيَةِ فَتْحَ مَكَّةَ وَ السُّورَةَ نَزَلَتْ قَبْلَ ذَلِكَ بِمَدَّةٍ طَوِيلَةٍ ، وَ ذَلِكَ أَنَّ السُّورَةَ وَإِنْ كَانَتْ نَزَلَتْ فِي الْوَقْتِ الَّذِي ذَكَرَ وَ هُوَ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ فَغَيْرُ مَمْتَنِعٍ أَنْ يَرِيدَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا » فَتْحَ مَكَّةَ وَ يَكُونُ [ذَلِكَ] <sup>(٢)</sup> عَلَى طَرِيقِ الْبِشَارَةِ لَهُ وَ الْحُكْمِ بِأَنَّهُ سَيَدْخُلُ مَكَّةَ وَ يَنْصُرَهُ اللَّهُ عَلَى أَهْلِهَا وَ لِهَذَا نَظَائِرُ فِي الْقُرْآنِ وَ الْكَلَامِ كَثِيرَةٌ .

وَمِمَّا يَقْوَى أَنْ الْفَتْحَ فِي السُّورَةِ أَرَادَ بِهِ فَتْحَ مَكَّةَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَ مُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا » <sup>(٣)</sup> وَ الْفَتْحَ الْقَرِيبَ هُنَا هُوَ فَتْحُ خَيْبَرَ . فَأَمَّا حَمْلُ الْفَتْحِ عَلَى الْقَضَاءِ الَّذِي قَضَاهُ فِي الْحُدَيْبِيَّةِ فَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ وَ مُقْتَضَى الْآيَةِ ، لِأَنَّ الْفَتْحَ بِالْإِطْلَاقِ الظَّاهِرُ مِنْهُ الظَّفَرُ وَ النَّصْرُ ، وَ يَشْهَدُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْآيَةِ مَا ذَكَرْنَاهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَ يَنْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا » <sup>(١)</sup> ؟

فإن قيل : ليس يعرف إضافة المصدر إلى المفعول إلا إذا كان المصدر متعدياً بنفسه، مثل قولهم : «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرُو». وإضافة مصدر غير متعدٍ إلى مفعوله غير معروفة .

قلنا : هذا تحكُّم في اللسان و[على]أهله ، لأنهم في كتب العربية كلها أطلقوا أنَّ المصدر يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول معاً ، ولم يستثنوا متعدياً من غيره ، ولو كان بينهما فرق لبيَّنوه وفصلوه كما فعلوا ذلك في غيره ، و ليس قلة الاستعمال معتبرة في هذا الباب لأنَّ الكلام إذا كان له أصل في العربية استعمل عليه وإن كان قليل الاستعمال ، وبعد فإنَّ ذنبهم ههنا إليه إنما هو صدُّهم له عن المسجد الحرام و منعهم إيَّاه عن دخوله ، فمعنى الذَّنْب متعدٍّ ، وإذا كان معنى المصدر متعدِّياً جاز أن يجري مجرى ما يتعدَّى بلفظه ، فإنَّ من عادتهم أن يحملوا الكلام تارةً على معناه وأخرى على لفظه ، ألا ترى إلى قول الشاعر :

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَذْرِ لِقَوْمِهِمْ      أَوْ مِثْلَ إِخْوَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارٍ  
فأعمل الكلام على المعنى دون اللفظ لأنَّه لو أعمله على اللفظ دون المعنى لقال : «أو مثل» بالجر ، لكنَّه لما كان معنى «جئني» أحضر ، أو هات قوماً مثلهم ، حَسُنَ أن يقول : «أو مثل» بالفتح .  
قال الشاعر :

دَرَسْتُ وَغَيْرَ آيَهِنَّ مَعَ الْبَلَى<sup>(١)</sup>      إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءً  
وَمُشَجَّجٍ أَمَّا سَوَاءُ<sup>(٢)</sup> قَذَالِهِ      فَبَدَا وَغَيْبَ سَارَةٍ<sup>(٣)</sup> الْمَغْرَاءِ

١ - في تفسير روح الجنان : «من البلى» .

٢ - في ن وع : «سوار» ، وفي ق : «سواد» .

٣ - في كلِّ النسخ : «سارة» .

فقال : « وَ مُشَجَّجٌ » بِالرَّفْعِ ؛ إِعْمَالاً لِّلْمَعْنَى ، لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَعْنَى قَوْلِهِ : « إِلَّا رَوَاكِدَ » أَنَّهُنَّ بَاقِيَاتٌ ثَابِتَاتٌ عَطْفٌ عَلَى ذَلِكَ الْمَشَجَّجِ بِالرَّفْعِ ، وَلَوْ أُجْرِيَ الْكَلَامُ عَلَى اللَّفْظِ لَنَصَبَ الْمَعْطُوفُ بِهِ ، وَ أَمْثَلُهُ هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ وَ فِيهَا ذَكَرْنَاهُ كِفَايَةً بِمَشِيئَةِ اللَّهِ [تَعَالَى] .

مَسْأَلَةٌ فَإِنْ قِيلَ : أَلَيْسَ قَدْ عَاتَبَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهٗ ﷺ [فِي إِعْرَاضِهِ عَنْ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ لَمَّا جَاءَهُ وَأَقْبَلَ عَلَى غَيْرِهِ] <sup>(١)</sup> بِقَوْلِهِ : « عَبَسَ وَ تَوَلَّى \* أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى \* وَ مَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي \* أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى » <sup>(٢)</sup> وَ هَذَا أَيْسَرُ مَا فِيهِ أَنْ يَكُونَ صَغِيرًا .

الْجَوَابُ قُلْنَا : أَمَّا ظَاهِرُ الْآيَةِ فَغَيْرُ دَالٍّ عَلَى تَوَجُّهٍهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَلَا فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا <sup>(٣)</sup> خَطَابٌ لَهُ بَلْ هِيَ خَبَرٌ مُحْضٌ لَمْ يَصْرَحْ بِالْمُخْبَرِ عَنْهُ ، وَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عِنْدَ التَّأَمُّلِ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى بِهَا غَيْرُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّهُ وَصَفَهُ بِالْعُبُوسِ وَ لَيْسَ هَذَا مِنْ صِفَاتِ النَّبِيِّ ﷺ [فِي قُرْآنٍ] وَلَا خَبَرٌ مَعَ الْأَعْدَاءِ الْمُبَايِنِينَ <sup>(٤)</sup> فَضْلًا عَنِ الْمُؤْمِنِينَ الْمُسْتَرَشِدِينَ ، ثُمَّ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ يَتَصَدَّى لِلْأَغْنِيَاءِ وَ يَتْلَهُنَّ عَنِ الْفُقَرَاءِ <sup>(٥)</sup> وَ هَذَا مِمَّا لَا يَصِفُ بِهِ نَبِيُّنَا ﷺ مَنْ يَعْرِفُهُ فَلَيْسَ هَذَا مِثْلًا لِأَخْلَاقِهِ الْوَاسِعَةِ وَ تَحَنُّنِهِ عَلَى <sup>(٦)</sup> قَوْمِهِ وَ تَعَطُّفِهِ ، وَ كَيْفَ يَقُولُ لَهُ : « وَ مَا عَلَيْكَ إِلَّا يَزَكِّي » <sup>(٧)</sup> وَ هُوَ ﷺ مَبْعُوثٌ لِلدُّعَاءِ وَ التَّنْبِيهِ وَ كَيْفَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ عَلَيْهِ ؟ ! وَ كَانَ هَذَا الْقَوْلُ إِغْرَاءً بِتَرْكِ الْحَرَصِ <sup>(٨)</sup> عَلَى إِيْمَانٍ -

١ - مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ لَيْسَ فِي أَصْلِنَا وَ مَوْجُودٌ فِي نَسْخَةِ : ن ، ع ، م وَ ق .

٢ وَ ٧ - عَبَسَ : ١ إِلَى ٤ وَ ٧ . ٣ - فِي ن وَ ع : « أَنَّهُ » . ٤ - فِي ن ، ع وَ ق : « الْمُنَابِذِينَ » .

٥ - فِي أَصْلِنَا : « بِالْفُقَرَاءِ » ، وَ فِي غَيْرِهِ كَمَا فِي الْمَتْنِ .

٦ - فِي أَصْلِنَا : « يَحْتَنُّ إِلَى » ، وَ أُثْبِتْنَاهُ مِنْ : ن ، ع ، م وَ ق . وَ فِي اللَّغَةِ : « تَحَنَّنَ عَلَيْهِ : تَرْحَمَ .

٨ - فِي أَصْلِنَا : « بِتَرْكِ الْمَعْرِضِ » ، وَ أُثْبِتْنَاهُ مِنْ سَائِرِ النَّسَخِ .



قومه .

وقد قيل : إِنَّ هَذِهِ السُّورَةُ نَزَلَتْ فِي رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ مِنْهُ هَذَا الْفِعْلُ الْمَنْعُوتُ فِيهَا وَنَحْنُ وَإِنْ شَكَكْنَا فِي عَيْنٍ مَنْ نَزَلَتْ فِيهِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ نَشْكَّ فِي أَنَّهَا لَمْ يَعْزْ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ وَ أَيْ تَنْفِيرُ أَبْلَغَ مِنَ الْعُبُوسِ فِي وُجُوهِ الْمُؤْمِنِينَ وَالتَّلَهِّي عَنْهُمْ وَالْإِقْبَالُ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ الْكَافِرِينَ وَالتَّصَدِّي لَهُمْ ، وَقَدْ نَزَّ اللَّهُ تَعَالَى النَّبِيُّ ﷺ عَمَّا [هُوَ] دُونَ هَذَا فِي التَّنْفِيرِ بِكَثِيرٍ .

مسألة فإن قيل : فما معنى قوله تعالى مخاطباً لنبيه ﷺ : «لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَخْبُطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَسِرِينَ»<sup>(١)</sup> وكيف توجه هذا الخطاب إلى مَنْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الشُّرْكُ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْمَعَاصِي ؟ .

الجواب قلنا : قد قيل في هذه الآية : إِنَّ الْخِطَابَ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَالْمُرَادُ بِهِ أُمَّتُهُ ، فَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : «نَزَلَ الْقُرْآنُ بِإِيَّاكَ»<sup>(٢)</sup> أَعْنِي وَاسْمِعِي يَا جَارَةَ ، وَ مِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ»<sup>(٣)</sup> فَدَلَّ قَوْلُهُ تَعَالَى : «فَطَلِّقُوهُنَّ» عَلَى أَنَّ الْخِطَابَ تَوَجَّهَ إِلَى غَيْرِهِ .

و جواب آخر : إِنَّ هَذَا خَبْرٌ يَتَضَمَّنُ الْوَعِيدَ وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَوَاعَدَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْعُمُومِ وَ عَلَى سَبِيلِ الْخُصُوصِ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنْهُ مَا تَنَاوَلَهُ الْوَعِيدُ لَكِنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَقْدُوراً لَهُ وَ جَائِزاً بِمَعْنَى الصَّحَّةِ لَا بِمَعْنَى الشَّكِّ ، وَ لِهَذَا يَجْعَلُ جَمِيعَ وَعِيدِ الْقُرْآنِ عَامّاً لِمَنْ يَقَعُ مِنْهُ مَا يَتَنَاوَلُهُ

١ - الزمر : ٦٥ .

٢ - في الأصل : «إِيَّاكَ» ، وَ أَثْبَتْنَاهُ مِنْ سَائِرِ النُّسخِ .

٣ - الطلاق : ١ .

الوعيد<sup>(١)</sup> و لمن علم الله تعالى أنه لا يقع منه ، وليس قوله تعالى : « لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَخْبُطَنَّ عَمَلُكَ » على سبيل التَّقدير والشرط بأكثر من قوله تعالى : « لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا »<sup>(٢)</sup> لَأَنَّ استحالة وجود ثانٍ معه تعالى إذا لم يمنع من تقدير ذلك و بيان حكمه فأولى أن يسوغ تقدير وقوع الشرك الذي هو مقدورٌ ممكن و بيان حكمه .

والشيعة لها في هذه الآية جوابٌ تنفرد به ؛ وهو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لما نَصَّ على أمير المؤمنين عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بالإمامة في ابتداء الأمر جاءه قومٌ من قريش فقالوا له : يا رسول الله إِنَّ النَّاسَ قَرِيبُوا عَهْدٍ<sup>(٣)</sup> بِالْإِسْلَامِ وَلَا يَرْضُونَ أَنْ تَكُونَ النَّبِيُّ فِيكَ وَالْإِمَامَةُ فِي ابْنِ عَمِّكَ فَلَوْ عَدَلْتَ بِهَا<sup>(٤)</sup> إِلَى غَيْرِهِ لَكَانَ أَوْلَى ، فقال لهم النَّبِيُّ ﷺ : ما فعلتُ ذلك برأيي فَأَتَخَيَّرَ فِيهِ ، لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنِي بِهِ وَفَرَضَهُ عَلَيَّ ، فقالوا له : فإذا لم تفعل ذلك مخافة الخلاف على ربِّكَ تعالى فَأَشْرِكْ<sup>(٥)</sup> معه في الخلافة رَجُلًا مِنْ قَرِيشَ يَسْكُنُ النَّاسُ إِلَيْهِ لِيَتِمَّ لَكَ أَمْرُكَ وَلَا يَخَالَفُ النَّاسُ عَلَيْكَ ، فنزلت الآية ، والمعنى فيها : « لَنْ أَشْرَكَتَ (في الخلافة مع أمير المؤمنين عليٍّ غيره) لِيَخْبُطَنَّ عَمَلُكَ » .

و على هذا التَّأويل السُّؤال<sup>(٦)</sup> [إياي]<sup>(٧)</sup> قائمٌ لَأَنَّهُ إذا كان قد علم الله تعالى أنه لا يفعل ذلك ولا يخالف أمره لِعَصْمَتِهِ فما الوجه في الوعيد؟ فلا بدَّ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى ما ذكرناه .

مسألة فإن قيل : فما وجه قوله تعالى : « يَأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ

١- في ن ، ع ، م و ر : « تناوله الوعيد » . ٢- الأنبياء ﷺ : ٢٢ .

٣- في ر : « قريبا العهد » ، وفي هامشه : « قريب عهد » . ٤- في ن و ع : « به » .

٥- في ر : « فاشترك » . ٦- في ن ، ع و ق : « فالسؤال » . ٧- كذا في نسخة : ن ، ع و م .

تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ»<sup>(١)</sup> أو ليس ظاهر هذا الخطاب يتضمّن العتاب ، والعتاب لا يكون إلا على ذنب كبير أو صغير .

الجواب قلنا : ليس في ظاهر الآية ما يقتضي عتاباً وكيف يعاتبه الله تعالى على ما ليس بذنب ، لأنّ تحريم الرّجل بعض نساءه لسبب أو لغير سبب ليس بقبيح ولا داخل في جملة الذّنوب وأكثر ما فيه أنّه مباح . ولا يمتنع أن يكون قوله [تعالى] : «لَمْ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ» خرج مخرج التّوجّع له من حيث تحمل المشقّة في إرضاء زوجاته وإن كان ما فعل قبيحاً ، ولو أنّ أحدنا أَرْضَى بعض نساءه بتطليق أخرى أو تحريمها<sup>(٢)</sup> لحسن أن يقال له : «لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ وَتَحَمَّلْتَ الْمَشَقَّةَ فِيهِ؟» ، وإن كان ما فعل قبيحاً .

ويمكن أيضاً إذا سلّمنا أنّ القول يقتضي ظاهره العتاب<sup>(٣)</sup> أن يكون ترك التّحريم أفضل من فعله ، فكأنّه عدل بالتّحريم عن الأولى . ويحسن أن يقال لمن عدل عن النّفل : «لِمَ لَمْ تَفْعَلْهُ وَكَيْفَ عَدَلْتَ عَنْهُ» ، والظاهر الذي لا شبهة فيه قد يعدل عنه بدليل<sup>(٤)</sup> فلو كان للآية ظاهر يقتضي العتاب لجاز أن نصرّفه إلى غيره لقيام الدّلالة على أنّه [ﷺ] لا يفعل شيئاً من الذّنوب ، ولأنّ القصّة الّتي خرجت الآية عليها لا يقتضي ما له تعلّق بالذّنوب على وجه من الوجوه .

مسألة فإن قيل : فما الوجه في الرواية المشهورة : «أَنَّ النَّبِيَّ [ﷺ] لَيْلَةَ الْمَعْرَاجِ لَمَّا خَوَّطَ بِفَرْضِ الصَّلَاةِ رَاجِعَ رَبَّهُ تَعَالَى مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى حَتَّى

١ - التّحريم : ١ .

٢ - في ن ، ع ، م و ق : «بتحريمها» .

٣ - في ر : «أَنَّ لِلْقَوْلِ ظَاهِرَ الْعِتَابِ» . ٤ - في ن : «دليل» .

رجعت إلى 'خمس'. وفي الرواية أن موسى عليه السلام هو القائل له ﷺ: «إِنَّ أُمَّتَكَ لَا تَطِيقُ هَذَا، وَكَيْفَ ذَهَبَ ذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ [عَلَيْهِ السَّلَامُ] حَتَّى نَبَّهَ مُوسَى ﷺ عَلَيْهِ؟ وَكَيْفَ يَجُوزُ الْمَرَاجَعَةُ مِنْهُ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّ الْعِبَادَةَ تَابِعَةٌ لِلْمَصْلَحَةِ؟ وَكَيْفَ يَجَابُ إِلَى ذَلِكَ<sup>(١)</sup> مَعَ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ بِخِلَافِهِ؟»

الجواب قلنا: أمّا هذه الرواية فهي من طريق الآحاد التي لا توجب علماً وهي مع ذلك مضعفة، وليس يمتنع لو كانت صحيحة أن تكون المصلحة في الابتداء تقتضي العبادة بالخمسين من الصلوات، وإذا وقعت المراجعة تغيرت المصلحة واقتضت أقل من ذلك حتى تنتهي إلى هذا العدد المستقر ويكون النبي ﷺ قد أعلم بذلك فراجع طلباً للتخفيف عن أمته والتسهيل، ونظير ذلك ما ذكرناه في تغير المصلحة بالمراجعة وتركها إن فعل المندور قبل النذر غير واجب، فإذا تقدّم النذر صار واجباً وداخلاً في جملة العبادات المفترضات، وكذلك تسليم المبيع غير واجب ولا داخل في جملة العبادات<sup>(٢)</sup>، فإذا تقدّم عقد البيع وجب و صار مصلحة. ونظائر ذلك في الشرعيّات أكثر من أن تُحصى.

فأمّا قول موسى عليه السلام له ﷺ: «إِنَّ أُمَّتَكَ لَا تَطِيقُ فَرَاغَ» فليس ذلك تنبيهاً له ﷺ وليس يمتنع أن يكون النبي ﷺ أراد أن يسأل مثل ذلك ولو لم يقل له موسى عليه السلام، ويجوز أن يكون قوله قوياً دواعيه في المراجعة التي كانت أبيحت له.

وفي الناس من استبعد هذا الموضع من حيث يقتضي أن يكون موسى

١- في ن وع: «عن ذلك». وفي اللغة: «أجاب عن سؤاله وإلى سؤاله: ردّ له الجواب».

٢- في ن، ع، م وق: «العبادات».

في تلك الحال حياً كاملاً وقد قبض منذ زمان وهذا ليس ببعيد ، لأن الله تعالى قد خبر أن أنبياءه ﷺ والصالحين من عباده في الجنان يُرزقون ، فما المانع من أن يجمع الله بين نبيّنا ﷺ وبين موسى عليه السلام .

مسألة فإن قيل : فما الوجه فيما روي من أن الله تعالى لما أمر نبيّه [ﷺ] أن يقرأ القرآن على حرف واحد ، قال له جبرئيل عليه السلام : استزده يا محمد ، فسأله الله تعالى حتى أذن له أن يقرأ [هـ] على سبعة أحرف .

الجواب [قلنا] <sup>(١)</sup> : إن الكلام في هذا الخبر يجري مجرى ما ذكرناه في المراجعة عند فرض الصلاة ، وليس يمتنع أن يكون المصلحة تختلف بالمراجعة والسؤال ، وإنما التمس الزيادة في الحروف للتسهيل والتخفيف ، فإن في الناس من يسهل عليه التّفخيم <sup>(٢)</sup> وبعضهم لا يسهل عليه إلا الإمالة ، وكذلك القول في الهمز وترك الهمز ، فإن كان هذا الخبر صحيحاً فوجه المراجعة هو طلب التخفيف ورفع المشقة .

مسألة فإن قيل : فما الوجه في إجابة النبيّ [ﷺ] العباس رضي الله عنه في قوله : «إلا الإذخِر» <sup>(٣)</sup> إلى سؤاله وإمضاء استثنائه ، وأنتم تعلمون أن التحريم والتحليل إنما يتبع المصالح وكيف يستثنى بقول العباس ما لم يكن يريد أن يستثنيه .

الجواب قلنا : عن هذا جوابان ، أحدهما : أن يكون النبيّ [ﷺ] أراد أن يستثنى ما ذكره العباس من الإذخِر لو لم يسأله العباس إليه ، وقد نجد

١ - زيادة من نسخة : ن وق

٢ - كذا ، وفي نسخة ر : «التخفيف» .

٣ - «الإذخِر» بكسر الهمزة والخاء ، نبات معروف عريض الأوراق طيب الرائحة . (مجمع البحرين) . و راجع الكافي ج ٤ ص ٢٦٦ ، و أيضاً الوسائل باب مكروهات الصوم .

كثيراً من الناس يبتدئ بكلام و في نيّته أن يصله بكلام مخصوص فيسابقه إلى ذلك الكلام بعض حاضريه فيظنُّ به أنّه إنّما وصل كلامه الأوّل بالثاني لأجل تذكير الحاضر به<sup>(١)</sup>، ولا يكون الأمر كذلك .

الجواب الثاني : أن يكون الله تعالى خير نبيّه ﷺ في الإذخِر فلما سأله العباس اختار أحد الأمرين اللّذين خيّر فيهما . وكلُّ هذا غير ممتنع .

مسألة فإن قيل : فما قولكم في الخبر الذي رواه محمد بن جرير الطبري بإسناده عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ « أنَّ النَّارَ تقول : « هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ »<sup>(٢)</sup> إذا أُلقي فيها حتّى يضع الرَّبُّ تعالى قَدَمَهُ<sup>(٣)</sup> فيها فتقول : قَطُّ قَطُّ ، فحينئذٍ تمتلئ وينزوي بعضها إلى بعض »<sup>(٤)</sup> وقد روي مثل ذلك عن أنس بن مالك .

الجواب قلنا : لا شبهة في أنَّ كلَّ خبر اقتضى ما تنفيه أدلّة العقول فهو باطل مردودٌ إلّا أن يكون له تأويل سائغ غير متعسّف ، فيجوز أن يكون صحيحاً ، و معناه مطابق للأدلة ، و قد دلّت العقول و محكم القرآن و الصّحيح من السُّنّة على أنَّ الله تعالى ليس بذي جوارح ولا يشبه شيئاً من المخلوقات ، فكلُّ خبر ينافي ما ذكرناه و يجب أن يَكُون إمّا مردوداً أو محمولاً على ما يطابق ما ذكرناه من الأدلة ، و خبر القَدَم يقتضي ظاهره

١ - في ر: « الحاضرين » ، و في نسخة: « الحاضر به » ، و في المتن كما في ن ، ع و م: « حاضر له » .

٢ - ق : ٣٠ .

٣ - قال في النهاية : و في صفة النار : « حتّى يضع الجبارُ فيها قَدَمَهُ » أي الذين قَدَمَهُم لها من شرارِ خلقه ، فهم قَدَمُ الله للنار ، كما أنَّ المسلمين قَدَمُهُ للجنة . والقَدَم : كلُّ ما قَدَمْتَ من خير أو شرٍّ . و تَقَدَّمَتْ لفلان فيه قَدَمٌ : أي تقدّم في خير أو شرٍّ . وقيل : وضع القَدَم على الشيء مثل للردع والقنّع ، فكانه قال : يأتيها أمر الله فيكفّها من طلب المَزِيد . وقيل : أراد به تسكين فوّرتها ، كما يقال للأمر تريد إبطاله : وضَعْتُهُ تحت قدمي - انتهى .

٤ - راجع مضمونه تفسير الطبري الجزء السادس والعشرين ص ١٠٥ .

التشبيه المحض فكيف يكون مقبولاً ، وقد قال قوم : «أنه لا يمتنع أن يريد بذكر القَدَم القوم الذين قدّمهم لها وأخبر أنّهم يدخلون إليها ممّن استحقّها بأعماله» .

فأما قول النار : «هَلْ مِنْ مَزِيدٍ» فقد قيل : معنى ذلك أنها صارت بحيث لا موضع فيها للزيادة و بحيث لو كانت ممّن تقول لقات : قد امتلأت و ما بقي فيّ من مَزِيدٍ ، وأضاف القول إليها على سبيل المجاز ، كما أضاف الشاعر القول إلى الحوض في قوله :

امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَ قَالَ قَطْنِي مَهْلًا<sup>(١)</sup> رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

و قد قال أبو عليّ الجبائي : إنّ القول الذي هو «هَلْ مِنْ مَزِيدٍ» من قول الحَزَنَةِ ، كما يقال : قالت البلدة الفلانيّة كذا ، أي قال أهلها . و كما قال تعالى : «وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا»<sup>(٢)</sup> . وهذا أيضاً غير ممتنع .

مسألة فإن قيل : فما معنى الخبر المروي عن النبي ﷺ أنه قال : «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبِكَاءِ الْحَيِّ عَلَيْهِ»<sup>(٣)</sup> وفي رواية أخرى : «إِنَّ الْمَيِّتَ يَعْذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِالنِّيَاحَةِ عَلَيْهِ»<sup>(٤)</sup> . و روى المغيرة بن شُعْبَةَ عنه [ﷺ] أنه قال : «مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَعْذَّبُ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ»<sup>(٥)</sup> .

الجواب قلنا : هذا الخبر مُنْكَرُ الظَّاهِر ، لأنّه يقتضي إضافة الظلم إلى الله تعالى و قد نَزَّهَتْ أدلّة العقول - التي لا يدخلها الاحتمال والاتساع والمجاز -

١ - في اللسان و شرح القاموس : «سَلًا» ، و في الصّحاح مثل ما في المتن ، و قيل : لعلّ الأولى : «مَلَأَ رُوَيْدًا» .  
٢ - الفجر : ٢٢ .

٣ - جاء ذكره في سنن ابن ماجة ج ١ ص ٥٠٨ ، و أيضاً الأماي للمؤلف رحمه الله و أيضاً فيض القدير ج ٢ ص ٣٩٧ .

٤ و ٥ - الأماي ج ١ ص ٣٤٠ ، و مضمون الخبر في سنن ابن ماجة ج ١ ص ٥٠٨ .

الله تعالى عن الظلم وكل قبيح . وقد نَزَّهَ الله تعالى نفسه بمحكم القول عن ذلك فقال جلَّ وعزَّ: « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى »<sup>(١)</sup> فلا بدَّ أنْ نصرف ما ظاهره بخلاف هذه الأدلَّة إلى ما يطابقها إنْ أمكن أنْ نردَّه ونبطله ، وقد روي عن ابن عباس في هذا الخبر أنَّه قال : « وَهَلْ ابْنُ عُمَرَ <sup>(٢)</sup> إِنَّمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَبْرِ يَهُودِيٍّ فَقَالَ : إِنَّكُمْ لَيَبْكَونَ عَلَيْهِ وَأنَّه لَيُعَذَّبُ »<sup>(٣)</sup> وقد روي إنكار هذا الخبر عن عائشة أيضاً وأنها قالت - لما خَبَرَتْ بروايته - : وَهَلْ أَبُو-عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَمَا وَهَلْ يَوْمَ قَلِيبٍ بَدْرٌ <sup>(٤)</sup> إِنَّمَا قَالَ ﷺ : « إِنَّ أَهْلَ الْمِيَّتِ لَيَبْكَونَ عَلَيْهِ وَأنَّه لَيُعَذَّبُ بِجُرْمِهِ » . فهذا الخبر مردودٌ مطعونٌ عليه كما ترى .

و معنى قولهما : « وَهَلْ » أي ذهب وَهُمُّهُ إلى غير الصَّواب ، يقال : وَهَلْتُ إلى الشَّيءِ فَأَنَا أَهْلٌ وَهَلًا إذا ذهب وَهُمُّكَ إليه ، وَهَلْتُ عَنْهُ أَوْ هَلُّ وَهَلًا إذا نَسَيْتُهُ وَ غَلَطْتُ فِيهِ ، وَ هَلَّ الرَّجُلُ يَوْهَلُ وَهَلًا إذا فَزِعَ ، وَالْوَهْلُ : الْفَزَعُ ، وَ مَوْضِعُ وَهْلِهِ فِي ذِكْرِ الْقَلِيبِ أَنَّهُ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [ وَهَلَّ ] وَقَفَ عَلَى قَلِيبٍ بَدْرٌ فَقَالَ : « فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا »<sup>(٥)</sup> ثُمَّ قَالَ : « إِنَّهُمْ لَيَسْمَعُونَ مَا أَقُولُ »<sup>(٦)</sup> . فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : إِنَّمَا قَالَ ﷺ : إِنَّهُمْ الْآنَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّ الَّذِي كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ هُوَ الْحَقُّ ، وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « فَإِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْوَقْتَ »<sup>(٧)</sup> .

١- الأنعام : ١٦٤ .

٢- في نسخة ر : « وَهَلْ ابْنُ عَمِّي » مكان « ابْنِ عَمْرٍ » . وَفِي اللَّغَةِ : « وَهَلْ إِلَى الشَّيْءِ : ذَهَبَ وَهُمُّهُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَرِيدُ غَيْرَهُ ، مِثْلُ وَهْمٍ » .

٣- أي المراد أَنَّهُمْ لَيَبْكَونَ عَلَى فَقْدِهِ مَعَ أَنَّهُ يُعَذَّبُ . لَا أَنَّ بَكَاءَهُمْ مُوجِبٌ لِعَذَابِهِ .

٤- الْقَلِيبُ : الْبُئْرُ الَّتِي لَمْ تُطَوَّ ، وَيَذْكُرُ وَيُوْنْتُ . (الْتَّهْيَاة) ٥- الْأَعْرَافُ : ٤٤ .

٦- رَاجِعْ تَفْصِيلَ الْخَبَرِ الْكَامِلِ لِابْنِ الْأَثِيرِ ج ٢ ص ١٢٩ . ٧- النمل : ٨٠ ، وَالرُّومُ : ٥٢ .



ويمكن في الخبر - إن كان صحيحاً - وجوه من التأويل :  
 أولها : أنه إن وصي موسى بأن يباح عليه ففعل ذلك بأمره فإنه يعذب  
 بالنياحة وليس معنى يعذب بها أنه يؤاخذ بفعل النواح ، وإنما معناه أنه  
 يؤاخذ بأمره بها ووصيته بفعلها ، وإنما قال ﷺ ذلك لأن الجاهلية كانوا  
 يرون البكاء عليهم والنوح ، و يأمررون به و يؤكدون الوصية بفعله و هذا  
 مشهور عنهم .

قال طرفة بن العبد<sup>(١)</sup> :

فَإِنْ مِتُّ فَانْعِنِي بِمَا أَنَا أَهْلُهُ      وَشُقِّي عَلَى الْجَيْبِ يَا ابْنَةَ مَعْبِدٍ  
 وقال بشر بن أبي خازم<sup>(٢)</sup> :

فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنْ بَيْتِ بَشْرِ      فَإِنَّ لَهُ بِجَنْبِ الرَّدْهِ بَابَا  
 ثَوَى فِي مُلْحَدٍ<sup>(٣)</sup> لَا بُدَّ مِنْهُ      كَفَى بِالْمَوْتِ نَأْيًا وَاعْتِرَابَا  
 رَهِينُ بَلَى<sup>(٤)</sup> وَكَلَفَتِي سَيْبِلِي      فَأَذْرِي الدَّمْعَ<sup>(٥)</sup> وَانْتَحِبِي انْتِحَابَا

و ثانيها : إن العرب كانوا يبكون موتاهم و يذكرون غاراتهم و قتل  
 أعدائهم ، و ما كانوا يسلبونه من الأموال و يبتزونه<sup>(٦)</sup> من الأحوال  
 فيعدون ما هو معاصٍ في الحقيقة يعذب الميت بها و إن كانوا يجعلون ذلك

١ - طرفة - بفتح الطاء والراء والفاء - هو أبو عمر ، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ، ولد في  
 بادية البحرين و ينقل في بقاع نجد .

٢ - بالخاء والزاي المعجمة بينهما ألف ، و بعدها الميم ، و هو أيضاً شاعر جاهلي ، فحل من  
 الشُّجْعَان من أهل نجد .

٣ - المُلْحَد - كُمُكْرَم - : اللُّحْد .

٤ - في أصلنا : « قَلًا » ، و أثبتناه من سائر النسخ .

٥ - أذْرء الدَّمْع : أساله . وانتحب : بكى شديداً ، و تنفّس شديداً .

٦ - ابتزّه : استلبه .

مِنْ مَفَاخِرِهِ وَمَنَاقِبِهِ فَذَكَرَ ﷺ أَنَّكُمْ تَبْكُونَهُ بِمَا يَعْذِبُونَ بِهِ .  
و ثَالِثُهَا : أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَعْلَمَ الْمَيِّتَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ وَأَعَزَّتْهُ عَلَيْهِ تَأَلَّمَ بِذَلِكَ ، فَكَانَ عَذَاباً لَهُ ، وَالْعَذَابُ لَيْسَ بِجَارٍ مَجْرَى الْعِقَابِ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى ذَنْبٍ مُتَقَدِّمٍ ، بَلْ يَسْتَعْمَلُ ذَلِكَ كَثِيراً بِمَعْنَى الْأَلَمِ وَالضَّرَرِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَائِلَ قَدْ يَقُولُ لِمَنْ ابْتَدَأَهُ بِضَرَرٍ وَأَلَمٍ : « قَدْ عَذَّبْتَنِي بِكَذَا وَكَذَا ، وَآذَيْتَنِي » كَمَا يَقُولُ : « أَضَرَّرْتَ بِي وَآلَمْتَنِي » ، وَإِنَّمَا لَمْ يَسْتَعْمَلِ الْعِقَابَ حَقِيقَةً فِي الْآلَامِ الْمُبْتَدِئَةِ مِنْ حَيْثُ كَانَ اشْتِقَاقُ لَفْظَةِ الْعِقَابِ مِنَ الْمَعَاقِبَةِ الَّتِي لَا بَدْءَ مِنْ تَقَدُّمِ سَبَبٍ لَهَا ، وَلَيْسَ هَذَا فِي الْعَذَابِ .

و رَابِعُهَا : أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِالْمَيِّتِ مَنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ وَدَنَا مِنْهُ فَقَدْ يَسْمَى بِذَلِكَ لِقَوَّةِ الْمَقَارَبَةِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ فَكَأَنَّهُ ﷺ أَرَادَ أَنْ مَنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ يَتَأَذَّى بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عِنْدَهُ عَلَيْهِ وَتَضَعُفُ نَفْسُهُ فَيَكُونُ ذَلِكَ كَالْعَذَابِ لَهُ ، وَكُلُّ هَذَا بَيْنَ مُحَمَّدٍ اللَّهِ [وَمَنْهُ] <sup>(١)</sup> .

مَسْأَلَةٌ فَإِنْ قِيلَ : فَمَا مَعْنَى الْخَبَرِ الْمَرْوِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ ، يَصْرَفُهَا كَيْفَ يَشَاءُ <sup>(٢)</sup> » ، ثُمَّ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ : « اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا إِلَى طَاعَتِكَ » <sup>(٣)</sup> » وَفِي الْخَبَرِ الَّذِي يَرْوِيهِ

١ - كَذَا فِي نَسْخَةِ : ن ، ع ، و ، م ، وَلَيْسَ فِي أَصْلِنَا .

٢ - الْأَمَالِيُّ ج ١ ص ٣١٨ . وَقَالَ : الصَّدُوقُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي عِلَلِهِ : « قَوْلُهُ : « بَيْنَ إصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ تَعَالَى » يَعْنِي بَيْنَ طَرِيقَيْنِ مِنْ طُرُقِ اللَّهِ ، يَعْنِي بِالطَّرِيقَيْنِ طَرِيقَ الْخَيْرِ وَطَرِيقَ الشَّرِّ ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَوْصَفُ بِالْأَصَابِعِ وَلَا يَشْبَهُ بِخَلْقِهِ ، تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلُوءاً كَبِيراً » . (عِلَلُ الشَّرَائِعِ بَابُ نَوَادِرِ الْعِلَلِ تَحْتَ رَقْمِ ٧٥) وَجَاءَ الْخَبَرُ فِي فَيْضِ الْقَدِيرِ ج ٢ ص ٣٧٩ تَحْتَ رَقْمِ ٢٠٨٦ ، وَلِشَارِحِهِ الْمَنَاوِي فِي بَيَانِ الْخَبَرِ كَلَامٌ مَنْ أَرَادَ الْإِطْلَاعَ فَلْيَرَاجِعْ هُنَاكَ .

٣ - رَاجِعِ الْأَمَالِيُّ لِلْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ ج ١ ص ٣١٨ .

أنس قال: «قال رسول الله ﷺ: ما من قلب آدمي إلا وهو بين أضبعين من أصابع الله تعالى، فإذا شاء أن يُثَبِّتَهُ ثَبَّتَهُ، وإذا شاء<sup>(١)</sup> أن يَقْلِبَهُ قَلَّبَهُ». الجواب قلنا: إنَّ لمن تكلم في تأويل هذه الأخبار ولم يدفعها لمنافاتها لأدلة العقول أن يقول: إنَّ الأصبع في كلام العرب وإن كانت هي الجارحة المخصوصة فهي أيضاً الأثر الحسن، يقال: «لفلان على ماله وإبله أضبع حسنة» أي له قيام وأثر حسن.

قال الرّاعي - واسمه عبيد بن الحُصَيْن و يكنى بأبي جندل<sup>(٢)</sup> - يصف راعياً حَسَنَ القيام على إبله:

ضَعِيفُ الْعَصَا بِأَدْيِ الْعُرُوقِ تَرَى لَهُ      عَلَيْهَا إِذَا مَا أَجْدَبَ النَّاسُ إِضْبَعَا  
وقال لبيد<sup>(٣)</sup>:

مَنْ يَنْسُطِ اللَّهُ عَلَيْهِ إِضْبَعَا      بِالْخَيْرِ وَالشَّرِّ بِأَيِّ أَوْلَعَا  
يَمْلَأُ لَهُ مِنْهُ ذُنُوباً مُتَرَعَا

وقال آخر:

أَكْرَمَ نِزَاراً وَاشْقَى الْمَشْغَسَعَا      فَإِنَّ فِيهِ خَصَلَاتٍ أَرْبَعَا  
جَدًّا<sup>(٤)</sup> وَجُوداً وَيَدّاً وَإِضْبَعَا

فالإصبع في كل ما أوردناه المراد بها الأثر الحسن والنعمة فيكون المعنى: «ما من آدمي إلا وقلبه بين نعمتين لله تعالى جليلتين».

١ - في الأماي: «وإن شاء».

٢ - هو شاعر من فحول المحدثين. لقّب بالرّاعي لكثرة وصفه الإبل. قيل: عاصر جريراً و الفرزدق، وتوفي سنة ٩٠.

٣ - هو ابن ربيعة العامريّ المتقدّم ترجمته في ص ١٣٩

٤ - كذا في النسخ، وفي الأماي: «حدّاً»، وقيل: به أراد البأس، وقيل: المنع.

فإن قيل : فما معنى 'تثنية النعمتين و نعمُ الله تعالى على عباده لا تحصى كثرة؟'

قلنا : يحتمل أن يكون الوجه في ذلك نعم الدنيا و نعم الآخرة و ثناهما لأنهما كالجنسين أو النوعين ، وإن كان كل قبيل منهما في نفسه ذاعداً كثير . و يمكن أن يكون الوجه في تسميتهم للأثر الحسن بالإصبع هو من حيث يشار إليه بالإصبع إعجاباً به و تنبيهاً عليه ، وهذه عادتهم في تسمية الشيء بما يقع عنده ، و بما له به عُلقة ، و قد قال قوم : إنَّ الرَّاعِي أراد<sup>(١)</sup> أن يقول : « يداً » في موضع « إصبع » ، لأنَّ اليد النعمة فلم يمكنه ، فعدل عن اليد إلى الإصبع لأنها من اليد .

و في هذه الأخبار وجه آخر و هو أوضح من الوجه الأوّل و أشبه بمذاهب العرب و تصرف ملاحن كلامها<sup>(٢)</sup> ، و هو أن يكون الغرض في ذكر الأصابع<sup>(٣)</sup> الإخبار عن تيسر تصريف القلوب و تقليبها ، و الفعل فيها عليه جلّ و عزّ و دخول ذلك تحت قدرته . ألا ترى أنهم يقولون : « هذا الشيء في خنصري ، و إصبعي ، و في يدي و قبضتي » ؟ كل ذلك إذا أرادوا وصفه بالتيسر<sup>(٤)</sup> و التسهيل و ارتفاع المشقة فيه و المؤونة ، و على هذا المعنى يتأوّل المحققون قوله تعالى : « وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ »<sup>(٥)</sup> فكأنه ﷺ لما أراد المبالغة في وصفه بالقدرة على تقليب القلوب و تصريفها بغير مشقة و لا كلفة قال : « إنها بين أصابعه » . كناية عن هذا -

١ - أي : قد قال قوم في بيت الرّاعي إنّه أراد - إلخ ، كما في الأمالي .

٢ - كذا ، و في الأمالي : « و أشبه بمذاهب العرب في ملاحن كلامها ، و تصرف كنياتها - إلخ » .

٣ - في ن ، ع ، و م : « الإصبع » .

٤ - في و ، ن ، ع ، و م : « بالتيسير » . ٥ - الزمر : ٦٧ .

المعنى، واختصاراً للفظ الطَّوِيل فيه، وقد ذكر قومٌ - في معنى الأصابع على تسليم أنها المخلوقات من اللحم والدَّم استظهاراً في الحجّة على المخالف - وجهاً آخر، وهو أنّه لا ينكر أن يكون القلب يشتمل عليه جسمان على شكل الإصبعين، محرّكه الله تعالى بهما، ويقلّبه بالفعل فيهما، ويكون وجه تسميتهما بالإصبعين<sup>(١)</sup> من حيث كانا على شكلهما. والوجه في إضافتهما إلى الله تعالى - وإن كانت جميع أفعاله تضاف إليه بمعنى الملك والقدرة - أنّه<sup>(٢)</sup> لا يقدر على الفعل فيهما و تحريكهما منفردين عمّا جاورهما غيره تعالى، فقل: إنّهما إصبعان له، من حيث اختصّ بالفعل فيهما على هذا الوجه و هذا التّأويل وإن كان دون ما تقدّمه فالكلام يحتمله ولا بدّ من ذكر القويّ والضعيف إذا كان في الكلام [له] أدنى احتمال.

مسألة فإن قيل: فما معنى الخبر المروي عن النّبي ﷺ أنّه قال: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»<sup>(٣)</sup> أو ليس ظاهر هذا الخبر يقتضي التشبيه وإنّ له - تعالى عن ذلك علواً كبيراً - صورة؟

الجواب قلنا: قد قيل في تأويل هذا الخبر: إنّ الهاء في قوله: «صورته» إذا صحّ هذا الخبر راجعة إلى آدم دون الله تعالى فكان المعنى أنّه تعالى خلقه على الصّورة التي قبض عليها وأنّ حاله لم يتغيّر في الصّورة بزيادة ولا نقصان كما تتغيّر أحوال البشر.

و ذكر وجه ثان و هو [على] أن يكون الهاء راجعة إلى الله تعالى و يكون المعنى أنّه خلقه على الصّورة التي اختارها واجتباها، لأنّ الشّيء

١ - في الأمالي: «بالأصبع». ٢ - في ن، ع، م ور: «لأنّه».

٣ - راجع التّوحيد للصدوق رحمه الله، باب ١٢ - تفسير «كلّ شيء هالك إلا وجهه»، ص ١٥٣.

قد يضاف على هذا الوجه إلى 'مختاره و مصطفاه' .

و ذكر أيضاً وجه ثالث وهو أن هذا الكلام خرج على سبب معروف لأن الزُّهْرِيَّ روى عن الحسن<sup>(١)</sup> أنه كان يقول : « مرَّ رسول الله ﷺ برجلٍ من الأنصار وهو يضرب وجه غلام له ويقول : قَبَّحَ اللهُ وجهك و وجه مَنْ تشبهك<sup>(٢)</sup> ! فقال النبي ﷺ : بئس ما قلت ، فإنَّ الله خلق آدم على صورته » - يعني صورة المضروب - .

و يمكن في [هذا]<sup>(٣)</sup> الخبر وجه رابع وهو أن يكون المراد أن الله تعالى خلق آدم و خلق صورته لينفي<sup>(٤)</sup> بذلك الشكَّ في أن تأليفه من فعل غيره لأنَّ التَّأْلِيفَ من جنس مقدور البشر ، والجواهر و ما شاكلها من - الأجناس المخصوصة من الأعراض [هي] التي يتفرَّد القديم تعالى بالقدرة عليها ، فممكن قبل النَّظَر أن تكون الجواهر من فعله و تأليفها من فعل غيره، [ألا<sup>(٥)</sup> ترى أنا نرجع في العلم بأنَّ تأليف السَّماء من فعله تعالى إلى السَّمْع ، لأنَّه لا دلالة في العقل على ذلك [و نرجع]<sup>(٦)</sup> في أن تأليف الإنسان من فعله تعالى في الموضع الَّذي يستدلُّ به على أنَّه عالمٌ من حيث ظهر منه الفعل المحكم إلى أن نجعل الكلام في أوَّل إنسانٍ خلقه تعالى لأنَّه لا يمكن أن يكون مؤلِّفه سواه إذا كان هو أوَّل الأحياء من المخلوقات فكأنَّه ﷺ أخبر بهذه الفائدة الجليلة وهو أن جو [أ]هر آدم ﷺ و تأليفه من فعل الله تعالى . و يمكن وجهٌ خامس وهو أن يكون المعنى أن الله تعالى أنشأه على هذه -

١ - أي البصري . ٢ - في أصلنا و نسخة ن ، ع ، م ، ر وفي البحار (ج ٤ ص ١٤) : « تشبهه » ، و أثبتناه من ق . و في « التَّوْحِيد » كما في المتن . ٣ - في كذا في نسخة ن ، ع و م ، و ليس في أصلنا . ٤ - في مخطوطة البحار : « لينتني » . ٥ - من هنا إلى قوله : « من المخلوقات » ليس في البحار . ٦ - ما بين المعقوفين ليس في النسخ إلا في نسخة : ن ، و ر .

الصُّورة التي شوهدها عليها على سبيل الابتداء وأنه لم ينتقل إليها ويتدَّرَج كما جرت العادة في البشر، وكلُّ هذه الوجوه جائزة في معنى الخبر، والله تعالى ورسوله ﷺ أعلم بالمراد<sup>(١)</sup>.

مسألة: فإن قيل: فما معنى الخبر المروي عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّكُمْ سترون ربكم كما ترون هذا القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته»<sup>(٢)</sup>. و هذا خبر مشهور لا يمكن تضعيفه ونسبته إلى الشُّذوذ.

الجواب قلنا: أمّا هذا الخبر فمطعون عليه مقدوح في راويه، لأنَّ راويه قيس بن أبي حازم<sup>(٣)</sup> وقد كان خولط في آخر عمره مع استمراره على رواية الأخبار، وهذا قدح لا شبهة فيه، لأنَّ كلَّ خبر مروي عنه لا يعلم تاريخه يجب أن يكون مردوداً، لأنَّه لا يؤمن من أن يكون ممّا سُمع منه في حال الاختلال، وهذه طريقة في قبول الأخبار وردّها، وينبغي أن تكون أصلاً ومعتبرة فيمن علم منه الجرح<sup>(٤)</sup> ولو يعلم تاريخ ما نقل عنه، على أن قيساً لو سلم من هذا القدح لكان مطعوناً فيه من وجه آخر وهو أن قيس بن أبي حازم كان مشهوراً بالنصب والمعاداة لأُمير المؤمنين ﷺ والانحراف عنه، وهو الذي قال: «رأيت علي بن أبي طالب على منبر -

١ - ذكر وجه سادس في البحار عن جماعة من شراح الحديث، راجع ج ٣ ص ١٤.

٢ - راجع فيض القدير و تاريخ الخطيب. وفي شرح النهج لابن أبي الحديد: «لترن ربكم يوم القيامة». و قوله: «لا تضامون في رؤيته» قال في النهاية: «يروى بالتشديد والتخفيف، فالتشديد معناه: «لا ينضم بعضكم إلى بعض و تزدحمون وقت النظر إليه. و يجوز ضم التاء و فتحها على تفاعلون و تتفاعلون. و معنى التخفيف: لا ينالكم ضم في رؤيته: فيراه بعضكم دون بعض، والضم: الظلم». ٣ - قال ابن المديني: روي قيس بن حازم عن بلال و لم يلقه، و عن عقبة بن عامر و لا أدري سمع منه أم لا، و قال: قال لي يحيى بن سعيد القطان: قيس بن أبي حازم منكر الحديث، ثم قال: ذكر له يحيى أحاديث مناكير. (تهذيب التهذيب)

٤ - في أصلنا: «الخروج» أثبتناه من سائر النسخ.

الكوفة يقول : انْفِرُوا إِلَى بَقِيَّةِ الْأَخْزَابِ . فُبَغُضَهُ حَتَّى الْيَوْمِ فِي قَلْبِي .  
إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ تَصْرِيحِهِ بِالْمُنَاصَبَةِ وَالْمَعَادَاةِ ، وَهَذَا قَادِحٌ لِاشْكٍ فِي  
غَوَايَتِهِ ، عَلَى أَنْ لِلْخَبَرِ وَجْهًا صَحِيحًا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا عَلَيْهِ إِذَا صَحَّ  
لَأَنَّ الرُّؤْيَا قَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْعِلْمِ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي اللُّغَةِ وَيدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ  
تَعَالَى : « أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ » <sup>(١)</sup> « أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ  
الْفِيلِ » <sup>(٢)</sup> وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « أَوَلَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ » <sup>(٣)</sup> .  
وَقَالَ الشَّاعِرُ :

رَأَيْتُ اللَّهَ إِذْ سَمِيَ نِزَارًا وَأَسْكَنَهُمْ بِمَكَّةَ قَاطِنِينَ <sup>(٤)</sup>

فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْخَبَرِ عَلَى هَذَا : أَنَّكُمْ تَعْلَمُونَ رَبَّكُمْ ضَرُورَةً كَمَا  
تَعْلَمُونَ الْقَمَرَ [لَيْلَةَ الْبَدْرِ] <sup>(٥)</sup> مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ وَلَا كَدٍّ نَظَرٍ ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ  
يَقُولَ : إِنَّ الرُّؤْيَا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الْعِلْمِ تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ  
عَلَى أَحَدِهِمَا عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ اللُّسَانِ ، وَالرُّؤْيَا بِالْبَصَرِ [قَدْ] تَتَعَدَّى إِلَى  
مَفْعُولٍ وَاحِدٍ فَيَجِبُ أَنْ يَحْمِلَ الْخَبَرُ مَعَ فَقْدِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي عَلَى الرُّؤْيَا  
بِالْبَصَرِ وَذَلِكَ أَنَّ الْعِلْمَ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى ضَرَبَيْنِ : عِلْمٌ يَقِينٌ وَمَعْرِفَةٌ ،  
وَالضَّرْبُ الْآخِرُ يَكُونُ بِمَعْنَى الظَّنِّ وَالْحُسْبَانِ ، وَالَّذِي هُوَ بِمَعْنَى الْيَقِينِ  
لَا يَتَعَدَّى إِلَى أَكْثَرِ مِنْ مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَلِهَذَا يَقُولُونَ : « عَلِمْتُ زَيْدًا ، بِمَعْنَى :  
عَرَفْتُهُ وَتَيَقَّنْتُهُ » وَلَا يَأْتُونَ بِمَفْعُولٍ ثَانٍ ، وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى الظَّنِّ احتَاجَ إِلَى  
الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَقد قِيلَ : لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي فِي الْخَبَرِ  
مَحْذُوفًا ، يَدُلُّ الْكَلَامُ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُصَرَّحًا بِهِ .

٣ - يس : ٧٧ .

٢ - الفيل : ١ .

١ - الفجر : ٦ .

٤ - قَطْنٌ بِالْمَكَانِ يَقُطْنُ قُطُونًا : أَقَامَ بِهِ وَتَوَطَّنَ ، فَهُوَ قَاطِنٌ . وَالنَّزَارُ - بِالْكَسْرِ - : أَبُوقَبِيلَةَ .

٥ - كَذَا فِي نَسْخَةِ : ن ، ق ، ر . وَهَامِش : ع وَ م .



فإن قيل : يجب على 'تأويلكم هذا أن يساوي أهل النار أهل الجنة في هذا الحكم الذي هو المعرفة الضرورية بالله تعالى' ، لأنّ معارف جميع أهل الآخرة عندكم لا تكون إلا اضطراراً ، وإذا ثبت أن الخبر بشارَةٌ للمؤمنين دون الكافرين بطل تأويلكم .

قلنا : البشارة في هذا الخبر تختص<sup>(١)</sup> المؤمنين على الحقيقة ، لأنّ الخبر بزوال اليسير من الأذى لمن نعيمه خالص صاف يعدّ بشارَةً ومثل ذلك لا يعدّ بشارَةً فيمن هو في غاية المكروه ونهاية الألم والعذاب ، وأيضاً فإنّ عِلْمَ أهل الجنة بالله ضرورة يزيد في نعيمهم وُسْرورهم لأنّهم يعلمون بذلك أنّه تعالى يقصد بما يفعله بهم<sup>(٢)</sup> من النّعيم التّعظيم والتّجليل ، وأنّه يديم ذلك ولا يقطعه ، وأهل النار إذا علموه تعالى ضرورة علموا قصده إلى إهانتهم والاستخفاف بهم ، وإدامة مكروههم وعذابهم ، فاختلف العلمان في باب البشارة وإن اتّفقا في أنّها ضروريّان .

مسألة فإن قيل : فما معنى الخبر الذي رواه أبوهريرة عن النّبي ﷺ أنّه قال : : «إِنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَدْوَمُهَا وَإِنْ قَلَّ<sup>(٣)</sup> فَعَلَيْكُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ بِمَا تَطِيقُونَ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا»<sup>(٤)</sup> .

١ - في ن وع : «تخصّص» ، وفي م : «تخصيص» . ٢ - في ن ، ع و هامش م : «لهم» .  
 ٣ - في النهاية : «سئل رسول الله ﷺ أيّ الأعمال أفضل؟ فقال: أحزمها . أي أقواها وأشدّها» .  
 ٤ - قال أبو الطيّب النّحويّ المعروف بالتّمار: المَلَلُ مِنَ الْإِنْسَانِ الضَّجَرُ وَالسَّامَةُ ، وَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى جَهَةِ التَّرَكِّ لِلْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا وَصَفَ نَفْسَهُ بِالْمَلَلِ لِلْمُقَابَلَةِ بِمَلَلِ (أَو لَمَلِ) الْإِنْسَانِ . وقال الجزريّ في النهاية : «في الحديث : «إِكْلَفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تَطِيقُونَ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا» ، معناه : إِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ أَبَدًا ، مَلَلْتُمْ أَوْ لَمْ تَمَلُّوا . إِلَى أَنْ قَالَ : وَقِيلَ : مَعْنَاهُ : إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْطَعُ عَنْكُمْ فَضْلَهُ حَتَّى تَمَلُّوا سُؤْالَهُ . فَسَمِيَ فَعَلَ اللَّهُ مَلَلًا ، عَلَى طَرِيقِ الْإِزْدِوَاجِ فِي الْكَلَامِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا» ، وَقَوْلُهُ : «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ» ، وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ ، كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ» ←

الجواب قلنا : في تأويل هذا الخبر وجوهٌ ، كلُّ واحدٍ منها يخرج كلامه ﷺ من حيز الشُّبهة .

أوّلها : أنّه أراد نفي الملل عنه ، وأنّه لا يَمَلُّ أبداً فعَلَّقَهُ بما لا يقع على سبيل التَّبعيد ، كما قال -جلّ وعزّ - : «وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ» (١)

وكما قال الشاعر (٢) :

فَإِنَّكَ سَوْفَ تَحْكُمُ أَوْ تَنَاهِي إِذَا مَا شَبَتَ أَوْ شَابَ الْغُرَابُ (٣)  
أَرَادَ أَنَّكَ لَا تَحْكُمُ أَبَدًا .

فإن قيل : و من أين لكم أنّ الذي علّقه به لا يقع حتّى حكتم بأنّه أراد نفي الملل على سبيل التأييد؟

قلنا : معلوم أنّ الملل لا يشمل البشر في جميع أمورهم وأوطارهم وأنهم لا يعرفون من حرص و رغبة و أمل و طمع ، فلهذا جاز أن يعلّق ما علم [الله] (٤) تعالى أنّه لا يكون بمملّهم .

والوجه الثاني : أن يكون المعنى أنّه تعالى لا يغضب عليكم و يطرحكم (٥) و يخليكم من فضله وإحسانه حتّى تتركوا العمل له و تُعرضوا عن سؤاله و الرّغبة في حاجاتكم إلى جوده ، فسَمَّى الفعلين مَللاً ؛ وإن لم يكونا على -

كما قال : «نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ» أي تَرَكُوا طَاعَتَهُ فَتَرَكَهُمْ مِنْ ثَوَابِهِ .

١ - الأعراف : ٤٠ .

٢ - قائله نابغة الدّيباني زياد بن معاوية الغطفانيّ المضريّ ، أبو أمانة الشّاعر الجاهليّ ، له في ذلك قصّة ، ذكره ابن الأثير في الكامل ، راجع يوم الرّقم في مجلّده الأوّل ص ٦٤٢ .

٣ - الأمالي للمؤلف رحمه الله ج ١ ص ٥٥ ، وفي الكامل ج ١ ص ٦٤٣ .

٤ - كذا في نسخة : ن ، ع و ق ، وليس في أصلنا .

٥ - في ن ، ع ، م ، ق و ر : «فيطرحكم» ، وفي الأمالي كما في المتن .

الحقيقة كذلك ؛ على 'مذهب العرب في تسميتها الشيء باسم غيره إذا وافق معناه من بعض الوجوه .

قال عدي بن زيد العبادي<sup>(١)</sup> :

ثُمَّ أَضْحَوْا لَعِبَ الدَّهْرِ بِهِمْ وَكَذَاكَ الدَّهْرُ يُودِي بِالرِّجَالِ<sup>(٢)</sup>

وقال عبيد بن الأبرص الأسدي<sup>(٣)</sup> :

سَائِلُ بِنَا حُجَرَ ابْنِ أُمِّ قَطَامٍ إِذْ ظَلَّتْ بِهِ السُّمُرُ الذَّوَابِلُ تَلْعَبُ<sup>(٤)</sup>

فنسبا اللعِبَ إلى الدهر والقنا تشبيهاً .

وقال ذوالرُّمَّة<sup>(٥)</sup> :

وَ أَيْضَ مَوْثِي الْقَمِيصِ نَصَبْتُهُ عَلَى ظَهْرِ مِقْلَاتٍ سَفِيهِ جَدِيلِهَا<sup>(٦)</sup>

فسمي اضطراب زمامها سفهاً ، لأنَّ السَّفه في الأصل هو الطَّيشُ و

سرعة الاضطراب والحركة ، وإنما وصف ناقته بالذكاء والنشاط .

والوجه الثالث : أن يكون المعنى 'أنه تعالى لا يقطع عنكم خيره و نائله

حتى تملُّوا من سؤاله ففعلهم مَلَلٌ على الحقيقة ، و سَمِيَ فعله تعالى مَلَلًا و

ليس على الحقيقة كذلك ، بل لإلزام دواج والتشاكل في الصورة ، وإن كان

المعنى 'مختلفاً ، و مثل هذا قوله تعالى : « فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا

١ - هو عدي بن زيد بن حماد العبادي التيمي و كان من دهاة الجاهليين و كان قروياً من أهل

الحيرة فصيحاً يحسن العربية والفارسية والرَّمي بالنَّشاب ، و هو أوَّل من كتب بالعربية في ديوان

كسرى ، اتخذَه في خاصَّته و جعله ترجماناً بينه و بين العرب .

٢ و ٤ - الأُمالي ج ١ ص ٥٦ .

٣ - عبيد - كفعيل - ابن الأبرص بن عوف بن جشم الأسدي ، من مُضَر ، يكنى 'أبازياد ،

شاعر من دهاة الجاهلية و حكمائها ، و كان معاصراً لأمرء القيس ، و له معه مناظرات و مناقضات

و عمَّر طويلاً حتى قتلَه النُّعمان بن المنذر ، و له ديوان شعر .

٥ - تقدَّم ترجمته ص ٨٣ . ٦ - في الأُمالي ج ١ ص ٥٦ : « على خَضِرٍ مِقْلَاتٍ - إلخ » .

اَعْتَدَى عَلَيْكُمْ»<sup>(١)</sup> «وَجَزَّؤًا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِثْلَهَا»<sup>(٢)</sup> .

و مثله قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

أَلَا لَا يَجْهَلُنَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَتَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ<sup>(٤)</sup>

و إنما أراد المجازاة على الجهل ، لأنَّ العاقل لا يفخر بالجهل ولا يتمدَّح به .

واعلم أنَّ لهذه الأخبار المضافة إلى النَّبِيِّ [صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ] - ممَّا يقتضي ظاهره تشبيهاً لله تعالى بخلقه ، أو تجويزاً<sup>(٥)</sup> له في حكمه ، أو إبطالاً لأصل عقليٍّ - نظائر كثيرة وإن كانت لا تجري في الشهرة مجرى ما ذكرناه ، و متى تقصينا الكلام على جميع ذلك طال الكتابُ جداً و خرج عن الغرض المقصود به ، لأننا شرطنا أن لا نتكلَّم و [لا] نتأوَّل فيما يضاف إلى الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنَ المعاصي إلاَّ على آيةٍ من الكتاب أو خبر معلوم أو مشهور يجري في شهرته مجرى المعلوم ، و فيما ذكرناه بلاغ و كفاية . و نحن نبتدئ الكلام على ما يضاف إلى الأئمة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ممَّا ظنَّ الظَّانُّونَ أَنَّهُ قبيحٌ ، و نرتَّب ذلك كما رتَّبناه في الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ، و من الله نستمدُّ حُسن المعونة و التَّوفيق .

١ - البقرة : ١٩٤ .

٢ - الشورى : ٤٠ .

٣ - هو عمرو بن كلثوم التغلبيّ ، كما صرَّح به المؤلِّف ﷺ في أماليه . و هو أبو الأسود ، شاعرٌ جاهليٌّ ، و كان من أعزِّ النَّاسِ نفساً ، ساد قومه ( تغلب ) و هو فتىٌّ ، و عمَّر طويلاً . مات في الجزيرة الفراتية ، و في سنة وفاته رواياتٌ : ١٢٥ و ١٤٠ و ١٣٦ ، و قال الذهبيُّ في تاريخه : الأصحَّ أَنَّهُ مات سنة ١٤٠ .

٤ - الأمالي ج ١ ص ٥٧ .

٥ - في ن : « جوزاً » ، و في ع و هامش ق : « تجوزاً » .

## ﴿تنزيه الأئمة عليهم السلام﴾

### ﴿أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام﴾

مسألة : إن قال قائل : إذا كان من مذهبكم [يا] <sup>(١)</sup> معشر القائلين بالنص أن النبي ﷺ نصّ على أمير المؤمنين (عليه السلام) بالخلافة بعده وفوض إليه أمر أمته ، فما باله لم ينازع المتأمرين بعد النبي ﷺ [عليه السلام] في الأمر الذي وكل إليه و عوّل في تدبيره عليه ؟ أو ليس هذا إغفالاً لواجب لا يسوغ إغفاله ؟ فإن قلت : إنه لم يتمكن من ذلك فالأعذر [وأنذر و أنكر] <sup>(٢)</sup> و أبلى واجتهد فإنه إذا لم يصل إلى مراده بعد الإعذار والاجتهاد كان معذوراً ، أو ليس هو عليه السلام الذي حارب أهل البصرة وفيهم زوجة الرسول ﷺ [عليه السلام] و طلحة والزبير ؛ و مكانهما من الصّحبة والاختصاص والتّقدّم مكانهما ، و لم يحشمه ظواهر هذه الأحوال من كشف القناع في حريمهم حتّى أتى على نفوس أكثر أهل العسكر ، و هو عليه السلام المحارب لأهل صفين مرّة بعد أخرى مع تخاذل أصحابه و تواكل أنصاره <sup>(٣)</sup> و أنّه عليه السلام كان في أكثر مقاماته تلك و مواقفه لا يغلب في ظنّه الظّفّر ولا يرجو لضعف من معه النّصر ، و كان عليه السلام مع ذلك كلّ مصمّماً ماضياً قدماً لا تأخذه في الله لومة لائم و قد وهب نفسه و ماله و ولده لله تعالى و رضي بأن يكون دون الحقّ إمّا جريحاً أو قتيلاً فكيف لم يظهر منه بعض هذه الأمور مع من تقدّم ، والحال عندكم

١ - تكملة من نسخة : ن ، ع ، ق و م .

٢ - تكملة من نسخة : ر .

٣ - في اللّغة : تواكله النّاس : تركوه و لم يعينوه فيما نابه .

واحدة ، بل لو قلنا أنه كانت أغلظ و أفحش [لأصبنا] <sup>(١)</sup> لأنها كانت مفتاح الشرّ ورأس الخلاف <sup>(٢)</sup> و سبب التّبديل والتّغيير؟ وبعد فكيف لم يقنع بالكفّ عن النّكير <sup>(٣)</sup> والعدول عن المكاشفة والمجاهرة حتّى بايع القوم و حضر مجالسهم و دخل في آرائهم و صلى مُقتدياً بهم و أخذ عطيتهم و نكح سبّهم و أنكحهم و دخل في الشُّورى التي هي عندكم مبنية على غير تقوى ، فما الجواب عن جميع ذلك اذكروه ، فإنّ الأمر [فيه] مشتبهُ والخطب <sup>(٤)</sup> ملتبس .

الجواب قلنا له : أمّا الكلام على ما تضمّنه هذا السّؤال فهو ممّا يختصّ الكلام في الإمامة و قد استقصيناه في كتابنا المعروف بالشّافي في الإمامة و بسطنا القول [فيه] في هذه الأبواب و نظائرهما بسطاً يزيل الشُّبهة و يوضح الحجّة ، لكنّا لا نخليّ هذا الكتاب من حيث تعلّق غرضه بهذه المواضع من إشارة إلى طريقة الكلام فيها .

فنقول : قد بيّنا في صدر هذا الكتاب أنّ الأئمّة عليهم السلام معصومون من كبائر الذُّنوب و صغائرهما ، واعتمدنا في ذلك على دليل عقليّ لا يدخله احتمال ولا تأويل [بشيء] <sup>(٥)</sup> فتى ورد عن أحدهم عليهم السلام فعلٌ له ظاهر الذّنب و جب أن ننصرف <sup>(٦)</sup> عن ظاهره و نحمله على ما يطابق موجب الدّليل

١ - تكملة من نسخة : ن ، ع ، م ، ق و ر .

٢ - في ع ، ق ، م و ر ، «أسّ الخلاف» ، و هامش «ق» كما في أصلنا .

٣ - في أصلنا : «التنكير» ، وأثبتناه من : ن ، ع ، م ، ق و ر .

٤ - الخطب : سبب الأمر .

٥ - تكملة من نسخة : ن ، ع ، م و ق ، وفي نسخة ر : «لشيء» .

٦ - في ق و م : «يصرف» ، وفي ع : «نصرف» ، وفي ن و هامش ع : «نصرفه» .

العقليّ فيهم كما فعلنا مثل ذلك في متشابه القرآن المتقضي ظاهره ما لا يجوز على الله تعالى وما لا يجوز على نبيٍّ من أنبيائه عليه السلام ، وإذا ثبت أن أمير المؤمنين عليه السلام إمامٌ فقد ثبت بالدليل العقليّ أنّه معصومٌ من الخطأ والزّلل ، فلا بدّ من حمل جميع أفعاله عليه السلام على جهات الحسن ونفي القبيح عن كلّ واحدٍ منها ، وما كان منها [له] ظاهر يقتضي الذنب علمنا في الجملة أنّه على غير ظاهره ، فإن عرفنا وجهه على التّفصيل ذكرناه وإلاّ كفّنا في تكليفنا أن نعلم أن الظاهر معدولٌ عنه وأنّه لا بدّ من وجه فيه يطابق ما تقتضيه الأدلّة ، وهذه الجملة كافيةٌ في جميع المشتبه من أفعال الأئمة عليهم السلام وأقوالهم ، ونحن نزيد عليها فنقول :

إنّ الله تعالى لم يكلف إنكار المنكر سواءً اختصّ بالمنكر أو تعدّاه إلى غيره إلاّ بشروط معروفة أقواها التمكن وأن لا يغلب في ظنّ المنكر أن إنكاره يؤدّي إلى وقوع ضررٍ به لا يتحمّل مثله ، وأن لا يخاف في إنكاره [من] وقوع ما هو أفحش منه وأقبح من المنكر ، وهذه شروط قد دلّت الأدلّة عليها ووافقنا المخالفون لنا في [باب] الإمامة فيها ، وإذا كان ما ذكرناه مراعى في وجوب إنكار المنكر فمن أين أن أمير المؤمنين عليه السلام كان متمكناً من المنازعة على حقّه<sup>(١)</sup> والمجادلة؟ وما المنكر من أن يكون عليه السلام خائفاً متى نازع وحارب من ضرر عظيم يلحقه في نفسه وولده وشيعته؟ ثمّ ما المنكر من أن يكون خاف في الإنكار من ارتداد القوم عن الدّين و خروجهم عن الإسلام ، وتبذهم شعار الشريعة ، فرأى أن الإغضاء<sup>(٢)</sup> أصلح في الدّين من حيث كان يجرّ الإنكار ضرراً فيه لا يتلافى .

١ - في ن ، ع و م : « في حقّه » ، وفي هامش « م » مثل ما في المتن .  
٢ - أي السكوت .

فإن قيل : ما يمنع من أن يكون إنكار المنكر مشروطاً بما ذكرتم إلا أنه لابد لا ارتفاع التمكن و خوف الضرر على الدين والنفس من أمارات لائحة ظاهرة يعرفها كلُّ أحدٍ ولم يكن هناك شيءٌ من أمارات الخوف و علامات وقوع الفساد في الدين ، و على هذا فليس ينفعكم الحملة التي ذكرتموها لأنَّ التفصيل لا يطابقها .

قلنا : أوَّل ما نقوله أنَّ الأمارات التي يغلب معها الظنُّ بأنَّ إنكار المنكر يؤدي إلى ضررٍ إنما يعرفها مَنْ شهد الحال و حضرها و أثرت في ظنِّه و ليست ممَّا يجب أن يعلمها الغائبون عن تلك المشاهد [ة] و مَنْ أتى بعد تلك الحال بالسَّنين المتطاولة ، و ليس من حيث لم يظهر لنا تلك الأمارات و لم تحط بها علماً يجب القطع على مَنْ شهد تلك الحال لم تكن له ظاهرة ، فإنَّا نعلم أنَّ للمشاهد و حضوره مزية في هذا الباب لا يمكن دفعها ، والعادات تقتضي بأنَّ الحال على ما ذكرناه ، فإنَّا نجد كثيراً ممَّن يحضر مجالس المظلمة من الملوك يمتنع من إنكار بعض ما يجري بحضرتهم من المناكير ، و ربما أنكر ما يجري مجراه في الظاهر ، فإذا سئل عن سبب إغضائه وكفه ذكر أنَّه خاف لأمانة ظهرت له ، ولا يلزمه أن يكون تلك الأمانة ظاهرة لكلِّ أحدٍ حتَّى يطالب بأن يشاركه في الظنِّ والخوف كلُّ مَنْ عرفه ، بل ربما كان معه في ذلك المقام مَنْ لا يغلب على ظنِّه مثل ما غلب على ظنِّه من حيث اختصَّ بالأمانة دونه .

ثمَّ قد ذكرنا في كتابنا في الإمامة من أسباب الخوف وأمارات الضرر التي تناصرت بها الروايات و وردت من الجهات المختلفة ما فيه مقنع للمتأمل وأنَّه عليه السلام خولط في الأمر و سوبق إليه و انتهزت غرته و اغتنمت



الحال التي كان فيها متشاغلاً بتجهيز النبي ﷺ و سعي القوم إلى سقيفة بني ساعدة، وجرى لهم فيها مع الأنصار ما جرى، وتم لهم عليهم كما اتفق من بشير بن سعد<sup>(١)</sup> ما تم و ظهر وإنما توجه لهم من قهرهم الأنصار [ما توجه]<sup>(٢)</sup> أن الإجماع قد انعقد على البيعة وأن الرضا وقع من جميع الأمة و رسل أمير المؤمنين عليه السلام و من تأخر معه من بني هاشم و غيرهم مراسلة من تلزمهم بيعة قد تمت و وجبت، لا خيار فيها لأحد و لا رأي في التوقف عنها لذي رأي، ثم تهددوه على التأخر و تارة يقال له: لا تقم مقام من يظن به الحسد لابن عمه، إلى ما شاكل ذلك من الأقوال والأفعال التي تقتضي التكفل والتشبث و يدل على التصميم والتتيم، وهذه أمارات بل دلالات تدل على أن الضرر في مخالفة القوم شديد.

و بعد فإن الذي نذهب إليه من سبب التقيّة والخوف مما لا بد منه إذا فرضوا أن مذهبنا في النص<sup>(٣)</sup> صحيح، لأنه إذا كان النبي ﷺ قد نصّ على أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامة في مقام بعد مقام وبكلام لا يحتمل التأويل، ثم رأى المنصوص عليه عليه السلام أكثر الأمة بعد الوفاة بلا فصل أقبلوا يتنازعون الأمر تنازع من لم يعهد إليه بشيء فيه ولا [يسمع] على الإمامة نصاً، لأن المهاجرين قالوا: نحن أحق بالأمر لأن الرسول ﷺ منا و

١ - هو بشير بن سعد بن ثعلبة بن الجلاس الخزرجي الأنصاري، صحابي، شهد بدرًا و استعمله النبي ﷺ على المدينة في عمرة القضاء، وكان يكتب بالعربية في الجاهلية، وهو أول من بايع أبا بكر من الأنصار. قتل يوم «عين التمر» سنة ١٢ و كان مع خالد بن الوليد منصرفه من الإمامة. (الأعلام للزركلي)

٢ - تكملة من نسخة: ن، ع، ق و هامش م.

٣ - في ن: «على النص».

٤ - في ن و ع: «لأن رسول الله».

لكيت وكيت . وقالت الأنصار : نحن آويناه ونصرناه ، فمنا أمير ومنكم أمير هذا . والنص لا يذكر فيما بينهم ، ومعلوم أن الزمان لم يبعد فيتناسوه ومثله لا يتناسا فلم يبق إلا أنهم عملوا على التّصميم ووطنوا نفوسهم على التّجريح<sup>(١)</sup> وأنهم لم يستحيزوا الإقدام على خلاف الرّسول [عليه السلام] في أجل أو امره وأوثق عُهوده والتّظاهر بالعدول عما أكّده وعقده إلا لداع قوي وأمر عظيم يخاف فيه من عظيم الضرر ويتوقّع منه شديد الفتنة فأبى طمع يبقّى في نزوعهم بوعظ أو تذكير وكيف يطمع في قبول وعظه والرّجوع إلى تبصيره وإرشاده من رآهم لم يتّعظوا بوعظٍ مُخرجهم من الضّلالة ومُنقذهم من الجهالة وكيف ولا يهتم<sup>(٢)</sup> على نفسه ودينه من رأى فعلهم بسيّدهم وسيّد الناس أجمعين فيما عهدوه وأرادوه وقصده؟ وهل يمكن عاقلاً بعد هذا أن يقول : أيّ أمارّة للخوف ظهرت ، اللهم إلا أن يقولوا : إنّ القوم ما خالفوا نصّاً ولا نبذوا عهداً ، وأنّ كلّ ذلك تقوّل منكم عليهم لاحجّة فيه ودعوى لا برهان عليها ، فتسقط حينئذ المسألة من أصلها ويصير تقديرها : إذا كان أمير المؤمنين عليه السلام غير منصوص عليه بالإمامة ولا مغلوب على الخلافة فكيف لم يطالب بها ولم ينازع فيها ، ومعلوم أنّه لا مسألة في أن من لم يطالب بما ليس له ولم يجعل إليه وإنما المسألة في أن : لم لم يطالب بما [جعل] إليه؟ وإذا فرضنا أن ذلك إليه جاء منه كلّ الذي ذكرناه<sup>(٣)</sup> .

١ - قال في القاموس : « التّجريح : الإقدام ، والتّصميم ، وحملة السّبُع » . وفي أقرب الموارد : « جَلَحَ على الشيء : أقدم عليه إقداماً شديداً . وجَلَحَ السّبُع على القوم : حمل عليهم » .

٢ - اهتمّ الرّجل : اغتمّ . وفي نسخة ر : « يتهمهم » .

٣ - في نسخة : « كلّ ما ذكرناه » .

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ : إِذَا سَلَّمْتُمْ أَنَّ [وَجُوبَ] <sup>(١)</sup> إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ مُشْرُوطٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الشُّرُوطِ فَلَيْمَ أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا أَحْجَمَ عَنِ الْمَجَاهِرَةِ بِالْإِنْكَارِ لِأَنَّ شُرُوطَ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ لَمْ تَتَّكَمَلْ ، إِمَّا لِأَنَّهُ كَانَ خَائِفًا عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى مَنْ يَجْرِي بِمَجْرَى نَفْسِهِ أَوْ مُشْفَقًا مِنْ وَقُوعِ ضَرَرٍ فِي الدِّينِ هُوَ أَعْظَمُ مِمَّا أَنْكَرَ [و] هـ ، وَ مَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ جَرَى عَلَى ذَلِكَ ؟ فَإِنْ قَالُوا : لِأَنَّ أَمَارَاتِ الْخَوْفِ لَمْ تَظْهَرْ ، قُلْنَا : وَ أَيْ أَمَارَةٌ لِلْخَوْفِ هِيَ أَقْوَى مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَى خِلَافِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَوْثَقِ عُهُودِهِ وَأَقْوَى عُقُودِهِ وَالْإِسْتِبْدَادِ <sup>(٢)</sup> بِأَمْرِ لَا حِظَّ لَهُمْ فِيهِ ، وَهَذِهِ الْحَالُ تَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَمَارَةٌ فِي ارْتِفَاعِ الْحِشْمَةِ <sup>(٣)</sup> مِنَ الْقَبِيحِ إِلَى أَنْ يَكُونَ دَلَالَةً وَإِنَّمَا يَسُوعُ أَنْ يُقَالَ : لَا أَمَارَةٌ هُنَاكَ تَقْتَضِي الْخَوْفَ وَ تَدْعُو إِلَى سُوءِ الظَّنِّ إِذَا فَرَضْنَا أَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا عَلَى أَحْوَالِ السَّلَامَةِ مُتَضَافِرِينَ <sup>(٤)</sup> مُتَنَاصِرِينَ مَتَمَسِّكِينَ بِأَوَامِرِ الرَّسُولِ ﷺ ، جَارِينَ عَلَى سُنَّتِهِ وَ طَرِيقَتِهِ ، فَلَا يَكُونُ لِسُوءِ الظَّنِّ عَلَيْهِمْ مَجَالٌ ، وَلَا لِلْخَوْفِ مِنْ جِهَتِهِمْ طَرِيقٌ .

فَأَمَّا إِذَا فَرَضْنَا أَنَّهُمْ دَفَعُوا النَّصَّ الظَّاهِرَ وَ خَالَفُوهُ وَ عَمِلُوا بِخِلَافِ مَقْتَضَاهُ فَالْأَمْرُ حِينَئِذٍ مَنَعَكُشْ مُنْقَلَبٌ ، وَ حُسْنُ الظَّنِّ لَا وَجْهَ لَهُ ، وَ سُوءُ الظَّنِّ هُوَ الْوَاجِبُ اللَّازِمُ ، فَلَا يَنْبَغِي لِلْمُخَالَفِينَ لَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ الْمُتَضَادَّاتِ وَ يَفْرَضُوا أَنَّ الْقَوْمَ دَفَعُوا النَّصَّ ، وَ خَالَفُوا مُوْجِبَهُ وَ هُمْ مَعَ ذَلِكَ عَلَى أَحْوَالِ السَّلَامَةِ الْمَعْهُودَةِ مِنْهُمْ الَّتِي تَقْتَضِي [مِنْ] الظَّنِّ

١ - أَخَذْنَاهُ مِنْ : ن ، ق ، ع ، ر وَ هَامِشُ م .

٢ - فِي نَسْخَةٍ : « الْإِسْتِبْدَال » .

٣ - أَيْ الْحَيَاءُ .

٤ - تَظَاهَرُوا عَلَى الشَّيْءِ : تَظَاهَرُوا وَ تَعَاوَنُوا . (أَقْرَبُ الْمَوَارِدِ)

بهم أحسنها وأجملها ، علي أنا لا نسلّم أنّه عليه السلام لم يقع منه إنكارٌ علي وجه من الوجوه فإن الرواية متظافرة بأنه عليه السلام لم يزل يتظلم ويتألم ويشكو أنّه مظلومٌ ومقهورٌ في مقام بعد مقام وخِطابٍ بعد خطابٍ ، وقد ذكرنا تفصيل هذه الحملة في كتابنا «الشافي في الإمامة» وأوردنا طرفاً مما روي في هذا الباب ويُنَبِّأ أن كلامه عليه السلام في هذا المعنى يترتب في الأحوال بحسب ترتبها في الشدّة واللّين ، وكان المسموع من كلامه عليه السلام في أيّام أبي بكر سيّما في صدرها وعند ابتداء البيعة له ما لم يكن مسموعاً في أيّام عمر ، ثمّ صرح عليه السلام [و بين] <sup>(١)</sup> وقوى تعريضه في أيّام عثمان ، ثمّ انتهت الحال في أيّام تسليم الأمر إليه إلى أنّه عليه السلام ما كان يخطب خطبةً ولا يقف موقفاً إلّا ويتظلم فيه بالألفاظ المختلفة والوجوه المتباينة حتّى أشرك في معرفة ما في نفسه الوليّ والعدوّ والقريب والبعيد ، وفي بعض ما كان عليه السلام يبيديه ويعيده إعدارٌ وإفراغٌ للوسع وقيامٌ بما يجب علي مثله ممّن قلّ تمكّنه وضعف ناصره .

فأمّا محاربة أهل البصرة ثمّ أهل صفّين فلا يجري مجرى التّظاهر بالإنكار علي المتقدّمين عليه عليه السلام لأنّه وجد علي هؤلاء أعواناً وأنصاراً يكثر عددهم ويرجى النّصر والظّفر بمثلهم ، لأنّ الشّبهة في فعلهم وبغيهم كانت زائلةً عن جميع الأمثال وذوي البصائر ، ولم يشتبه أمرهم إلّا علي أغتام وطغام <sup>(٢)</sup> لا اعتبار بهم ولا فكر في نصرة مثلهم ، فتعيّن الفرض في قتالهم ومجاهدتهم للأسباب الّتي ذكرناها ، وليس هذا ولا شيء منه

١ - تكملة من نسخة : ن و هاشم م و ع .

٢ - الطغام : الأحق ، والغتم : الرّجل الجاهل الذي لا خير فيه . وفي اللّغة : الغُتمة - بالضّم - : من لا يفصح شيئاً ، يقال : رجلٌ أغتمّ وقومٌ غُتّم وأغتام .

موجوداً فيمن تقدّم ، بل الأمر فيه بالعكس ممّا ذكرناه ، لأنّ الجمهور والعدد الكثير والجَمّ الغفير<sup>(١)</sup> كانوا على موالاتهم وتعظيمهم [و تفضيلهم] وتصويبهم في أقوالهم وأفعالهم ، فبعضُ للشبهة وبعضُ للانحراف عن أمير المؤمنين عليه السلام والمحبة لخروج الأمر عنه ، وبعضُ لطلب الدنيا و حُطامها و نيل الرّياسات فيها ، فمن جمع بين الحالين<sup>(٢)</sup> و سوى بين الوقتين كمن جمع بين المتضادين وكيف يقال هذا ويُطلبُ منه عليه السلام من الإنكار على مَنْ تقدّم مثل ما وقع منه عليه السلام متأخراً في صفين و الجمل ، و كلُّ مَنْ حارب معه [عليه السلام] في هذه الحروب - إلا القليل - كانوا قائلين بإمامة المتقدمين عليه السلام و فيهم مَنْ يعتقد تفضيلهم على سائر الأئمة فكيف يستنصر و يتقوّى في إظهار الإنكار على مَنْ تقدّم بقوم هذه صفتهم؟ و أين الإنكار على معاوية و طلحة و فلان و فلان من الإنكار على أبي بكر و عمر و عثمان لولا الغفلة أو العصبية ، ولأنّه عليه السلام لم يرجُ في حرب الجمل و صفين و سائر حروبه ظفراً ، أو خاف من ضررٍ في الدّين عظيم هو أعظم ممّا ينكره لما كان إلا ممسكاً مُحجماً كسنته فيمن تقدّم .

فأمّا البيعة : فإن أريد بها الرّضا والتّسليم فلم يبايع أمير المؤمنين عليه السلام القوم بهذا التّفسير على وجهٍ من الوجوه ، و مَنْ ادّعى ذلك كانت عليه الدّلالة ، فإنّه لا يجدها . وإن أريد بالبيعة الصّفة و إظهار الرّضا فذلك ممّا وقع منه عليه السلام لكنّها بعد مطّل شديد و تقاعُدٍ طويل ، علمها الخاصّ و العامّ ، و إنّما دعاه إلى الصّفة و إظهار التّسليم ما ذكرناه من الأمور التي بعضها

١ - الجَمّ : الكثير من كلّ شيء . و جاؤوا جمّاً غفيراً و جَمّ الغفير و الجَمّ الغفير : أي جاؤوا بجماعتهم الشّريف والوضيع و لم يتخلّف أحدٌ و كان فيه كثرة . (أقرب الموارد)  
٢ - في ن ، ع و ر : «الحالين» .

يدعو إلى مثل ذلك .

فأما حضور مجالسهم : فما كان عليه ممن يتعمدها و يقصدها وإنما كان يُكثر الجلوس في مسجد رسول الله ﷺ فيقع الاجتماع مع القوم هناك و ذلك ليس بمجلس لهم مخصوص .

و بعد فلو تعمّد حضور مجالسهم لينهى عن بعض ما يجري فيها من منكر فإن القوم قد كانوا يرجعون إليه في كثير من الأمور لجاز و لكان للحضور وجه صحيح له بالدين عُلاقة قويّة .

فأما الدُّخُولُ في آرائهم فلم يكن عليه ممن يدخل فيها إلا مُرشداً لهم و مُنبهاً على بعض ما شذّ<sup>(١)</sup> عنهم والدُّخُول بهذا الشرط واجب .

فأما الصّلاة خلفهم : فقد علمنا أنّ الصّلاة على ضربين : صلاة مقتدٍ مؤتمٍّ بإمامه على الحقيقة ، وصلاة مظهر للاقتداء والايتمام وإن كان لا ينويها<sup>(٢)</sup> فإن ادّعي على أمير المؤمنين عليه الصّلاة والسلام أنّه صلى ناوياً للاقتداء فيجب أن يدلّوا على ذلك ، فإنّا لا نسلّمه ولا هو الظاهر الذي لا يمكن النزاع فيه ، و إن ادّعوا صلاة مظهر للاقتداء فذاك مسلّم<sup>(٣)</sup> لهم لأنّه الظاهر إلا أنّه غير نافع فيما يقصدونه ، ولا يدلّ على [خلاف] ما يذهب إليه في أمره عليه السلام ، فلم يبق إلا أن يقال : فما العلّة في إظهار الاقتداء بمن لا يجوز الاقتداء به ، فالعلّة في ذلك غلبة القوم على الأمر و تمكّنهم من الحلّ والعقد لأنّ الامتناع من إظهار الاقتداء [بهم] مجاهرة و منابذة ، وقد قلنا فيما يؤدّي ذلك إليه ما فيه كفاية .

١- في ن وع : « منبهاً ما شذّ » .

٢- في ن : « لا ينويها » .

٣- في ن ، ر ، ق وع : « فذلك مسلّم » .

فأما أخذه العطيّة : فما أخذ عليه السلام إلاّ حقّه ، ولا سؤال على من أخذ ما يستحقّه فيه ، اللهم إلاّ أن يقال : إنّ ذلك المال لم يكن وديعة له عليه السلام في أيديهم ولا ديناً في ذمتهم فيتعيّن حقّه ويأخذه كيف شاء وأنى شاء ، لكن ذلك المال إنّما يكون حقّاً له إذا كان الجابي لذلك المال والمستفيد له ممّن قد سوّغته <sup>(١)</sup> الشريعة جبايته و غنيمته إن كان من غنيمة <sup>(٢)</sup> والغاصب ليس له أن يغنم ، ولا أن يتصرّف التصرّف المخصوص الذي يفيد المال .  
والجواب عن ذلك : أنا نقول : أنّ تصرّف الغاصب لأمر الأئمة إذا كان عن قهر و غلبة و سوّغت الحال للأئمة الإمساك عن النكير خوفاً و تقيّة يجري في الشرع مجرى تصرّف المحقّ في باب جواز أخذ الأموال التي تفيئ على يده و نكاح السبي و ما شاكل ذلك و إن كان هو بذلك <sup>(٣)</sup> الفعل موزوراً معاقباً و هذا بعينه عليه نصّ عن أئمتنا عليهم السلام لما سئلوا عن النكاح في دُول الظالمين والتصرّف في الأموال <sup>(٤)</sup> .

فأما ما ذكر في السؤال من نكاح السبي :  
فقد قلنا في هذا الباب ما فيه كفاية ، ولو اقتصرنا عليه لكنا نزيد الأمر وضوحاً بأن نقول :

ليس المشار بذلك فيه عليه السلام إلاّ إلى الحنفية أمّ ابنه محمد عليه السلام و قد كنّا ذكرنا في كتابنا المعروف بالشّافي <sup>(٥)</sup> أنّه عليه السلام لم يستبحها بالسبي بل نكحها و

١ - في ن و ع : « سوّغت » .

٢ - في أصلنا : « في غنيمة » ، وأثبتناه من : ن ، ع ، م ، ق و ر .

٣ - في ن : « لذلك » .

٤ - في ن : « والتصرّف المخصوص » .

٥ - راجع الشّافي ص ٣٥٤ ، و تلخيصه الجزء الثاني من المجلد الأوّل ص ١٥٩ .

مهرها ، و قد وردت الرواية من طريق العامة فضلاً عن طريق الخاصة بهذا بعينه ، فإنّ البلاذري<sup>(١)</sup> روى في كتابه المعروف بتاريخ الأشراف عن علي بن المغيرة بن الأثرم ، و عباس بن هشام الكلبي عن هشام بن - خراش بن إسماعيل العجلي قال : أغارت بنو أسد على بني حنيفة فسبوا خولة<sup>(٢)</sup> بنت جعفر و قدموا بها المدينة في أوّل خلافة أبي بكر فباعوها من علي عليه السلام ، و بلغ الخبر قومها فقدموا المدينة على علي عليه السلام فعرفوها و أخبروه بموضعها منهم فأعتقها و مهرها و تزوّجها فولدت له محمّداً و كنّاه أبا القاسم ، قال : وهذا هو الثّبت لا الخبر الأوّل يعني بذلك خبراً رواه عن المدائني<sup>(٣)</sup> قال : « بعث رسول الله ﷺ عليّاً عليه السلام إلى اليمن فأصاب خولة في بني زبيد و قد ارتدّوا مع عمرو بن معد يكرب و صارت في سهمه و ذلك على عهد رسول الله ﷺ ، فقال له رسول الله ﷺ : إن ولدت منك غلاماً فسمّه باسمي و كنّه بكنتي ، فولدت له [عليّاً] بعد موت فاطمة عليها السلام فسمّاه محمّداً و كنّاه أبا القاسم » . وهذا الخبر إذا كان صحيحاً لم يبق سؤال في باب الحنفية .

١ - هو أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذري ، مورّخ ، جغرافي ، نسابة ، له شعر ، جالس المتوكّل العباسي ، و مات في أيّام المعتمد سنة ٢٧٩ . من كتبه فتوح البلدان ، و القرابة و تاريخ الأشراف « و يسمّى « أنساب الأشراف » ، و غيرها .

٢ - راجع ترجمته سفينة البحار في لفظ الحنفية .

٣ - هو علي بن محمّد بن عبدالله ، أبو الحسن المدائني : راوية ، مورّخ ، كثير التصانيف من أهل البصرة ، سكن المدائن ، ثمّ انتقل إلى بغداد فلم يزل بها إلى أن توفي سنة ٢٢٥ . أورد ابن النديم أسماء نيّف و مثني كتاب من مصنفاته من المغازي . (الأعلام للزركلي) أقول : و هو رجل ضعيف يروي عن الضّعفاء كثيراً ، عنوانه ابن عدي في كامله الذي أورد فيها الضّعفاء ، و راجع لضعفه ميزان الاعتدال للذهبي و لسان الميزان للعسقلاني و معجم الأدباء لياقوت الحموي .



فأما إنكاحه عليه السلام إيتاهم :

فقد ذكرنا في كتابنا الشافي<sup>(١)</sup> الجواب عن هذا الباب مشروحاً وبيّنا أنه عليه السلام ما أجاب عمر إلى إنكاح بنته عليه السلام إلا بعد توعّد وتهديد ومراجعة ومنازعة وكلام طويل ، ماثور ، أشفق معه من شروق الحال<sup>(٢)</sup> وظهور ما لا يزال يخفيه منها ؛ وإنّ العباس<sup>(٣)</sup> رحمه الله لما رأى أنّ الأمر يفضي إلى الوحشة ووقوع الفرقة سأله عليه السلام ردّ أمرها إليه ففعل فزوجها منه وما يجري على هذا الوجه معلوم أنّه على غير اختيار<sup>(٤)</sup> ولا إيثار وقد بيّنا في الكتاب الذي ذكرناه أنّه لا يمتنع أن يبيح الشرع أن يناكح بالإكراه من لا يجوز مناكحته مع الاختيار ، لاسيّما إذا كان المنكح مظهراً للإسلام والتمسك بسائر الشريعة ، وبيّنا أنّ العقل لا يمنع من مناكحة الكفار على سائر أنواع كفرهم وإنما المرجع فيما يحلّ من ذلك أو يحرم إلى الشريعة ، و فعل أمير المؤمنين عليه السلام أقوى حجة في أحكام الشرع وبيّنا الجواب عن إلزامهم لنا ، فلو أكره على إنكاح اليهود والنصارى لكان يجوز ذلك و فرّقنا بين الأمرين بأن قلنا : إن كان السؤال عمّا في العقل فلا فرق بين الأمرين ، وإن كان عمّا في الشرع فالإجماع يحظر أن ينكح اليهود على كلّ حال ، وما أجمعوا على حظر [لإنكاح]<sup>(٥)</sup> من ظاهره الإسلام وهو على نوع

١ - راجع ص ٣٥٤ ، وفي تلخيصه الجزء الثاني من المجلد الأول ص ٦٠ .

٢ - في ن ، ع و م : « شروف الحال » ، وفي هامش م ، ع و ق : « شئون الحال » .

٣ - يعني عباس بن عبدالمطلب .

٤ - في ن : « أنّه لا على غير اختيار » .

٥ - الهمزة ليست في أصلنا ، ولكن كانت في نسخة : ن و ع .

[من] القبيح يكفر<sup>(١)</sup> به إذا اضطررنا إلى ذلك وأكرهنا عليه ، فإذا قالوا فما الفرق بين كفر اليهودي وكفر من ذكرتم؟ قلنا لهم : وأي فرق بين كفر اليهودية في جواز [إ] <sup>(٢)</sup> نكاحها عندكم وكفر الوثنية؟.

### فأما الدُّخول في الشُّورى :

فقد بيّنا في كتابنا المتقدم ذكره<sup>(٣)</sup> : الكلام فيه وفي علته بمستقصى ، وجملة أنه عليه السلام لولا الشُّورى لم يكن ليتمكن من الاحتجاج على القوم بفضائله ومناقبه والأخبار الدالة على النص بالإمامة عليه وبما ذكره عليه السلام من الأمور التي تدلُّ على أن أسبابه إلى الإمامة<sup>(٤)</sup> أقوى من أسبابهم ، وطرقه إلى تناولها أقرب من طرقهم و من كان يصغي لولا الشُّورى إلى كلامه عليه السلام المستوفى في هذا المعنى وأي حالٍ لولاها كانت تقتضي ما ذكرنا ذكره من المقامات والفضائل ، فلو لم يكن في الشُّورى من الغرض إلا هذا وحده لكان كافياً مغنياً .

و بعد : فإنَّ المدخل له في الشُّورى هو الحامل له على إظهار البيعة للرَّجلين والرِّضا بإمامتهما وإمضاء عقودهما فكيف يخالف في الشُّورى و يخرج منها وهي عقد من عقود من لم يزل عليه السلام ممضياً في الظاهر لعقوده ، حافظاً لعهوده ، وأول ما كان يقال له : إنَّك إنما لا تدخل في الشُّورى

١ - في ن ، ع و م : « الكفر » ، وفي ق : « فيكفر » .

٢ - الهمة ليست في أصلنا ، ولكن كانت في نسخة : ن و ع .

٣ - أي الشافي ص ٣٥٢ ، وفي تلخيصه الجزء الثاني من المجلد الأول ص ١٥١ وفي ص ٤٦ من هذا المجلد بحث مستوفى لذلك .

٤ - في ر : « في الإمامة » .

لاعتقادك أنَّ الإمامة إليك وأنَّ اختيار الأئمة للإمام بعد الرسول ﷺ على إمرة المؤمنين باطلٌ، وفي هذا ما فيه، والامتناع من الدخول [في الشورى] <sup>(١)</sup> يقود إليه ويحمل عليه .

وقد قال قومٌ من أصحابنا أنَّه عليه السلام إنما دخل فيها تجويزاً أن ينال الأمر منها و معلوم أنَّ كلَّ [سبب] ظنَّ معه أو جَوَّز الوصول إلى الأمر الذي قد تعيَّن عليه القيام به يلزمه عليه السلام التوصل به والتَّجربة <sup>(٢)</sup> له ، وهذه الحملة كافية في الجواب عن جميع ما تضمَّنه السؤال .

مسألة : فإن قيل : إذا كنتم تروون عنه عليه السلام و تدَّعون عليه في أحكام الشريعة مذاهب كثيرة لا يعرفها الفقهاء له مذهباً وقد كان عليه السلام عندكم يشاهد الأمر يجري بخلافها ، فالأفتى بمذاهبه ونبه عليها وأرشد إليها و ليس لكم أن تقولوا : إنَّه عليه السلام استعمل التَّقيَّة كما استعملها فيما تقدَّم ، لأنَّه عليه السلام قد خالفهم في مذاهب استبدَّ بها <sup>(٣)</sup> و تفرَّد بالقول فيها مثل قطع - السَّارق من الأصابع وبيع أمهات الأولاد و مسائل في الحدِّ وغير ذلك ممَّا مذهبه عليه السلام فيه إلى الآن معروف فكيف اتَّقَى في بعضٍ و أمن في آخر ، و حُكم الجميع واحداً في أنَّه خلاف <sup>(٤)</sup> في أحكام شرعية لا تتعلق بإمامة ولا تصحيح نصٍّ ولا إبطال اختيار؟

الجواب قلنا : لم يظهر أمير المؤمنين عليه السلام في أحكام الشريعة خلافاً للقوم إلا بحيث كان له موافق وإن قلَّ عدده أو بحيث علم أنَّ الخلاف لا يؤول

١ - تكملة من نسخة : ن و ع . ٢ - في ن و ع : « التَّحرية » .

٣ - استبدَّ بكذا : انفرد به مستقلاً ، والمستبدَّ : من يأخذ في شيء لا يتركه إلا بعد إتمامه .

٤ - في نسخة ر : « في أنَّه لا خلاف - إلخ » .

إلى فساد ولا يقتضي مجاهرة ولا مظاهرة ، وهذه حال يعلمها الحاضر  
بالمشاهدة أو يغلب على ظنه فيها ما لا يعلمه الغائب عنها ولا يظنه ،  
واستعمال الخلاف<sup>(١)</sup> فيما يؤدي إلى الوحشة بين الناس و نفار بعضهم عن  
بعض لا يسوغ ، لأننا قد نجد كثيراً من الناس يستوحشون من أن يخالفوا  
في مذهب من المذاهب غاية الاستيحاش ، وإن لم يستوحشوا من  
الخلاف فيما هو أعظم منه وأجل موقِعاً ويغيبهم<sup>(٢)</sup> في هذا الباب الصغير  
ولا يغيبهم<sup>(٣)</sup> الكبير ، وهذا إنما يكون لعادات جرت و أسباب  
استحكمت ، ولا اعتقاداتهم<sup>(٤)</sup> أن بعض الأمور وإن صغر في ظاهره فإنه  
يؤدي إلى العظام والكبائر أو لا اعتقادهم أن الخلاف في بعض الأشياء و  
إن كان [في] ظاهر الأمر كالخلاف في غيره لا يقع إلا من مُعاند<sup>(٥)</sup> مناقش ،  
وإذا كان الأمر على ما ذكرناه لم ينكر أن يكون أمير المؤمنين عليه السلام إنما لم  
يظهر [في]<sup>(٦)</sup> جميع مذاهبه التي خالف فيها القوم إظهاراً واحداً لأنه عليه السلام  
علم أو غلب في ظنه أن إظهار ذلك يؤدي من الضرر<sup>(٧)</sup> في الدين إلى ما لا  
يؤدي إليه إظهار ما أظهره ، وهذا واضح لمن تدبره ، وقد دخل في جملة  
ما ذكرناه الجواب عن قولهم : لم يغير الأحكام و [لم]<sup>(٨)</sup> يظهر مذاهبه و

١ - في أصلنا : « استعمال الفتيا » ، وفي ن ، ع ، ق و م : « استعمال القياس » ، وأثبتناه من « ر »  
و هامش « ع » .

٢ و ٣ - في أصلنا : « تعصبهم » ، وفي ن ، ع ، م ، ر و ق : « يغضبهم » ، وأثبتناه من هامش ع .

٤ - في ن ، ع ، م ، ر و ق : « لا اعتقادهم » .

٥ - في أصلنا : « معاد » ، وأثبتناه من : ن و ع .

٦ - تكملة من نسخة : ن ، ع و ق .

٧ - في نسخة ر : « يؤدي إلى الضرر » .

٨ - تكملة من نسخة : ن و ع .

ما كان مخبواً<sup>(١)</sup> في نفسه عند إفضاء الأمر إليه و حصول الخلافة في يد [إليه] فإنه لا تقيّة على من هو أمير المؤمنين وإمام جميع المسلمين ، لأنّا قد بينّا أنّ الأمر ما أفضى إليه عليه السلام إلاّ بالاسم دون المعنى وقد كان عليه السلام معارضاً منازعاً مغصصاً طول أيام ولايته إلى أن قبضه الله تعالى إلى جنته ، وكيف يأمن في ولايته الخلاف على المتقدّمين عليه و جُلُّ مَنْ بايعه و جمهورهم شيعة أعدائه و من يرى أنّهم مضوا على أعدل الأمور و أفضلها و أنّ غاية من يأتي بعدهم أن يتبع آثارهم و يقتني طرائقهم ، و ما العجب من ترك أمير المؤمنين عليه السلام ما ترك من إظهار بعض مذاهبه التي كان الجمهور يخالفه فيها و إنما العجب من إظهاره شيئاً من ذلك مع ما كان عليه من شرف<sup>(٢)</sup> الفتنة و خوف الفرقة ، و قد كان عليه السلام يجهر في كلّ مقام يقوم به بما هو عليه من فقد التمكن و تقاعد الأنصار و تخاذل الأعوان بما إن ذكرنا قليله طال به الشرح و هو عليه السلام القائل : « والله لو ثنيت<sup>(٣)</sup> لي الوسادة لحكمت بين أهل التوراة بتوراتهم ، و بين أهل الإنجيل بإنجيلهم ، و بين أهل الزبور بزبورهم و بين أهل الفرقان بفرقانهم<sup>(٤)</sup> حتى ينطق<sup>(٥)</sup> كلّ كتاب من هذه الكتب و يقول : يا ربّ إنّ عليّاً قد قضى بقضائك » .

وهو عليه السلام القائل و قد استأذنه قضاته فقالوا: بم نقضي يا أمير المؤمنين؟

١ - في أصلنا : « مخترأ » ، و هامش ع و ق : « مضراً » ، و أثبتناه من سائر النسخ .

٢ - في م : « اشراف » .

٣ - في ر : « ثني لي الوسادة » ، و ثني الشيء - كرمي - : ردّ بعضه على بعض . و ثني الوسادة

هنا كناية عن التمكن في الأمر و نفاذ الحكم . ٤ - في ر : « أهل القرآن بقرآنهم » .

٥ - في أصلنا و نسخة ر : « يزهر » ، أي يتلأأ و يتضح و يستنير . و في الإرشاد ( للمفيد

فصل ١ ما جاء في فضله عليه السلام على الكافة في العلم ) و في البحار ( ج ٤٠ ص ١٤٤ :

« ينهى » ، و في المتن كما في « م » .

فقال عليه السلام: «اقتضوا بما كنتم تقضون حتى يكون الناس جماعة أو أموت كما مات أصحابي»<sup>(١)</sup>. يعني عليه السلام من تقدّم موته من أصحابه والمخلصين من شيعته الذين قبضهم الله تعالى وهم على أحوال التقيّة والتمسك باطنياً بما أوجب الله جلّ اسمه عليهم [من] التمسك به، وهذا واضح فيما قصدناه، وقد تضمّن كلامنا هذا الجواب عن سؤال من [يسأل عن السبب في امتناعه عليه السلام من ردّ فدك إلى يد مستحقّها لما أفضى التصرف في الإمامة إليه عليه السلام].

مسألة فإن قيل: فما الوجه في تحكيمة عليه السلام أبا موسى الأشعريّ وعمر و ابن العاص؟ وما العذر في أن حكم في الدّين الرّجال وهذا يدلّ على شكّه في إمامته وحاجته إلى علم بصحّة طريقته، ثمّ ما الوجه في تحكيمة فاسقين عنده، عدوين له أو ليس قد تعرّض بذلك لأن يخلعوا<sup>(٢)</sup> إمامته و يشكّكا [النّاس]<sup>(٣)</sup> فيه، وقد مكّنها من ذلك بأن حكمها و كانا غير متمكّنين منه ولا أقوالها حجة في مثله، ثمّ ما العذر في تأخير جهاد المارقة الفسقة وتأجيله [ذلك مع إمكانه واستظهاره وحضور ناصره، ثمّ ما الوجه في محو اسمه من الكتاب بالإمامة واقتصاره وتنظره<sup>(٤)</sup> بمعاوية في ذكر نفسه بمجرد الاسم المضاف إلى الأب، كما فعل ذلك به، وأنتم تعلمون أنّ بهذه الأمور ضلّت الخوارج مع شدّة تخشّنها في الدّين وتمسّكها بعلائقه و وثائقه؟

١- راجع التهذيب لشيخ الطائفة الطوسي رحمه الله ج ٩ ص ٢٠٠ طبع مكتبة الصدوق رحمه الله.

٢- في ن: «يخلع».

٣- تكملة من نسخة: ن، ع و ق.

٤- يقال: تنظر فلان بفلان إذا حابه منتظراً لرجوعه إلى الحق.

الجواب قلنا: كل أمر ثبت بدليل قاطع غير محتمل فليس يجوز أن نرجع عنه ونشكك<sup>(١)</sup> فيه لأجل أمر محتمل وقد ثبتت إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وعصمته وطهارته من الخطايا<sup>(٢)</sup> وبراءته من الذنوب والعيوب بأدلة عقلية وسمعية، فليس يجوز أن نرجع عن ذلك أجمع ولا عن شيء منه لما وقع من التحكيم المحتمل للصواب بظاهره وقبل النظر فيه كاحتماله للخطأ، ولأنه لو كان ظاهره أقرب إلى الخطأ وأدنى إلى مخالفه الصواب، بل الواجب في ذلك القطع على مطابقة ما ظهر من المحتمل لما ثبت بالدليل و صرف ماله ظاهر عن ظاهره والعدول به إلى موافقة مدلول الدلالة التي لا يختلف مدلولها ولا يتطرق عليها التأويل، وهذا فعلنا فيما ورد من آي القرآن [التي] تخالف بظاهرها الأدلة العقلية مما يتعلق به الملحدون أو المجبرة [أ] و<sup>(٣)</sup> المشبهة وهذه جملة قد كررنا ذكرها في كتابنا هذا<sup>(٤)</sup> لجلالة موقعها من الحجّة، ولو اقتصرنا في حلّ هذه الشبهة عليها لكانت مغنية كافية كما أنها كذلك فيما ذكرناه من الأصول لكننا نزيد [وضوحاً]<sup>(٥)</sup> في تفصيلها ولا نقصر عليها كما لم نفعل ذلك فيما صدرنا به هذا الكتاب من الكلام في تنزيه الأنبياء عليهم السلام عن المعاصي.

فنقول: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام ما حكم مختاراً بل أحوج إلى التحكيم وأجلّ إليه، لأن أصحابه كانوا من التخاذل والتقاعد والتواكل - إلا القليل منهم - على ما هو معروف مشهور. ولما طالت الحر [و] ب وكثر القتل وجلّ

١ - في ر: «يُرجع عنه ويتشكك فيه». ٢ - في ن، ع و ر: «الخطأ».

٣ - تكملة من نسخة: ن و ع.

٤ - وفي الشافي ص ٣٧٦، وفي تلخيصه الجزء الثاني من المجلد الأول ص ٢٥٨ و ٢٥٩.

٥ - تكملة من نسخة: ع، م و ق.

الخطب ، ملّوا ذلك ، و طلبوا مخرجاً من مقارعة السيوف ، و اتّفق من رفع أهل الشام المصاحف ، و التماسهم الرجوع إليها ، وإظهارهم الرضا بما فيها ما اتّفق بالحيلة التي نصبها عدوّ الله عمرو بن العاص و المكيدة التي كاد بها لما أحسّ بالبوار و علوّ كلمة أهل الحقّ ، و أنّ معاوية و جنده مأخوذون قد علّتهم السيوف و دنت منهم الختوف . فعند ذلك وجد هؤلاء الأغنام طريقاً إلى الفرار ، و سبيلاً إلى وقوف أمر المناجزة ، و لعلّ منهم من دخلت عليه الشبهة لبعده عن الحقّ و غلظ فهمه ، و ظنّ أنّ الذي دعا إليه أهل - الشام من التحكيم و كفّ الحرب على سبيل البحث عن الحقّ و الاستسلام للحجّة لا على وجه المكيدة و الخديعة <sup>(١)</sup> فطالبوه عليه السلام بكفّ الحرب و الرضا بما بذله القوم ، فامتنع من ذلك امتناع عالم بالمكيدة ظاهر على - الحيلة و صرّح لهم بأنّ ذلك مكرّ و خداعٌ ، فأبوا و لجوا فأشفق عليه في الامتناع عليهم و الخلاف لهم - و هم جمّ <sup>(٢)</sup> عسكره و جمهور أصحابه - من فتنة صماء هي أقرب إليه من حرب عدوّه ، و لم يأمن أن يتعدّى ما بينه و بينهم إلى أن يسلموه <sup>(٣)</sup> إلى عدوّه أو يسفكوا دمه ، فأجاب إلى التحكيم على مضض و ردّ من كان [قد] أخذ بخناق معاوية ، و قارب تناوله و أشرف على التمكن منه حتّى أنّهم قالوا للأشتر - و قد امتنع من أن يكفّ عن القتال و قد أحسّ بالظفر و أيقن بالنصر - : أتحبّ أنّك ظفرت ههنا و أمير المؤمنين بمكانه قد سلّم إلى عدوّه و تفرّق أصحابه عنه ؟ ، و قال لهم أمير المؤمنين عليه السلام - عند رفعهم المصاحف - : « اتّقوا الله و امضوا على حقّكم

١ - في أصلنا : « و الخديعة » ، و أثبتناه من : ن ، ع و م .

٢ - في ن ، ع و ق : « جمّة » ، و في م : « جملة » ، و في ر : « جمّ » ، و الكلّ صحيح بمعنى الكثرة .

٣ - في أصلنا : « يسلمونه » ، و أثبتناه من سائر النسخ .



فإنَّ القوم ليسوا بأصحاب دين ولا قرآن وأنا أعرف بهم منكم قد صحبتهم أطفالاً ورجالاً، فكانوا شرَّ أطفال وشرَّ رجال، إنهم والله ما رفعوا المصاحف ليعملوا بها، وإنما رفعوها خديعة ودهاءً ومكيدة»<sup>(١)</sup>، فأجاب عليه السلام إلى التحكيم دفعا للشر القوي بالشر الضعيف، و تلافياً للضرر الأعظم بتحمل الضرر الأيسر. وأراد أن يحكم من جهته عبد الله ابن العباس عليه السلام، فأبوا عليه، ولجوا كما لجوا في أصل التحكيم وقالوا: لا بد من يميني مع مضري، فقال عليه السلام: فضموا الأشر - وهو يميني - إلى عمرو. فقال الأشعث بن قيس: الأشر هو الذي طرحنا فيما نحن فيه، واختاروا أبا موسى - مقترحين له عليه السلام [عليه السلام] ملزمين له تحكيمه - فحكهما بشرط أن يحكما بكتاب الله تعالى ولا يتجاوزاه، وأنهما متى تعدياه فلا حكم لهما، وهذا غاية التحرز ونهاية التيقظ، لأننا نعلم إنهما لو حكما بما في الكتاب لأصابا الحق، و علما أن أمير المؤمنين عليه السلام أولى بالأمر، وأنه لاحظ لمعاوية ولا ذويه في شيء منه، ولما عدل إلى طلب الدنيا، ومكر أحدهما بصاحبه، ونبذا الكتاب وحكمه [وراء ظهورهما]<sup>(٢)</sup> خرجا من التحكيم و بطل قولهما و حكمهما. وهذا بعينه موجود في كلام أمير المؤمنين عليه السلام لما ناظر الخوارج، فاحتجوا عليه في التحكيم وكل ما ذكرناه - في هذا الفصل من ذكر الإعذار في التحكيم والوجوه المحسنة له - مأخوذ من كلامه عليه السلام - وقد روي ذلك عنه عليه السلام مفصلاً مشروحاً.

فأمّا تحكيمها: مع علمه بفسقهما، فلا سؤال فيه إذ كنا قد بينّا أن الإكراه وقع على أصل الاختيار وفرعه وأنه عليه السلام ألجئ إليه جملة ثم إلى تفصيله

١ - زاد به في الشافي: « فلم يصغوا إليه ». ٢ - تكملة من نسخة: ن و هامش ع.

ولو خَلِيَّ عَلَيْهِ واختياره ما أجاب إلى التحكيم أصلاً، ولا رفع السيوف عن أعناق القوم، لكنه أجاب إليه ملجاءً كما أجاب إلى من<sup>(١)</sup> اختاروه<sup>(٢)</sup> بعينه كذلك. وقد صرح عليه السلام بذلك في كلامه حيث يقول: «لَقَدْ أُمْسَيْتُ أَمِيرًا، وَأَصْبَحْتُ مَأْمُورًا، وَكُنْتُ أَمْسٍ نَاهِيًا، وَأَصْبَحْتُ الْيَوْمَ مَنِيًّا»<sup>(٣)</sup> وكيف يكون التحكيم منه عليه السلام دالًّا على الشك وهو عليه السلام ناهٍ عنه وغير راضٍ به، ومصرح بما فيه من الخديعة، وإنما يدل [ذلك]<sup>(٤)</sup> على شك من حمله عليه وقاده إليه، وإنما يقال: إن التحكيم يدل على الشك إذا كنا لانعرف سببه والحامل عليه أو كان لا وجه له إلا ما يقتضي الشك، فأما إذا كنا قد عرفنا ما اقتضاه وأدخل فيه و علمنا أنه عليه السلام ما أجاب إليه إلا لدفع الضرر العظيم، ولأن تزول الشبهة عن قلب من ظن به أنه عليه السلام لا يرضى بالكتاب ولا يجيب إلى تحكيمه، فلا وجه لما ذكره، وقد أجاب عليه السلام عن هذه الشبهة بعينها في مناظرتهم لما قالوا له: [أ] شككت؟ فقال عليه السلام: أنا أولى بأن لا أشك في ديني<sup>(٥)</sup> أم النبي ﷺ [؟ أ] وما قال الله [تعالى] لرسوله: «قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَى مِنْهُمَا اتَّبِعْهُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»<sup>(٦)</sup>.

فأما قول السائل: إنه عليه السلام تعرض لخلع إمامته ومكن الفاسقين من أن يحكما عليه بالباطل!! فعاذ الله أن يكون كذلك، لأننا قد بينا أنه عليه السلام إنما

١- في ن: «ما».

٢- في م و ق: «اختاره».

٣- راجع النهج، ٢٠٩ من كلامه عليه السلام، وفيه: «لقد كنت أمس أميراً، فأصبحت اليوم مأموراً، وكنت أمس ناهياً، فأصبحت اليوم منياً»، وقد أحببت البقاء، وليس لي أن أحملك على ما تكرر هون». و راجع أيضاً: الشافي ص ٣٧٧، و تلخيصه القسم الثاني من المجلد الأول ص ٢٦١.

٤- تكملة من نسخة: ن، ع، م و ر.

٥- في م: «دين».

٦- القصص: ٤٩.

حكمهما بشرط لو وفيا به و عملا عليه ، لأقرا<sup>(١)</sup> إمامته و أوجبا طاعته ، لكنهما عدلا عنه فبطل حكمهما فما مكنهما من خلع إمامته ولا تعرّض منها لذلك ، و نحن نعلم أنّ من قلّد حاكماً أو وليّ أميراً ليحكم بالحقّ و يعمل بالواجب فعدل عمّا شرطه عليه و خالفه لا يسوغ القول بأنّ من ولّاه عرّضه للباطل و مكنه من العدول عن الواجب ، و لم يلحقه شيء من اللوم بذلك ، بل كان اللوم عائداً على من خالف ما شرط عليه .

فأمّا تأخير جهاد الظالمين و تأجيل ما تأتّى من استيصالهم ، فقد بيّنا العذر فيه فإنّ أصحابه عليه السلام تخاذلوا و تواكلوا و اختلفوا ، وأنّ الحرب بلا أنصار و بغير أعوان لا يمكن ، و المتعرّض لها مغرور<sup>(٢)</sup> بنفسه و أصحابه .

فأمّا عدوله عن التسمية بإمرة المؤمنين و اقتصاره على التسمية المجردة ، فضرورة الحال دعت إليها ، و قد سبقه إلى مثل ذلك سيّد الأولين و الآخرين رسول الله ﷺ في عام الحديبية و قصّته مع سهيل بن عمرو<sup>(٣)</sup> و أنذره ﷺ بأنّه سيدعى إلى مثل ذلك و يجب على مضض ، فكان كما أنذر و خبر<sup>(٤)</sup> [رسول الله ﷺ] فاللوم - بلا إشكال - زائل عمّا اقتدى فيه بالرسول ﷺ و هذه جملة تفصيلها يطول و فيه لمن أنصف بلاغ و كفاية .

مسألة فإن قيل : فإذا كان عليه السلام من أمر التّحكيم على ثقة و يقين فلم يروي عنه [عليه السلام] أنّه كان يقول بعد التّحكيم في مقام آخر :

لَقَدْ عَثَرْتُ عَثْرَةً لَا أَنْجَبُ<sup>(٥)</sup> سَوْفَ أَكَيْسُ بَعْدَهَا وَ أُسْتَمِرُّ

وَ أَجْمَعُ الرَّأْيَ الشَّيْئَتِ الْمُنْتَشِرِ

١ - في أصلنا : « لا تؤا إمامته » ، و أثبتناه من سائر النسخ . ٢ - في نسخة ر : « مغرّر » .

٣ - قصّته مشهورة ، راجع البحار ج ٢٠ ص ٣٥١ . ٤ - في ق : « أخبر » .

٥ - في البحار (ج ٣٣ ص ٥٥١) : « لا أعتذر » و في تاريخ الكامل « إني عجزت عجزاً لا أعتذر » .

أوليس هذا إذعاناً بأنّ التّحكيم جرى على خلاف الصّواب؟  
 الجواب قلنا: قد علم كلّ عاقل سمع الأخبار ضرورة أنّ أمير المؤمنين  
 عليه السلام [و أهله] <sup>(١)</sup> و خالصاء شيعته و أصحابه كانوا من أشدّ الناس إظهاراً  
 لوقوع التّحكيم من الصّواب والسّداد موقعه، وإنّ الذي دعى إليه حسنٌ،  
 والتّدبير أوجب، وأنّه عليه السلام ما اعترف قطّ بخطأ فيه [و] لا أغضى عن الاحتجاج  
 على من شكّ فيه و ضعفه، كيف والخوارج إنّما ضلّت عنه و عاصته <sup>(٢)</sup> و  
 خرجت عليه لأجل أنّها أرادته على الاعتراف بالزلل في التّحكيم،  
 فامتنع كلّ امتناع و أبى أشدّ إباء <sup>(٣)</sup>، و قد كانوا يقبعون منه و يعاودون  
 طاعته و نصرته بدون هذا الذي أضافوه إليه عليه السلام من الإقرار بالخطأ و  
 إظهار التّندّم، و كيف يمتنع من شيء و يعترف بأكثر منه؟ و يغضب من  
 جزء و يجيب إلى كلّ؟! هذا ممّا لا يظنه عليه <sup>(٤)</sup> [أحد] ممّن يعرفه حقّ  
 معرفته <sup>(٥)</sup>، و هذا الخبر شاذّ ضعيف، فإمّا أن يكون باطلاً موضوعاً، أو  
 يكون الغرض فيه غير ما ظنه القوم من الاعتراف بالخطأ في التّحكيم،  
 فقد روي عنه عليه السلام معنى هذا الخبر و تفسير مراده منه، و نقل من طرق  
 معروفة موجودة في كتب أهل السّير أنّه عليه السلام لما سئل عن مراده بهذا الكلام  
 قال: «كتب إليّ محمّد بن أبي بكر بأن أكتب له كتاباً في القضاء يعمل عليه،  
 فكتبت له ذلك و أنفذته فاعترضه معاوية فأخذه [منه]» فتأسّف عليه  
 على ظفر عدوّه بذلك و أشفق [من] <sup>(٦)</sup> أن يعمل بما فيه من الأحكام و

١ - تكملة من نسخة: ن، ع و ر.

٢ - في م، ق و ع: «عصته»، وفي هامش ع كما في الأصل.

٣ - في نسخة ر: «أشدّ الإباء». ٤ - في ق: «به عليه».

٥ - في ن: «عرفته». ٦ - تكملة من نسخة: ن، ع، م، ق و ر.

توهم ضعفة أصحابه أن ذلك من علمه و من عنده فتقوى الشبهة به عليهم ، و هذا وجه صحيح يقتضي التأسف والتندم ، و ليس في الخبر المتضمن للشعر ما يقتضي أن تندمه كان على التحكيم دون غيره ، وإذا جاءت رواية بتفسير ذلك عنه عليه السلام كان الأخذ بها أولى .

مسألة فإن قيل : فما الوجه فيما فعله أمير المؤمنين عليه السلام عند حربه الخوارج <sup>(١)</sup> يوم <sup>(٢)</sup> النهروان من رفعه رأسه إلى السماء ناظراً إليها [تارة] <sup>(٣)</sup> وإلى الأرض أخرى ، وقوله عليه السلام : « والله ما كذبت ولا كُذِّبت » <sup>(٤)</sup> فلما قتلهم و فرغ من الحرب قال له الحسن ابنه عليه السلام : يا أمير المؤمنين أكان عهد رسول الله ﷺ تقدم إليك في هؤلاء بشيء ؟ فقال : لا ولكن أمرني رسول الله ﷺ بكل حق ومن الحق أن أقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين . أو ليس قد تعلق بهذا النظام في كتابه المعروف بـ « النكت » وقال هذا توهم منه لأصحابه أن رسول الله ﷺ قد تقدم إليه في أمر الخوارج <sup>(٥)</sup> [سيخالفوه و يقتلهم] <sup>(٦)</sup> إذ يقول : « والله ما كذبت ولا كُذِّبت » .

الجواب قلنا : إننا لا ندري كيف ذهب على النظام كذب هذه الرواية يعني المتضمنة لقوله عليه السلام إنه لم يتقدم إلي الرسول ﷺ في ذلك بشيء ، إن كان النظام رواها [أ] ونقلها ؟ أم كيف استجاز أن يضيفها إليه عليه السلام إن كان تخرصها ؟ وكيف ظن أن [مثل] <sup>(٧)</sup> ذلك يخفى على أحد مع ظهور الحال و

١ - في ن ، م ، ع و ق : « للخوارج » . ٢ - في ن و ع : « عند » .

٣ - ما بين المعقوفين ليس في أصلنا ، و موجود في سائر النسخ .

٤ - راجع الحديث في القصار من كلماته عليه السلام في التهجد تحت رقم ١٧٦ .

٥ - في ن ، ع و هامش ق و م : « أن الخوارج » . ٦ - تكملة من نسخة : ن ، ع و هامش ق و م .

٧ - هذه الكلمة ليست في أصلنا و موجود في سائر النسخ .

تواتر الروايات عنه عليه السلام بالإنذار بقتال<sup>(١)</sup> أهل النهر وان وكيفيته، والإشعار بقتل المخدج ذي الثدي<sup>(٢)</sup>؟! وإنما كان عليه السلام ينظر إلى السماء ثم إلى الأرض و يقول: «والله ما كذبت ولا كذبت» استبطاءً لوجود المخدج لأنه عليه السلام عند قتل القوم أمر بطلبه في جملة القتلى، فلما طال الأمر في وجوده وأشفق عليه من وقوع شبهة من ضعفة أصحابه فيما كان يخبر به وينذر من وجوده فقلق عليه السلام لذلك واشتد همّه وكرّر قوله: «ما كذبت ولا كذبت» إلى أن أتاح الله تعالى وجوده والظفر به بين القتلى على الهيئة التي كان عليه السلام ذكرها، فلما أحضروه إياه كبر عليه السلام واستبشر بزوال الشبهة في صحة خبره، وقد روي من طرق مختلفة و جهات كثيرة عنه عليه السلام الإنذار بقتال الخوارج و قتل المخدج على صفته التي وجد عليها وأنه عليه السلام كان يقول لأصحابه: إنهم لا يعبرون النهر حتى يصرعوا دونه. وأنه لا يقتل من أصحابه إلا دون العشرة ولا يبقى من الخوارج إلا دون العشرة.

حتى أن رجلاً من أصحابه قال له<sup>(٣)</sup>: يا أمير المؤمنين ذهب القوم

١- في ن، ع و ق: «لقتال».

٢- قال أبو مخنف: حدثني عبد الملك بن أبي حرة أن علياً خرج في طلب ذي الثدي و معه سليمان بن ثمامة الحنفي أبو جبرة والريان بن صبرة بن هوزة فوجده الريان بن صبرة بن هوزة في حفرة على شاطئ النهر في أربعين أو خمسين قتيلاً. قال: فلما استخرج نظر إلى عضده فإذا لحم مجتمع على منكبه كثدي المرأة له حلمة عليها شعرات سود فإذا مدت امتدت حتى تحاذي طول يده الأخرى ثم تترك فتعود إلى منكبه كثدي المرأة، فلما استخرج قال علي: الله أكبر والله ما كذبت ولا كذبت، أما والله لولا أن تنكلوا عن العمل لأخبرتكم بما قضى الله على لسان نبيه ﷺ لمن قاتلهم مستبصراً في قتالهم عارفاً للحق الذي نحن عليه، قال: ثم مرّ وهم صرعى فقال: بؤساً لكم لقد ضرّكم من غرّكم. فقالوا: يا أمير المؤمنين من غرّهم، قال: الشيطان وأنفس بالسوء أمارة غرّتهم بالأمان، وزينت لهم المعاصي، ونبأتهم أنهم ظاهرون.

(راجع تاريخ الطبري، وقائع سنة ٣٧)

٢- في الأصل: «قال: يا أمير المؤمنين».

وقطعوا النهر ، فقال ﷺ : لا والله ما قطعوه ولا يقطعونه حتى يقتلوا دونه ،  
عهداً من الله ورسوله ﷺ .

فكيف يستشعر عاقل أن ذلك كان من غير علم ولا اطلاع من الرسول  
ﷺ على وقوعه وكونه ، وقد روي أن عبيدة السلماني<sup>(١)</sup> لما سمعه ﷺ  
مخبراً عن النبي<sup>(٢)</sup> ﷺ بقتال الخوارج قبل ذلك بمدة طويلة و قتل المخدج  
شك فيه لضعف بصيرته ، فقال له ﷺ : أنت سمعت من رسول الله ﷺ  
ذلك؟ فقال : «إي ورب الكعبة» مرّاتٍ ، وقد روى أمر الخوارج و قتال  
أمير المؤمنين ﷺ لهم وإنذار الرسول ﷺ بذلك جماعة من الصحابة لولا  
أن في ذكر ذلك خروجاً عن غرض الكتاب لذكرناه حتى أن عائشة روت  
ذلك فيما رفعه عامر<sup>(٣)</sup> ، عن مسروق قال : دخلت على عائشة فقالت :  
من قتل الخوارج<sup>(٤)</sup>؟ قلت : قتلهم علي بن أبي طالب ، فسكتت فقلت لها :  
يا أمّاه<sup>(٥)</sup> أسألك بالله وبحق نبيّه<sup>(٦)</sup> ﷺ وحقّي وتعلمين أني لك ولدٌ إن  
كنت سمعت من رسول الله ﷺ يقول فيهم شيئاً لما أخبرتنه ، فقالت :  
سمعت رسول الله ﷺ يقول : «هم شرّ الخلق والخلقة ، يقتلهم خير الخلق  
والخلقة ، وأقربهم عند الله وسيلة»<sup>(٧)</sup> .

١ - في ن ، ع و م : «عبيدة اليماني» ، وفي هامش م و ق كما في أصلنا . و راجع أحواله تاريخ  
الخطيب ج ١١ ص ١١٧ ، ووفاته سنة ٧٢ . ٢ - في أصلنا : «يخبر عن النبي» .

٣ - يعني عامر بن شراحيل الشّعبيّ ، و شيخه هو مسروق بن الأجدع الهمداني الرّادعي  
الكوفي ، راجع تفصيل الكلام في ترجمتهما تهذيب التهذيب .

٤ - في أصلنا : «الخارجة» ، وفي م ، ق و ع : «الخارجيّة» ، وفي هامش م مثل ما في أصلنا ، و  
أثبتناه من ن و هامش ق . ٥ - في أصلنا : «يا أمّه» ، وأثبتناه من ق .

٦ - في ن ، ع و م : «بحقّ الله وحقّ نبيّه» . ٧ - راجع شرح النهج لابن أبي الحديد ج ٢  
ص ٢٦٧ ، والشّافي ص ٣٨٥ ، وتلخيص الشّافي القسم الثاني من مجلده الأوّل ص ٢٦٥ .

و عن مسروق أيضاً عن عائشة أنها قالت : من قتل ذا النديّة ؟ قلت : علي بن أبي طالب ، قالت : لعن الله عمرو بن العاص ، فإنه كتب إليّ يخبرني أنه قتله بالاسكندرية إلا أنه لا يمنعني ما في نفسي أن أقول ما سمعت من رسول الله ﷺ فيه ، سمعته يقول : « يقتلهم خير أمتي بعدي »<sup>(١)</sup> .

و روى فضالة بن أبي فضالة<sup>(٢)</sup> - وكان ممن شهد مع رسول الله ﷺ بدرًا - قال : اشتكى أمير المؤمنين عليه السلام يئبوع شكاة ثقل منها ، فخرج أبي يعود ، فخرجت معه ، فلما دخل عليه قال له : ألا تخرج إلى المدينة ، فإن أصابك أجلك شهدك أصحابك و صلّوا عليك ، وإنك ههنا<sup>(٣)</sup> بين ظهرائي أعراب جهنّية ؟ فقال عليه السلام : إني لا أموت من مرضي هذا لأنّه فيما عهد إليّ<sup>(٤)</sup> رسول الله ﷺ أني لا أموت حتّى أوّمر و أقاتل النّاكثين والقاسطين والمارقين . و حتّى تخضب هذه من هذا - وأشار عليه إلى لحيته ورأسه - . و ذكر المروي في هذا الباب يطول ، والأمر في أخباره عليه السلام بقصة الخوارج و قتاله [عليه السلام] لهم وإنذاره بذلك ظاهر جداً .

مسألة فإن قيل : فما الوجه فيما روي عنه عليه السلام من قوله « إذا حدّثتكم بحديث عن رسول الله ﷺ فهو كما حدّثتكم ، فوالله لأن آخر من السماء

١ - راجع شرح النهج لابن أبي الحديد ج ٢ ص ٢٦٨ ، والشّافي ص ٣٨٥ ، و تلخيص الشّافي القسم الثاني من مجلده الأوّل ص ٢٦٧ .

٢ - كان من أهل بدر ، و قُتل بصفين مع أمير المؤمنين عليه السلام ، راجع كتاب العدد القويّة لدفع المخاوف اليومية تأليف الشيخ الفقيه رضي الدين : علي بن يوسف بن المطهر الحليّ ، نقل ذلك تذكرة الخواصّ ليوسف بن عبدالرحمن بن عليّ ابن الجوزي القرشيّ التيميّ البكريّ ، أستاذ دار الخلافة المستعصميّة ، وهو ابن أبي الفرج المعروف بابن الجوزي .

٣ - في ق : « فما بالك هاهنا » .

٤ - في ن و ع : « فيما أعده إليّ » ، و في ق : « فيما أعده إليّ » ، و في ر : « ممّا عهد إليّ » .



أحب إليّ من أن أكذب على رسول الله ﷺ وإذا سمعتموني أحدث فيما بيني وبينكم فإنما الحرب خدعة» أو ليس هذا مما عابه النظام<sup>(١)</sup> أيضاً وقال: إنه لو لم يحدثهم عن رسول الله ﷺ بالمعاريض<sup>(٢)</sup> لما اعتذر من ذلك، وذكر أن هذا يجري مجرى التدليس في الحديث.

الجواب [قلنا]: إن أمير المؤمنين عليه السلام لفرط احتياطه في الدين و تخشّنه فيه و علمه بأن المخبر ربما دعت الضرورة إلى ترك التصريح واستعمال التعريض أراد أن يميّز للسامعين بين الأمرين و يفصل لهم بين ما لا يدخل فيه التعريض من كلامه ممّا باطنه كظاهره، و بين ما يجوز أن يعرض فيه للضرورة وهذا نهاية الحكمة منه عليه السلام و إزالة اللبس والشبهة و يجري البيان والإيضاح والصدّ ممّا توهمه النظام من دخوله في باب التدليس في الحديث، لأنّ المدّلس [هو أن] يقصد إلى الإيهام و يعدل عن البيان و الإيضاح طلباً لتمام غرضه، و هو عليه السلام يميّز بين كلامه و فرق بين أنواعه حتّى لا تدخل الشبهة فيه على أحد، و أعجب من هذا كله قوله: «أنّه لو لم يتحدث عن رسول الله ﷺ بالمعاريض لما اعتذر من ذلك»، لأنّه عليه السلام ما اعتذر كما ظنّه و إنّما نفى أن يكون التعريض ممّا يدخل قوله و روايته عن رسول الله - صلى الله عليه و آله - كما أنّه ربما دخل ما يخبر به عن نفسه قصداً للإيضاح ونفي الشبهة، وليس كلّ من نفى عن نفسه شيئاً وأخبر عن براءته منه فقد فعله، و قوله عليه السلام: «لأنّ آخر من السماء» يدلّ على أنّه ما

١ - في ن، ع، م و ق: «نفاه النظام». و المراد به إبراهيم بن سيّار. و قال المؤلف رحمه الله في أماليه: فأما أبو إسحاق إبراهيم بن سيّار النظام، فإنّه كان مقدّماً في العلم بالكلام، حسن الخاطر، شديد التدقيق والغوص على المعاني، و إنّما أدّاه إلى المذاهب الباطلة التي تفرّد بها واستشنت منه تدقيقه و تغلغله.

٢ - المعاريض جمع معراض: التورية بالشّيء عن شيء آخر.

فعل ذلك ولا يفعله وإنما نفاه حتى لا يلتبس على أحد خبره عن نفسه و ما<sup>(١)</sup> تجوز فيه بما<sup>(٢)</sup> يرويه ويسنده إلى الرسول ﷺ .

مسألة فإن قيل : فما الوجه فيما روي عنه عليه السلام من أنه قال : «كنت إذا حدثني أحد عن رسول الله ﷺ بحديث استحلفته بالله أنه سمعه من رسول - الله ﷺ [عليه السلام] فإن حلف صدقته وإلا فلا ، وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر» أو ليس هذا الخبر مما طعن النظام به وقال : لا يخلو المحدث عنه من أن يكون ثقة أو ظنيماً<sup>(٣)</sup> ، فإن كان ثقة فما معنى الاستحلاف ، وإن كان متهماً فكيف يتحقق قول المتهم بيمينه وإذا جاز أن يحدث عن رسول الله ﷺ بالباطل جاز أن يحلف على ذلك الباطل .

الجواب قلنا : هذا خبر ضعيف ، مرفوع ، مطعون على إسناده ، لأن عثمان ابن المغيرة رواه عن علي بن ربيعة الوالبي ، عن أسماء بن الحكم الفزاري قال : سمعت علياً عليه السلام يقول كذا وكذا ، وأسماء بن الحكم هذا مجهول عند أهل الرواية لا يعرفونه ولا روي عنه شيء من الأحاديث غير هذا الخبر الواحد ، وقد روي أيضاً من طريق سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري<sup>(٤)</sup> ، عن أخيه ، عن جدّه أبي سعيد رواه هشام بن عمار ، والزبير بن بكار ، عن سعد بن سعيد بن أبي سعيد ، عن أخيه عبدالله بن سعيد ، عن جدّه ، عن أمير المؤمنين عليه السلام . وقال الزبير عن سعد بن سعيد أنه ما رأى أخبث منه ، و قال أبو عبد الرحمن الشيباني : عبدالله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري متروك الحديث . وقال يحيى بن معين : أنه ضعيف . ورووه من طريق أبي المغيرة

١ - في ن وع : «مما» . ٢ - في ن ، ع ، ر و هاشم ق : «مما» ، وفي ق : «لما» .

٣ - في ن و هاشم ع ، م و ر : «متهماً» .

٤ - في ن ، ق و هاشم ع : «المقري» ، وفي م وع : «المغري» .

المخزومي، عن ابن نافع، عن سليمان بن يزيد<sup>(١)</sup>، عن المقبري.  
و أبو المغيرة المخزومي مجهول لا يعرفه أكثر أهل الحديث. ورووه عن  
طريق عطاء بن مسلم، عن عُمارة، عن المحرّر بن أبي هريرة، عن أمير-  
المؤمنين عليه السلام. [قالوا] والمحرّر لم يسمع من أمير المؤمنين عليه السلام بل لم يره، و  
عُمارة هو عُمارة بن جُوَيْن<sup>(٢)</sup> وهو أبو هارون العبدي. قيل: إنه متروك  
الحديث.

ومما ينبئ عن ضعف هذا الحديث واختلاله أن من المعروف الظاهر أن  
أمير المؤمنين عليه السلام لم يرو عن أحد قط حرفاً عن النبي ﷺ، وأكثر ما  
يدّعى عليه من ذلك هذا الخبر الذي نحن في الكلام عليه، وقوله: «ما  
حدّثني أحد عن رسول الله ﷺ إلا استحلّفته» يقتضي ظاهره أنه قد سمع  
أخباراً عنه عليه السلام من جماعة من الصحابة، والمعلوم خلاف ذلك.

وأما تعجّب النّظام من الاستحلاف في غير موضعه، لأننا نعلم أن في  
عرض اليمين تهيباً لمن عرضت عليه، وتذكيراً بالله تعالى، وتخويفاً بعقابه،  
سواء كان من يعرض عليه ثقة أو ظنينا، لأنّ بذل اليمين والإقدام عليها  
يزيدنا في الثقة بصيرة، وربما قوّى ذلك حال الظنين، لبعد الإقدام على  
اليمين الفاجرة، ولهذا نجد كثيراً من الجاحدين للحقوق متى عرضت  
عليهم اليمين امتنعوا منها وأقروا بها - بعد الجحود واللجاج -، ولهذا استظهر<sup>(٤)</sup>  
في الشريعة باليمين على المدّعى عليه، وفي القاذف زوجته بالتلفظ باللّعان،

١- في ن وع: «سليمان بن زيد».

٢- راجع ترجمته تهذيب التهذيب ج ٧ ص ٤١٢.

٣- في ن وع: «حرفاً غير النبي»، وفي م ور: «حرفاً إلا عن النبي»، وفي ق: «خبراً عن

النبي» و هامش ق: «خبراً غير النبي». ٤- في ر: «يستظهر».

ولو أنَّ ملحداً أراد الطعن على الشريعة واستعمل من الشبهة ما استعمله النظام فقال : أي معنى لليمين في الدعاوي، والمستحلف إن كان ثقة فلا معنى لاستحلافه<sup>(١)</sup> وإن كان ظنيماً متّهماً فهو بأن يقدم على اليمين أولى، وكذلك في القاذف زوجته، لما كان له جواب إلا ما أجبنا به النظام، وقد ذكرناه.

و حكي<sup>(٢)</sup> عن الزبير بن بكار في هذا الخبر تأويل قريب، وهو أنه قال : كان أبو بكر وعمر إذا جاءهما حديث عن رسول الله ﷺ لا يعرفانه لم يقبلاه حتى يأتي مع الذي ذكره آخر فيقوموا مقام الشاهدين، قال : فأقام أمير المؤمنين عليه السلام اليمين مع دعوى المحدث مقام الشاهد مع اليمين في الحقوق كما أقاما الرواية في طلب شاهدين عليها<sup>(٣)</sup> مقام باقي الحقوق.

فإن قيل : أو ليس هذا الحديث إذا سلّمتموه وأخذتم في تأويله يقتضي أن أمير المؤمنين عليه السلام ما كان يعلم الشيء الذي يخبر به عن رسول الله ﷺ وأنه كان يستفيده من الخبر لولا ذلك لما كان لاستحلافه معنى، وهذا يوجب أنه عليه السلام كان غير محيط بعلم الشريعة على ما تذهبون إليه.

قلنا: قد بينّا الجواب عن هذه الشبهة في كتابنا الملقب بالشافي في الإمامة<sup>(٤)</sup> وذكرنا إنه عليه السلام وإن كان عالماً بصحة ما أخبر به المخبر وأنه من الشرع فقد يجوز أن يكون المخبر له به ما سمعه من الرسول ﷺ وإن كان من شرعه و يكون كاذباً في ادّعائه السماع، فكان يستحلفه لهذه العلة.

١- في ن، ع، م، و ق : «عليها» . ٢- في ق : «روي» .

٣- في ن، ع، م، و ق : «عليها» .

٤- راجع ص ٣٧٩ منه، و تلخيص الشافي الجزء الأول من مجلده الأول ص ٢٦٩، و جزء

الثاني ص ٢٧٣ .

وقلنا أيضاً: لا يمتنع أن يكون ذلك إنما كان منه عليه السلام في حياة الرسول صلى الله عليه وآله وفي تلك الأحوال لم يكن محيطاً بجميع الأحكام بل كان يستفيد منها حالاً بعد حال .

فإن قيل : فكيف خصّ أبابكر في هذا الباب ما لم يخصّ به غيره <sup>(١)</sup> . قلنا : يحتمل أن يكون أبوبكر حدثه بما علم أنه سمعه من الرسول صلى الله عليه وآله و حضر تلقيه له من جهته عليه السلام فلم يحتج إلى استحلافه لهذا الوجه .

مسألة فإن قيل : فما الوجه فيما ذكره النظام في كتابه المعروف بـ «النكت» من قوله : «العجب مما حكم به عليّ بن أبي طالب عليه السلام في حرب أصحاب الجمل ، لأنه قتل المقاتلة ولم يغنم ، فقال له قومٌ من أصحابه : إن كان قتلهم حلالاً فغنيمتهم حلالٌ ، وإن كانت <sup>(٢)</sup> غنيمتهم حراماً فقتلهم حرامٌ ، فكيف قتلت ولم تسب ؟ فقال عليه السلام : فأيتكم يأخذ عائشة في سهمه ؟ فقال قومٌ : إنّ عائشة تصان لرسول الله صلى الله عليه وآله فنحن لا نغنمها ونغنم من ليس سبيله من رسول الله صلى الله عليه وآله سبيلها ، قال : فلم يجبهم إلى شيء من ذلك ، فقال له عبدالله بن وهب <sup>(٣)</sup> الرّاسبي : أليس قد جاز أن يقتل [كل] <sup>(٤)</sup> من

١ - في سائر النسخ : « بما لم يخص » .

٢ - في أصلنا : « إن كان » ، وأثبتناه من نسخة : « ر » .

٣ - هو الرّاسبي ، وكان من رؤساء الخوارج ، و قتل في وقعة النهروان ، قال المؤرخون : و تقدّم عبدالله الرّاسبي فصاح : يا ابن أبي طالب ! والله لا نبرح من هذه المعركة أو تأتي على أنفسنا أو تأتي على نفسك ، فأبرز إليّ وأبرز إليك ، و ذر الناس جانبا ، فلما سمع عليّ عليه السلام كلامه تبسّم و قال : قاتله الله من رجل ما أقلّ حياءه ، أما إنّه ليعلم أنّي حليف السيف و خدين الرّمح و لكنّه قد يشس من الحياة ، أو أنّه ليطمع طمعاً كاذباً ، ثمّ حمل عليه عليّ عليه السلام فضربه و قتله و ألحقه بأصحابه القتلى . (السّفينة ، ج ١ ص ٣٨٤)

٤ - هذه الكلمة ليست في أصلنا ، و لكن كانت في نسخة : « ر » .

حارب مع عائشة ولا تقتل عائشة؟ قال: بلى قد جاز ذلك وأحلّه الله عزّ وجلّ، فقال له عبدالله بن وهب: فلم ما جاز<sup>(١)</sup> أن نغنم غير العائشة ممّن حاربنا ويكون غنيمة عائشة غير حلال لنا وبم<sup>(٢)</sup> تدفعنا عن حقنا؟ فأمسك (عليه السلام) عن جوابه فكان هذا أوّل شيءٍ حقّته الشّراة<sup>(٣)</sup> على عليّ (عليه السلام)؟».

الجواب قلنا: ليس يشنع أمير المؤمنين عليه السلام ويعترضه في الأحكام إلّا من قد أعمى الله قلبه وأضله عن رشده لأنّه عليه السلام المعصوم الموقّق المسدّد على ما دلّت عليه الأدلّة الواضحة ثمّ لو لم يكن كذلك وكان على ما يعتقدّه المخالفون أليس هو الذي شهد له الرّسول ﷺ بأنّه عليه السلام أقضى الأُمّة وأعرفها بأحكام الشّريعة وهو الذي شهد ﷺ له بأنّ الحقّ معه يدور كيف ما دار فينبغي لمن جهل وجه شيءٍ من أفعاله أن يعود على نفسه باللّوم و يقرّ عليها بالعجز والنّقص ويعلم أنّ ذلك موافقٌ للصّواب والسّداد وإن جهل وجهه و ضلّ عن علّته، وهذه جملة يغني التمسّك بها عن كثير من التّفصيل واستعمال كثير من التّأويل، وأمير المؤمنين عليه السلام لم يقاتل أهل القبلة إلّا بعهد من الرّسول ﷺ وقد صرّح عليه السلام بذلك في كثير من كلامه الذي قد مضى حكاية بعضه ولم يسر فيهم إلّا بما عهده إليه من السّيرة، وليس بمنكر أن يختلف أحكام المحاربين فيكون منهم من يقتل ويغنم ومنهم من يقتل ولا يغنم لأنّ أحكام الكفّار في الأصل مختلفة، ومقاتلوا أمير المؤمنين عليه السلام عندنا كفّار بقتالهم<sup>(٤)</sup> له وإذا كان في الكفّار من يقرّ على

١ - في أصلنا: «لا جاز»، وأثبتناه من ن.

٢ - وفيه: «بما»، وأثبتناه من «ر».

٣ - يعني بها الخوارج سمّي بذلك لا اعتقادهم أنّهم شروا أنفسهم ابتغاء مرضات الله.

٤ - في ن وع: «لقتالهم».

كُفْره و يؤخذ الجزية منه و منهم من لا يقرّ على كفره ولا يقعد عن محاربتة إلى غير ذلك ممّا اختلفوا فيه من الأحكام جاز أيضاً أن يكون فيهم من يغنم و من لا يغنم ، لأنّ الشرع لا ينكر فيه هذا الضرب من الاختلاف ، و قد روي أنّ مرتداً على عهد أبي بكر يعرف بـ «علاثة» <sup>(١)</sup> ارتدّ فلم يتعرّض أبوبكر لماله ، و قالت امرءته : إن يكن علاثة <sup>(٢)</sup> ارتدّ فأنا لم نرتدّ . و روي مثل ذلك في مرتدّ قتل في أيّام عمر بن الخطّاب فلم يعرّض لماله .

و روي أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قتل مُستوراً العجلي <sup>(٣)</sup> و لم يعرّض لميراثه فالقتل و وجوبه ليس بإمارة على تناول المال واستباحته ، على أنّ الذي رواه النّظام من القصّة محرّف معدول عن الصّواب ، والذي تظاهرت به الرّوايات و نقله أهل السيرة في هذا الباب من طرقٍ مختلفة أنّ أمير المؤمنين عليه السلام لما خطب بالبصرة و أجاب عن مسائل شتى سئل عليه السلام عنها و أخبر بملاحم و أشياء تكون بالبصرة قام إليه عمار بن ياسر رضي الله عنه فقال : يا أمير المؤمنين إنّ الناس كلّهم يكثرون في أمر الفيء ، و يقولون : من قاتلنا فهو و ولده و ماله فيء لنا . و قام من بكر بن وائل رجلٌ يقال له : عبّاد بن - قيس فقال : يا أمير المؤمنين والله ما قسمت بالسّوية ولا عدلت في الرّعيّة ! فقال عليه السلام : و لم [ذلك] <sup>(٤)</sup> و يحك ؟ ! قال : لأنك قسمت ما في العسكر و تركت الأموال والنساء والذريرة ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام : يا أيّها الناس

١ و ٢ - في ن و ع : بـ «علاثة» . و في تلخيص الشّافي الجزء الثاني من مجلد الأوّل : « غلابة » .

راجع تاج العروس ج ١ ص ٦٣٤ .

٣ - الظاهر هذا نقل قول النّظام ، و ذلك باطل ، لأنّ المستورد قتل سنة ٤٣ . راجع تاريخ

الطبريّ و الكامل لابن الأثير . ٤ - تكملة من نسخة : ر و ق .

من كانت به جراحة فليداوها بالسَّمن ، فقال عباد بن قيس : جئنا نطلب غنائمنا فجاء [نا] بالترَّهات<sup>(١)</sup> ! فقال أمير المؤمنين عليه السلام : إن كنت كاذباً فلا أملك الله حتى يدركك غلام ثقيف<sup>(٢)</sup> ، فقال رجل : يا أمير المؤمنين ومن غلام ثقيف ؟ قال عليه السلام : رجل لا يدع الله حرمة إلا انتهكها ، قال الرجل : أيموت أو يقتل ؟ قال أمير المؤمنين عليه السلام : بل يقصمه قاصم الجبارين يخترق سرَّته لكثرة ما يحدث من بطنه ، يا أخابكر أنت امرئ ضعيف الرأى أما علمت أنا لا نأخذ الصَّغير بذنب الكبير و أنَّ الأموال كانت بينهم قبل الفرقة يقسم ما حواه<sup>(٣)</sup> عسكرهم ، و ما كان في دورهم فهو ميراث لذريَّتهم ، فإن عدى علينا أحد أخذناه بذنبه ، وإن كفَّ عنا لم نحمل عليه ذنب غيره ، يا أخابكر والله لقد حكمت فيكم بحكم رسول الله ﷺ في أهل مكة قسَّم ما حواه العسكر ولم يعرض لما سوى ذلك ، و إنما اقتفيت<sup>(٤)</sup> أثره حذو النعل بالنعل ، يا أخابكر أما علمت أنَّ دار الحرب [يحلّ]<sup>(٥)</sup> ما فيها ، و دار الهجرة يحرم<sup>(٦)</sup> ما فيها إلاَّ بحقٍّ ، مهلاً مهلاً رحمكم الله ، فإن أنتم أنكرتم ذلك عليَّ فأنيكم يأخذ [أمه]<sup>(١)</sup> عائشة في سهمه ؟ قالوا : يا أمير المؤمنين أصبت وأخطأنا وعلمت وجَّهنا ، أصاب الله بك الرِّشاد والسَّداد .

١ - التُّرَّهات كناية عن الأباطيل ، واجدها تُرَّهَةٌ بضمَّ التَّاء وفتح الرَّاء المشدَّدة ، وهي في الأصل الطُّرُق الصَّغار المتشعِّبة عن الطُّريق الأعظم . (النهاية) وراجع أيضاً البحار ج ٣٢ ص ٢٢٢ .

٢ - يعني به الحجاج بن يوسف الثقفي - لعنه الله - .

٣ - في أصلنا : « حوى » ، وأثبتناه من : ن ، ق و هامش ع .

٤ - في ن ، ع ، م و هامش ق : « اقتضيا » .

٥ - هذه الكلمة ليست في أصلنا ، وكانت في سائر النسخ .

٦ - في ع و م : « محرم » .

٧ - ما بين المعقوفين ليس في أصلنا ، و موجود في سائر النسخ .



أما قول النّظام : « [إنّ] هذا أوّل ما حقّدتَه الشُّرأة عليه » فباطلٌ ، لأنّ الشُّرأة ما شكوا قطّ فيه عليّاً ولا ارتابوا بشيءٍ من أفعاله قبل التّحكيم الذي منه دخلت الشّبهة عليهم ، وكيف يكون ذلك وهم النّاصرون له بصفّين ، والمجاهدون بين يديه ، والسّافكون<sup>(١)</sup> دماءهم تحت رايته ، و حرب صفّين كانت بعد الجمل بمدة طويلة ، فكيف يدّعى أنّ الشكّ [منهم]<sup>(٢)</sup> في أمره كان ابتداءؤه في حرب الجمل<sup>(٣)</sup> لولا ضعف البصائر .

مسألة فإن قيل : فما الوجه فيما ذكره النّظام من أنّ ابن جرّموز لما أتى أمير المؤمنين عليّاً برأس الزّبير وقد قتله بوادي السّباع ، قال له أمير المؤمنين عليّاً : والله ما كان ابن صفيّة بجبان ولا لئيم ، ولكنّ الحين<sup>(٤)</sup> والمصارع السّوء ، فقال له ابن جرّموز : الجائزة يا أمير المؤمنين ؟! فقال عليّاً : سمعت النّبيّ ﷺ يقول : « بشرّ قاتل ابن صفيّة بالنّار » ، فخرج ابن جرّموز وهو يقول :

أَتَيْتُ عَلِيّاً بِرَأْسِ الزُّبَيْرِ      وَكُنْتُ أَرْجِي بِهِ الزُّلْفَةَ<sup>(٥)</sup>  
فَبَشَّرَ بِالنَّارِ قَبْلَ الْعِيَانِ<sup>(٦)</sup>      فَبَسَّ بِشَارَةَ ذِي التُّخْفَةِ<sup>(٧)</sup>  
فَقُلْتُ لَهُ إِنَّ قَتْلَ الزُّبَيْرِ      لَوْ لَا رِضَاكَ مِنَ الْكُلْفَةِ<sup>(٨)</sup>  
فَإِنْ تَرْضَ ذَاكَ فَمِنْكَ الرِّضَا      وَإِلَّا فَدُونَكَ لِي حَلْفَةٍ<sup>(٩)</sup>

١ - في أصلنا : « السّافلون » ، وأثبتناه من : ن ، ع ، ق ، م و ر .

٢ - هذه الكلمة موجودة في النّسخ سوى الأصل .

٣ - في الأصل « في الجمل » . ٤ - الحين - بالفتح - : الهلاك ، و : المحنة .

٥ - في شرح النهج لابن أبي الحديد ج ١ ص ٢٣٦ : « أبغى به عنده الزّلقة » ، و في مروج الذهب : « وقد كنت أرجو به الزّلقة » .

٦ - في شرح النهج : « فبشّر بالنّار يوم الحساب » . ٧ - في ر : « فبَسَّ البشارة والتّخفة » .

٨ - كذا في النّسخ ، ولعلّ الصّواب : « إذا لست ترضى من الكلفة » . ٩ - أي أحلف عندك

بأنّك قد رضيت بما فعلت . أو يكون إشارة إلى الحلف الذي يحلفه بعد و هو قوله : « وربّ المحلّين » .

وَرَبِّ الْمَحْلِينَ وَالْمَحْرَمِينَ وَرَبِّ الْجَمَاعَةِ وَالْأَلْفَةِ

لَسَيَّانُ عِنْدِي قَتْلُ الزُّبَيْرِ وَضَرْطَةُ عَزِيزِ الْجُحْفَةِ

قال النّظام : وقد كان يجب على علي عليه السلام أن يقيد الزبير و كان يجب على الزبير إذ بان له أنّه على خطأ أن يلحق بعلي عليه السلام فيجاهد معه .

الجواب : إنّهُ لاشبهة في أنّ الواجب على الزبير أن يعدل إلى أمير المؤمنين عليه السلام و ينحاز إليه و يبذل نصرته ، لاسيّما إذا كان (١) رجوعه على طريق التّوبة و الإنابة ، و من أظهر ما أظهر [هـ] من المباينة و المحاربة إذا تاب و تبين خطاؤه يجب عليه أن يظهر ضدّ ما كان أظهره لاسيّما وأمير المؤمنين عليه السلام في تلك الحال مصاف لعدوّه و محتاج إلى نصرة من هو دون الزبير في الشجاعة و النّجدة ، و ليس هذا موضع استقصاء ما يتّصل بهذا المعنى و قد ذكرناه في كتابنا « الشّافي » (٢) المقدّم ذكره .

فأمّا أمير المؤمنين عليه الصّلاة و السّلام فإنّما عدل أن يقيد ابن جرّموز بالزبير لأحد أمرين : إن كان ابن جرّموز قتله غدراً و بعد أن آمنه ، أو قتله بعد أن ولى مدبراً و قد كان أمير المؤمنين عليه السلام أمر أصحابه أن لا يتبعوا مدبراً ولا يجهزوا على جريح ، فلمّا قتل ابن جرّموز الزبير مدبراً كان بذلك عاصياً مخالفاً لأمر إمامه فالسبب في أنّه لم يقّده به أنّ أولياء الدّم [الذين] هم أولاد الزبير لم يطالبوا بذلك و لا حاكموا (٣) فيه و كان كبيرهم (٤) والمنظور إليه منهم عبدالله محارباً لأمير المؤمنين عليه السلام مجاهراً له بالعداوة و المشاقّة فقد أبطل بذلك حقّه لأنّه لو أراد أن يطالب [به] لرجع عن

١ - في أصلنا : « إن كان » ، و أثبتناه من : ن و ع . ٢ - راجع المصدر ص ٣٨٠ .

٣ - في ن و ع : « حكموا » ، و في م : « يحاكموا » . ٤ - في ن و ع : « أكبرهم » .

الحرب و بايع و سلّم ، ثُمَّ طالب بعد ذلك فانتصف له منه ، وإن كان الأمر الآخر و هو أن يكون ابن جُرْموز ما قتل الزبير إلاّ مبارزة من غير عذر<sup>(١)</sup> ولا أمان تقدّم على ما ذهب إليه قوم فلا يستحقّ بذلك قوداً ولا مسألة ههنا في القود .

فإن قيل : على هذا الوجه ما معنى 'بشارته بالنار' <sup>(٢)</sup> .

قلنا : المعنى 'فيها الخبر عن عاقبة أمره لأنّ الثواب والعقاب إنّما يحصلان على عواقب الأعمال و خواتيمها ، و ابن جُرْموز هذا خرج مع أهل - النهروان على أمير المؤمنين عليه السلام فقتل هناك فكان بذلك الخروج من أهل النار لا بقتل الزبير .

فإن قيل : فأيّ فائدة لإضافة البشارة بالنار إلى قتل الزبير و قتله طاعة و قربة ، و إنّما يجب أن يضاف البشارة بالنار إلى ما يستحقّ به النار ؟  
قلنا : عن هذا جوابان : أحدهما أنّه عليه السلام أراد التعريف والتنبية ، و إنّما يعرف الإنسان بالمشهور <sup>(٣)</sup> من أفعاله والظاهر من أوصافه ، و ابن جرموز كان غفلاً خاملاً و كان فعله بالزبير من أشهر ما يعرف به مثله فهذا وجه [في] التعريف و هو صحيح .

والجواب الثاني أنّ قتل الزبير إذا كان باستحقاق [و] على وجه الصواب من أعظم الطاعات و أكبر القربات ، و من جرى على يديه يظنّ به الفوز بالجنة ، فأراد عليه السلام أن يعلم الناس أنّ هذه الطاعة العظيمة التي يكثّر ثوابها

١ - في ن ، ع و م : « بغير عذر » . ٢ - في أصلنا : « أي معنى 'لبشارته بالنار' ، و في ق : « ما الوجه بشارته بالنار » ، و أثبتناه من ن و ع .  
٣ - في ر : « بالمعروف » ، والظاهر هو الصواب .

إذا تعقبت<sup>(١)</sup> بما يفسده غير نافعة لهذا القاتل ، و أنه سيأتي من فعله في المستقبل ما يستحق به النار ، فلا تظنوا به لما اتفق على يده من هذه الطاعة خيراً ، وهذا يجري مجرى أن يكون لأحدنا صاحب خصيص به حفيف في طاعته ، مشهور في نصيحته<sup>(٢)</sup> فيقول هذا المصحوب بعد برهة من الزمان لمن يريد إطرافه و تعجيبه<sup>(٣)</sup> : أليس صاحبي فلان الذي كانت له من الحقوق كذا وكذا و بلغ من الاختصاص بي إلى منزلة كذا فقتلته و أبحث حريمه<sup>(٤)</sup> و سلبت ماله . و إن كان ذلك إنما استحقه بما تجدد منه في المستقبل ، و إنما عرّف بالحسن من أعماله على سبيل التعجب و هذا واضح .

فصل فإن قيل : فما الوجه فيما عابه النظام به عليه السلام من الأحكام التي ادّعى أنه خالف بها<sup>(٥)</sup> جميع الأمة مثل بيع أمّهات الأولاد ، و قطع يد - السارق من أصول الأصابع ، و دفع السارق إلى الشهود ، و جلد الوليد ابن عقبة أربعين سوطاً في خلافة عثمان ، و جهره بتسمية الرجال في القنوت ، و قبوله شهادة الصبيان بعضهم على بعض ، والله تعالى يقول : « وَ أَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ »<sup>(٦)</sup> و أخذه نصف دية الرجل من أولياء المرأة و أخذه نصف دية العين من المقتص من الأعور ، و تخليفه رجلاً يصلي العيدين بالضعفاء في المسجد الأعظم ، و أنه عليه السلام [أحرق رجلاً أتى غلاماً في دبره؛ وأكثر ما أوجب على من فعل هذا الفعل الرجم، وأنه أوتي بمال من

١ - في أصلنا و سائر النسخ : « لم تعقب » ، و أثبتناه من نسخة : « ر » .

٢ - في ن ، ع و م : « بنصيحة » .

٣ - الإطراف : الإتيان بشيء طريف أي عجيب . و في أصلنا : « إطرافه و نصيحة تعجيبه » ،

و أثبتناه من نسخة « ر » . ٤ - في أصلنا : « حرمه » ، و أثبتناه من سائر النسخ .

٥ - في ن ، ع و ق : « فيها » . ٦ - الطلاق : ٢ .

مهور البغايا ، فقال : ارفعوه حتى يجيء عطاء غني و باهلة .

و قال النّظام : لم خصّ بهذا المال غنيّاً و باهلة ، فإن كانوا مؤمنين فمن عداهم من المؤمنين بهم في جواز تناول هذا المال ، وإن كانوا غير مؤمنين فكيف يأخذون العطاء مع المؤمنين؟ قال : و ذلك المال وإن كان من مهور - البغايا أو بيع لحوم الخنازير بعد أن يملكه الكفار ثم يبيحه الله <sup>(١)</sup> على المؤمنين فهو حلال طيب للمؤمنين .

الجواب : إنا قد بيّنا قبل هذا الموضع أنّه لا يعترض على أمير المؤمنين عليه السلام في أحكام الشريعة و يطمع منه <sup>(٢)</sup> في عثرة أو زلة إلاّ معاند لا يعرف قدره ، و من شهد له النبي ﷺ بأنه «أقضى الأمة» ، و «أن الحق يدور معه كيفما دار» ، و ضرب يده على صدره و قال : «اللهم اهد قلبه و ثبت لسانه» <sup>(٣)</sup> لما بعثه إلى اليمن حتى قال أمير المؤمنين عليه السلام : فما شككت في قضاء بين اثنين ، و قال فيه ﷺ : «أنا مدينة العلم و عليّ بابها ، فمن أراد المدينة فليأت الباب» <sup>(٤)</sup> لا يجوز أن تعترض أحكامه عليه السلام ، و لا يظنّ بها إلاّ الصّحّة والسّداد ، و أعجب من هذا كلّ الطّعن على هذه الأحكام و أشباهها بأنّها خلاف الإجماع ، وأيّ إجماع - ليت شعري - يستقرّ و أمير المؤمنين عليه السلام خارج عنه؟ و لا أحد من الصّحابة الذين لهم في الأحكام مذاهب و فتاوى إلاّ و قد تفرّد <sup>(٥)</sup> بشيء لم يكن له عليه موافق و ما عدا

١ - في أصلنا : «يفتحه» ، و أثبتناه من ن ، ع ، م و هامش ق .

٢ - في ن و ع : «يطمع فيه» ، و في الشّافي (ص ٣٨١) مثل ما في أصلنا ، و كذا في تلخيص الشّافي الجزء الثاني من مجلده الأوّل ص ٢٨٠ .

٣ - راجع : «الشّافي» ص ٣٨١ ، و أيضاً تلخيصه الجزء الثاني من مجلده الأوّل ص ٢٨٠ .

٤ - الحديث مشهور في الفريقين ، راجع البحار ج ٤٠ ص ٨٧ ، و فيض القدير ج ٣ ص ٤٦ .

٥ - في ر : «و قد انفرد» .

مذهبه خروجا عن الإجماع ، و لولا التّطويل لذكرنا شرح هذه الجملة ، و معرفتها و ظهورها يغنيان عن تكلف ذلك ، ولو كان للطعن على أمير المؤمنين عليه السلام بهذه الأحكام<sup>(١)</sup> مجال ، و له وجه لكان أعداؤه من بني أمية و المتقرّبين إليهم من شيعتهم بذلك أخبر و إليه أسبق ، و كانوا يعيبونه عليه و يدخلونه في جملة مثالبهم و معائبهم التي تمحلوها له و لما تركوا ذلك حتّى يستدرّكه النّظام بعد السنين الطويلة ، و في إضرابهم عن ذلك دليل على أنّه لا مطعن بذلك ولا معاب<sup>(٢)</sup> .

و بعد فكلّ شيء فعله أمير المؤمنين عليه السلام من هذه الأحكام و كان له مذهباً ففعله عليه السلام و اعتقاده إياه هو الحجّة فيه و أكبر البرهان على صحّته لقيام الأدلّة على أنّه [عليه السلام] لا يزلّ ولا يغلط ، ولا يحتاج إلى بيان وجوه زائدة على ما ذكرناه إلّا على سبيل الاستظهار و التّقريب<sup>(٣)</sup> على الخصوم و تسهيل طريق الحجّة عليهم .

فأمّا [بيع]<sup>(٤)</sup> أمّهات الأولاد : فلم يسر فيهنّ إلّا بنصّ الكتاب و ظاهره ، قال الله تعالى : « وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ \* إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ \* فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ »<sup>(٥)</sup> ولا شبهة في أنّ أمّ الولد يطأها سيدها بملك اليمين لأنّها ليست بزوجة ، ولا هو عاد في وطئها إلى ما لا يحلّ و إذا كانت مملوكة مسترقّة<sup>(٦)</sup> بطل ما يدّعونه

١ - في ن ، ع ، م و ق : « في هذه الأحكام » .

٢ - في نسخة ق : « ولا يطعن بذلك ولا يعاب » .

٣ - قرّب على الخصم أي قصر عليه طريق الاستدلال و لم يطل . و في ن ، ع ، م و ق : « التّقرير » .

٤ - ما بين المعقوفين ليس في أصلنا ، و موجود في نسخة : ن ، ع ، م و هامش ق .

٥ - المؤمنون : ٥ . ٦ - في ن و هامش ع : « مسترية » .

من أن ولدها أعتقها ، و نبين ذلك أيضاً أنه لا خلاف في أن لسيدها أن يعتقها ولو كان الولد قد أعتقها لما صح<sup>(١)</sup> ذلك لأن عتق المعتق محال ، و هذه الجملة توضح عن بطلان ما يروونه من أن ولدها أعتقها ، ثم يقال لهم : ليس هذا الخبر لم يقتض أن لها جميع أحكام المعتقات لأنه لو اقتضى ذلك لما جاز أن يعتقها السيد ، ولا أن يطأها إلا بعقد ، وإنما اقتضى بعض أحكام المعتقات فلا بد من بلى<sup>(٢)</sup> فيقال لهم : فما أنكرتم من أن يكون مخالفكم يمكنه أن يستعمله أيضاً على سبيل التخصيص كما استعملتموه فيقول : إنه لو أراد أن يبيعها لا يجوز إلا في دين و عند ضرورة و عند موت الولد ، فكأنها تجري مجرى المعتقات فيما لا يجوز بيعها فيه وإن لم يجز من كل وجه كما أجريتموها مجراها في وجهٍ دون آخر .

فأما قطع السارق من أصول الأصابع : فهو الحق الواضح الجلي لأن الله تعالى قال : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا »<sup>(٣)</sup> واسم اليد يقع على جملة هذا العضو إلى المنكب و يقع أيضاً عليه إلى المرفق و إلى الزند ، و إلى الأشاجع<sup>(٤)</sup> كل ذلك على سبيل الحقيقة ، و لهذا يقول أحدهم : أدخلت يدي في الماء إلى أصول الأصابع ، و إلى الزند و إلى المرفق و إلى المنكب<sup>(٥)</sup> فيجعل كل ذلك غاية ، و قال الله تعالى : « فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ »<sup>(٦)</sup> و معلوم أن الكتابة تكون بالأصابع ، ولو يرى أحداً قلماً

١- في ن و ع : « لم يصح » .

٢- في ن ، ع و هامش ق : « من مزيل » . و في ر : « من بلى » .

٣- المائة : ٣٨ .

٤- الأشجع : واحد الأشاجع ، يعني أصول الأصابع التي متصل بعصب ظاهر الكف .

٥- في أصلنا : « إلى الكتف » ، وأثبتناه من ن ، ع ، م و ق .

٦- البقرة : ٧٩ .

فَعَقَرَتِ السَّكَّينَ أَصَابِعَهُ لَقِيلَ : « قَطَعَ يَدَهُ وَعَقَرَهَا » وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي قِصَّةِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ » <sup>(١)</sup> وَمَعْلُومٌ أَنَّهُنَّ مَا قَطَّعْنَ أَكْفَهْنَ إِلَى الزَّئِدِ ، بَلْ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ - وَلَمْ يَجْزْ أَنْ تَحْمِلَ الْيَدُ عَلَى أَكْمَلِ مَا تَنَاوَلَتْهُ <sup>(٢)</sup> هَذِهِ اللَّفْظَةُ حَتَّى تَقْطَعَ مِنَ الْكَتِفِ ؛ عَلَى مَذْهَبِ الْخَوَارِجِ ، لِأَنَّ هَذَا بَاطِلٌ عِنْدَ جَمِيعِ الْفُقَهَاءِ - وَجَبَ أَنْ نَحْمِلَهُ عَلَى أَدْنَى مَا تَنَاوَلَهُ ، وَهُوَ مِنْ أَصُولِ الْأَصَابِعِ <sup>(٣)</sup> . وَالْقَطْعُ مِنَ الْأَصَابِعِ أَوَّلَى بِالْحِكْمَةِ وَأَرْفَقُ بِالْمَقْطُوعِ لِأَنَّهُ إِذَا قَطَعَ مِنَ الزَّئِدِ فَاتَهُ مِنَ الْمَنَافِعِ أَكْثَرُ مِمَّا يَفُوتُهُ إِذَا قَطَعَ مِنَ الْأَشَاجِعِ ، وَقَدْ رَوَى أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَصْبَغٍ سَرَقَ عِيْبَةَ لَصَفْوَانَ فَأَتَى بِهِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَطَّعَهُ مِنْ أَشَاجِعِهِ فَقِيلَ لَهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَلَا قَطَّعْتَهُ مِنَ الرُّسْغِ <sup>(٤)</sup> ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ يَتَوَكَّؤُ ، وَبِأَيِّ شَيْءٍ يَسْتَنْجِي ؟ ! » . وَمَهْمَا شَكَكْنَا فَإِنَّا لَنَشْكُ فِي أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ أَعْلَمَ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنَ النَّظَّامِ وَجَمِيعِ الْفُقَهَاءِ وَالَّذِينَ خَالَفُوهُ فِي الْقَطْعِ ، وَأَقْرَبَ إِلَى فَهْمِ مَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ ، وَأَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حُجَّةٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَقُدُوءٌ ، وَقَدْ سَمِعَ الْآيَةَ وَعَرَفَ اللَّغَةَ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ ، فَلَمْ يَذْهَبْ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ إِلَّا عَنْ خُبْرَةٍ وَبِقِينٍ .

فَأَمَّا دَفْعُ السَّارِقِ إِلَى الشُّهُودِ : فَلَا أُدْرِي مِنْ أَيِّ وَجْهِ كَانَ عِيْبًا ؟ وَهَلْ دَفَعَهُ إِلَيْهِمْ لِيَقْطَعُوهُ ، إِلَّا كَدَفَعَهُ إِلَى غَيْرِهِمْ مِمَّنْ يَتَوَلَّى ذَلِكَ مِنْهُ ؟ وَفِي هَذَا فَضْلٌ اسْتَظْهَارٌ عَلَيْهِمْ وَتَهْيِيبٌ لَهُمْ مِنْ أَنْ يَكْذِبُوا ، فَيَعْظُمَ عَلَيْهِمْ تَوَلَّى ذَلِكَ وَمُبَاشَرَتُهُ بِنَفْسِهِمْ ، وَهَذَا نِهَاطُ الْحَزْمِ وَالِاحْتِيَاطُ لِلدِّينِ .

١ - يُوسُفُ : ٣١ . ٢ - فِي ن : « عَلَى كُلِّ مَا تَنَاوَلَتْهُ » ، وَفِي التَّلْخِيصِ : « عَلَى مَا تَنَاوَلَتْهُ » .

٣ - فِي جَلِّ النَّسَخِ : « الْأَشَاجِعُ » ، وَفِي الْمَتْنِ مِثْلُ مَا فِي تَلْخِيصِ الشَّافِيِّ .

٤ - الرُّسْغُ : الْمَفْصَلُ بَيْنَ الزَّئِدِ وَالْكَفِّ .



فأما جلد الوليد بن عقبة<sup>(١)</sup> أربعين سوطاً، فإن المرويَّ أنه عليه السلام جلدُه بنِيسة<sup>(٢)</sup> لها رأسان، فكان الحدّ ثمانين كاملاً، وهذا مأخوذ من قوله تعالى: «وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ»<sup>(٣)</sup>.

فأما الجهر بتسمية الرجال في القنوت: فقد سبقه إلى ذلك رسول الله ﷺ و تظافرت الروايات بأنه عليه السلام «كان يقنت في صلاة الصبح ويلعن قومًا من أعدائه بأسمائهم»<sup>(٤)</sup>، فمن عاب ذلك أو طعن به فقد طعن على [أصل] الإسلام و قدح في الرسول ﷺ.

فأما قبول شهادة الصبيان: فالاحتياط في الدين يقتضيه ولم ينفرد أمير المؤمنين عليه السلام بذلك بل قد قال بقوله بعينه<sup>(٥)</sup> أو قريباً منه جماعة من الصحابة والتابعين، وروي عن عمر بن الخطاب و عثمان بن عفان في شهادة الصبي يشهد بعد كبره، والعبد بعد عتقه، والنصراني بعد إسلامه أنها جائزة وهو قول جماعة من الفقهاء المتأخرين كالثوري وأبي حنيفة وأصحابه، وروى مالك بن أنس عن هشام بن عروة أن عبد الله بن الزبير كان يقضي بشهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح، وروي عن هشام بن عروة أنه قال: سمعت أبي يقول: شهادة الصبيان بعضهم على بعض يؤخذ بأول قولهم، وروي عن مالك بن أنس أنه قال: المجمع<sup>(٦)</sup> عليه عندنا - يعني أهل المدينة -

١ - هو ابن أبي معيط أبو وهب الأموي القرشي.

٢ - قال في القاموس: «النَّسْعُ - بالكسر -: سَيْرٌ يُنْسَجُ عَرِيضاً عَلَى هَيْئَةِ أَعِنَّةِ النَّعَالِ تُشَدُّ بِهِ الرَّحَالُ، وَالْقِطْعَةُ مِنْهُ: نِسْعَةٌ. وَسَمِّيَ نِسْعاً لَطَوْلِهِ».

٣ - ص: ٤٤.

٤ - راجع سنن النسائي باب اللعن في القنوت، وباب لعن المنافقين، ج ٢ ص ٢٠٣.

٥ - في أصلنا: «قاله بعينه»، وفي المتن مثل ما في سائر النسخ.

٦ - في ر: «المجتمع».

أنَّ شهادة الصَّبيان تجوز فيما بينهم من الجراح ولا تجوز على غيرهم إذا كان ذلك قبل أن يتفرَّقوا ويحيثوا ويعلموا، فإن تفرَّقوا فلا شهادة لهم إلاَّ أن يكونوا قد أشهدوا عدولاً على شهادتهم قبل أن يتفرَّقوا، ويوشك أن يكون الوجه في الأخذ بأوائل أقوالهم، لأنَّ من عادة الصَّبيِّ وسجيَّته إذا أخبر بالبديهة أن يذكر الحقَّ الذي عاينه ولا يتعمَّل لتحريفه، وليس جميع الشَّهادات تراعى فيها العدالة.

وجماعة من العلماء قد أجازوا شهادة أهل الذِّمة في الوصية في السَّفر إذا لم يوجد مسلمٌ، وتأولوا ذلك قول الله عزَّ وجلَّ: «اثنانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ»<sup>(١)</sup>.

وقد أجازوا أيضاً شهادة النِّساء وحدهنَّ فيما لا يجوز أن ينظر إليه الرِّجال وقبلوا شهادة القابلة، وإنَّما أردنا بذكر قبول شهادة النِّساء أنَّ قوله تعالى: «وَ أَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ»<sup>(٢)</sup> مخصوص غير عامٍّ في جميع الشَّهادات ألا ترى أنَّ ذلك غير مانع من قبول اليمين مع شهادة الواحد، وبعد فليس قوله تعالى: «وَ أَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ» بمقتض غير الأمر بالشَّهادة على هذا الوجه وليس بمانع من قبول شهادة غير العدلين<sup>(٣)</sup> ولا تعلق له بأحكام قبول الشَّهادات.

فأمَّا أخذ نصف الدِّية من أولياء المرأة إذا أرادوا قتل الرَّجل بها: فهو الصَّحيح الواضح الَّذي لا يجوز خلافه، لأنَّ دية الرَّجل عشرةُ آلاف درهم<sup>(٤)</sup> و

١- المائدة: ١٠٦. ٢- الطلاق: ٢.

٣- في أصلنا: «غير المعدلين».

٤- في أصلنا: «عشرة ألف وخمسة ألف»، وأثبتناه من: ن، ع و م. وفي ق و ر: «عشرة ألف وخمسة آلاف».

دية المرأة نصفها ، فإذا أرادوا أولياء المرأة قتل الرجل فإنما يقتلون نفساً ديتها الضعف من دية مقتولهم ، فلا بدّ - إذا اختاروا ذلك - من ردّ الفضل بين القيمتين<sup>(١)</sup> . ولهذا لو أرادوا أخذ الدية لم يأخذوا أكثر من خمسة آلاف درهم وهكذا القول في أخذ نصف الدية من المقتصّ من الأعور ، لأنّ دية عين الأعور عشرة آلاف درهم ، و دية إحدى عيني الصحيح خمسة آلاف ، فلا بدّ من الرجوع بالفضل على ما ذكرناه .

وما أدري من أيّ وجه تطرّق العيب في تخليفه عليه السلام رجلاً يصلي العيدين بالضعفاء في المسجد الأعظم و ذلك من رأفته عليه السلام بالضعفاء و رفقه بهم و توصّله إلى أن يحظوا بفضل هذه الصلوة من غير تحمّل مشقّة الخروج إلى المصلّى .

فأمّا ما حكاه من إحراقه اللّوطي : فالمعروف أنّه عليه السلام ألقى على الفاعل والمفعول به - لما رآهما - الجدار ، ولو صحّ الإحراق لم ينكر أن لا يكون ذلك إلّا لشيء عرفه من الرّسول ﷺ ، فقد روى فهد بن سليمان ، عن القاسم بن أميّة العدويّ ، عن عمر بن أبي حفص مولى الزبير ، عن شريك ، عن إبراهيم بن عبد الأعلى ، عن سويد بن غفلة : أنّ أبا بكر أتى برجل ينكح ، فأمر به فضربت عنقه ثمّ أمر به فأحرق ، ولعلّ أمير المؤمنين عليه السلام أحرقه بالنار بعد القتل بالسيف - كما فعل أبو بكر - فليس ما روي من الإحراق بمانع من أن يكون القتل متقدّماً له ، وقد روي قتل المتلوّطين من طرق مختلفة عن الرّسول ﷺ ، وكذلك روي رجمهما .

و روى داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عبّاس قال : « قال

١ - في ن وع : « فضل القيمتين » .

رسول الله ﷺ: «اقتلوا الفاعل والمفعول به»<sup>(١)</sup>.

و روى عبدالعزيز ، عن ابن جريج<sup>(٢)</sup> ، عن عكرمة ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، عن النبي ﷺ مثل ذلك . وعن عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة ، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال فيمن يوجد يعمل عمل قوم لوط مثل ذلك .

و روى أبوهريرة عن النبي ﷺ قال: «الذي يعمل عمل قوم لوط ارجموا الأعلى والأسفل ، ارجمهما جميعاً»<sup>(٣)</sup>.

و سئل ابن عباس ما حدّ اللّوطي ؟ فقال : ينظر أرفع بناء في القرية فيرمي به منكساً<sup>(٤)</sup> ، ثمّ يتبع بالحجارة .

و روي أنّ عثمان أشرف على الناس يوم الدار ، فقال : ألم تعلموا أنّه لا يحلّ دم امرء مسلم إلاّ أربعة : رجل قتل فقتل ، و رجل زنى بعد أن أحسن ، و رجل ارتدّ بعد إسلام ، و رجل عمل عمل قوم لوط<sup>(٥)</sup> .

فلا شبهة - على ما ترى - في قتل اللّوطي ، ولا ريب في وجوب ذلك عليه ، وكيف يتّهم بحيف<sup>(٦)</sup> في حدّ يقيمه من يتحرّى فيما يخصّه هذا التّحرّي المشهور ، فيقول عليه السلام - لما ضربه اللّعين ابن ملجم - : «أحسنوا أسره ، فإن عشت فأنّا وليّ دمي ، وإن متّ فضربة بضربة ، ولا تمثلوا بالرجل ، فإنّ

١ - راجع سنن أبي داود ، كتاب الحدود تحت رقم ٤٤٦٢ ص ١٥٨ ، والشّافي ص ٣٨٢ ، وتلخيصه الجزء الثاني من مجلده الأوّل ص ٢٨٧ .

٢ - هو عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج الأمويّ مولاهم أبو الوليد و أبو خالد المكيّ ، أصله روميّ . (تهذيب التهذيب)

٣ - راجع السنن لابن ماجه ج ٢ تحت رقم ٢٥٦٢ ، وأيضاً الشّافي ص ٣٨٢ و تلخيصه الجزء الثاني من مجلده الأوّل ص ٢٨٨ .

٤ - في التّليخيص : «منكوساً» .

٥ - راجع تلخيص الشّافي الجزء الثاني من مجلده الأوّل ص ٢٨٨ .

٦ - أي بظلم .

رسول الله - صلى الله عليه وآله - نهى عن المثلة ولو بالكلب العقور»<sup>(١)</sup>. فمن ينهى عن التمثيل بقاتله مع الغيظ الذي يجده الإنسان على ظالمه وميله إلى الاستيفاء والانتقام كيف يمثل بمن لا ترة بينه وبينه ولا حُسكة له في قلبه ، وهذا ما لا يظن بمثله عليه السلام إلا مؤوف العقل<sup>(٢)</sup>.

فأما حبسه عليه السلام المال المكتسب من مهور البغايا على غني وباهلة<sup>(٣)</sup> : فله إن كان صحيحاً وجه [واضح]<sup>(٤)</sup> وهو أن ذلك المال دنيء الأصل ، خسيس السبب . ومثله ينزه عنه ذوو الأقدار من جلة المؤمنين<sup>(٥)</sup> وجوه المسلمين وإن كان حلالاً طلقاً فليس كل حلال يتساوى الناس في التصرف فيه ، فإن في المكاسب والمهن والحرف ما يحل ويطيب ويتنزه ذوو المروءات والأقدار عنها . وقد فعل النبي ﷺ نظير ما فعله أمير المؤمنين عليه السلام ، فإنه روي عنه «أنه ﷺ نهى عن كسب الحجام ، فلما روجع فيه ، أمر المراجع له أن يطعمه رقيقه ويعلفه ناضحه» ، وإنما قصد ﷺ إلى الوجه الذي ذكرناه من التنزيه - وإن كان ذلك المكسب حلالاً مطلقاً<sup>(٦)</sup> - وهاتان القيلتان معروفتان بالدناءة ولؤم الأصل ، مطعون عليهما في ديانتها أيضاً فخصهما

١ - راجع تاريخ الطبري حوادث سنة ٤٠ . وفي النهاية : «الكلب العقور ، وهو كل سبُع يعقر : أي يجرح ويقتل ويفترس ، كالأسد ، والنمر ، والذئب . سمأها كلباً لاشتراكها في السبعية . والعقور : من أبنية المبالغة» .

٢ - اسم مفعول : آف أوفاً من الآفة ، وهي العاهة والفساد .

٣ - غني حي من غطفان ، وباهلة قبيلة من قيس عيلان .

٤ - ما بين المعقوفين ليس في أصلنا وموجود في سائر نسخنا .

٥ - في نسخة ع و ق : «من جملة المؤمنين» ، وفي تلخيص الشافي : «من أجلة المؤمنين» .

٦ - في نسخة ن ، ع و م : «ذلك الكسب حلالاً طلقاً» ، وفي ق : «ذلك الكسب حلالاً مطلقاً» ،

وفي ر : «ذلك المكتسب حلالاً طلقاً» ، وفي هامش ع : «حلالاً مطلقاً» .

بالمكسب<sup>(١)</sup> اللّئيم ، و عوّض من له في ذلك المال سهم من الجلّة والوجوه من غير ذلك المال وكلّ هذا واضح لمن تدبّره .

مسألة فإن قيل : أليس قد روي «أنّ أمير المؤمنين عليه السلام خطب بنت أبي جهل بن هشام في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله حتى بلغ ذلك فاطمة عليها السلام فشكته<sup>(٢)</sup> إلى النبي صلى الله عليه وآله فقام على المنبر قائلاً إنّ عليّاً آذاني يخطب بنت أبي جهل بن - هشام ليجمع بينها وبين بنتي فاطمة ولن يستقيم الجمع بين بنت وليّ وبين بنت عدوّه ، أما علمتم معشر النّاس ! أنّ من آذى فاطمة فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله تعالى » ، فما الوجه في ذلك ؟

الجواب قلنا : هذا خبر باطلٌ موضوعٌ غير معروف ولا ثابت عند أهل - النّقل ، وإنّما ذكره الكرايسي<sup>(٣)</sup> طاعناً به على أمير المؤمنين عليه السلام ومعارضاً بذكره لبعض ما تذكره شيعته من الأخبار في أعدائه وهيئات أن يشتهبه<sup>(٤)</sup> الحقّ بالباطل ، ولو لم يكن في ضعفه إلّا رواية الكرايسي له واعتماده له و هو من العداوة لأهل البيت [عليهم السّلام] والمناصبه لهم والإضرار على فضائلهم ومآثرهم<sup>(٥)</sup> على ما هو مشهور لكفى ، على أنّ هذا الخبر قد تضمّن ما يشهد بطلانه ، ويقضي على كذبه من حيث ادّعى فيه أنّ النبي صلى الله عليه وآله ذمّ هذا الفعل و خطب بإنكاره على المنابر ، و معلوم أنّ أمير المؤمنين عليه السلام لو كان فعل ذلك على ما حكى لما كان فاعلاً لمحظور في الشريعة لأنّ نكاح -

١ - في نسخة ن ، ع و م و تلخيص الشّافعي : « بالكسب » ، وفي ر : « بالمكسب » .

٢ - في ن ، ع و م : « وشكته »

٣ - هو الوليد بن أبان ، راجع تاريخ بغداد ج ١٣ ص ٤٧١ .

٤ - في ن ، ع ، و هامش قال : « يشبه » .

٥ - في أصلنا : « ما أثرهم » ، وأثبتناه من : ن ، ع ، م و ق .

الأربع حلال على لسان نبيِّنا ﷺ والمباح لا ينكره الرسول و يصرّح بدمه و بآئه متأذُّ به و قد رفعه الله تعالى عن هذه المنزلة و أعلاه من كلّ منقصة و مذمة . ولو كان عليّاً نافرأً من الجمع بين بنته و بين غيرها بالطّباع الّتي تنفّر من الحسن والقبيح لما جاز أن ينكره بلسانه ثمّ ما جاز أن يبالغ في الإنكار و يعلن به على المنابر و فوق رؤوس الأشهاد ، ولو بلغ من إيلامه لقلبه كلّ مبلغ [فما هو اختصّ به] <sup>(١)</sup> صلوات الله عليه من الحلم والكظم و وصفه الله به من جميل الأخلاق و كريم الآداب ينافي ذلك ، و يحيله و يمنع من إضافته إليه و تصديقه عليه ، و أكثر ما يفعله <sup>(٢)</sup> مثله عليّاً في هذا الأمر إذا ثقل على قلبه <sup>(٣)</sup> أن يعاتب عليه سرّاً و يتكلّم في العدول عنه خفياً على وجه جميل و بقول لطيف .

وهذا «المأمون» الّذي لا قياس بينه وبين الرسول ﷺ و قد أنكح أبا جعفر محمّد بن عليٍّ عليه السلام بنته و نقلها معه إلى مدينة الرسول ﷺ لما كاتبتة <sup>(٤)</sup> تذكر أنّه قد تزوّج عليها أو تسرّى فيقول - مجيباً لها و منكراً عليها - : إنّنا ما أنكحناه لنحظر عليه ما أباحه الله تعالى .

والمأمون أولى بالامتناع <sup>(٥)</sup> من غيره بنته ؛ و حاله أجمل للمنع من هذا الباب والإنكار له ، و والله <sup>(٦)</sup> إنّ الطعن على النّبيّ ﷺ بما تضمّنه هذا

١ - ما بين المعقوفين ليس في أصلنا ، و موجود في نسخة : ن ، ع و ق . و في م : « فيما هو اختصّ به » ، و في ر : « ما اختصّ به » .

٢ - في أصلنا : « ما يفعل » ، و أثبتناه من سائر النسخ .

٣ - في ن ، ع و ر : « ثقل عليه » ، و في هامش « ر » كما في أصلنا .

٤ - في ن ، ع و ق : « لما ورد كتابها عليه » ، و في الأصل مثل ما في المتن .

٥ - في اللّغة : امتنع الأمر أي غضب منه .

٦ - في ن ، ع ، ر و ق : « فوالله » .

الخبر الخبيث أعظم من الطعن على أمير المؤمنين عليه السلام ، وما صنع هذا الخبر إلا ملحدٌ قاصدٌ للطعن<sup>(١)</sup> عليهما أو ناصب معاند لا يبالي أن يشفي غيظه بما يرجع على أصوله بالقدح والهدم ، على أنه لا خلاف بين أهل النقل أن الله تعالى هو الذي اختار أمير المؤمنين عليه السلام لنكاح سيّدة النساء عليه السلام ، و أن النبي صلى الله عليه وآله ردّ عنها جلة أصحابه وقد خطبوها وقال صلى الله عليه وآله : «إني لم أزوج فاطمة عليّاً حتى زوجها الله تعالى إياها»<sup>(٢)</sup>.

ونحن نعلم أن الله تعالى لا يختار لها عليه السلام من بين الخلائق من غيرها و يؤذيها أو يغمّها ، فإنّ ذلك من أدلّ دليل على كذب الراوي لهذا الخبر .  
و بعد : فإنّ الشّيء إنّما يحمل على نظائره و يلحق بأمثاله و قد علم كلّ من سمع الأخبار أنّه لم يعهد من أمير المؤمنين عليه السلام خلاف على الرّسول صلى الله عليه وآله ولا كان قطّ بحيث يكره على اختلاف الأحوال و تقلّب الأزمان و طول الصّحبة ولا عاتبه عليه السلام على شيء من أفعاله ، مع أنّ أحداً من أصحابه لم يخل من عتاب على هفوة و نكير لأجل زلّة فكيف خرق بهذا الفعل عادته و فارق سجيّته و سنّته لولا تخرّص الأعداء [وتعدّيهم] . و بعد فأين كان أعداؤه<sup>(٣)</sup> عليه السلام من بني أميّة و شيعتهم عن هذه الفرصة المنتهزة ، وكيف لم يجعلوها<sup>(٤)</sup> عنواناً لما يتخرّصونه من العيوب والقروف<sup>(٥)</sup> ، وكيف تمحلّوا الكذب و عدلوا عن الحقّ؟ و في علمنا بأنّ أحداً من الأعداء متقدّماً لم يذكر ذلك دليلٌ على أنّه باطلٌ موضوعٌ .

١ - في أصلنا : «إلى الطعن» ، و أثبتناه من ن ، ع و م . و هامش م كما في أصلنا .

٢ - راجع الحديث : البحار ج ٤٣ ص ١٠٨ إلى ١١٠ .

٣ - في أصلنا : «كانوا أعداؤه» ، و أثبتناه من م ، ق و ر .

٤ - في أصلنا : «لم يجعلونها» ، و في ر : «لا يجعلوها» ، و أثبتناه من : ن ، ع ، م و ق .

٥ - جمع القِرْفَة و هي التّهمة .



### ﴿أبو محمد الحسن بن عليٍّ عليه السلام﴾

مسألة : إن قال قائل : ما العذر له في خلع نفسه من الإمامة و تسليمها إلى معاوية مع ظهور فجوره و بُعده عن أسباب الإمامة و تعرّيه من صفات مستحقّها ، ثُمَّ في بيعته و أخذ عطائه ، و صلّاته ، و إظهار موالاته و القول بإمامته ، هذا مع توفر نُصّارِه<sup>(١)</sup> ، و اجتماع أصحابه ، و مبايعته ممّن كان يبذل عنه دمه و ماله حتّى سَمّوه : «مُذِلُّ الْمُؤْمِنِينَ» ! ، و عابوه<sup>(٢)</sup> في وجهه عليه السلام ؟!

الجواب قلنا : قد ثبت أنّه - سلام الله عليه و تحيّاته - الإمام المعصوم المؤيّد الموفق بالحجج الظاهرة ، والأدلة الباهرة ، فلا بدّ من التسليم في جميع أفعاله و حملها على الصّحّة ، و إن كان فيها ما لا يُعرف وجهه على التّفصيل ، أو كان له ظاهرٌ ربما نفرت النفس<sup>(٣)</sup> عنه ، و قد مضى تلخيص هذه الحملة و تقريرها في مواضع من كتابنا هذا<sup>(٤)</sup> .

و بَعْدُ فَإِنَّ الَّذِي جَرى مِنْهُ عَلَيْهِ السلام كان السّبب فيه ظاهراً ، و الحامل عليه بيّناً جليّاً ، لأنّ المجتمعين له من الأصحاب و إن كانوا كثيري العدد - فقد كانت قلوب أكثرهم نَغْلَةً<sup>(٥)</sup> غير صافية ، و قد كانوا صبوّاً إلى دنيا معاوية<sup>(٦)</sup>

١ - في ن ، ع ، م : « وفور نصّاره » ، و في ق : « وفور أنصاره » .

٢ - في ن ، ع ، م و هامش ر : « عاتبوه » .

٣ - في ن ، ع ، م و ق : « النفوس » ، و في المتن كما في أصلنا .

٤ - راجع ص ١٧٧ . و في الشافي ص ٤٦٩ ، و تلخيصه الجزء الرابع من مجلّده الثاني ص

١٧١ و ١٧٢ .

٥ - القلوب النغلة - بالفتح و السكون - : هي المنطوية على الحقد والضّغينة . و في بعض النسخ :

« دغلة » . ٦ - أي مالوا إليها .

وأبراجه<sup>(١)</sup> من الأموال؛ من غير مراقبة ولا مساترة، فأظهر واهل عليه الصلاة والسلام النصره وحملوه على المحاربة والاستعداد لها، طمعاً في أن يورطوه ويسلموه.

وأحسن عليه السلام بهذا منهم قبل التولج والتلبس فتخلّى من الأمر و تحرّز من المكيدة التي كانت تتمّ عليه في سعة من الوقت، وقد صرح عليه السلام بهذه الجملة وبكثير من تفصيلها في مواقف كثيرة، وبألفاظ مختلفة وقال عليه السلام: «إنما هادنتُ حقناً للدماء و ضناً<sup>(٢)</sup> بها، وإشفاقاً على نفسي وأهلي والمخلصين من أصحابي». فكيف لا يخاف أصحابه ولا يهتم<sup>(٣)</sup> على نفسه وأهله؟! وهو عليه السلام لما كتب إلى معاوية يُعلمه أن الناس قد بايعوه بعد أبيه عليه السلام ويدعوه إلى طاعته، فأجابه معاوية بالجواب المعروف المتضمّن للمغالطة<sup>(٤)</sup> منه والمواربة<sup>(٥)</sup> [و مساربة العداوة] وقال له فيه: «لو كنتُ أعلم أنك أقوم بالأمر وأضبط للناس وأكيد على العدو وأقوى على جميع الأمور والأحوال<sup>(٦)</sup> مني لباعتك، لأنني أراك لكل خير أهلاً». وقال في كتابه: «إنّ أمري وأمرك شبيه بأمر أبي بكر وأمركم بعد وفاة رسول الله ﷺ». فدعاه ذلك<sup>(٧)</sup> إلى أن خطب بأصحابه بالكوفة يحضّهم على الجهاد و يعرفهم فضله و ما في الصبر عليه من الأجر؛ وأمرهم أن يخرجوا إلى معسكرهم، فما أجابه أحدٌ، فقال لهم عدي بن حاتم: سبحان الله! ألا

١ - جمع البرج، وهو القصر. وفي ن وع: «إمراجه»، وفي هامش ق: «إمراجه مراحة في الأموال»، وأثبتناه من تلخيص الشافي الجزء الرابع من مجلده الثاني ص ١٧٢.

٢ - أي بخلاً، وفي بعض النسخ: «صيانتها».

٣ - اهتمّ الرجل: اغتمّ. وفي النسخ: «يهتمهم»، وفي تلخيص الشافي: «يتهم».

٤ - في نسخة ن: «للمعاطفة». ٥ - وارب وراباً و مواربة الرجل: خاتله و داهاه.

٦ - في أصلنا: «جمع الأموال»، وفي ن وع: «جميع الأحوال»، وفي هامش ن: «جميع الأحوال».

٧ - في ن، ع، م ور: «دعاه ذلك».

تجيبون إمامكم؟ أين خطباء مُضَر؟ فقام قيس بن سعد و فلان و فلان فبدلوا الجهاد و أحسنوا القول .

و نحن نعلم أنَّ من يَضَنّ بكلامه أولى بأن يَضَنَّ<sup>(١)</sup> بفعاله ، أو ليس أحدهم جلس له في «مظلم سابط»<sup>(٢)</sup> [و طعنه] بِمَعْوَلٍ كان معه أصاب فخذَه و شقّه حتّى وصل إلى العظم ، وانتزع من يده ، و حمل عليه إلى المدائن و عليها<sup>(٣)</sup> سعد بن مسعود عمّ المختار ، و كان أمير المؤمنين عليه السلام ولأه إياها ، فأدخل منزله ، فأشار المختار إلى عمّه أن يوثقه كتافاً و يسيره إلى معاوية على أن يطعمه خراج «جوخى»<sup>(٤)</sup> سنة فأبى عليه وقال للمختار: قَبَّحَ اللهُ رأيك ، أنا عامل أبيه ، و قد ائتمني و شرفني ، و هبني نسيئُ بلاء أبيه<sup>(٥)</sup> أنسى رسول الله ﷺ ولا أحفظه في ابن بنته و حبيبه؟! ثمَّ أنَّ سعد بن مسعود أتاه عليه السلام بطبيب و قام عليه حتّى برئ و حوَّله إلى أبيض المدائن<sup>(٦)</sup> .

فمن ذا الذي يرجو السلامة بالمقام بين أظهر هؤلاء [القوم]<sup>(٧)</sup> فضلاً عن النصرة [والمعونة]<sup>(٨)</sup>؛ و قد أجاب عليه حُجْر بن عدي الكندي لما قال له :

١ - في م : « من ظنّ بكلامه أولى أن يظنّ » ، و أثبتناه من ن ، ع ، ر و ق .

٢ - يقال له : « مظلم سابط » مضاف إلى سابط التي قرب المدائن .

٣ - أي الوالي عليها .

٤ - بالضمّ والقصر ، و قد يفتح : اسم نهر عليه كورة واسعة في سواد بغداد . (معجم البلدان)

٥ - أي نعمته .

٦ - في نسخة ن : « بعض المدائن » ، و في ع : « بيض المدائن » . و راجع نفس المضمون تاريخ

الطبري و الكامل لابن الأثير - حوادث سنة ٤١ - .

٧ - كذا في نسخة : ن ، ع و ق .

٨ - كذا في جلّ النسخ ، سوى الأصل .

«سَوَدَتْ وُجُوهَ الْمُؤْمِنِينَ»! فقال عليه السلام له: «مَا كُلُّ أَحَدٍ يُحِبُّ مَا تُحِبُّ، وَلَا رَأْيُهُ كَرَأْيِكَ، وَإِنَّمَا فَعَلْتُ مَا فَعَلْتُ إِنْقَاءً عَلَيْكُمْ».

وروى عباس بن هشام، عن أبيه، عن أبي مخنف، عن أبي الكنود عبد - الرحمن بن عبيد قال: لما بايع الحسن عليه السلام <sup>(١)</sup> معاوية أقبلت الشيعة تتلاقى بإظهار الأسف والحسرة على ترك القتال، فخرجوا [إليه] بعد سنتين من يوم بايع معاوية فقال له سليمان بن صرد الخزاعي: ما ينقضي تعجبنا من بيعتك معاوية ومعك أربعون ألف مقاتل من أهل الكوفة كلهم يأخذ العطاء، وهم على أبواب منازلهم ومعهم مثلهم من أبنائهم وأتباعهم سوى شيعتك من أهل البصرة والحجاز، ثم لم تأخذ لنفسك ثقة في العقد ولا حظاً من العطية، فلو كنت - إذ فعلت [ما فعلت] - أشهدت على معاوية [وجوه] أهل المشرق والمغرب وكتبت عليه كتاباً بأن الأمر لك بعده كان الأمر علينا أيسر، ولكنه أعطاك شيئاً بينك وبينه لم يف به، ثم لم يلبث أن قال على رؤوس الأشهاد: إني كنت شرطت شروطاً و وعدت عدات إرادة لإطفاء [نائرة] نار الحرب، و مداراة لقطع الفتنة، فأما إذ [أ] جمع الله لنا الكلمة والألفة فإن ذلك تحت قدمي، والله ما عني بذلك غيرك وما أراد <sup>(٢)</sup> إلا ما كان بينه وبينك، وقد نقض، فإذا شئت فأعد

١ - يجب أن يعلم أن الإمام المجتبي عليه السلام صالح معاوية، و لفظ «بايع» تعبير المورخين أو رواية الأخبار الذين بايعوا دينهم بدنيا بني أمية وأكثرهم مرجي أو من أتباعهم، ولا يبايع الإمام العادل أحداً من الظلمة، فكيف بمعاوية ابن آكلة الأكباد وأبي يزيد الذي لم يؤمن بالله طرفة عين، وهو نفسه لم ينته عن الشرك من أول يوم بعث الله نبيه إلى عشرين سنة و نازع الحق إلى أن فتح الله لنبيه ﷺ مكة فأسلم ملجئاً ولم يؤمن بل أظهر الإسلام، و معناه التسليم. (الغفاري) أقول: و سيأتي عن المؤلف رحمته الله كلام في هذا المعنى (ص ٢٦٥ و ٢٦٦).

٢ - في نسخة ن، م و ق: «لا أراد»، و في هامش ق مثل ما في الأصل.

الحرب جَذَعَةً<sup>(١)</sup> وأُذِنَ لي في تقدّمك إلى الكوفة فأخرج عنها عاملها و أظهر خلعه ونبذ إليه على سواء إن الله لا يحب الخائنين<sup>(٢)</sup>. و تكلم الباقر بمثل كلام سليمان ، فقال الحسن عليه السلام : «أَنْتُمْ شِيعَتُنَا وَأَهْلُ مَوَدَّتِنَا فَلَوْ كُنْتُ بِالْحَزَمِ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا أَعْمَلُ وَلِسُلْطَانِهَا أَرْكَضُ<sup>(٣)</sup> وَأَنْصَبُ مَا كَانَ معاويةُ بأبأس مِنِّي<sup>(٤)</sup> بأسأ ، ولا أَشَدَّ شَكِيمَةً<sup>(٥)</sup> ، ولا أَمْضَى عَزِيمَةً ، وَلَكِنِّي أَرَى غَيْرَ مَا رَأَيْتُمْ ، وَمَا أَرَدْتُ بِمَا فَعَلْتُ إِلَّا حَقًّا لِلدِّمَاءِ ، فَارْضُوا بِقَضَاءِ اللَّهِ ، وَ سَلُّوا لِأَمْرِهِ ، وَ الزُّمُوا بِيُوتَكُمْ ، وَأَمْسِكُوا - أَوْ قَالَ : كَفُّوا أَيْدِيَكُمْ - حَتَّى يَسْتَرِيحَ بُرٌّ أَوْ يُسْتَرَاخَ مِنْ فَاجِرٍ<sup>(٦)</sup> » . و هذا كلام منه عليه السلام يشفي الصدور و يذهب كل شبهة في هذا الباب .

و قد روي أنه عليه السلام لما طالبه معاوية بأن يتكلم على الناس و يعلمهم ما عنده في هذا الباب ، قام عليه السلام فحمد الله تعالى و أثنى عليه ، ثُمَّ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «إِنَّ أَكْيَسَ الْكَيْسِ التَّقِيُّ ، وَأَحْمَقَ الْحَقُّ الْفُجُورُ ، أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ لَوْ طَلَبْتُمْ مِنْ جَابَلِقَ إِلَى جَابِرِ<sup>(٧)</sup> رَجُلًا جَدُّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا وَجَدْتُمُوهُ غَيْرِي وَ غَيْرَ أَخِي الْحُسَيْنِ ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ هَدَاكُمْ بِأَوَّلِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَإِنَّ معاويةَ نازعني حقاً هو لي دُونَهُ فَتَرَكْتُهُ لِصَلَاحِ الْأُمَّةِ ، وَ حَقَّنِ دِمَائِهَا ، وَ قَدْ بَايَعْتُمُونِي عَلَى أَنْ تُسَالِمُوا مَنْ سَالَمْتُ ، وَ

١ - الجذع - بفتح الحاء - : الجديد الحدث ، و يقال : أعدت الأمر جَذَعاً : أي جديداً كما بدا . و في أصلنا : « فاعد الحرب خدعة » ، و في نسخة ن : « عدة » ، و في ق : « فإذا الحرب خدعة » ، و في ع : « فاعد للحرب خدعة » و في هامشه : « عدة » ، و أثبتناه من « ر » .

٢ - في تلخيص الشافعي : « إن الله لا يهدي كيد الخائنين » .

٣ - في التلخيص : « أربص » .

٤ - في نسخة ن ، ع ، م و هامش ق : « بأشد مني » .

٥ - الشكيمة : الأنفة ، يقال : فلان شديد الشكيمة أي أنوف أبي لا ينقاد .

٦ - في التلخيص : « حتى يستريح البر أو يستراح من الفاجر » .

٧ - هما مدينتان بأقصى المغرب والشرق ، كما في معجم الحموي . و في ن و ع : « جابلق و

جابلس » ، و في المتن مثل ما في نسخة « ر » .

قَدْ رَأَيْتُ أَنْ أُسَالِمَهُ ، وَ رَأَيْتُ أَنَّ مَا حَقَنَ الدِّمَاءَ خَيْرٌ مِمَّا سَفَكَهَا ، وَ أَرَدْتُ صَلَاحَكُمْ وَ أَنْ يَكُونَ مَا صَنَعْتُ حُجَّةً عَلَى مَنْ كَانَ يَتَمَنَّى هَذَا الْأَمْرَ ، « وَإِنْ أَذْرَى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَ مَتَّعَ إِلَى حِينٍ » <sup>(١)</sup> .

و كلامه عليه السلام في هذا الباب - الَّذِي يَصْرَحُ فِي جَمِيعِهِ بِأَنَّهُ مَغْلُوبٌ مَقْهُورٌ مُلْجَأٌ إِلَى التَّسْلِيمِ ، دَافِعٌ بِالمَسَالِمَةِ الضَّرَرَّ العَظِيمَ عَنِ الدِّينِ وَ الْمُسْلِمِينَ - أَشْهَرُ مِنَ الشَّمْسِ وَ أَجْلَى مِنَ الصُّبْحِ .

فَأَمَّا قَوْلُ السَّائِلِ : [إِنَّهُ] « لَقَدْ خَلَعَ نَفْسَهُ مِنَ الْإِمَامَةِ » فَمَعَاذَ اللَّهِ ، لِأَنَّ الْإِمَامَةَ بَعْدَ حَصُولِهَا لِلْإِمَامِ لَا تَخْرُجُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ ، وَ عِنْدَ أَكْثَرِ مُخَالِفِينَا أَيْضاً فِي الْإِمَامَةِ : إِنَّ خَلَعَ الْإِمَامَ نَفْسَهُ لَا يُوَثِّرُ فِي خُرُوجِهِ مِنَ الْإِمَامَةِ ، وَ إِنَّمَا يَنْخَلَعُ مِنَ الْإِمَامَةِ عِنْدَهُمْ وَ هُوَ حَيٌّ بِالْأَحْدَاثِ وَ الْكِبَائِرِ . وَلَوْ كَانَ خَلَعَهُ نَفْسَهُ مُؤَثِّراً لَكَانَ إِنَّمَا يُوَثِّرُ إِذَا وَقَعَ اخْتِياراً ، فَأَمَّا إِذَا وَقَعَ مَعَ الْإِجْءِ وَ الْإِكْرَاهِ فَلَا تَأْثِيرَ لَهُ وَ لَوْ كَانَ مُؤَثِّراً فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ فَلَمْ يَسْلَمْ أَيْضاً الْأَمْرُ إِلَى مُعَاوِيَةَ <sup>(٢)</sup> بَلْ كَفَّ عَنِ الْمَجَادِبَةِ عَلَيْهِ وَ الْمَغَالِبَةِ لِفَقْدِ [أَنْ] الْأَعْوَانِ وَ عِزِّ النُّصَارِ <sup>(٣)</sup> وَ تَلَاقِي الْفِتْنَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ <sup>(٤)</sup> فَتَغَلَّبَ عَلَيْهِ مُعَاوِيَةُ بِالْقَهْرِ وَ السُّلْطَانِ مَعَ أَنَّهُ كَانَ <sup>(٥)</sup> مُتَغَلِّباً عَلَى أَكْثَرِهِ ، وَلَوْ أَظْهَرَ عليه السلام التَّسْلِيمَ قَوْلًا لَمَّا كَانَ فِيهِ شَيْءٌ إِذَا كَانَ عَنْ إِكْرَاهٍ وَ اضْطِهَادٍ .

فَأَمَّا الْبَيْعَةُ : فَإِنْ أُريدَ بِهَا الصَّفَقَةُ وَ إِظْهَارُ الرِّضَا وَ الْكَفِّ عَنِ الْمَنَازَعَةِ

١ - الْأَنْبِيَاءُ عليه السلام : ١١١ .

٢ - فِي التَّلْخِيصِ : « لَوْ كَانَ مُؤَثِّراً فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ . عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْلَمْ الْأَمْرُ إِلَى مُعَاوِيَةَ - إلخ » .

٣ - فِي نَسْخَةِ ن ، ع وَ ق : « إِعْوَاذُ النُّصَارِ » .

٤ - أَيُّ عَلَى طَلَبْتِهِ أَوْ عَلَى وَجْدَانِهِ . ( كَذَا فِي هَامِشِ نَسْخَةِ ر )

٥ - فِي أَصْلِنَا : « مَعَ مَا - إلخ » ، وَ فِي م : « مَعَ كَانَ - إلخ » ، وَ أَثْبَتْنَاهُ مِنْ ن ، ع وَ ق .

فقد كان ذلك ، لكننا قد بينّا جهة وقوعه ، والأسباب المحوكة إليه ، ولا حجة في ذلك عليه كما لم يكن في مثله حجة على أبيه عليه السلام لما بايع المتقدمين عليه وكفّ عن نزاعهم ، وأمسك عن خلافهم<sup>(١)</sup> .

وإن أريد بالبيعة الرضا وطيب النفس فالحال شاهدة بخلاف ذلك ، و كلامه المشهور كله يدلّ على أنّه عليه السلام أحوج إليه وأُخرج ، وأنّ الأمر له ، وهو [عليه السلام] أحقّ الناس به ، وإنما كفّ عن المنازعة فيه للغلبة والقهر والخوف على الدّين والمسلمين .

فأمّا أخذ العطاء فقد بينّا في هذا الكتاب عند الكلام فيما فعله أمير المؤمنين عليه السلام من ذلك : إنّ أخذه من يد الجائر الظّالم المتغلب جائز ، وإنّه لا لوم فيه على الآخذ ولا حرج .

فأمّا أخذ الصّلات فسائغ بل واجب ، لأنّ كلّ مال في يد الجائر المتغلب على أمر الأئمة يجب على الإمام وعلى جميع المسلمين انتزاعه من يده كيف ما أمكن بالطّوع أو الإكراه ووضع في مواضعه ، فإذا لم يتمكّن عليه السلام من انتزاع جميع ما في يد معاوية من أموال الله تعالى وأخرج هو شيئاً منها إليه على سبيل الصّلة فواجب عليه أن يتناوله من يده ، ويأخذ منه حقّه ويقسّمه على مستحقّيه ، لأنّ التّصرّف في ذلك المال بحقّ الولاية عليهم لم يكن في تلك الحال إلّا له عليه السلام ، وليس لأحد أن يقول : إنّ الصّلات التي كان يقبلها من معاوية إنّما كان ينفقها على نفسه وعياله ولا يخرجها إلى غيره ، وذلك أنّ هذا ممّا لا يمكن أحداً أن يدّعي العلم به والقطع عليه ، ولا شكّ أنّه عليه السلام كان ينفق منها ، لأنّ فيها حقّه وحقّ عياله وأهله ولا بدّ من

١ - في أصلنا : « غلائهم » ، وأثبتناه من ن ، ع ، ق و ر . وفي البحار : « غلابهم » .

أن يكون قد أخرج منها إلى المستحقين حقوقهم، وكيف يظهر ذلك وهو عليه السلام كان قاصداً إلى إخفائه وستره لمكان التقيّة والمحوج له<sup>(١)</sup> إلى قبول تلك الأموال على سبيل الصّلة هو المحوج له إلى ستر إخراجها، وإخراج بعضها إلى مستحقّها من المسلمين، وقد كان عليه السّلام يتصدّق بكثير من أمواله ويواسي الفقراء ويصل المحتاجين، ولعلّ في جملة ذلك هذه الحقوق. فأما إظهار موالاته عليه السلام: فما أظهر عليه السّلام من ذلك شيئاً كما لم يبطنه، وكلامه عليه السلام فيه بمشهد معاوية ومغيبه معروف<sup>(٢)</sup> ظاهر [يشهد بدم معاوية و معائبه] ولو فعل ذلك خوفاً واستصلاحاً وتلافياً للشرّ العظيم لكان واجباً، فقد فعل أبوه عليه السلام مثله مع المتقدمين عليه.

وأعجب من هذا كله دعوى القوم بإمامته، ومعلوم ضرورة من نيّته<sup>(٣)</sup> خلاف ذلك، وأنّه كان يعتقد ويصرّح بأنّ معاوية لا يصلح أن يكون بعض ولاية الإمام و تّبّاعه فضلاً عن الإمامة نفسها. وليس يظنّ مثل هذه الأمور إلّا عاميّاً أو حشويّاً قد قعد به التقليد - وما سبق إلى اعتقاده<sup>(٤)</sup> من تصويب القوم كلّهم - عن التأمّل و سماع الأخبار الماثورة في هذا الباب فهو لا يسمع إلّا ما يوافقه. وإذا سمع لم يصدّق إلّا بما أعجبه، والله المستعان.

١ - في ن وع: «إليه».

٢ - من ذلك: «قول معاوية للحسن بن عليٍّ عليه السلام: أنا خير منك يا حسن، قال: كيف ذاك يا ابن هند؟ قال: لأنّ الناس قد أجمعوا عليّ ولم يجمعوا عليك، قال: هيهات هيهات لشرّ ما علوت، يابن آكلة الأكباد، المجتمعون عليك رجلان: بين مطيع ومكره، فالطائع لك عاص لله، والمكره معذور بكتاب الله، وحاش لله أن أقول: أنا خير منك فلا خير فيك، ولكن الله برّأني من الرذائل كما برّأك من الفضائل». (المناقب) فمن أراد الاطلاع على ذلك فليراجع البحار ج ٤٤ فيغنيه الكلام.

٣ - في أصلنا: «ضرورة منه»، وأثبتناه من: «ر».

٤ - في نسخة ر: «اعتياده».



### ﴿أبو عبد الله الحسين بن عليٍّ عليه السلام﴾

مسألة فإن قيل : فما العذر في خروجه عليه السلام من مكة بأهله و عياله إلى الكوفة - والمستولي عليها أعداؤه والمتأمر فيها من قبل يزيد اللعين منبسط [اليده] الأمر والنهي وقد رأى [عليه السلام] صنيع أهل الكوفة بأبيه وأخيه عليه السلام ، وأنهم غدارون <sup>(١)</sup> خوانون - فكيف خالف ظنه ظن جميع أصحابه في الخروج ، وابن عباس رضي الله عنهما يشير إليه بالعدول عن الخروج ويقطع على العطب فيه ، وابن عمر لما ودّعه يقول له : أستودعك [الله] من قتيل <sup>(٢)</sup> - إلى غير من ذكرناه ممن تكلم في هذا الباب - ثم لما علم بقتل مسلم بن - عقييل [عليه السلام] - وقد أنفذه رائداً له - كيف لم يرجع لما علم الغرور من القوم <sup>(٣)</sup> و تفتن بالحيلة والمكيدة؟ ثم كيف استجاز أن يحارب بنفر قليل [لا مادة لهم] لجموع عظيمة خلفها مواد لها كثيرة؟ ثم لما عرض عليه ابن زياد اللعين الأمان وأن يبائع يزيد [لعنه الله تعالى] كيف لم يستجب حقناً لدمه ودماء من معه من أهله وشيعته ومواليه ، ولم ألق بيده إلى التهلكة ، وبدون هذا الخوف سلم أخوه الحسن عليه السلام الأمر إلى معاوية ، فكيف يجمع بين فعليهما بالصحة <sup>(٤)</sup>؟

الجواب قلنا : قد علمنا أن الإمام متى غلب على ظنه : أنه يصل إلى حقه والقيام بما فوض إليه بضرب من الفعل ، وجب عليه ذلك ، وإن كان فيه

١ - كذا في نسخة : ن ، ع ، م و ر ، وفي غيرها : « غادرون » .

٢ - زاد به في التلخيص : « وأخوه محمد مثل ذلك إلى غير ذلك - إلخ » .

٣ - وفيه : « كيف لم يرجع ويعلم الغدر من القوم » .

٤ - في أصلنا و ر : « في الصحة » ، وأثبتناه من ن ، ع ، م و ق .

ضربٌ من المشقة يتحمّل مثلها تحمّلها ، و سيّدنا أبو عبد الله عليه السلام لم يسر طالباً للكوفة إلّا بعد توثّق من القوم و عهود و عقود ، و بعد أن كاتبوه عليه السلام طائعين غير مكرهين ، و مبتدئين غير مجبيين . و قد كانت المكاتبه من وجوه أهل الكوفة و أشرافها و قرّائها تقدّمت <sup>(١)</sup> إليه عليه السلام في أيّام معاوية و بعد الصّلاح الواقع بينه وبين الحسن عليه السلام ، فدفعهم وقال في الجواب ما وجب ثمّ كاتبوه بعد وفاة الحسن عليه السلام - و معاوية باقٍ - فوعدهم و منّاهم . و كانت أيّام معاوية صعبة لا يطمع في مثلها ، فلما مضى معاوية و أعادوا المكاتبه و بذلوا الطّاعة <sup>(٢)</sup> و كرّروا الطّلب والرّغبة . و رأى عليه السلام من قوّتهم على من كان يليهم في الحال من قبل يزيد [اللعين] و تسخّبتهم <sup>(٣)</sup> عليه و ضعفه عنهم ما قوّى في ظنّه أنّ المسير هو الواجب [و] تعيّن عليه ما فعله من الاجتهاد والتّسبّب و لم يكن في حسابه <sup>(٤)</sup> عليه السلام أنّ القوم يغدر بعضهم و يضعف أهل الحقّ عن نصرته <sup>(٥)</sup> و يتفق ما اتّفق من الأمور الغريبة ، فإنّ مسلم بن عقيل [رحمه الله] لما دخل الكوفة أخذ البيعة على أكثر أهلها و لما وردها عبيد الله بن زياد [لعنة الله عليه] و قد سمع بخبر مسلم و دخوله الكوفة و حصوله في دار هاني بن عروة المراديّ [رحمه الله] - على ما شرح في السّيرة - و حصل شريك بن الأعور بها جاءه ابن زياد عائداً و قد كان شريك واقف <sup>(٦)</sup> مسلم بن عقيل على قتل ابن زياد عند حضوره لعيادة

١ - في أصلنا : « فقدّمت » ، و أثبتناه من سائر النسخ .

٢ - في التلخيص : « أعادوا المكاتبه و بذل الطّاعة » .

٣ - أي تسلّطهم ، و في هامش ر : « تسخّبتهم » ، و في التلخيص : « تسلّحهم » .

٤ - أي في ظنّه .

٥ - في التلخيص : « و يضعف بعضهم عن نصرته » .

٦ - في نسخة : « وافق » ، و في المتن كما في التلخيص و بعض نسخنا .

شريك و أمكنه ذلك و تيسر له فما فعل ، و اعتذر بعد فوت الأمر إلى شريك بأن ذلك فتك و أن النبي ﷺ قال : « إِنَّ الْإِيمَانَ قَيْدَ الْفَتْكَ » ولو كان فعل مسلم بن عقيل من قتل ابن زياد ما تمكّن منه و واقفه شريك عليه لبطل الأمر ، و دخل الحسين عليه السلام الكوفة غير مدافع عنها . و حسر كل أحد قناعه في نصرته ، و اجتمع له من كان في قلبه نصرته ، و ظاهره مع أعدائه .

وقد كان مسلم بن عقيل أيضاً حبساً ابن زياد هانياً سار إليه في جماعة من أهل الكوفة حتى حصره في قصره و أخذ بكظمه فأغلق ابن زياد الأبواب دونه ، خوفاً و جبناً ، حتى بثّ الناس في كل وجه يرغبون الناس و يرهبونهم و يخذلونهم عن نصرة ابن عقيل ، فتقاعدوا [عنه] <sup>(١)</sup> و تفرّق أكثرهم حتى أمسى في شردمة [قليلة] ثمّ انصرف فكان من أمره ما كان . و إنما أردنا بذكر هذه الحملة أن أسباب الظفر بالأعداء كانت ظاهرة لائحة متوجّهة ، و أن الاتفاق السببي عكس الأمر و قلبه حتى تمّ فيه ما تمّ . و قد همّ سيّدنا أبو عبد الله عليه السلام - لما عرف بقتل مسلم بن عقيل و أشير عليه - بالعود ، فوثب إليه عليه السلام بنو عقيل و قالوا : والله لا ننصرف حتى ندرك ثأرنا أو نذوق ما ذاق أخونا [عليه السلام] ، فقال عليه السلام : لا خير في العيش بعدهؤلاء . ثمّ لحقه الحرّ بن يزيد - و من معه من الرجال الذين أنفذهم ابن زياد - و منعه من الانصراف و سامه أن يقدمه على ابن زياد ، نازلاً على حكمه فامتنع . و لما رأى أن لا سبيل له إلى العود ، ولا إلى دخول الكوفة سلك طريق الشام سائراً نحو يزيد بن معاوية ، لعلمه عليه السلام بأنه على ما به أراءف

١ - ما بين المعقوفين ليس في أصلنا ، و موجود في سائر نسخنا .

به<sup>(١)</sup> من ابن زياد وأصحابه ، فسار عليه حتى قدم عليه عمر بن سعد في العسكر العظيم ، وكان من أمره ما قد ذكر و سطر .

فكيف يقال : إنه عليه السلام ألقى بيده إلى التهلكة ، وقد روي أنه عليه السلام قال لعمر بن سعد : « اختاروا مني إما الرجوع إلى المكان الذي أقبلت منه أو أن أضع يدي في يد يزيد ، فهو ابن عمي ليرى في رأيه ، وإما أن تسيروا بي إلى ثغر من ثغور المسلمين ، فأكون رجلاً من أهلهم ، لي ما لهم ، وعليّ ما عليهم » . وأن عمر بن سعد كتب إلى عبيد الله بن زياد بما سأل ، فأبى عليه وكاتبه بالمناجزة و [تمثل]<sup>(٢)</sup> بالبيت المعروف وهو :

الآن إذ علقت مخالبنا<sup>(٣)</sup> به يزجج النجاة ولات حين مناص<sup>(٤)</sup>

فلما رأى عليه السلام إقدام القوم عليه وإن الدين منبوذ وراء ظهورهم ، و علم أنه إن دخل تحت حكم ابن زياد تعجل الذلّ والعار<sup>(٥)</sup> ، وآل أمره من بعد إلى القتل الدني التجأ<sup>(٦)</sup> إلى المحاربة والمدافعة بنفسه وأهله و من صبر من شيعته و وهب له دمه و وقاه بنفسه و كان بين إحدى الحسينيين ، إمّا الظفر فربما ظفر الضعيف العليل ، وإمّا الشهادة والميتة الكريمة .

فأمّا مخالفة ظنه عليه السلام لظن جميع من أشار عليه من النصحاء كابن عباس وغيره ، فالظنون إنما تغلب بحسب الأمارات ، وقد تقوّي عند واحدة و تضعف عند أخرى ، ولعلّ ابن عباس عليه السلام لم يقف على ما كوتب به [عليه السلام]

١ - في التلخيص : « أرقّ به » . ٢ - كذا في جلّ النسخ ، سوى الأصل .

٣ - جمع الخلب : ظفر كلّ سبعٍ من الماشي والطائر ، لأنّ صاحبه يميل به الشئ ويخلبه إلى نفسه .

٤ - في التلخيص : « ولات حين أوان » ، وفي تاريخ الكامل مثل ما في المتن .

٥ - في ر : « الذلّ والصغار » . وفي سائر النسخ و أيضاً في التلخيص مثل ما في المتن .

٦ - في بعض النسخ : « إلى القتل الذي يخاف التجأ - إلخ » . وفي المتن كما في نسخة ر .

من الكوفة و ما ترَدَّد في ذلك من المكاتبات و المراسلات و العهود و المواثيق ، و هذه أمور يختلف أحوال الناس فيها و لا يمكن الإشارة إلّا إلى جملتها دون تفصيلها .

فأمّا السبب في أنّه عليه السلام لم يُعَدَّ بعد قتل مسلم بن عقيل رحمه الله فقد يتيّاه و ذكرنا أنّ الرواية وردت بأنّه عليه السلام همّ بذلك فمنع منه و حيل بينه و بينه .  
فأمّا محاربة الكثير بالنّفر القليل فقد يتيّنا أنّ الضّرورة دعت إليها و أنّ الدّين و الحزم معاً ما اقتضيا في تلك الحال إلّا ما فعله . ولم يبذل ابن زياد [عليه] من الأمان ما يوثق بمثله ، و إنّما أراد إذلاله [عليه] و الغضّ<sup>(١)</sup> من قدره بالنّزول تحت حكمه ، ثمّ يفضي الأمر بعد الدّلّ إلى ما جرى من إتلاف النّفس ، و لو أراد به عليه السلام الخير على وجه لا تلحقه فيه تبعه من طاعة يزيد<sup>(٢)</sup> لكان قد مكّنه من التّوجّه نحوه ، و استظهر عليه بمن ينفذه معه<sup>(٣)</sup> لكنّ التّرات<sup>(٤)</sup> البدرية و الأحقاد النّبوية<sup>(٥)</sup> ظهرت في هذه الأحوال .

و ليس يمتنع أن يكون عليه السّلام في تلك الأحوال مجوّزاً أن يفيئ إليه قومٌ ممّن بايعه و عاهده [ثمّ] قعد عنه ، و يحملهم ما يرون<sup>(٦)</sup> من صبره و استسلامه و قلّة ناصره على الرّجوع إلى الحقّ ديناً أو حميّة ، فقد فعل ذلك نفر منهم حتّى قتلوا بين يديه عليه السّلام شهداء . و مثل هذا يطمع

١ - في ن و هامش ق و ع : « النقص » .

٢ - في ن ، ع و ق : « من الطّاغية يزيد » ، وفي م : « من الطّاغية يزيد » ، وفي ر : « طاغية يزيد » .

٣ - في ر : « يتقدّم معه » .

٤ - التّرات جمع « ترة » بالكسر ، و هي الانتقام أو الظلم فيه .

٥ - في ن : « الوثنية » ، و في التلخيص : « الأحقاد النّبوية » .

٦ - في ن : « ما يكون » .

فيه و يتوقع في أحوال الشدة<sup>(١)</sup>.

فأمّا الجمع بين فعله و فعل أخيه الحسن عليه السلام فواضحٌ صحيحٌ ، لأنَّ أخاه عليه السلام سلّم ، كفاً للفتنة و خوفاً على نفسه و أهله و شيعته و إحساساً بالغدر من أصحابه ، وهو<sup>(٢)</sup> عليه السلام لما قوي في ظنّه النّصرة ممّن كاتبه و وثق<sup>(٣)</sup> له و رأى من أسباب قوّة نصّار الحقّ و ضعف نصّار الباطل ما وجب معه عليه الطلب و الخروج فلما انعكس ذلك و ظهرت أمارات الغدر فيه و سوء الاتفاق رام الرّجوع و المكافاة و التّسليم كما فعل أخوه عليه السلام . فمنع من ذلك و حيل بينه و بينه ، فالحالان متفقان إلّا أنّ التّسليم و المكافاة عند ظهور أسباب الخوف لم يقبلا منه عليه السلام ، ولم يجب إلى المودعة و طلب نفسه عليه السلام فمنع منها بجهد حثّي مضى كريماً إلى جنّة الله تعالى و رضوانه ، و هذا واضح لم تأمله<sup>(٤)</sup> . وإذا كنّا قديّنا عذر أمير المؤمنين عليه السلام في الكفّ عن نزاع من استولى على ما هو مردودٌ إليه من أمر الأُمّة و أنّ الحزم و الصّواب فيما فعله فذلك بعينه عذرٌ لكلّ إمام من أبنائه عليهم السلام في الكفّ عن طلب حقوقهم من الإمامة فلا وجه لتكرار ذلك في كلّ واحد من الأئمّة عليهم السلام و الوجه أن نتكلّم على ما لم يمض الكلام على مثله .

١ - لا يخفى أنّ هذا الجواب إسكافيٌّ ، و ذلك لأنّ المخاطب لا يعتقد ما اعتقده المؤلّف من علم الإمام ، فلذا انصرف عن الجواب في ردّ إشكال الخصم .

٢ - أي أبو عبد الله الحسين عليه السلام . ٣ - في ن و ع : « توثق » .

٤ - هذا القول إسكافيٌّ ، والذي يظهر من التّواريخ أنّ يزيد بن معاوية ابن آكلة الأكباد عليه اللّعة و العذاب أمر حاكم المدينة أن يأخذ عنه عليه السلام البيعة ، وإن لم يبايع فقتله و أرسل إليه رأسه ، فلذا خرج عليه السلام من مسقط رأسه إلى مكّة ثمّ إلى الكوفة ، و قال في ليلة قبل يوم التّروية في خطبة يخاطب الناس : « خطّ الموت على ولد آدم مخطّ القلادة على جيد الفتاة و ما أولهني إلى أسلافي اشتياق يعقوب إلى يوسف و خير لي مصرع أنا لاقيه ، كأني بأوصالي تتقطّعها عسلان الفلوات بين النّواويس و كربلا - إلخ » . و الخلافة أزهدهم من عطفة عنز . (الغفاري)

### ﴿أبو الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام﴾

مسألة إن قيل : كيف تولّى علي بن موسى الرضا عليه السلام العهد للهامون و تلك جهة لا يستحقّ الإمامة منها ، أو ليس هذا إيهاماً فيما يتعلّق بالدين ؟ الجواب قلنا : قد مضى من الكلام في سبب دخول أمير المؤمنين عليه السلام في الشورى ما هو أصل لهذا الباب ، وجملة : أنّ ذا الحق له أن يتوصّل إليه من كلّ جهة و [بكلّ] <sup>(١)</sup> سبب ، لاسيّما إذا كان يتعلّق بذلك الحقّ تكليف عليه ، فإنّه يصير واجباً عليه التّوصّل والتّحمّل <sup>(٢)</sup> والتّصرّف في الإمامة [مما] <sup>(٣)</sup> يستحقّه الرضا عليه السلام بالنّص من آبائه عليهم السلام ، فإذا دفع <sup>(٤)</sup> عن ذلك و جعل إليه من وجه آخر أن يتصرّف [فيه] <sup>(٥)</sup> وجب عليه أن يجيب إلى ذلك الوجه ليصل منه إلى حقّه . وليس في هذا إيهام ، لأنّ الأدلّة الدّالة على استحقاقه عليه السلام الإمامة بنفسه تمنع من دخول الشبهة بذلك ، ولو كان <sup>(٦)</sup> فيه بعض الإيهام لحسنه دفع الضرورة إليه <sup>(٧)</sup> كما حملته و آباءه عليهم السلام على إظهار مبايعة الظّالمين ، والقول بإمامتهم . ولعلّه عليه السلام أجاب إلى ولاية العهد للتّقية والخوف ، ولأنّه لم يؤثّر الامتناع على من ألزمه ذلك و حمله عليه ، فيفضي الأمر إلى المباينة والمجاهرة ، والحال لا يقتضيها <sup>(٨)</sup> وهذا بين .

١ - كذا في نسخة : ن ، ع ، م ، و ق .

٢ - في أصلنا : « التّحلّ » . وأثبتناه من ن ، ع ، م ، و ق . وفي هامش ق و ع كما في الأصل .

٣ - كذا في نسخة : ن و ع . ٤ - في نسخة ن : « رفع » . ٥ - كذا في نسخة : ن و ع .

٦ - في نسخة : « وإن كان » ، وفي التلخيص كما في المتن .

٧ - في التلخيص : « ولو كان فيه ما يقتضي الإيهام ألجأه دفع الضرورة إليه » .

٨ - في التلخيص : « لا يقتضيها » .

## ﴿القائم المهدي [صلوات الله و سلامه عليه]﴾

مسألة إن قال قائل : ما الوجه في غيبته عليه السلام واستتاره على الاستمرار والدوام حتى أن ذلك قد صار سبباً لنفي ولادته وإنكار وجوده ، وكيف يجوز أن يكون إماماً للخلق وهو لم يظهر قط لأحدٍ منهم؟ و آباؤه عليهم السلام و إن كانوا غير أمرين فيما يتعلق بالإمامة و لا ناهين فقد كانوا ظاهرين بارزين ، يفتون في الأحكام و يرشدون عند المضلات ، لا يمكن أحداً نفي وجودهم و إن نفي إمامتهم؟ .

الجواب قلنا : أمّا الاستتار والغيبة فسببها إخافة الظالمين له عليه السلام على نفسه ، و من أخيف على نفسه فقد أحوج إلى الاستتار ، و لم تكن الغيبة من ابتدائها على ما هي عليه الآن ، فإنه عليه السلام في ابتداء الأمر كان ظاهراً لأوليائه غائباً عن أعدائه ، ولما اشتد الأمر و قوي الخوف و زاد الطلب استتر عن الولي والعدو ، فليس ما ذكره السائل من أنه لم يظهر لأحدٍ من الخلق صحيحاً .

فأما كون ذلك سبباً لنفي ولادته عليه السلام فلم يكن سبباً لشيء من ذلك إلا بالشبهة و ضعف البصيرة و التقصير عن النظر الصحيح ، وما كان التقصير داعياً إليه والشبهة سببه من الاعتقادات و على الحق فيه دليل واضح ، بادٍ لمن أراده ، ظاهر لمن قصده ، فليس يجب المنع في دار التكليف والمحنة منه ، ألا ترى أن تكليف الله من علم أنه يكفر قد صار سبباً لاعتقادات كثيرة باطلة ، فالملحدون جعلوه طريقاً إلى نفي الصانع ، والمجبرة جعلته



طريقاً إلى أن القبيح منا لا يقبح منه تعالى<sup>(١)</sup>، وآخرون جعلوه طريقاً إلى الشك والحيرة والدفع عن القطع على حكمة القديم تعالى. وكذلك فعل الآلام بالأطفال والبهايم قد شكك كثيراً من الناس منهم الثنوية وأصحاب التناسخ والبتكرية والمجبرة<sup>(٢)</sup>، ولم يكن دخول الشبهة بهذه الأمور على من قصر في النظر وانقاد للشبهة مع وضوح الحق له لو أرادته موجباً على الله دفعها حتى لا يكلف إلا المؤمنين ولا يؤلم إلا البالغين ولهذا الباب نظائر كثيرة ذكرها يطول والإشارة إليها كافية.

فأما الفرق بينه وبين آبائه عليهم السلام فواضح، لأن خوف من يشار إليه بأنه القائم المهدي الذي يظهر بالسيف ويقهر الأعداء ويزيل الدول والممالك لا يكون كخوف غيره ممن يجوز له مع الظهور التقيّة وملازمة منزله، وليس من تكليفه ولا مما سبق أنه يجري على يده الجهاد واستيصال الظالمين. مسألة فإن قيل: إذا كان<sup>(٣)</sup> الخوف قد اقتضى أن المصلحة في استتاره وابعاده فقد تغيرت الحال إذاً في المصلحة بالإمام واختلفت و صار ما توجبونه من كون المصلحة مستمرة بوجوده، وأمره ونهيه مختلفاً على ما

١ - في بعض النسخ: «من فعله تعالى».

٢ - الثنوية: هم الذين يزعمون أن النور والظلمة أزليّان قديمان. وقالوا بتساويهما في القدم واختلافهما في الجوهر والطبع والفعل والحيز والمكان والأجناس والأبدان.. وأصحاب التناسخ: هم الذين قالوا: إن حركات الأفلاك دورية فلا محالة يصل رأس الفرّجار إلى ما بدء و دار دورة ثانية على الخط الأول وأفاد ما أفاد دور الأول، والمؤثرات عادت كما بدأت. والبتكرية: هم أصحاب جهنم بن صفوان القائل بالجبر وعدم الاختيار وإن الله تعالى يظهر في القيامة ويخاطب المخلوق بلسانهم و و و.

والمجبرة: هم القائلون بالجبر وهو نفي الفعل حقيقة عن العبد والفاعل هو الرب.

٣ - في ن وع: «إن كان».

ترون وهذا خلاف مذهبكم؟

الجواب قلنا : المصلحة التي توجب استمرارها على الدوام بوجوده و أمره ونهيه إنما هي للمكلفين ، وهذه المصلحة ما تغيرت ولا تتغير ، وإنما قلنا : إنَّ الخوف من الظالمين اقتضى أن يكون من مصلحته هو في نفسه عليه السلام الاستتار والتباعد ، وما يرجع إلى مصلحة المكلفين به لم يختلف ، و مصلحتنا وإن كانت لا تتم إلا بظهوره وبروزه و قد قلنا : إنَّ مصلحته الآن في نفسه في خلاف الظهور وذلك غير متناقض لأنَّ من أخاف الإمام فأحوجه<sup>(١)</sup> إلى الغيبة وإلى أن يكون الاستتار من مصلحته قادرٌ على أن يزيل خوفه فيظهر و يبرز و يصل كل مكلفٍ إلى مصلحته به والتمكّن مما يسهل سبيل المصلحة تمكّن من المصلحة ، فمن هذا الوجه لم يزل التكليف الذي للإمام لطف فيه عن المكلفين بالغيبة منه [والاستتار] على أن هذا يلزم في النبي ﷺ لما استتر في الغار وغاب عن قومه بحيث لا يعرفونه ، لأننا نعلم أنَّ المصلحة بظهوره و بيانه كانت ثابتة غير متغيرة ، و مع هذه الحال فإنَّ المصلحة له في الاستتار والغيبة عند الخوف ، ولا جواب عن ذلك ، و بيان أنه لا تنافي فيه ولا تناقض إلا بمثل ما اعتمدناه بغينه .

مسألة فإن قيل : فإذا كان الإمام عليه السلام غائباً بحيث لا يصل إليه أحدٌ من الخلق ولا ينتفع به ، فما الفرق بين وجوده وعدمه؟ وإذا جاز أن يكون إخافة الظالمين سبباً لغيبته بحيث لا نصل إلى مصلحتنا به حتى إذا زالت الإخافة ظهر فلم لا جاز أن يكون إخافتهم له سبباً لأن يُعدمه الله تعالى فإذا انقادوا وأذعنوا<sup>(٢)</sup> أوجده لهم؟ .

١ - في ن ، ع ، م و ق : « وأحوجه » .

٢ - أذعن الرجل : أسرع الطاعة ، وأذعن له : خضع و ذلّ و انقاد .

الجواب قلنا: أوّل ما نقوله: إنّنا غير قاطعين على أنّ الإمام عليه السلام لا يصل إليه أحدٌ ولا يلقاه بشرٌ فهذا أمرٌ غير معلوم، ولا سبيل إلى القطع عليه، والفرق بين وجوده غائباً عن أعدائه للتقيّة - وهو في خلال ذلك منتظر أن يَكُونَه فيظهر ويتصرّف - وبين عدمه واضح لا خفاء به، وهو الفرق بين أن تكون الحجّة<sup>(١)</sup> فيما فات من مصالح العباد لازمة لله تعالى وبين أن تكون لازمة للبشر لأنّه إذا أخيف فغيّب شخصه عنهم كان ما يفوتهم من مصلحة عقيب فعل سبّوه وأجأوا إليه، وكانت العهدة<sup>(٢)</sup> فيه عليهم والذمّ لازماً لهم، وإذا أعدمه الله تعالى ومعلوم أنّ العدم لا يسببه الظالمون بفعلهم وإنما يفعله الله تعالى اختياراً كان ما يفوت بالإعدام من المصالح لازماً له تعالى ومنسوباً إليه.

مسألة فإن قيل: فالحدود التي تجب على الجنّة في حال الغيبة كيف حكمها وهل تسقط عن أهلها، وهذا إن قلتموه صرحتم بنسخ شريعة الرّسول - صلى الله عليه وآله - وإن أثبتتموه<sup>(٣)</sup> فمن الذي يقيمها والإمام غائب مستتر؟!

الجواب قلنا: أمّا الحدود المستحقّة بالأعمال القبيحة فواجبة في جنوب مرتكبي القبائح، وإن تعذّر على الإمام في حال الغيبة إقامتها فالإثم<sup>(٤)</sup> فيما تعذّر من ذلك على من سبّب الغيبة وأوجبها بفعله. وليس هذا نسخاً للشريعة، لأنّ المتقرّر بالشرع وجوب إقامة الحدود مع التمكن وارتفاع

١ - في أصلنا: «بين كون الحجّة»، وفي المتن مثل ما في سائر نسخنا.

٢ - في ن، ع وم: «فكانت العهدة».

٣ - في نسخة ر: «أثبتتموه»، وفي هامشه مثل ما في المتن.

٤ - في أصلنا: «والإثم»، وأثبتناه من سائر النسخ.

الموانع ، و سقوط فرض إقامته مع الموانع ، وارتفاع التمكن لا يكون نسخاً للشرع المتقرر ، لأن الشرط في الوجوب لم يحصل وإنما يكون ذلك نسخاً لو سقط فرض إقامة الحدود عن الإمام مع تمكنه ، على أن هذا يلزم مخالفينا في الإمامة إذا قيل لهم : كيف الحكم في الحدود التي تستحق في الأحوال التي لا يتمكن فيها أهل الحل والعقد من نصب إمام واختياره؟ و هل تبطل الحدود أو تستحق مع تعذر إقامتها؟ وهل يقتضي هذا التعذر نسخ الشريعة؟ فأني شيء اعتصموا به من ذلك فهو جوابنا بعينه؟ .

مسألة فإن قيل : فالحق مع غيبة الإمام كيف يدرك و هذا يقتضي أن يكون الناس في حيرة مع الغيبة ، فإن قلتم : إنه يدرك من جهة الأدلة المنصوبة عليه ، قيل لكم : فهذا يقتضي الاستغناء عن الإمام بهذه الأدلة . الجواب قلنا : أمّا العلة المحوجة إلى الإمام في كل عصر و على كل حال فهي كونه لطفاً فيما وجب علينا فعله من العقليات من الإنصاف والعدل واجتناب الظلم والبغي ، لأن ما عدا هذه العلة من الأمور المستندة إلى السمع والعبادة [به] <sup>(١)</sup> جائز ارتفاعها لجواز خلو المكلفين من العبادات الشرعية كلها و ما يجوز على حال ارتفاعه لا يجوز أن يكون علة في أمر مستمر لا يجوز زواله ، وقد استقصينا هذا المعنى في كتابنا الشافي في الإمامة و أوضحناه ، ثم نقول من بعد ذلك : إن الحق في زماننا هذا على ضربين : عقلي و سمعي ، فالعقلي ندركه بالعقل ولا يؤثر فيه وجود الإمام ولا فقده ، والسمعي إنما يدرك بالنقل الذي في مثله الحجة ، ولاحق يجب علينا العلم به من الشرعيات إلا و عليه دليل شرعي ، وقد ورد النقل به عن النبي أو -

الأئمة من ولده - صلى الله عليه و عليهم - فنحن نصيب الحق بالرجوع إلى هذه الأدلة والنظر فيها ، والحاجة مع ذلك كله إلى الإمام فيه ثابتة لأن الناقلين يجوز أن يعرضوا عن النقل إما لشبهة أو اعتماد فينقطع النقل أو يبقى فيمن ليس نقله <sup>(١)</sup> حجة ولا دليلاً ، فيحتاج حينئذ المكلّفون [بما نقل إليهم] <sup>(٢)</sup> إلى دليل هو قول الإمام عليه السلام و بيانه وإنما يثق المكلّفون بما نقل إليهم ، وأنه جميع الشرع لعلمهم بأن وراء هذا النقل إماماً متى اختل استدركه و بين عما شذ منه <sup>(٣)</sup> فالحاجة إلى الإمام ثابتة مع إدارك الحق في أحوال الغيبة من الأدلة الشرعية على ما بينناه .

مسألة فإن قيل : إذا كانت العلة في استتار الإمام خوفه من الظالمين و اتّقاؤه <sup>(٤)</sup> من المعاندين فهذه العلة زائلة في أوليائه و شيعته ، فيجب أن يكون ظاهراً لهم أو يجب أن يكون التكليف الذي [أوجب] إمامته لطفاً فيه ساقطاً عنهم ، لأنّه لا يجوز أن يكلفوا بما فيه لطف لهم ثمّ يحرموه لجناية غيرهم <sup>(٥)</sup> .

الجواب قلنا : قد أجاب أصحابنا عن هذا بأنّ العلة في استتاره من الأعداء هي الخوف منهم والتقيّة ، و علة استتاره من الأولياء لا تمتنع أن يكون لئلاّ يُشيعوا خبره و يتحدّثوا عنه بما يؤدّي إلى خوفه ، وإن كانوا غير قاصدين <sup>(٦)</sup> به ذلك .

و قد ذكرنا في كتاب الإمامة جواباً آخر و هو أنّ الإمام عند ظهوره

١ - في ر : « ليس قوله » . ٢ - كذا في نسخة « ر » .

٣ - في ن و ع : « استدرك عما شذ » . و في هامش ر : « بينّ عما سدّه » .

٤ - في أصلنا : « واتّقاء » ، و في ن و ع : « واتّقائه » ، و أثبتناه من ر و ق .

٥ - في نسخة : « بجناية غيرهم » . ٦ - في بعض النسخ : « غير قاصرين » .

من الغيبة إنما يعلم شخصه [من غيره] ويميّز عينه من جهة المعجز الذي يظهر على يده ، لأنّ النصّ المتقدّم من آبائه عليه السلام عليه لا يميّز شخصه من غيره كما ميّز النصّ أشخاص آبائه عليه السلام لما وقع على إمامتهم . والمعجز إنما يعلم أنّه دلالة و حجة بضرب من الاستدلال والشبهة معترضة لذلك و داخله فيه ، و لا يمتنع على هذا أن يكون كلّ من لم يظهر له من أوليائه فلانّ المعلوم من حاله أنّه متى ظهر له قصر في النظر في معجزه و لحق [به] هذا التقصير<sup>(١)</sup> عند دخول الشبهة بمن يخاف منه من الأعداء .

وقلنا: أيضاً [أنّه] غير ممتنع أن يكون لإمام عليه السلام يظهر لبعض أوليائه ممّن لا يخشى من جهته شيئاً من أسباب الخوف ، فإنّ هذا ممّا لا يمكن القطع على ارتفاعه وامتناعه ، و إنما يعلم كلّ واحد من شيعته حال نفسه فلا سبيل له إلى العلم بحال غيره .

ولولا أنّ استقصاء الكلام في مسائل الغيبة يطول و يخرج عن الغرض بهذا الكتاب لأشبعناه ههنا ، و قد أوردنا منه الكثير في كتابنا في الإمامة ، و لعلنا نستقصي الكلام فيه [في مسائل] و نأتي على ما لعلّه لم نوردّه في كتاب الإمامة في موضع نفرّده له إن أحرّ الله تعالى في الأجل ، و تفضّل بالتأييد والمعونة ، فهو المسؤول ذلك و المأمول لكلّ فضلٍ و خيرٍ ، قُرباً من ثوابه و بُعداً<sup>(٢)</sup> من عقابه .

تمّ الكتاب والحمد لله ربّ العالمين و صلواته على خيرته من خلقه .

\*\*\*\*\*

١ - في ر : «المقصر» .

٢ - في أصلنا : «باعداً» ، وأثبتناه من : ن ، ع ، م و ق .

## ﴿الفهرس﴾

الموضوع	الصفحة
المؤلف والثناء عليه	٣
مقدمة المؤلف ﷺ	١٤
تنزيه الأنبياء عليهم السلام	
تنزيه آدم عليه السلام	٢٥
" " نوح عليه السلام	٣٧
" " إبراهيم عليه السلام	٤٢
" " يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام	٧٤
" " يوسف بن يعقوب عليهم السلام	٨٠
" " أيوب عليه السلام	١٠٠
" " شعيب عليه السلام	١٠٧
" " موسى عليه السلام	١١١
" " داود عليه السلام	١٤٠
" " سليمان عليه السلام	١٤٨
" " يونس عليه السلام	١٥٨
" " عيسى عليه السلام	١٦١
" " سيدنا محمد المصطفى ﷺ	١٦٧

## تنزيه الأئمة عليهم السلام

- ٢٨٠ تنزيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام
- ٢٦٠ " " أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام
- ٢٦٨ " " أبي عبد الله الحسين بن علي عليه السلام
- ٢٧٤ " " أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام
- ٢٧٥ " " القائم المهدي صلوات الله و سلامه عليه

\* \* \* \* \*



قال عليُّ عليه السلام :  
يا كَمِيلُ ماتَ خُزَانُ الْعِلْمِ وَهُمْ أَحْيَاءُ  
وَالْعُلَمَاءُ بَاقُونَ مَا بَقِيَ الدَّهْرُ أَعْيَانُهُمْ مَفْقُودَةٌ  
وَأَمْثَالُهُمْ فِي الْقُلُوبِ مَوْجُودَةٌ  
«الغارات»

يا رَبِّ حَيِّ مَيِّتٍ ذِكْرُهُ      وَ مَيِّتٍ يَحْيَى بِأَخْبَارِهِ  
لَيْسَ بِمَيِّتٍ عِنْدَ أَهْلِ النُّهَى      مَنْ كَانَ هَذَا بَعْضُ آثَارِهِ  
«باخرزى»